

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٣٢١)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٤٦
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٦٦
حقوق الانسان في العالم	١٦٢



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

مالكة مدارس براعم الوطن - عكاظ:

معلومات تقرير حقوق الإنسان عن الطاقة الاستيعابية خاطئة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢هـ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111124/Con20111124458597.htm>

منى الشريف - جدة

انتقدت مالكة مدارس براعم الوطن في جدة أروى آل الشيخ تقرير حقوق الإنسان حول تجاوز إدارة المدرسة للطاقة الاستيعابية للمبنى من خلال قبول أعداد كبيرة من الطالبات بطريقة مخالفة، معتبرة أن ما أورده التقرير من معلومات خاطئة.

وأكدت مالكة مدارس براعم الوطن أن مجموع الطالبات في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، ٦٨٥ طالبة، إضافة إلى نحو ١٠٠ طالبة في مرحلة الروضة، بينما يبلغ إجمالي عدد الطالبات والمعلمات ومنسوبي ومنسوبات المدرسة (سواقين، مربيات، حراس) ٩٠٠ امرأة ورجل.

وأوضحت أروى آل الشيخ أن إدارة المدرسة صرفت طالبات الروضة البالغ عددهن ما يقارب الـ ١٠٠ قبل حدوث الحريق، كون الغيوم كانت تغطي السماء فاعتقد أن الأجواء مهيأة لهطول الأمطار، إضافة إلى صرف طالبات المرحلة الابتدائية للصفوف الأولى، والثانية، والثالثة، لذات السبب.

واستكرت مالكة مدارس براعم الوطن ما تم تداوله عبر المواقع الإلكترونية عن بلوغ عدد المتوفيات ٨٠ طالبة ومعلمة، مضيفة من غير المعقول أن نخفي هذا العدد الضخم، والموت فاجعة وليست لعبة لنخفيها، ونتائج التحقيقات ستؤكد براءتنا.

دراسات وإحصاءات غائبة والجميع يتقاذف المسؤولية تفتح

الملف:

التفكك الأسري - الكبت - العنف - تدفع بنصف مليون

سعودي لمراجعة أطباء نفسانيين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢هـ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.okaz.com.sa/new/issues/20111124/Con20111124458508.htm>

تحقيق: نعيم تميم الحكيم

نصف مليون سعودية وسعودي ترددوا على العيادات النفسية في العام الحالي، منهم ٦٠ في المائة من فئة الشباب بزيادة ٢٠ في المائة عن السنوات الماضية، وفق إحصائية لوزارة الصحة على لسان مدير عام الصحة النفسية والاجتماعية في الوزارة الدكتور عبد الحميد الحبيب.

وتؤكد لغة الأرقام تنامي انتشار الأمراض والأعراض النفسية في المجتمع بين جميع فئاته بمن فيهم شريحة الشباب والفتيات، خصوصا أن هذا الرقم لا يعطي بدقة أعداد المصابين بالأمراض النفسية، لأن كثيرا منهم لا يلجأ للعيادات النفسية خوفا من النظرة الاجتماعية والعادات والتقاليد التي تساهم في تنامي هذه الأمراض وتمنع من علاجها. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، لأن البعض قد يلجأ للعلاج بشكل خفي وتحت ستار أمراض أخرى غير نفسية مما يجعله خارج دائرة الإحصاء، كما أن البعض الآخر يفضل العلاج في عيادات خاصة أو في مستشفيات خارج المملكة، خوفا من النظرة الاجتماعية التي ترمي زائر العيادة النفسية بالجنون.

ورغم تحسن نظرة المجتمع نسبيا في التعاطي مع الأمراض النفسية إلا أن الأمر بحاجة لدراسة مسحية دقيقة تكشف حجم الأمراض النفسية في المجتمع ومسبباتها، ولماذا تنتشر لدى فئة الشباب بشكل كبير.

وتحمل تصاريح بعض المسؤولين في مجتمعات مستشفيات الأمل في المملكة دلالات كبيرة على انتشار الأمراض النفسية وذلك ما عبر عنه المشرف السابق على مستشفى الأمل في جدة الدكتور محمد عبد الله شاوش في تصريح سابق عام ٢٠٠٧م عن ارتفاع نسبة إدمان المخدرات في المملكة أربع مرات ما يعني ارتفاع المصابين بالأمراض النفسية إذا علمنا أن أهم أسباب انتشار هذه الأمراض هي إدمان المخدرات والمسكرات. وتحمل تصاريح بعض المسؤولين في مجتمعات مستشفيات الأمل في المملكة دلالات كبيرة على انتشار الأمراض النفسية وذلك ما عبر عنه المشرف السابق على مستشفى الأمل في جدة الدكتور محمد عبد الله شاوش في تصريح سابق عام ٢٠٠٧م عن ارتفاع نسبة إدمان المخدرات في المملكة أربع مرات ما يعني ارتفاع المصابين بالأمراض النفسية إذا علمنا أن أهم أسباب انتشار هذه الأمراض هي إدمان المخدرات والمسكرات. وفجر المشرف العام في مجمع الأمل للصحة النفسية الدكتور محمد الزهراني قنبلة من العيار الثقيل حينما أعلن عن ارتفاع نسبة حالات الإدمان في ثلاثة أعوام سابقة ٣٠٠ في المائة لدى الرجال شرقي السعودية فقط، هذا بخلاف ما ترصده أقسام التوجيه والإرشاد الطلابي في المدارس والجامعات من حالات لا تدخل في دائرة الحصر، وما خفي كان أعظم. ويأتي تنامي الأمراض النفسية في المملكة وسط خوف كبير في العالم من انتشارها، بعد أن سجلت التقديرات العالمية أن ٤٥٠ مليون شخص في العالم يعانون من اضطرابات نفسية، منهم ١٤٥ مليونا مصابون بالاكتئاب، ومليون شخص ينتحرون سنويا بسبب الأمراض النفسية، وهذا ما حدا بمنظمة الصحة العالمية بالقيام بالدراسات البحثية. وقررت منظمة الصحة العالمية أن تبدأ بمبادرة المسح العالمي للصحة النفسية بالتعاون مع جامعة هارفارد، وذلك للسعي لقياس مدى انتشار الأمراض النفسية، وتحديد العوامل المسببة لها، ونتائج علاجها.

«عكاظ» فتحت ملف تنامي انتشار الأمراض النفسية في المجتمع خصوصا لدى فئة الشباب واليافعين، وتساءلت عن

أسباب ظهورها والحلول لمواجهتها، ودور الجهات المعنية بضرورة محاصرة هذه الأمراض، وتساءلت عن غياب الأرقام والدراسات والأبحاث حيالها؛ وخلصت إلى التوصيات في سياق التحقيق التالي:

بداية، يؤكد المستشار العلمي للجمعية العالمية للصحة النفسية في دول الخليج والشرق الأوسط والمستشار القضائي الخاص الدكتور صالح بن سعد اللحيدان، تنامي أعداد المصابين بالأمراض النفسية في المجتمع السعودي. وأبان اللحيدان أن الأمراض النفسية تنقسم إلى قسمين، أحدهما وراثي ويصل عدد المصابين به إلى ٢٠ في المائة، بينما غالبية المصابين من القسم الثاني وهو المرض النفسي الاكتشافي الذي يصل اكتشافه إلى ٣١ في المائة، مشيراً إلى أنه ينبثق من هذا النوع المرض النفسي التوهمي للأشخاص الذين لديهم استعداد لتقبل المرض النفسي. ورأى اللحيدان أن هناك سببين رئيسيين في زيادة أعداد المصابين بالأمراض النفسية، هما؛ ضعف الوازع الديني الواعي الذي يساهم في إصابة الكثيرين، والسبب الثاني ضغوط الحياة ومنها المشاكل الأسرية والمالية والاجتماعية والثقافية والفكرية والجنسية.

وعن أسباب ارتفاع الأمراض النفسية لدى فئة الشباب واليافعين يرى المستشار العلمي أن هناك أسباباً عديدة وراء انتشارها في مجتمعنا، أبرزها؛ عدم وجود المثل الأعلى في البيت، نشوء الحاجة للمادة، طلاق الوالدين، الصحة السيئة خلقاً وفكراً، عدم المؤاخاة بين البيت والمدرسة، والانفتاح التقني الهائل.

ويرى اللحيدان أن الاختلاط في الولايم والأفراح والمناسبات بين مشارب شتى من المجتمع يتم فيها تبادل المعلومات دون توجيه أو رقيب من أسباب انتشار الأمراض النفسية بين الشباب، معللاً رأيه بقوله «من المعلوم أن اليافعين يتلقون أي إحاء ويقبلونه على علته، ومن هنا فإن الشباب أكثر الفئات إصابة بالمرض النفسي»، مبيناً أن ٥٠ في المائة من الشباب لديهم قابلية للإصابة بالمرض النفسي، خصوصاً ممن ينصاعون للأوامر دون محاكمة العقل والتفكير.

المرض والجريمة

وعن علاقة المرض النفسي بالجريمة قال اللحيدان «إذا كان المرض النفسي وراثياً فإنه يقود للجناية، أما إذا كان مكتشفاً فإن الجناية هي التي تأتي إليه، لأن غالب من يصاب بالمرض النفسي من فئة الشباب ليست لديهم حصانة بمعنى أنه ضعيف الشخصية ومن السهولة استغلاله وهو ما يفسر وقوع الشباب في الجرائم».

لكن اللحيدان يرى أن كثيراً ممن يقعون في الجنايات يدعون الأمراض النفسية وهم أصحاب، مطالباً كل دولة بإيجاد لجنة عليا لعمل ملف عائلي يشمل أسرة الجاني ويستخلص من خلالها مدى تقبلهم للإصابة بالأمراض النفسية من عدمها. وهنا يؤكد متخصص نفسي يعمل في لجان المناصحة (فضل عدم ذكر اسمه) أن غالبية المتطرفين والإرهابيين والمغرر بهم يعانون من أمراض نفسية، مرجعاً ذلك لوجودهم في بيئات مساعدة على ذلك من ناحية الوراثة من جهة، ومن ناحية الصراع الداخلي من جهة أخرى. ويؤكد المتخصص أن كثيراً من المتطرفين ينتقلون في حياتهم من النقيض إلى النقيض، حيث إن غالبيتهم كانوا في الأصل منحرين أخلاقياً ويعانون من الضياع، فينتقلون إلى التشدد في التدين، مشيراً إلى أن هؤلاء يفتقدون إلى الأمن النفسي من خلال صراعاتهم الداخلي بين إشباع رغباتهم والواقع الجديد الذي يمنعهم من ذلك، مما يؤدي بهم إلى الانطواء والعزلة، والظن أنه لا يكفر ذنوبهم سوى الجهاد والاستشهاد السريع، حتى يشعروا بالاطمئنان النفسي كما يظنون، فيصبح من السهولة التأثير عليهم وجرهم إلى العمليات الإرهابية تحت ستار الجهاد والاستشهاد، فإذا تاب إلى الله توبة نصوحاً واعتدل في دينه فإن هذه المشكلة النفسية ستنتهي.

ارتفاع الوعي

ويختلف استشاري الطب النفسي الدكتور طارق الحبيب مع بعض طروحات اللحيدان في أن الأمراض النفسية في ازدياد في المجتمع، وأن ضعف الوازع الديني هو السبب الرئيس، قائلاً «لا يمكن أن نعتبر أن هناك زيادة في أعداد المرضى النفسيين خصوصاً من فئة الشباب بناء على إحصائية وزارة الصحة، لأن هناك احتمالاً آخر أن هناك ارتفاعاً في الوعي وتناقصاً في النظرة الاجتماعية التي تصم زائر العيادات النفسية بالجنون، مما يجعل هناك إقبالاً على العيادات بزيادة كبيرة ممن يعانون أصلاً من المرضى وكانوا يخشون الذهاب».

وشدد الحبيب على أن هناك مفهوماً خاطئاً يربط بين المرض النفسي ونقص الإيمان والوازع الديني، مبيناً أن هذا الربط غير صحيح، لأن المرض النفسي مثله مثل أي مرض عضوي آخر، بينما نقص الإيمان يؤدي للمرض الروحي الذي يختلف كلياً عن المرض النفسي، في رأي مخالف للحيدان.

وأبان الحبيب أن نوبات الذعر والرهاب الاجتماعية والوسواس القهري هي أكثر الأمراض النفسية انتشاراً بين المجتمع وخصوصاً الشباب، لكن الحبيب أشار إلى أن الشباب ليسوا الأكثر إصابة وإنما الأكثر وعياً وذهاباً للعيادات النفسية لتلقي العلاج من الفئات الأخرى، مما يجعل نسبتهم الأكبر في إحصائية وزارة الصحة.

ورأى الحبيب أنه لا يمكن القياس على إحصائية وزارة الصحة لأنها لا تشكل معياراً دقيقاً لمعرفة نسبة الأمراض النفسية في المجتمع وانتشارها، مبيناً أن الإحصاءات المجتمعية هي التي تعطي الانطباع الحقيقي. لكن الحبيب ربط هذه الإحصاءات بمدى تجاوب الناس معها، مستبعداً تعاطي كل الناس معها بسبب خصائص المجتمع السعودي. وحمل الحبيب قيادة المرأة للسيارة السبب في عدم قدرة المرأة على الوصول للعيادات النفسية، خصوصاً أن كثيراً من النساء يتحرجن من الذهاب بمعرفة أهلهم مما يخفي الرقم الحقيقي لنسبة النساء خصوصاً الفتيات المصابات بالأمراض النفسية.

ولاحظ استشاري الصحة النفسي أن البعد الوراثي هو السبب الأبرز في ظهور الأمراض النفسية، إضافة لطريقة التربية الاجتماعية في المملكة التي تعزز ثقافة التبعية لدى النشء وتزيد من فرصة ظهور أعراض عدم الثقة في النفس، والرهاب الاجتماعي.

ودعا الحبيب لضرورة بعد الأسر التي تحمل قابلية لظهور الأمراض النفسية من الزواج من بعضها، مؤكداً أن المجتمع سيمر حالياً بمرحلة انتقالية ستلقي بظلالها من النواحي النفسية جراء ابتعاث الكثير من الشباب والفتيات وسينتصر فيها الجيل الجديد، إن اهتم بأصول الدين.

زيادة عالمية

وخالف استشاري الطب النفسي ومدير مستشفى الأمل سابقاً الدكتور محمد شاوش الغامدي رأي الحبيب واتفق مع اللحيان في مسألة ازدياد ظهور الأمراض النفسية في المجتمع، مبيناً أن الزيادة ليست على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى العالمي.

وأرجع الغامدي سبب انتشار هذه الأمراض للظروف الاقتصادية والتحول الاجتماعي والتفكك الأسري والحروب والكوارث والفقر والبطالة.

لكن الغامدي يتفق مع رأي الحبيب في أن إحصائية وزارة الصحة ليست دقيقة وأن الدراسات والإحصائيات المسحية عن نسبة انتشار الأمراض النفسية في المجتمع غائبة، معتبراً ذلك أمراً طبيعياً لأنه في أمريكا وأوروبا نسب الأمراض النفسية غير المكتشفة تشكل ٥٠ في المائة، فمن باب أولى أن تكون نسبة الأمراض في مجتمعنا أكبر خصوصاً أن البعض يلجأون للرقاة أو السحرة والمشعوذين لعلاج أمراضهم النفسية.

ورأى الغامدي أن من أسباب انتشار الأمراض النفسية قلة الجمعيات المتعلقة بالصحة النفسية والتي لا تذكر. ويشير إلى أن القصور تتحمله الجهات الحكومية، وعلى رأسها وزارة الشؤون الاجتماعية التي تضع تعقيدات كثيرة في طريق ظهور هذه الجمعيات التي تسهم في تثقيف المجتمع والحد من تنامي الأمراض النفسية. وأضاف «حاولنا تأسيس جمعية تطوعية، ولنا ثلاث سنوات وحتى الآن لم نحصل على الترخيص»، مطالباً بعدم الاعتماد على القطاع الحكومي وحده، واللجوء إلى الجمعيات غير الحكومية التي تتميز بالمرونة. وفي المقابل، فإن مستشفيات وعيادات الصحة النفسية بحاجة لزيادة مواكبة زيادة أعداد المراجعين لها.

الجمعيات النفسية

وهنا، ينفي مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبد الله آل طايوي وجود تعقيدات كبيرة لإنشاء الجمعيات، مؤكداً أن الإجراءات الروتينية تؤخر صدور الموافقات.

ولفت آل طايوي إلى أنهم يملكون في كل دار إيواء أخصائيين نفسيين لنزلاء الدار لمعالجتهم نفسياً، وأبان أن الوزارة ترصد المرضى النفسيين بالتعاون مع وزارة الصحة وتسجلهم في الضمان الصحي، وتدرس حالاتهم وتصرف لهم مخصصات شهرية تناسب حالاتهم. لكن آل طايوي أكد أن الوزارة لا تتعامل مع أية حالة إلا بالتنسيق مع وزارة الصحة، كما أن مسؤولية المرضى النفسيين المنتشرين في الشوارع هي دور النقاها التابعة للصحة وليست الشؤون الاجتماعية، مشيراً إلى أنهم يحرصون على خدمة أي مصاب بمرض نفسي يتقدم لهم ويطلب الاستشارة. من جهته، يؤكد مدير فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف كلام الدكتور محمد شاوش الغامدي عن حاجة مستشفيات وعيادات الصحة النفسية في المملكة للتوسعة والتطوير والتحديث وزيادة الاهتمام. وأضاف قائلاً «طالبنا بإنشاء مستشفيات جديدة عصرية تتناسب مع الهدف والغاية وتراعي الظروف البيئية للمجتمع، وفي الوقت، دعينا المجتمع لضرورة المعاملة الجديدة مع المريض النفسي وعدم نبذه لأن النظرة الدونية تتسبب في إعراض الكثيرين عن زيارة العيادات النفسية وبالتالي تزداد الأمراض دون أن تعالج».

ضمان الحقوق

وهنا، يشير عضو لجنة الشباب والأسرة في مجلس الشورى الدكتور طلال بكري إلى أهمية النظر في ضمان حقوق المريض الوظيفية والمعيشية خلال فترات العلاج، بعد ملاحظة تأثير المرض في هذه الجوانب، إضافة للتوسع في العيادات والمستشفيات النفسية لمواكبة الأعداد المتزايدة، معتبراً أن نصف المليون رقم كبير ويدق ناقوس الخطر. وطالب

بكري بإيجاد دراسات علمية تحدد أسباب انتشار الأمراض النفسية خصوصا لدى فئة الشباب، مع أهمية النظر في أحوال المرضى المطلقين في الشوارع.

وبالعودة للدكتور حسين الشريف أبان أن الجمعية رصدت عددا كبيرا من المرضى النفسيين المطلقين في الشوارع، وهو أمر مضر وغير مقبول مجتمعا ولا دينيا، فيتم القبض عليهم بشكل لائق وتقديم الرعاية الصحية لهم، فإن لزم تنويمهم في المستشفيات وإلا سلموا لذويهم، مؤكدا أن الجمعية تواصل عمل الزيارات للمستشفيات والعيادات لمعرفة مدى التزام مسؤولي الصحة بعودهم في توسعة المستشفيات والعيادات وتطويرها، في ظل ازدياد أعداد المرضى النفسيين. ولاحظ الشريف تنامي أعداد المصابين بالأمراض النفسية لدى فئة الشباب من خلال عمله في الجامعة، مؤكدا أن بعض طلبته يراجعونه بسبب اضطرابات نفسية يعانون منها «ونحاول أن نتابع حالاتهم ونضع لهم الحلول الملائمة». وبالعودة للدكتور محمد شاوس فإنه أكد كلام من سبقوه بأن هناك تناميا في أعداد الشباب المصابين بالأمراض النفسية، مرجعا ذلك إلى إهمال الأسر، لأن كثيرا من الأطفال يصابون بأمراض نفسية دون أن تعالج، فيكبرون وتبقى هذه الاضطرابات مصاحبة لهم، مشيرا إلى وجود حاجة كبيرة وملحة للأطباء النفسيين المختصين بالأطفال لأنهم يساهمون في القضاء على كثير من الأعراض النفسية وهم في سن صغيرة، مؤكدا أن العجز ليس محليا بل إنه يعتبر عالميا. ورأى الغامدي أن تنامي الأمراض يعود لضعف ما يصرف على الصحة النفسية في دول العالم الثالث الذي لا يتعدى ٢ في المائة من ميزانيات وزارات الصحة.

علاقة الإدمان

ويوضح استشاري الصحة النفسية في مستشفى الأمل في جدة الدكتور أيمن العرقسوسي أن ارتفاع الأمراض النفسية لدى الشباب يقف خلفها إدمان المخدرات والمسكرات، مشيرا إلى أن معظم المدمنين يعانون من اضطرابات نفسية، والإدمان يزيد من مرضهم.

ويواصل العرقسوسي بيان أسباب انتشار الأمراض النفسية لدى الشباب ومنها الاحتكاك بالمجتمع والظهور الجديد المصاحب بتطلعات وطموحات كبيرة، مبينا أن الأمراض النفسية تختلف بين الجنسين، فالنساء أكثر عرضة لأعراض الاكتئاب والقلق من الرجال.

ويتفق العرقسوسي مع آراء من سبقوه بأن إحصائية وزارة الصحة لا تعتبر مقياسا لمعرفة نسبة الأمراض النفسية في المجتمع، مؤكدا أن الأمر بحاجة لدراسة مسحية شاملة يستفاد منها في التخطيط والتطوير، مشيرا إلى أن هذه الدراسات مسؤولية مشتركة بين الجامعات وطلبة الدراسات العليا والأخصائيين النفسيين ووزارة الصحة. وحدد استشاري الصحة النفسية الطريقة المثلى للتخلص من الأعراض النفسية بين فئة الشباب وباقي فئات المجتمع، والمتمثلة في اتباع نمط الحياة الصحي في المأكل والمشرب والنوم، مؤكدا أن اتباع النظام وممارسة الرياضة يساهمان في تخفيف الضغوط وتنظيم العمليات العقلية والجسمية ويساعدان على التفكير السليم، مطالبا الجهات البحثية بالتعاون بشكل أكبر للحد من انتشار الأعراض النفسية.

ظاهرة ملفقة

ويؤكد أستاذ علم النفس ورئيس الدراسات المدنية في كلية الملك فهد الأمنية الدكتور ناصر العريفي تنامي أعداد المصابين بالأمراض النفسية خصوصا عند فئة الشباب، مشيرا إلى أنها أصبحت ظاهرة ملفقة، مبينا أن التطورات الأخيرة والإيقاع السريع للحياة خلق فجوة وألقى بظلاله بظهور أعراض نفسية مثل الاكتئاب والقلق، مشيرا إلى أن وسائل الإعلام لها دور سلبي في المواد التي يبثها وتتضاد مع الثقافة القائمة في المجتمع، مما يخلق صراعا ثقافيا عند الشباب. وعن أبرز الأسباب التي تؤدي لظهور أعراض نفسية عند الشباب في المرحلة الجامعية وبالتحديد فوق سن الثامنة عشرة، أبان العريفي أن سفر الشباب للخارج وتعرضهم لبعض المشكلات والعقبات يخلق نوعا من ردات الفعل والصراع بين ثقافتهم وثقافة الآخرين، مبينا أن ما يساعد على ظهور الأعراض النفسية عند فئة الشباب الخواء الروحي وضعف الوازع الديني.

ولاحظ العريفي أن وقوع بعض الشباب في برائن الرذيلة بقوده لبعض الأمراض النفسية، من خلال شعوره الدائم بعقدة الذنب وتأتبب الضمير، فيصاب بالاكتئاب الحاد الذي يصل في بعض الأحيان لمحاولات الانتحار. وعدد بعض مظاهر الأعراض النفسية التي تظهر عندهم مثل الوسواس القهري، والقلق والاكتئاب. ولفت إلى من الأسباب المهمة أيضا التفكك الأسري والفراغ العاطفي، مما يجعل هناك فجوة لدى الشاب يمكن أن يدخلها أشخاص خارجون عن الأسرة، ومنهم الخادمت وأصدقاء السوء. وأفاد العريفي أن الأسرة النووية التي تتكون من أب وأم وإخوة أضرت بمجتمعنا وتسببت في ظهور الاضطرابات النفسية، فإذا فقد الإنسان أحد أفراد الأسرة ولم يجد من يعوضه

انعكس ذلك على نفسية الأبناء والبنات، بخلاف الأسرة الممتدة التي تشمل الجد والجدة والأعمام والأخوال، فإذا فقد الإنسان أحد أفراد عائلته وجد من يعوضه، مبينا أن ما ساعد على ظهور الأسر النووية الهجرة من القرى للمدن. وأكد أستاذ علم النفس على أن الأسرة التي تعاني التفكك مع وجود الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية تكون بؤرة لإصابة أفرادها من الأبناء والبنات بالأمراض النفسية.

إحصائيات مفقودة

وتختلف الأخصائية النفسية في مركز التوجيه والإرشاد في جامعة الملك عبد العزيز نوال الزهراني مع رأي العريفي في أن الأمراض النفسية لا تشكل ظاهرة ملفتة عند الشريحة الشابة من المجتمع، لكنها ترى أن هناك تزايدا في انتشار الأمراض النفسية ربما لا يظهر على السطح بشكل واضح وذلك لحساسية الموضوع، كما أنه لا توجد إحصائيات لأننا نفقر لوجود مراكز الدراسات الإحصائية.

وأبانت الزهراني أن أكثر الأمراض النفسية انتشارا بين الفتيات الفوبيا (المخاوف المرضية) بجميع أنواعها، إضافة للقلق والاكتئاب والوسواس القهري. وأرجعت ظهور مثل هذه الأعراض للوراثة بالدرجة الأولى، إضافة لطريقة التربية في الصغر. ورأت الزهراني أن الخبرات السلبية التي يتعرض لها الطفل تسهم بشكل أو بآخر في ظهور بعض الاضطرابات النفسية.

ولم تغفل الباحثة نوال الضغوط الاجتماعية والأسرية والاقتصادية والثقافية والسياسة من حولنا، وطبيعة العصر وطريقي التعاطي معه كأسباب جوهرية في ظهور الاضطرابات عند الفتيات.

ونفت الزهراني وجود آلية متبعة في مسح وحصر الأمراض النفسية لدى الطالبات في مرحلة التعليم الأكاديمي العالي، لكنها أشارت لوجود مراكز استشارات وتوجيه نفسي في فروع الجامعة والكليات تعنى بمتابعة الحالات التي تأتي إليها، مشيرة إلى أن الطالبة التي تحتاج للمساعدة وتحول من قبل الأساتذة يتم عمل دراسة حالة لها ووضع خطة علاجية ومتابعتها وإذا ما كانت الحالة تحتاج تحويلا إكلينيكيًا يتم تحويلها.

وأفادت الزهراني أن الجامعة تقيم دورات لتطوير مهارات ومستويات الأخصائيين النفسيين، لكنها طالبت بزيادتهم في كل فروع الكليات التابعة للجامعة.

التغيرات السريعة

ويتفق مدير إدارة التوجيه والإرشاد في إدارة تعليم محافظة جدة حسن السالمي مع رأي الزهراني في أن الأمراض النفسية لا تشكل ظاهرة بين الطلاب، واستدرك لكن هناك بعض الاضطرابات النفسية والسلوكية البسيطة التي يتفاوت انتشارها بين الطلاب نتيجة للتغيرات السريعة في النمو العقلي والجسمي والاجتماعي التي يعيشها الأطفال خصوصا في المرحلة الأولى من التحاق الطالب بالمدرسة، مبينا أن أبرز الاضطرابات النفسية التي تظهر هي الرهاب الاجتماعي وقلق الانفصال والخلل الاجتماعي وبعض حالات الاكتئاب البسيطة واضطراب وفرط الحركة وتشتت الانتباه والتي تشير بعض الدراسات إلى أن نسبته تزيد عن ١٦ في المائة بين التلاميذ، بالإضافة إلى الاضطرابات النمائية المنتشرة، وبعض مشكلات النطق، وظهور بعض العادات غير المستحبة، كمص الأصابع، وقضم الأظافر، وبعض الاضطرابات السلوكية المتعلقة بفترة المراهقة، كالتمرد والعصيان وممارسة التدخين والسلوك العدواني واضطراب الهوية عند المراهقين. وأفاد السالمي أن المشكلات النفسية والسلوكية تنتشر بشكل كبير بين أطفال الأسر غير المستقرة عاطفيا أو ماديا أو اجتماعيا نتيجة لعدة عوامل، ونتيجة حتمية لتعدد ظروف الحياة الاجتماعية، وافتقاد الكثير من الآباء والأمهات للوقت الكافي للاهتمام بأبنائهم، وعدم إشباع رغبات الأطفال، أو الاعتماد على المربيات في التربية، مبينا أن أكثر ما تنتشر هذه المشكلات في الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية، أو في مرحلة المراهقة والتي في الغالب تكون في منتصف المرحلة المتوسطة.

ولفت السالمي إلى أن هذه المشكلات تكتشف عن طريق المرشد الطلابي، مشيرا إلى أن غالبية مدارس جدة تحوي مرشدين طلابيين، مؤكدا على تزويد جميع المدارس التي لا يوجد بها مرشدون بمرشدي طلاب متخصصون في مجال الدراسات النفسية والاجتماعية، منوها بوجود برامج تأهيلية للمرشدين الطلابيين بشكل دوري، وأشار السالمي إلى وجود معلمين يعانون من مشكلات نفسية ولكن نسبتهم قليلة جدا ويتم تقديم التوصيات العلاجية المناسبة لهم.

التفكك الأسري

ولاتذهب رئيس وحدة الخدمات الإرشادية في إدارة تعليم البنات في منطقة مكة المكرمة الدكتورة ميرفت الحارث برأيها بعيدا عن آراء من سبقوها بأن الأمراض النفسية بدأت في الانتشار بين كل الفئات ومنهم الفتيات، مرجعة هذه الاضطرابات للتفكك الأسري والعنف والكبت الذي تعاني منه الفتيات، إضافة لغياب وسائل الترفيه في المدارس، وفي المقابل تجد المنع والحرمان من كل شيء في المنزل.

ولاحظت ميرفت أن معظم مشاكل الفتيات تبدأ منذ سن الطفولة ولا تجد الرعاية والاهتمام فتكبر معهم، مشيرة إلى أن كثيرا من الفتيات لا يجدن في المنزل من يبثوا لهم الشكوى، فتظهر بعض المشاكل النفسية بسبب الفراغ الذي يعانونه. وأبانت ميرفت أن بعض الحالات تصلهم محولة من قبل المرشدات في المدارس أو من خلال استشارات هاتفية أو زيارات من قبل أمهات يحضرن بناتهن، وأكدت على ارتفاع الوعي في صفوف الطالبات والمعلمات وأولياء أمور الفتيات، مشيرة إلى أن قسم الخدمات الإرشادية في تعليم مكة المكرمة يعتبر الأقدم على مستوى المملكة وعمره يمتد لسبع سنوات، منوهة بارتفاع الوعي المجتمعي تجاه العلاج من الأمراض النفسية في السنوات الأخيرة. ولفتت الدكتورة ميرفت إلى وجود لجنة تهتم بقضايا المعلمات من ضمنها الأعراض النفسية التي تنشأ بسبب المشاكل الأسرية والصدمات التي تتعرض لها، مؤكدة أن حالات قليلة يتم علاجها إما عن طريق الإخصائيات أو تحويلها للمستشفيات إذا دعت الحاجة.

كبت الأطفال

وهنا تؤكد عضو جمعية الطفولة والمستشارة النفسية والأسرية في لجنة إصلاح ذات البين الدكتورة سوسن رشاد نور إلهي أن معظم الاضطرابات النفسية التي تظهر لدى الشباب منشأها سن الطفولة، مؤكدة أن أكثر المشاكل النفسية التي تكون عند الطفل هي الكبت والذي يلعبه لا يتحدث عما بداخله فتقوم الإخصائية النفسية بإخراج مافي داخله من خلال الرسم أو الكتابة تحت الصور، مشيرة إلى أن معظم المشاكل النفسية تنتمي في ظل السكوت وعدم المعالجة المبكرة لهذه الاضطرابات تجعلها تتراكم وقد ينفجر الشباب في سن المراهقة ويخرج مافي نفسه. ولاحظت إلهي أن معظم المشاكل تظهر بسبب التكك الأسري وممارسة العنف تجاه الطفل فيمارس العنف ذاته على أقرانه، وإذا كبر الطفل فإنه يمارس هذا العنف إذا تزوج، مبينة أن ردة فعل الأطفال متفاوتة لأن لديهم قابلية للإصابة بالأمراض النفسية بينما يوجد أطفال لديهم مناعة، مشددة على أنه كلما اكتشف العرض النفسي مبكرا وتمت معالجته كان أفضل لمستقبل هذا الطفل.

وحملت الدكتورة سوسن ألعاب الأطفال وما يشاهده في وسائل الإعلام من أفلام كرتونية وغيرها جزءا من المسؤولية في ظهور الاضطرابات النفسية من عدوانية وعنف، مطالبة وسائل الإعلام بضرورة إخضاع المواد التي تبث لأخصائيين نفسيين لمراقبتها، ومنع دخول الألعاب التي تشجع على العنف، ونصحت الآباء والأمهات بضرورة عدم إظهار الخلاف أمام أبنائهم حفاظا على أمنهم الصحي.

وبرأ مستشار وزير الثقافة والإعلام المشرف على التلفزيون السعودي عبد الرحمن الهزاع المواد التي تبث في وسائل الإعلام السعودية، مبينا أن المواد التي تبث تخضع لرقابة شديدة، ولفت إلى أن الوزارة تتعاون مع وزارة التجارة في منع دخول المصنفات الممنوعة من مواد تشجع على العنف وخلافه، داعيا لضرورة تقوية الحصانة الذاتية، مشددا على دور الأسرة في تربية أبنائها تربية صحية وتهيئة مناخ إيجابي لنشوتهم.

توصيات التحقيق

- ١ - عمل دراسات بحثية ومسحية في كل مناطق المملكة للكشف عن حجم الأمراض النفسية وأسباب انتشارها للحد منها.
- ٢ - التوسع في افتتاح المزيد من المستشفيات والعيادات النفسية وتطوير وتحديث الموجود.
- ٣ - تأهيل كوادر للعمل في المستشفيات والتركيز على المتخصصين في علم نفس الطفل.
- ٤ - نشر الثقافة النفسية في المجتمع، من خلال حملة توعية تشارك فيها وسائل الإعلام مع وزارة الصحة.
- ٥ - الترخيص لعدد من الجمعيات النفسية في المجتمع، وتخصيص جمعيات للأمراض الأكثر انتشارا.
- ٦ - زيادة عدد الأخصائيين النفسيين في المدارس والجامعات، مع أهمية عمل تقارير سنوية عن نسب الأمراض النفسية وأسبابها.
- ٧ - تثقيف الأسر بأهمية التعامل الجيد مع الأبناء، والبعد عن العنف في طريقة التربية وتقديم القدوة الحسنة.
- ٨ - عمل تأهيل نفسي لكل المقبلين على الزواج والمبتعثين لخارج المملكة.
- ٩ - تشديد الرقابة على ما يعرض في وسائل الإعلام من مواد مخصصة للطفل، مع مراعاة البعد عن تقديم مواد تساهم في الاضطرابات النفسية.
- ١٠ - منع دخول الألعاب المصدرة للعنف والتي تترك في نفوس الأطفال أثارا نفسية.
- ١١ - تخصيص هواتف ساخنة لاستقبال الشكاوى النفسية يتولى الرد عليها الأخصائيون النفسيون.
- ١٢ - العمل على ضمان حقوق المريض الوظيفية والمعيشية خلال فترات العلاج.

حقوق الإنسان: الفصول متكدسة .. فرق الإطفاء تأخرت

الدفاع المدني يرد: النتائج خلال ساعات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111124/Con20111124458448.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

فيما أكدت جمعية حقوق الإنسان تكديس فصول المدرسة المنكوبة في جدة وتأخر وصول الدفاع المدني إلى الموقع لإطفاء الحريق - حسب إفادات شهود العيان - طلب الدفاع المدني التريث حتى صدور نتائج اللجنة المشكلة خلال ٤٨ ساعة. إلى ذلك، أبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة، أن هيئة الرقابة والتحقيق تستكمل حالياً تقريرها الخاص بحادثة حريق مدرسة البنات، ويتوقع الانتهاء منه منتصف الأسبوع المقبل.

وبينت المصادر أن محققين تسلموا نتائج التحقيق الأولية من قبل الدفاع المدني لمطابقة النتائج مع محاضر التدقيق الميداني، وقالت «إن ملاحظات هيئة الرقابة والتحقيق تركزت على موقع المبنى، مساحة المدرسة، الترخيص الممنوح لها، وأداء الجهات التي باشرت الحادث وهي الدفاع المدني، الهلال الأحمر، الشؤون الصحية وإدارة التربية والتعليم، وأجلت المصادر تحديد الخطأ أو القصور إن وجد لاستكمال التقارير الفنية.

من جانبه، قال لـ «عكاظ» الدكتور حسين الشريف المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان في جدة «إن الجمعية طلبت من إدارتي التربية والتعليم والدفاع المدني في جدة عقد اجتماع الأسبوع المقبل لمناقشة بعض الأسئلة والاستفسارات الواردة في التقرير الأولي للجمعية حول نتائج الحريق في مدرسة براعم الوطن»، مؤكداً أن الجمعية بصدد إعداد تقرير كامل عقب الاجتماع مع مسؤولي التربية والتعليم والدفاع المدني لمطابقة ما رصدته الجمعية مع ما رصدته الإدارتان. وأضاف الشريف «أن التقرير الأولي والبيانات الأولية التي رصدها فريق العمل الميداني من خلال اللقاءات والشهادات التي استمع إليها والمعاينة الميدانية، فضلاً عما جرى رصده في وسائل الإعلام، كشف عن قصور في مباشرة الحادث من قبل الدفاع المدني، لما ورد في بعض الشهادات المرصودة أنه تأخر في الوصول إلى موقع الحادث، وأن أول من باشر عمليات الإنقاذ المواطنين».

وزاد «لأزلنا ندرس ونعاين ونطابق شهادات المصابات والمعلمات وشهود العيان، بهدف معرفة الأسباب الحقيقية للكارثة ومنع تكرارها».

وبين الشريف أن المعلومات بينت أيضاً أن عدد الطالبات في المدارس تجاوز الحد المسموح به ووصل إلى ٩٠٠ طالبة، ما أدى إلى تكديس الطالبات في الفصول، وتحويل غرف وممرات إلى فصول دراسية، الأمر الذي أعاق عمليات الإنقاذ، لافتاً إلى أن فريق العمل الميداني وقف على المدرسة وتبين أنه لا وجود لمخارج الطوارئ التي تكفي لهذا العدد الكبير، فضلاً عن غياب ثقافة السلامة والوعي.

واستطرد قائلاً «إن الجمعية مستعدة لتقديم الدعم القانوني لأسر الضحايا من المعلمات والطالبات المصابات والمتوفيات وصولاً إلى تقديم المقصر إلى محاكمة عادلة والاقتصاص من كل مهمل أو متهاون أو متخاذل في أداء الأمانة، كما ستتابع مع عدد من الأجهزة المختصة التعويضات الخاصة بالضحايا وما سيرد فيها وآلية التعامل معها». ورأى الشريف أن لجان التحقيق التي تحقق عادة في مثل هذه القضايا تتكون من جهات قد يطالها التقصير، وبالتالي فإن الحاجة قائمة لإشراك مؤسسات المجتمع المدني مثل جمعية حقوق الإنسان أو هيئة حقوق الإنسان في لجان التحقيق عملاً بالشفافية والوصول إلى الحقيقة ونشرها للمجتمع.

وبين الشريف أن التقرير الذي تعدّه الجمعية سيرفع إلى كل من صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة، صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة، وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله، صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالله رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي، مدير عام الدفاع المدني الفريق سعد التويجري، مؤكداً أن التقرير سيرز بشفافية جميع الملاحظات التي رصدت خلال الحادث وما أعقبه من تداعيات.

من جانبه، قال معتوق الشريف عضو جمعية حقوق الإنسان وأحد الأعضاء الميدانيين المشاركين في إعداد تقرير لتقصي أسباب الحريق «إن فرقا تضم عددا من النساء والرجال وقفوا ميدانيا والتقوا عددا من شهود العيان لرصد شهاداتهم»، مشيرا إلى أن التقرير شدد على أهمية وجود فرق نسائية في الدفاع المدني تتولى التفتيش المفاجئ على مدارس البنات وفحص وسائل السلامة، عوضا عن التفتيش الحالي المتمثل في جولات من الدفاع المدني خارج أوقات الدراسة لا تفي بالغرض، مضيفا أن «مجلد الملاحظات المسجلة لدينا تتمثل في غياب السلامة الخارجية للطوارئ في المبنى وعدم وجود أجهزة استشعار الحريق، بدليل أنه بدأ من الأدوار السفلى وامتد إلى العليا». وزاد: من الملاحظات الواردة مما رصدته جمعية حقوق الإنسان، غياب ثقافة السلامة، عدم القدرة على التعامل المثالي وقت الكارثة، تجميع الطالبات في الفصول وعلى السطح وكان الأولى فتح البوابات الرئيسية، غياب مخارج الطوارئ ما أدى لزيادة عدد المصابات، إغلاق الغرف على بعض الطالبات وقت الحادث وهو ما أخر إنقاذهن، كثافة عدد الطالبات وتكدسهن بشكل مخالف حيث وصل عددهن إلى ٩٠٠ طالبة، تحويل بعض الغرف إلى فصول دراسية في مخالفة واضحة، وإذا كان تحويل تلك الغرف بمعرفة وموافقة الجهة المختصة فإنها بذلك تتحمل المسؤولية، أما إذا كان تحويل تلك الفصول دون إذن فهي مخالفة كان على إدارة المدرسة الإبلاغ عنها.

من جهته، أكد الدكتور عمر الخولي المستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان في جدة، أن الهيئة في انتظار نتائج التحقيقات لمعرفة ما إذا وقع انتهاك لحقوق الطالبات أو منسوبات المدرسة المنكوبة، مضيفا أن الهيئة بصدد إعداد تقرير عن المأساة بالتنسيق مع القسم النسائي في الهيئة ورفع المراثيات والنتائج إلى رئيس الهيئة. من جانبه، رفض نائب الناطق الإعلامي في الدفاع المدني الرائد عبدالرحمن الغامدي، التعليق على تقرير الجمعية وطلب التريث لحين صدر التقرير النهائي للجنة المشكلة بأمر صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة، متوقعا الانتهاء منه في غضون اليومين المقبلين، مؤكدا أنه سيجري التعامل بشفافية مع النتائج.



القحطاني يؤكد على تطور المرأة في المملكة

أجواء المنطقة تخيم على لقاء حقوق الإنسان مع وفد بريطاني

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢هـ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111124/Con20111124458565.htm>

فيصل الحارثي، عبد الله المقاطي - الطائف

استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وعدد من أعضاء الجمعية أمس وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية اليستر بيرت يرافقه السفير البريطاني لدى المملكة السير توم فيليبس والوفد المرافق لهم، حيث قدم رئيس الجمعية شرحا عن أنشطة الجمعية ومهام عملها، كما تطرق الحديث إلى عدد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها دور المرأة في المجتمع السعودي وما صدر من قرارات سامية حول تمكينها من حقها في عضوية مجلس الشورى والمشاركة في الانتخابات البلدية. وأكد رئيس الجمعية أن هناك تقدما ملحوظا في المملكة فيما يتعلق بحقوق المرأة نتيجة للدعم الذي تلقاه من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وبحث اللقاء أهمية إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية لما لذلك من انعكاسات على حقوق الإنسان في العالم العربي.

وقد أوضح الوزير البريطاني اليستر بيرت بأن حكومة بلاده صوتت أخيرا ضد بناء المستوطنات وتأمل أن يكون هناك حل سريع لهذه القضية لما لذلك من آثار في مجال حقوق الإنسان.

وتطرق اللقاء لأوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي وآثار التطورات الأخيرة على هذه الحقوق.

حقوق الإنسان:

عدد طالبات المدرسة المنكوبة تجاوز المسموح وأعاق الإنقاذ

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111124/Con20111124458596.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

أكدت جمعية حقوق الإنسان تكديس فصول المدرسة المنكوبة في جدة وتأخر وصول الدفاع المدني إلى الموقع لإطفاء الحريق - حسب إفادات شهود العيان -.

علمت «عكاظ»، أن هيئة الرقابة والتحقيق تستكمل حالياً تقريرها الخاص بحادثة حريق مدرسة البنات، ويتوقع الانتهاء منه منتصف الأسبوع المقبل.

من جهته، قال لـ «عكاظ» الدكتور حسين الشريف المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان في جدة «إن الجمعية طلبت من إدارتي التربية والتعليم والدفاع المدني في جدة عقد اجتماع الأسبوع المقبل لمناقشة بعض الأسئلة والاستفسارات الواردة في التقرير الأولي للجمعية حول نتائج الحريق في مدرسة براعم الوطن»، مؤكداً أن الجمعية بصدد إعداد تقرير كامل عقب الاجتماع مع مسؤولي التربية والتعليم والدفاع المدني لمطابقة ما رصدته الجمعية مع ما رصدته الإدارتان. وأضاف الشريف «أن التقرير الأولي والبيانات الأولية التي رصدها فريق العمل الميداني من خلال اللقاءات والشهادات التي استمع إليها والمعاينة الميدانية، فضلاً عما جرى رصده في وسائل الإعلام، كشف عن قصور في مباشرة الحادث من قبل الدفاع المدني، لما ورد في بعض الشهادات المرصودة أنه تأخر في الوصول إلى موقع الحادث، وأن أول من باشر عمليات الإنقاذ المواطنون».

وزاد «لأزلنا ندرس ونعاين ونطابق شهادات المصابات والمعلمات وشهود العيان، بهدف معرفة الأسباب الحقيقية للكارثة ومنع تكرارها».

وبين الشريف أن المعلومات بينت أيضاً أن عدد الطالبات في المدارس تجاوز الحد المسموح به ووصل إلى ٩٠٠ طالبة، ما أدى إلى تكديس الطالبات في الفصول، وتحويل غرف وممرات إلى فصول دراسية، الأمر الذي أعاق عمليات الإنقاذ، لافتاً إلى أن فريق العمل الميداني وقف على المدرسة وتبين أنه لا وجود لمخارج الطوارئ التي تكفي لهذا العدد الكبير، فضلاً عن غياب ثقافة السلامة والوعي.

واستطرد قائلاً «إن الجمعية مستعدة لتقديم الدعم القانوني لأسر الضحايا من المعلمات والطالبات المصابات والمتوفيات وصولاً إلى تقديم المقصر إلى محاكمة عادلة والاقتصاص من كل مهمل أو متهاون أو متخاذل في أداء الأمانة، كما ستتابع مع عدد من الأجهزة المختصة التعويضات الخاصة بالضحايا وما سيرد فيها وآلية التعامل معها». ورأى الشريف أن لجان التحقيق التي تحقق عادة في مثل هذه القضايا تتكون من جهات قد يطالها التقصير، وبالتالي فإن الحاجة قائمة لإشراك مؤسسات المجتمع المدني مثل جمعية حقوق الإنسان أو هيئة حقوق الإنسان في لجان التحقيق عملاً بالشفافية والوصول إلى الحقيقة ونشرها للمجتمع.

وبين الشريف أن التقرير الذي تعده الجمعية سيرفع إلى كل من صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة، صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة، وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله، صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالله رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي، مدير عام الدفاع المدني الفريق سعد التويجري، مؤكداً أن التقرير سيرز بشفافية جميع الملاحظات التي رصدت خلال الحادث وما أعقبه من تداعيات. بدوره، قال معتوق الشريف عضو جمعية حقوق الإنسان وأحد الأعضاء الميدانيين المشاركين في إعداد تقرير لتقصي أسباب الحريق «إن فرقاً تضم عدداً من النساء والرجال وقفوا ميدانياً والتقوا عدداً من شهود العيان لرصد شهاداتهم»، مشيراً إلى أن التقرير شدد على أهمية وجود فرق نسائية في الدفاع المدني تتولى التفتيش المفاجئ على مدارس البنات وفحص وسائل السلامة، عوضاً عن التفتيش الحالي المتمثل في جولات من الدفاع المدني خارج أوقات الدراسة لا تفي بالغرض، مضيفاً أن «مجمع الملاحظات المسجلة لدينا تتمثل في غياب السلالم الخارجية للطوارئ في المبنى وعدم وجود

أجهزة استشعار الحريق، بدليل أنه بدأ من الأدوار السفلى وامتد إلى العليا». وزاد: من الملاحظات الواردة مما رصدته جمعية حقوق الإنسان، غياب ثقافة السلامة، عدم القدرة على التعامل المثالي وقت الكارثة، تجميع الطالبات في الفصول وعلى السطح وكان الأولى فتح البوابات الرئيسية، غياب مخارج الطوارئ ما أدى لزيادة عدد المصابات، إغلاق الغرف على بعض الطالبات وقت الحادث وهو ما أخر إنقاذهن، كثافة عدد الطالبات وتكدسهن بشكل مخالف حيث وصل عددهن إلى ٩٠٠ طالبة، تحويل بعض الغرف إلى فصول دراسية في مخالفة واضحة، وإذا كان تحويل تلك الغرف بمعرفة وموافقة الجهة المختصة فإنها بذلك تتحمل المسؤولية، أما إذا كان تحويل تلك الفصول دون إذن فهي مخالفة كذلك على إدارة المدرسة الإبلاغ عنها. من جهته، أكد الدكتور عمر الخولي المستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان في جدة، أن الهيئة في انتظار نتائج التحقيقات لمعرفة ما إذا وقع انتهاك لحقوق الطالبات أو منسوبات المدرسة المنكوبة، مضيفاً أن الهيئة بصدد إعداد تقرير عن المأساة بالتنسيق مع القسم النسائي في الهيئة ورفع المرئيات والنتائج إلى رئيس الهيئة. من جانبه، رفض نائب الناطق الإعلامي في الدفاع المدني الرائد عبدالرحمن الغامدي، التعليق على تقرير الجمعية وطلب التريث لحين صدر التقرير النهائي للجنة المشكلة بأمر صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة، مؤكداً أنه سيجري التعامل بشفافية مع النتائج.



...وهيئات حقوقية ونفسية تستمع إلى شهادات المصابات

علاج نفسي للحالات التي تعرضت للملح والذعر

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=77010&CategoryID=5

جدة، الرياض: سامية العيسى، عبدالله فلاح 2011-11-24 2:49 AM
استمع وفد من الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان أمس إلى شهادات مصابات مدرسة "براعم الوطن" المنومات في عدد من مستشفيات جدة، كما وقف الوفد على حالتهم الصحية والخدمات المقدمة لهن، فيما دونت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، عدداً من الملاحظات حول الحادث.
وأوضحت رئيسة الفرع النسائي للهيئة بجدة الدكتورة فتحية القرشي أن زيارة الوفد شملت مستشفيات المحجر والملك فهد والجدعاني، للاطلاع على حالات المصابات وما يقدم لهن من خدمات وسماع أي شكاوى من أسر المصابات. إلى ذلك، رصدت "الوطن" أيضاً جولة مشابهة نفذها فريق الجمعية السعودية لرعاية الطفولة، واستمع خلالها لمصابات حادث الحريق. وضم الفريق في عضويته الدكتور محمد شاوش والدكتور عمر الخولي والدكتور محمد القحطاني، ومدير تعليم جدة عبدالله الثقفي.
وأوضح شاوش أن متخصصين في علم النفس والقانون والتربية سيباشرون عملهم لمتابعة واقعة الحريق والمصابات، وأن هذا العمل التطوعي يعد مبادرة من أعضاء الجمعية.
من جانبها، دونت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من الملاحظات أهمها تأخر وصول فرق الدفاع المدني والإسعاف لموقع الحادث، وإغلاق النوافذ بالحديد، وعدم وجود مخارج طوارئ في الأدوار العليا، مما أجبر الضحايا على إلقاء أنفسهم من النوافذ.
وكشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني لـ "الوطن" أمس، عن متابعة الجمعية للحادثة، وقال "نتابع ذلك مع الجهات ذات العلاقة، ومثل هذه الموضوعات تحتاج لوضع بعض القواعد النظامية والحلول التي تحول دون حدوثها، وتكرار ذلك مستقبلاً".
وبين أن فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة، سيقدم بعض المقترحات والتوصيات عند انتهاء الفرع من متابعة الأوضاع والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد الحلول، مؤكداً أن الجمعية تعمل على دراسة ما يتم جمعه

والتوصل إليه والاجتماع عليه من مختلف الجهات لمساعدتها على القيام بأعمالها فيما يتعلق بعدم تكرار ما حدث مستقبلاً. وأوضح المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف في اتصال مع "الوطن" أن فريقاً كلف بمتابعة الحادث من الجمعية دون بعض من الملاحظات الأولية، وسيتم التواصل مع الدفاع المدني والتربية والتعليم بجدة حولها.

ولفت الشريف إلى أن الجمعية كلفت فريقاً من عضوات الجمعية منهن الطبيبة النفسية ريم الحارثي، الأخصائية الاجتماعية ليلي حلواني، الباحثة القانونية نورة التويم للوقوف على الحدث وزيارة المصابات والمدرسة. وبين أن الفريق قام على مدى يومين متتاليين بزيارة المصابات الموزعات على ٣ مستشفيات والالتقاء بهن وأسرهن، لربط إفاداتهن، والوقوف معهن من أجل تقديم العون النفسي والاجتماعي والقانوني، وقال "إنه بحسب الإفادة التي حصل عليها فريق الجمعية من المصابات، فإنهن أفدن أن عمليات الإخلاء كانت متعلقة بالسيول، وليس الحريق، وشكروا في الوقت نفسه كل من ساعدهن من أبناء الوطن والمقيمين في الأحياء، لأنهم من باشر العمل الأكبر في عملية الإنقاذ وقدموا المساعدة لهن والإنقاذ عبر الوافذ".



حريق مدرسة جدة مفتعل من بعض الطالبات

المصدر: جريدة شمس الخميس ٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=147870>

جدة. سلوى المدني

أكدت لجنة التحقيق التي شكلت برئاسة إدارة الدفاع المدني في جدة وعضوية الشرطة والمباحث وإدارة التربية والتعليم، أنه ثبت لديها أن حادث الحريق الذي وقع في مدارس «براعم الوطن» بجدة السبت الماضي، «كان مفتعلاً؛ نتيجة قيام بعض طالبات المدرسة بإشعال الحريق في القبو». وذكر من «الدفاع المدني» مساء أمس تسلمت «شمس» نسخة منه، أن لجنة التحقيق باشرت التحقيق، بناء على توجيهات أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل؛ «بغية الوصول للسبب الحقيقي للحادث، الذي كانت كل دلائله وحيثياته تشير إلى أن وقوعه وبدايته، سبق إبلاغ الدفاع المدني بفترة زمنية غير قصيرة؛ استناداً إلى شدة اللفحات الحرارية الصادرة عنه، وكثافة الترسبات الكربونية على كل أجزاء المبنى من الداخل؛ ما ترتب عليه حدوث حلاتي الوفاة والإصابات الكثيرة».

وأوضح البيان أن جميع القرارات والاعترافات، دونت في سجل التحقيق بحضور كل من أعضاء اللجنة ومنسوبات المدرسة وأولياء الطالبات المعنيات، وتم التصديق عليها شرعاً من قبل المحكمة العامة مساء أمس في موقع الحدث، وأضاف: «لا تزال اللجنة في حال انعقاد؛ لاستكمال ما بقي من إجراءات تحقيقية، والرفع بالنتائج النهائية للجهات المسؤولة».

وكانت الفرق الميدانية المشكلة من قبل جمعية حقوق الإنسان للتحقيق في حريق مدرسة «براعم الوطن»، أصدرت صباح أمس تقريرها المبدئي عن الحادثة وجاء فيه: أولاً: تم الكشف عن قصور في مباشرة الحادث من قبل الدفاع المدني الذي ذكرت بعض الشهادات المرصودة من قبل المواطنين المتجمهرين وأولياء الأمور والمعلمات أنه تأخر في الوصول إلى موقع الحادث لأكثر من ساعة وأن أول من باشر عمليات الإنقاذ هم المواطنون.

ثانياً: إن المعلمات كن حريصات على الطالبات ولكن لم يتعاملن مع الحالة بشكل صحيح فقد نقلن الطالبات إلى الأذوار العلوية ما جعل الطالبات محاصرات من قبل أسنة اللهب والدخان الكثيف وهذا يدل على أن المعلمات ليس لديهن الخبرة والتدريب، بالإضافة إلى أنه وبحسب شهادة المعلمات لم يعلمن عن الحريق إلا بعد أن استعرت النيران؛ ما يدل على غياب أجهزة الكشف عن الحريق.

ثالثاً: عدد الطالبات في المدارس تجاوز الحد المسموح به ووصل إلى نحو ٩٠٠ طالبة وهو ما أدى إلى تكديس في عدد الطالبات في الفصول وتحويل غرف وممرات إلى فصول دراسية؛ الأمر الذي أعاق عمليات الإنقاذ، إضافة إلى عدم وجود مخارج الطوارئ التي تكفي لهذا العدد.

مديرة مؤسسة مانديلا لحقوق الإنسان تؤكد إضرابه عن الطعام ٨٠ يوماً

دقماق: "العطوي" أصيب بضعف البصر أثناء اعتقاله بإسرائيل

المصدر : صحيفة سبق الخميس ٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=33707>

سلطان المالكي- سبق- الرياض: أكدت مديرة مؤسسة مانديلا لحقوق الإنسان في رام الله المحامية بثينة دقماق معلومات حصلت عليها "سبق" حول تعرض المواطن السعودي عبدالرحمن محمد العطوي (٤٠ عاماً) لضغوط أثناء اعتقاله. وفي اتصال هاتفي مع "سبق" من مقر إقامتها في رام الله، أوضحت بثينة أن هذه الضغوطات تمثلت في ظروف الاعتقال، حيث كان يعيش في غرفة صغيرة يوجد فيها ١٠ يعيشون معه، إلى جانب سوء التغذية أثناء الاعتقال. وأضافت أنه لم يكن يأخذ العلاج اللازم، خصوصاً عندما قام بالإضراب عن الطعام ما يقارب ٨٠ يوماً، حيث كرر ذلك أكثر من مرة، مما أثر عليه في ضعف البصر وفقدان الشهية، إلى جانب نزول وزنه بشكل كبير، كما أنه لم يتلق أي اهتمام حول الموضوع.

وتحدثت عن بداية القضية بقولها إن مؤسسة مانديلا لحقوق الإنسان تسلمت بشكل مباشر ملف القضية بشكل شخصي من المحامي كاتب الشمري، وكان هناك أكثر من لقاء جمعه في الأردن، وتم تكليف المؤسسة بهذه القضية وتم تتبعها. وتابعت: قام كاتب الشمري بإدخال جمعية حقوق الإنسان، ولكن عدم تواصلهم المستمر أدى إلى إخراجهم من الموضوع، والتواصل كان بين المؤسسة والمحامي كاتب الشمري، خصوصاً أثناء فترة إضراب العطوي عن الطعام. وأضافت أن المعتقل كان يتواصل مع أهله وذويه، وبعد خروجه من السجن ذهب لمنطقة تحت السيطرة الإسرائيلية ولم يكن هناك أي تواصل معه، وأن المؤسسة حاولت كثيراً التواصل مع الصليب الأحمر ولكن دون جدوى، وكان التواصل مع عائلته.

وقالت بثينة: إن المؤسسة قامت بالمطالبة بإطلاق سراح العطوي، وذلك بعد قضاء المحكومية ٣ أشهر إلى أنهم رفضوا، إلى جانب رفض بعض الدول استقباله أو المرور عبر أراضيها، ولكن ضغوط المحامين بإطلاق سراحه أدت إلى ذلك، وذلك بعد تسائلهم للسلطات الإسرائيلية عما إذا كان سيمكث طول عمره داخل السجن؟. وأعربت بثينة دقماق عن شكرها لكل من وقف على القضية، وللحامي كاتب الشمري الذي كان يتواصل بشكل مستمر، مؤكدة على أن جمعية حقوق الإنسان السعودية تدخلت لفترة محددة ثم انسحبت من الموضوع، وأوقفوا التعاون في الموضوع.

وكانت السلطات الإسرائيلية أفرجت عن العطوي المحتجز لديها منذ سنوات، ووصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لما أعلنه المحامي السعودي كاتب الشمري. وأكد وكيل أسرة المحتجز أن العطوي وصل للولايات المتحدة في ١٥ نوفمبر الحالي بعد سنوات من الاحتجاز نتيجة جهود المتابعة التي قامت بها المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين

وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط البريطاني يزور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/24/article685602.html>

الرياض - فاطمة الغامدي
استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وعدد من أعضاء الجمعية يوم امس الاربعاء وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية السيد اليستر بيرت يرافقه السفير البريطاني لدى المملكة السيد السير توم فيليبس والوفد المرافق لهم .
ناقش الوفد أنشطة الجمعية ومهامها وانجازاتها ، إضافة الى موضوعات متعلقة بحقوق الإنسان ومنها دور المرأة في المجتمع السعودي وما صدر من قرارات سامية حول تمكينها من حقها في عضوية مجلس الشورى والمشاركة في الانتخابات البلدية .
وأبان رئيس الجمعية أن المملكة حققت تقدما ملموسا فيما يتعلق بحقوق المرأة بدعم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، كما تطرق الحديث إلى أهمية إيجاد حل للقضية الفلسطينية لما لذلك من انعكاسات على حقوق الإنسان في العالم العربي .
وأوضح الوزير البريطاني السيد اليستر بيرت بأن الحكومة البريطانية صوتت خلال الفترة الماضية ضد بناء المستوطنات وانها تأمل ان يكون هناك حل سريع لهذه القضية لما لذلك من اثار في المجال الحقوقي . كما طرح الطرفان أوضاع حقوق الانسان في العالم العربي وآثار التطورات الأخيرة على هذه الحقوق، حضر اللقاء أعضاء الجمعية الدكتور صالح بن عبدالرحمن الشريدة و الدكتور محمد بن خالد الفاضل والمستشار خالد بن عبد الرحمن الفاخري.

حريق مدارس براعم الوطن يتحول إلى جنائي.. وتصديق أقوال الطالبات الخمس المتسببات بانتظار توجيهات أمير منطقة مكة المكرمة

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الجمعة ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٢هـ - ٢٥ نوفمبر ٢٠١١م
<http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=651380&issueno=12050>

جدة: فايز الثمالي
تنتظر السلطات المختصة في منطقة مكة المكرمة قراراً من السلطات العليا للبت في قضية المتسببين في حريق مدارس «براعم الوطن»، الذي أشار بيان صادر عن الدفاع المدني بأصابع الاتهام فيه إلى خمس طالبات من ذات المدرسة، كن يعشن لاختبار جهاز إنذار الحريق في المدرسة.
وفي الوقت الذي حددت فيه إدارة الدفاع المدني أعمار الطالبات بين ١٣ و ١٤، ذكرت مصادر في الإدارة العامة للأدلة الجنائية أن أعمارهن قد تتجاوز سن الـ ١٥ سنة.
وتأتي أهمية تحديد أعمار الطالبات لما ستؤول إليه القضية في مستقبل الأيام من حيث التجريم والإحالة إلى الجهات المختصة شرعاً.

وقال العميد عبد الله جداوي مدير إدارة الدفاع المدني بمحافظة جدة لـ«الشرق الأوسط» إنه وعقب صدور البيان الذي أشار إلى أن الطالبات اللاتي تراوحت أعمارهن بين سن ١٣ و ١٤ سنة هن من تسببن في إضرار النار في المدرسة، ودونت الإقرارات والاعترافات في سجل التحقيق، بحضور أعضاء لجنة تقصي الحقائق في الحريق التي تكونت بإيعاز من أمير المنطقة، ومنسوبات المدرسة وأولياء أمور الطالبات المعنيات، تم رفع النتائج في برقية للأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة حيث تنتظر الآن ما يصدر من توجيهات من قبل إمارة المنطقة.
وبين جداوي أن الطالبات الخمس كن يختبرن جهاز الإنذار، بحسن نية في الحصة التاسعة، ولم تكن معهن معلمات للرقابة عليهن، ونتج عن ذلك قيام بعض طالبات المدرسة بإشعال الحريق في قبة المدرسة.
وأضاف مدير إدارة الدفاع المدني «إن تصديق أقوالهن كان بوجود قاض من المحكمة الشرعية في المدرسة ذاتها، حيث إن أي تحقيق لا بد أن يتم التصديق عليه، فكان وجود القاضي وأولياء أمور الطالبات للتصديق على أقوالهن لضمان عدم الضغط عليهن في أخذ أقوال مغلوطة، حيث كانت اعترافتهن بوجود أولياء أمورهن».

وأضاف جداوي «إن اللجنة لا تزال في حالة انعقاد لاستكمال ما تبقى من إجراءات تحقيقية وغيرها».

من جهته، بين العميد عبد الله المسعد مساعد مدير الإدارة العامة للأدلة الجنائية، لـ«الشرق الأوسط»، أن الطالبات موجودات حالياً بين أسرهن، وتجاوزت أعمارهن سن ١٥ عاماً ويدرسن في الصف الثالث متوسط، وفي هذه الحالة قد يتم تحويلهن للأحداث.

وقال إن هذا الأمر يرجع إلى الشرع للبت فيه، ولكن ما حصل ليس متعمداً جنائياً مع سبق الإصرار والترصد، فهن كن موجودات في الحدث، بحسب قوله.

وأضاف المسعد «بطبيعة الحال فإن الطالبات كان لديهن حب استطلاع وجهل منهن، لذلك قد يكون لها إجراءات معينة من قبل إمارة منطقة مكة المكرمة، فالطالبات لا يزلن طليقات بمعرفة أولياء أمورهن إلى حين ما يصدر من قبل أمير المنطقة».

وقال إنه تم استبعاد موقد الفحم و«المعسل» والمواد الكيميائية والماس أيضاً، فقد تم أخذ عينة لفحصها تحت المجهر، وتبين أن الأسباب مستبعدة بأن تكون ماساً كهربائياً.

وزاد «غالباً في مثل هذه الحالات يتم التأهيل والتثقيف لتعديل سلوكهم ولا بد أن يكون هناك تنازل في مثل هذه الحالات، فالمسؤولية مشتركة بين المدرسة وولي الأمر، فنظام المدرسة كان جيداً مما قلل من كوارث الحريق». على ذات الصعيد، علق مصدر مسؤول في جمعية حقوق الإنسان على القضية بقوله «هذه الحالة لها أحكام في الفقه الإسلامي، ولكن المسؤولية المدنية في الحق الخاص عليها آثار مترتبة وينبغي تعويض المتضررين، وأيضاً هناك مسؤولية رقابية تقع على القائمين في المدرسة، وكذلك الاشتراطات النظامية المطلوب توافرها من قبل الجهات ذات العلاقة وينبغي على الجميع في هذه القضية أن يتحمل مسؤوليته».

وشدد المصدر الذي فضل حجب اسمه، على ضرورة التركيز جيداً من قبل إدارات المدارس ووزارة التربية والتعليم لوضع التأمين على المسؤولية بالنسبة للطلاب أو ما يتوافر في المدرسة من أدوات ومنشآت. وحول مجريات التحقيق أشار المصدر لـ«الشرق الأوسط» إلى أن قيام الطالبات باختبار جهاز الإنذار غلط فادح، فالجهاز ليس مسؤولية الطالبات للكشف عليه، وتساءل «أين وجود المعلمات من هذا الأمر؟!».

واستدرك بالقول «ولكن استناداً إلى البيان الصادر عن إدارة الدفاع المدني فإن الطالبات أحداث، وبالتالي قد لا يتعرضن للمساءلة جنائياً عن أفعالهن، وأن القضية تخضع لتقدير القاضي، ومدى بلوغهن السن القانونية من عدمه، وفي كل الأحوال الرقابة يجب أن تكون أكثر من ذلك». فيما رأى الدكتور محمد القحطاني أستاذ القانون في جامعة الملك عبد العزيز، أن «مجرد تصديق أقوال الطالبات غير كاف لإدانتهم، لأن الأقوال ممكن أن تتغير، لذلك يجب أن تتم إحالتهم إلى جهة تحقيق معتبرة، كهيئة التحقيق والادعاء العام، ويراعى سنهن، والضوابط النفسية والتربوية، لأن التعامل مع البنات الصغار الجميع يعلم أنهن لا يدركن ما يفعلن، فالجريمة يجب أن يتوافر فيها الركن المادي كالقيام بالعمل كالحرق نفسه، والركن المعنوي، مثل اتجاه الإرادة إلى القيام بالإضرار بالآخرين كالقتل ونحوه، فهل كانت تلك الأركان متوافرة في التحقيق؟!».

وأضاف القحطاني «يجب ضمان إجراء تحقيق نزيه، ولا نستطيع الحكم عليهن أبداً في الوقت الراهن، لضمان عدم الضغط عليهن في التحقيق، وما حصل الآن من تحقيق غير كاف على الإطلاق، فالدفاع المدني جهة ضبط إداري، وتمنع الحادث وقائياً، وبعد ذلك تتولى جهة مخولة نظاماً مجريات التحقيق».



وزير الدولة البريطاني يزور جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس ٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.al-jazirah.com/20111124/fe36.htm>

الجزيرة- المحليات

استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني وعدد من أعضاء الجمعية صباح أمس الأربعاء وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية السيد اليستر بيرت يرافقه السفير البريطاني لدى المملكة السيد السير توم فيليبس والوفد المرافق لهم، حيث رحب رئيس الجمعية بالوفد الزائر وقدم شرحاً لهم عن أنشطة الجمعية ومهام عملها كما تطرق الحديث إلى عدد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها دور المرأة في المجتمع السعودي وما صدر من قرارات سامية حول تمكينها من حقها في عضوية مجلس الشورى والمشاركة في الانتخابات البلدية، وقد بين رئيس الجمعية أن هناك تقدماً ملحوظاً في المملكة فيما يتعلق بحقوق المرأة بفعل الدعم الذي تتلقاه من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، كما تطرق الحديث لأوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي وآثار التطورات الأخيرة على هذه الحقوق.

جهات معنية تتقاذف مسؤولية نقلها حقوق الإنسان ترصد جنث متوفين على الطرقات

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٦ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111126/Con20111126458846.htm>

عبدالعزیز الربيعي - جازان

كشف لـ «عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، أن الجمعية رصدت عددا من الحالات لجثث متوفين تركت في مواقع الحوادث، تتقاذف مسؤوليات نقلها بعض الجهات بحجة عدم الاختصاص.

وقال «للأسف الشديد لم يجر تنسيق بين الجهات المعنية، ما أدى إلى ترك بعض الحالات على الطرقات تتقاذف الجهات المباشرة للحدث اختصاص نقلها»، مشيراً إلى أنه يجب على الجهات ذات الاختصاص التي تباشر الحوادث من الصحة، الجهات الأمنية، الهلال الأحمر والبلديات، أن تجتمع وتضع حلولاً مناسبة لتحديد الجهات التي تختص بنقل الموتى من الحوادث بدلاً من تركها في مواقع الحوادث، لافتاً إلى أنه يجب على الجهات المعنية تحديد قواعد واجبة الاتباع لعدم تكرار مثل هذه الحالات حفاظاً على كرامة الموتى وتقديراً للظروف الإنسانية لذوي الموتى، مؤكداً أن نقل المتوفين في سيارات مكشوفة لا يرضي المسؤولين بأي حال من الأحوال، ويجب تفعيل دور الجهات المعنية لعدم تكرار هذه المشكلة.

وكانت قد شهدت بعض المناطق ومنها جازان وحائل، نقل بعض الحالات المتوفاة في حوادث مرورية في سيارات خاصة مكشوفة دون احترام لحرمة المتوفى كما حدث لطالبات حائل وجامعة جازان اللواتي جرى نقل جثثهن في سيارات خاصة.

حريق مدرسة براعم الوطن كشف واقع السلامة في المدارس الطالبات لا يتحملن المسؤولية وحدهن.. والتربية مقصرة!

المصدر: جريدة الرياض السبت ١ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٦ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/26/article686271.html>

أبها، تحقيق- حياة الغامدي
نتائج اللجنة المشكلة من قبل إمارة منطقة مكة المكرمة للتحقيق في حادثة حريق "براعم الوطن" المنكوبة، والتي أعلنت مساء الأربعاء الماضي، وأشارت إلى أن الحادث مفتعل؛ نتيجة قيام بعض الطالبات بإشعال الحريق بقبو المدرسة لا يعفي وزارة التربية والتعليم من المسؤولية تجاه حماية الأرواح، والحيولة دون وقوع مثل تلك الكوارث لما يقع على عاتقها من مسؤولية المراقبة والإشراف على المنشآت التعليمية ومدى جاهزيتها في حالة الطوارئ.

التماس كهربائي
لجنة التحقيقات أظهرت «هوية الفاعل» وتبقى «تطهير واقع المشكلة» لتلافيها مستقبلاً
معظم حوادث الحرائق التي تشهدها المدارس، خاصة المستأجرة منها لم تخرج في إطارها- بحسب التقارير النهائية للتحقيقات- عن الالتماس الكهربائي، وهو الشبح الذي تعلق عليه الوزارة جميع أخطائها؛ نتيجة إهمالها .
وبحسب الفني الكهربائي "عمر الغامدي" لا يحدث إلا لسببين أولهما زيادة الأحمال على الكوابل الكهربائية وتدني مستوى الجودة يلزمها توصيلات غير سليمة، إلى جانب تلف القواطع الكهربائية التي مهامها الفصل الآلي للتيار الكهربائي عن المنشأة في حالة حدوث الالتماس، أو زيادة حمل على كابل ما مما يمنع وقوع الحرائق .
واقع المدارس كشف أن تلك الأوضاع السابقة التي سردها "الغامدي" غير متوفرة، بل إن الوضع الراهن في بالغ السوء بعد أن تبين أن الأسلاك الكهربائية مكشوفة وبجانبها تسرب للمياه، فضلاً عن بعض "الأفياش الكهربائية" يتسرب منها الماء، وهذا ما جعل إدارة مدرسة ثانوية بخميس مشيط تقوم بفصل التيار الكهربائي عن المدرسة بالكامل يوم الاثنين الماضي، ومخاطبة المسؤول الذي رد عليها بسؤال وصف بالاستهتار: "هل خفتي من مدرسة براعم جده !!"
الشركة السعودية للكهرباء تنفذ جولات تفتيشية على سلامة عدادات المنشآت التعليمية جميعها بدون استثناء بواقع جولتين في العام الواحد، وتحديدًا في أوقات الذروة مع بداية فصلي الشتاء والصيف؛ لزيادة الطاقة المستهلكة، والتأكد من سلامات عداداتها الكهربائية التي غالباً ما تكون خارج فناء المدرسة؛ بيد أن الصيانة للكيبلات الداخلية اختصاص وزارة التربية والتعليم الذي يعد معدوماً بحسب جولة قامت بها "الرياض" داخل بعض المدارس التي كشفت رداءة وتجريح الأسلاك الكهربائية، فضلاً عن أنها مكشوفة والتي عادة ما تتخذ من تحت السلم المدرسي مكاناً لها. بعض مديرات المدارس يعمدن إلى غلق أبواب الطوارئ وتربستها بأقفال وتحفظ بها داخل غرفتها الخاصة؛ بحجة التحكم في حركة الطالبات داخل المدرسة أثناء اليوم الدراسي، وهو ما وصف بالأعذار الوهمية، فيما عمدت أخريات إلى جعلها أماكن لتخزين المخلفات والوسائل التعليمية الأكثر اشتعلاً، حيث خرجت الزيارات الميدانية لمشرفات الأمن والسلامة بإصدار إنذار، وفي حالة التكرار لفت نظر بحق المديرية التي تغلق أبواب الطوارئ، ومن ثم الحسم عليها من قبل مدير عام إدارة التربية والتعليم بمنطقتها .

تراجع الدعم

الغامدي: الالتماس الكهربائي لا يحدث فجأة وإهماله كارثة

وحدة الأمن والسلامة التي نالت دعماً واسع النطاق من قبل الوزارة بعد حادثة المدرسة الـ ٣١ بمكة المكرمة للبنات عام ٢٠٠٢م بدأ يتراجع ذلك الدعم؛ في حين اكتفت التربية والتعليم بإصدار خمس خطط تطبق على مدار خمسة أعوام من قبل المشرفة على الوحدة في جميع مراكز الإشراف التربوي، وعليه تكون المسؤولية في تطبيق جميع المدارس التي تشرف عليها للخطأ، بيد أن التدريب الذي يعد من أهم عناصر رفع مستوى الكادر البشري داخل أي منظمة معدوم بالكامل، ولم يسبق للوزارة أن نفذت دورات تدريبية مكثفة بإصدار خطة لكل عام، كما أن الدعم المالي لوحدة الأمن والسلامة من أجهزة ومعدات مكتبية لم يصدر لها ميزانية هذا العام وجميعها اجتهدات شخصية من القائمات عليها، وهذا ما يفسر أن

وزارة التربية والتعليم بدأت في التراخي لعدم حدوث كارثة بحجم متوسطة مكة المكرمة، ولكن حادثة "براعم الوطن" كانت شاهداً على ذلك التراجع .

غلق أبواب الطوارئ

في الوقت الذي تغلق فيه أبواب الطوارئ من قبل إدارة المدرسة للتحكم في سير الطلاب والطالبات اعتبرت جريمة إنسانية وقتل النفس بغير حق؛ بصرف النظر عن حجمها، في حين تعتمد بعض الإدارات إلى الاستعانة بـ "حدادين" لغلق باب الطوارئ وتحويله إلى "شباك"، وإعادة هيكلة المبنى الحكومي حتى تستطيع الفصل بين مرحلتين دراسيتين استوعبهم المبنى في وقت واحد، وفي الغالب إما تكون تحوي المرحلة الابتدائية والمتوسطة فيتم عزل المتوسط حفاظاً على أرواح البرينات الصغيرات متجاهلات حالهن جميعاً في حالة حدوث طارئ - لا سمح الله - .

إدارة الدفاع المدني لها جولات سنوية على المدارس المستأجرة حتى تتأكد من توفر وسائل السلامة، وغالباً ما يلتزم ملاك هذه المباني بها وتوفر متطلبات الدفاع المدني حتى يتسنى له أن يتسلم الإيجار السنوي من قبل وزارة التربية والتعليم، الذي هو الآخر مرهون بموافقة إدارة الدفاع المدني ولا يتم صرف المستحقات المالية لأي مالك إلا بذلك الترخيص والموافقة المعتمد على توفر اشتراطات السلامة، إلا أنه ما يقف عائناً أمام تنفيذ خطط الدفاع المدني هو الطاقة الاستيعابية للمبنى المستأجر، إلى جانب جمع مرحلتين داخل مبنى صمم لمرحلة واحد؛ مما يعني ذلك إلغاء المعامل للإفادة منها كفضول دراسية وغلق أبواب الطوارئ لعزل المرحلتين عن بعضهم وتحديات أخرى .

رفقاً بالقوارير !

المقدم أبو ستين: أدوات سلامة بدون تدريب ما لها قيمة

حال المدارس الحكومية والتي صممت وفق للمواصفات والمقاييس النموذجية المعتمدة من وزارة التربية والتعليم تعاني هي الأخرى من كدومات، فلم يكن تنفيذها من قبل المقاول على جودة عالية وكافية، بل إن كثيراً منها سُلِّمت لمديرات المدارس وهي تحت وطأة تسرب المياه من الجدران ومنايب الكهرباء، بيد أن مجعاً للمرحلتين المتوسطة والثانوية بعسير يعاني من تسرب مياه الصرف الصحي على فناء المدرس الذي يحتضن الطالبات أوقات الفسحة وآخر الدوام منذ بداية الفصل الدراسي الحالي، وحتى اللحظة لم يتم إصلاحه على الرغم من أن إدارة المدرسة تقدمت بعدة شكاوي لإدارة التربية والتعليم بالمنطقة والتي لم تحرك ساكناً .

إدارة الأزمات

إدارة الحدث تبدأ من المنشأة التعليمية ذاتها خلال الثلاث دقائق الأولى من وقوع الكارثة؛ فإن لم تستطيع الإدارة السيطرة عليها إما بإخلاء الطالبات أو محاولة إخماد الحريق فلن يكون التدخل الخارجي ذا جدوى، وكثيراً ما يعلق اللوم على الدفاع المدني الذي يتطلب تدخله وتواجد أفراد ومعداته وخرائط مياهه بسرعة لإخماد الحريق، إلا أن الأزمة بحاجة في حين حدوثها مهارة عالية من مديرة المدرسة وبقية طاقمها .

ثلاث فرق

وأوضح المقدم "سعد بن سعيد أبو ستين" مدير إدارة الأمن والسلامة بإدارة الدفاع المدني بخميس مشيط- أن على الأفراد داخل المنشأة تقسيم المهام إلى ثلاث فرق رئيسية: الفرقة الأولى (فرقة الإخلاء)، وتتخصص مهامها في عملية إخلاء المبنى بكل هدوء، والفرقة الثانية (فرقة الإبلاغ)، حيث يتولى إبلاغ الدفاع المدني عن طريق رقم الطوارئ ٩٩٨، والفرقة الثالثة (فرقة الإنقاذ)، وهي محاولة السيطرة على الحريق إن أمكن، وجميع تلك الفرق تعمل في آن واحد، وخلال ثلاث دقائق، لافتاً إلى أن دور الدفاع المدني إبلاغ الهلال الأحمر والشركة السعودية للكهرباء لفصل التيار ومباشرة الحادث .

وقال: "إن المؤسسات التعليمية بحاجة لكادر وظيفي قوي مدرب على عمليات الإخلاء وإدارة الأزمة في غضون الثلاث دقائق الأولى من وقوع الكارثة، وهو الوقت الذي يمكن من خلاله التحكم والسيطرة، بيد أن الشخص يفقد ما نسبته ٥٠% من عملية التركيز خلال الحادثة وهو مدرب، فما حال المعلمات غير المدربات"، مشيراً إلى أن المباني التعليمية المستأجرة بلغت في محافظة واحدة ٤٠٠ مبنى مستأجر يشرف عليها الدفاع المدني .

وأشار إلى أن وسائل الأمن والسلامة التي يجب توفرها داخل المدارس وجود جرس إنذار، ومخارج طوارئ، وممرات واسعة، إلى جانب طفايات الحريق وخرائط المياه، بالإضافة إلى نظام الإطفاء الآلي المتمثل في رشاشات مياه داخل الفصول تعمل آلياً عند اندلاع الدخان ومرتبطة بجرس الإنذار .

دعم قانوني

جمعية حقوق الإنسان السعودية يرافقها الجمعية السعودية لرعاية الطفولة كان لها تدخلها في الوقوف على مدرسة بـرام الوطن المنكوبة، وخرجت بأن الطاقة الاستيعابية تفوق بكثير حجم المبنى بعد أن استغلت المستودعات والمرافق الخدمية كفصول دراسية، وتعهدت بالدعم القانوني لأسر المتوفيات والمصابات، وإخضاع المصابات إلى جلسات علاج نفسي.

انتهت الوعود.. ونفق خميس مشيط لم ينته الوطن ترصد مراحل المشروع منذ ٧ سنوات

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=77314&CategoryID=4

أبها: محمد مانع ٢٠١١-١١-٢٧: ٢٠٩ AM

على الرغم من يأس أهالي محافظة خميس مشيط المفرط من انتهاء مشروع نفق المحافظة على مدى سبع سنوات، وفيما كانوا يعتقدون أن المهلة الأخيرة التي منحتها أمانة منطقة عسير مقاول المشروع، لإنجاز العمل قبل نهاية عام ١٤٣٢ ستكون نهاية المهل والوعود، إلا أنهم تفاجؤوا بأن النفق يدخل عامه الثامن ولم ينته العمل به، ليلحق وعد الأمان بسباقاته من الوعود.

وأكد عدد من مواطني المحافظة، ومنهم فيصل آل راشد، وعبدالله الشهراني، وسعد بن عذرة، أن تعثر المشروع وما رافقه من حوادث وتعطل للمصالح وإزهاق لبعض الأرواح، يجسد ضعف التخطيط، والإهمال وعدم الاكتراث من قبل أمانة المنطقة وبلدية المحافظة بالمشروع، ويفقد الثقة في القادم من المشاريع، لاسيما وأن مشروع النفق أضحى حديث مجالس فضلا عن تحقيقه لرقم قياسي في مدة التنفيذ.

بدايات المشروع

في عام ١٤٢٥، أرست بلدية محافظة خميس مشيط مشروع النفق على إحدى المؤسسات الوطنية، إلا أن العمل الفعلي لم يبدأ إلا بعد مرور عام تقريبا، وهذا ما أكدته مقاول المشروع سعد بن مرفاع الشهراني خلال الاجتماع الذي عقد السبب ٢٢ / ٨ / ١٤٢٩ بينه وبين مسؤولي البلدية، على إثر توقف العمل في المشروع، إذ ألقى بمسؤولية ما حدث من تأخير على البلدية، معزيا السبب في ذلك إلى قيامها بترسية المشروع قبل أربع سنوات "أي عام ١٤٢٥"، وبعد مرور سنة من الترسية للمشروع بمبلغ ٣٤ مليون ريال، سُلّم للمؤسسة بمسارين فقط، إلا أنه حوّل بعدها إلى ثلاثة مسارات، وأعدت دراسات وتصاميم إنشائية جديدة بديلة للتصاميم السابقة، مشيرا إلى أنه لم يتسلم التصميم الجديدة من البلدية، إلا بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٤٢٩.

وأكد الشهراني أنه كان يفترض من المالك الأخذ في الحسبان الزمن المهدور في عملية التبديل والتعديل في التصميم الإنشائية، وكذا الأعباء المالية المترتبة على ذلك والمتمثلة في الارتفاع الهائل والمطردي في أسعار المواد الذي نتكبده جراء ذلك والذي أيضا لم يدخله المالك ضمن حساباته، وبطبيعة الحال ليست مسؤولية المقاول تحمل أخطاء الطرف الآخر.

وأضاف الشهراني أن هناك عقبات أخرى تمثلت في عدم تسليمنا التصميم والدراسات من قبل استشاريين متخصصين في مشروع كبير بهذا الحجم، وتعارض خط المياه المحلاة الرئيسي للتحلية ومحطة الضخ الذي يغذي محافظات خميس مشيط وأحد ريفدة وسراة عبيدة وظهران الجنوب، وخلص الشهراني إلى أن الأسباب المؤدية إلى التأخير ظروف قهرية خارجة عن الإرادة.

في ذات الاجتماع، التزم المقاول باستئناف العمل في المشروع خلال ٣٠ يوما، وزيادة مبلغ المشروع في ظل ارتفاع الأسعار، فيما أكد وقتذاك المشرف على المشروع بالشركة المنفذة المهندس عبدالعزيز حرب أن البلدية لا يوجد لديها جهاز إشرافي متفرغ يمتلك خبرة مناسبة وكافية مما تسبب في حدوث العديد من المشكلات بين الشركة والبلدية. سقوط مركبات

وخلال مدة التنفيذ، شهد النفق وتحديدا الجمعة ٢٠ / ٨ / ١٤٢٩، مصرع رجل وزوجته إثر سقوط مركبتهما، فضلا عن حوادث مماثلة، مما اضطر الجهات المعنية في المحافظة إلى عقد اجتماع عاجل يضم مسؤولين من المحافظة والبلدية

والمروور والمقاول المنفذ للمشروع، وأقرت خلاله مسارات بديلة، ودعم الموقع بحواجز خرسانية، وتكثيف وسائل السلامة.

بداية الوعود

وفي يوم الاثنين ٣ / ١٢ / ١٤٢٩، توقع رئيس بلدية محافظة خميس مشيط الدكتور عبدالله الزهراني، الانتهاء من مشروع نفق المحافظة خلال عام، بعد إنهاء كافة معوقات إنجاز المشروع، المتمثلة في كوابل الكهرباء وخطوط مياه التحلية والهاتف وكذلك توقف المقاول لأكثر من ثمانية أشهر بسبب ارتفاع تكاليف المواد الأولية للمشروع، ولافتنا إلى أن البلدية اعتمدت وقتذاك شارع الثلاثين بالمحافظة كطريق بديل لمدخل خميس مشيط، مؤكداً خلو الطريق المؤدي إلى أبها من أي عوائق.

انهيار أجزاء من النفق

في يوم الاثنين ١٧ / ٢ / ١٤٣١، وفي الوقت الذي ينتظر فيه أهالي محافظة خميس مشيط الانتهاء من نفق "الصناعية القديمة" ليطووا معاناة استمرت نحو ست سنوات ما بين توقف العمل تارة، واستئنافها تارة أخرى، إلا أنهم تفاجؤوا بانهيار في الجزء الشمالي من النفق، تسبب في تعطل العمل به وحدث ازدهام وتلبك مروري كثيف، فيما عمل المقاول على رفع أضرار الانهيار وتكثيف العاملين في الموقع، وهكذا أضاف الانهيار معاناة جديدة للمواطنين.

إكرام الميت دفنه

وفي يوم الأربعاء ١٩ / ٢ / ١٤٣١، وتحديداً بعد حدوث انهيارات في النفق، تصاعدت وتيرة الغضب التي طالت عدداً من أهالي محافظة خميس مشيط، وأصحاب المحلات التجارية المجاورة لنفق "الصناعية القديمة" عقب انهيار أجزاء منه وتسببها في عرقلة سير العمل في المشروع وإرباك حركة المرور، وأجمع عدد منهم ومنهم فلاح الشهراني وتركيب البشري ومحمد الصغير، على أن المشروع في عداد "الموتى" وإكرام الميت دفنه - على حد قولهم.

وعد آخر

وفي يوم الاثنين ١٢ / ٥ / ١٤٣١، أكد رئيس بلدية محافظة خميس مشيط الدكتور عبدالله الزهراني، أنه سيتم الانتهاء من مشروع النفق، خلال ستة أشهر، لاسيما بعد إنجاز نسبة كبيرة منه، مشيراً إلى أن إمارة منطقة عسير، وأمانة المنطقة، ذللت كافة الصعاب التي كانت تواجه المشروع بما فيها المقاول، فضلاً عن زيادة الاعتمادات المالية للمشروع وصولاً إلى الاستفادة من خدماته في وقت وجيز.

مهلة الأمانة الأخيرة

حصلت "الوطن" على الخطاب الذي أصدره وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية للشؤون الفنية عبدالعزيز العبدالكريم في يوم الأربعاء ٢٢ / ٢ / ١٤٣٢، لأمين منطقة عسير، تضمن إعطاء مقاول المشروع مهلة أخيرة لاستكمال العمل في النفق، تنتهي بنهاية عام ١٤٣٢، والعمل على إحالة الكميات الزائدة بالمشروع والبالغ قيمتها ٧ ملايين و٢٠٠ ألف ريال من قبل أمانة عسير إلى الشؤون المالية والإدارية بالوزارة، ليتسنى مراجعة أسعار العقد، كما تضمن الخطاب ضرورة تنفيذ مشروع لدرء أخطار السيول بالمجرى المعترض مسار النفق، لتفادي أي خطورة قد تتجم عن سيول الأمطار، وفقاً للتصاميم المسلمة للمقاول بتاريخ ٢٤ / ٧ / ١٤٣١، وتكليف الأمانة بتحديد وتسمية الجهاز المشرف على المشروع، والتواجد بشكل دوري منتظم لمتابعة سير العمل.

مهلة تأثير الاستغراب

وبعد إعلان المهلة الأخيرة، استغرب عدد من أهالي محافظة خميس مشيط إنجاز نصف المشروع خلال ثمانية أشهر فقط، في حين أنه لم يتم الوصول إلى منتصف المشروع إلا بعد مرور قرابة ست سنوات، لاسيما بأن ما أنجز وقت إعطاء المهلة، هو ٥٤% فقط، وفقاً لتصريح رئيس بلدية محافظة خميس مشيط الدكتور عبدالله الزهراني الثلاثاء ١٢ / ٤ / ١٤٣٢.

حقوق الإنسان تتابع

وفي يوم الأحد ١٥ / ٤ / ١٤٣٢، ومع تزايد وتيرة الشكاوى من أهالي المحافظة، زار وفد من جمعية حقوق الإنسان يضم الدكتور علي الشعبي، والدكتور منصور القحطاني، والدكتور محمد آل مزهر، ومحمد بن أحمد معتق، ومحمد العباسي، مشروع النفق، بحضور مندوبي بلدية محافظة خميس مشيط المهندس سعد فرحان، والمهندس سعيد ناصر، ومدير العلاقات العامة بالبلدية بدر القرني، وممثلين عن مقاول المشروع، حيث أكد ممثلاً البلدية أن جزءاً كبيراً من التأخير يقع على المقاول المنفذ، لاسيما وأن البلدية صرفت تعويضات له تزامناً مع ارتفاع غلاء الحديد وبعض مواد البناء، فضلاً عن إعطائه المهلة تلو الأخرى، ومخاطبة البلدية للجهات المعنية في المنطقة ومقام الوزارة لتسريع العمل في المشروع. فيما أكد ممثل المقاول أن تغيير التصميم بين الحين والآخر من قبل أمانة المنطقة ووجود عبارة لتصريف السيول داخل النفق والعديد من الكوابل، هي السبب في تأخر العمل محملاً أمانة المنطقة مسؤولية ذلك.

وطلب أعضاء لجنة حقوق الإنسان من ممثلي البلدية ومنفذي المشروع الاجتماع بهم، لدراسة كافة تفاصيل المشروع ومعرفة مسببات التأخير وتحديد المسؤوليات بدقة.

غرق النفق

أدت الأمطار الغزيرة التي شهدتها محافظة خميس مشيط الأربعاء ٤ / ٩ / ١٤٣٢ إلى تجمع المياه في النفق المتعثر إنشائه منذ فترة طويلة، إذ تدخلت عدد من فرق بلدية المحافظة في محاولة لشطف مياه الأمطار التي تسببت في عرقلة حركة السير بجوار النفق، وتكدس السيارات، في ظل عدم وجود تصريف موقت للمياه سحب المشروع من البلدية

وفي التاسع من شهر شوال الماضي، سحبت وزارة الشؤون البلدية والقروية، وفي أعقاب تعرض النفق للغرق، واستمرار الخلافات بين البلدية والمقاول، المشروع من بلدية محافظة خميس مشيط ونقله إلى أمانة منطقة عسير للإشراف عليه ومتابعته، فيما أمنت أمانة المنطقة أكثر من ١٤ آلية من الآليات البلدية تعمل على مدار الساعة، لسحب المياه المتجمعة. الخليل: أنجز الكثير وقرىبا يفتتح أحد التقاطعات

أوضح أمين منطقة عسير المهندس إبراهيم الخليل في تصريح إلى "الوطن" أنه ورغم انتهاء المهلة الممنوحة للمقاول، إلا أن نسبة الإنجاز عالية، ولم يتبق سوى القليل، مشيراً إلى أنه سيتم إيفاد فريق عمل إلى موقع النفق لتقصي كمية العمل المنجز والمتبقي، لافتاً إلى أنه سيتم في القريب العاجل فتح أحد التقاطعات.



حقوق الإنسان تطالب بتحقيق المطالب وفقاً للأنظمة

والتعليمات

توقيف ٥ معلمين من المجتمعين أمام وزارة الخدمة المدنية

المصدر : صحيفة سبق الإحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=33848>

عبد الله البرقاوي - سبق - الرياض: علمت "سبق" أن الجهات الأمنية أوقفت ٥ من المعلمين الذين تجمعوا أمام مقر وزارة الخدمة المدنية، صباح اليوم السبت، مطالبين باحتساب الدرجات المستحقة، واحتساب سنوات البند والخبرات الأهلية بعد تحسين المستويات، إضافة إلى صرف الفروقات بأثر رجعي.

وقال أحد المعلمين في اتصال هاتفي مع "سبق": إن الجهات الأمنية أوقفت ٥ معلمين، تم إطلاق سراح ٤ منهم لاحقاً، فيما لا يزال الخامس موقوفاً في قسم شرطة المربع، بعد اعترافه بتنسيق التجمع للمطالبة بحقوق المعلمين. وبين المعلم أن الموقوف امتنع عن الطعام احتجاجاً على توقيفه. مشيراً إلى أنه حضر وزملاؤه للمطالبة بحقوقهم، ولم يخالفوا الأنظمة.

إلى ذلك علّق مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على توقيف المعلم قائلاً في اتصال هاتفي مع "سبق": الجمعية تطالب بإطلاق سراح المعلم الموقوف، وتحقيق مطالبات المعلمين وفقاً للأنظمة والتعليمات الصادرة بهذا الشأن.

المقيرن: مصابون بـ الإيدز يُعالجون في دول مجاورة

المصدر: جريدة الحياة الإحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/333224>

كشف رئيس الجمعية الخيرية لرعاية المصابين بفيروس نقص المناعة (الإيدز) «مناعة» عبدالله المقيرن عن مصابين بمرض في «الإيدز» يتعالجون في دول مجاورة بسبب النواحي الاجتماعية، لافتاً إلى أن نسبة الذين أصيبوا بالمرض من خلال نقل الأعضاء لا يتجاوزون ٥ في المئة.

وأضاف في مؤتمر صحفي عقد في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض أمس أن العدد الأكبر من المصابين يوجدون في محافظة جدة، ويتبعها مدينة الرياض. وذكر أن ٣٠ في المئة من المصابين انتقلت لهم العدوى داخل المملكة من طريق الاتصال الجنسي.

من جانبه، قال نائب رئيس الجمعية الخيرية لرعاية المصابين بفيروس نقص المناعة «الإيدز» الدكتور عبدالله الحقييل: «كلفة علاج مريض «الإيدز» تبلغ ٢٥٠ ألف ريال سنوياً في الوقت الذي لا تغطي شركات التأمين هذا الجانب»، لافتاً إلى أن المبتعثين قد يتعرضون لهذا المرض، لكن مستشفى الملك فيصل التخصصي لم يسجل أي حالة إصابة بالمرض على الطلاب السعوديين الذين يدرسون في الخارج حتى الآن.

وأضاف أن المملكة يوجد فيها ٨ مراكز للكشف على مختلف الأمراض قبل الزواج منها فيروس نقص المناعة «الإيدز». بدوره، اتهم عضو الجمعية ورئيس قسم الأمراض المعدية في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية في الحرس الوطني الدكتور عادل العثمان العاملين في الطب الشعبي والأعشاب، والحجامة غير المرخصة بالاحتياز على المصابين بـ «الإيدز» من خلال ادعائهم قدرتهم على علاج المرض، بيد أنهم زادوا من حالات المرضى سوءاً، مشيراً إلى أن أبرز الفئات المصابة بـ «الإيدز» تراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاماً. وأضاف أن عدد المصابين بـ «الإيدز» في المملكة ٤٤٥٨ مصاباً يمثل السعوديون منهم ٣٠ في المئة، و ٧٠ في المئة غير سعوديين، إذ إن بنسبة زيادة أعداد المصابين بلغت ١٠ في المئة، وطالب العثمان من جميع الأشخاص استخدام «العازل الواقي» خصوصاً أن معظم الدول العالمية تراجعت نسبة المصابين فيها بـ «الإيدز» بسبب التوعية لديهم، والنصح باستخدام «العازل الواقي» بشكل دائم، ما حد من انتقال المرض بنسبة ١٠٠ في المئة.

وشدد على أن الجمعية تؤدي دوراً كبيراً في التوعية، إذ ستطلق الأربعة المقبل فعاليات التوعية بهذا المرض في مركز «بانوراما» التجاري في الرياض، لمدة ثلاثة أيام، إضافة إلى توعية المبتعثين، والتعاون مع جمعية حقوق الإنسان لحماية حقوق المصابين.

من جهته، أوضح وكيل وزارة الصحة المساعد للطب الوقائي الدكتور زياد بن أحمد ميمش أن انتشار فيروس مرض نقص المناعة المكتسبة «الإيدز» في معظم أنحاء المنطقة العربية لا يزال منخفضاً في عدد السكان، وتراجعت حالات عدوى المرض عالمياً إلى أدنى مستوى لها منذ رصد المرض بحسب إحصاءات الأمم المتحدة.

وأضاف في تصريح بمناسبة فعاليات «الملتقى السعودي لاتحاد الدول العربية في مكافحة الإيدز» أن العدوى تنتشر غالباً بين الفئات السكانية المعرضة للمخاطر العالية للإصابة بـ «الإيدز»، وتتأثر به الفئة التي تتعرض لانتقال العدوى من خلال ممارسة الجنس غير المحمي مع المصاب، أو مشاركة الآخرين في استخدام المخدرات بالحقن، وكذلك من الأم المصابة التي يمكن أن تنقل العدوى إلى الجنين، لافتاً إلى أن الوضع بحسب الإحصاءات المحلية الأخيرة يتماشى مع الوضع العالمي، ويتضح انخفاض كلي في الأعداد المسجلة للأعوام الأخيرة.

وتابع: «اكتشاف عدد من الحالات لا يعني وجود إصابات مستجدة، لكن اكتشاف حالات مصابة لم تكن مكتشفة من قبل، نتيجة متابعة برامج الرصد والتقويم، وإقبال الأفراد على الفحص الطوعي الذي يمكنهم من اكتشاف الإصابة، وإدراجهم ضمن برامج العلاج والرعاية الصحية وحماية أفراد أسرهم من انتقال العدوى.»

الطويرقي في برنامج "البيان التالي": الجميع في حادثة "براعم الوطن" ضحايا التربية الشريف يتهم "الشورى" بالتقاعس: المنشآت التعليمية أقفاص حديدية

المصدر : صحيفة سبق الإحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=33818>

سبق- الرياض: اتهم مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجدة الدكتور حسين الشريف، مجلس الشورى بالتقاعس عن ممارسة دوره الرقابي في مساءلة المسؤولين عن كارثة حريق المجمع التعليمي بمدرسة براعم الوطن الأهلية بجدة أوائل الأسبوع الماضي.

وقال: "تأكد لدينا من خلال وسائل الرصد ومن خلال الفريق النسائي المشكل من الجمعية لزيارة الضحايا وجود خلل، وضعف إجراءات الأمن والسلامة بالمدرسة، وتدني مستوى الدفاع المدني في القيام بدوره، وتنفيذ جهود الإنقاذ في المدرسة المنكوبة من خلال متطوعين".

وأضاف الشريف "إن طالبات المدرسة لم يحصلن على أي تدريب حول خطط الإخلاء في أثناء الحريق، وأنهن تدرّبن فقط على طريقة التعامل مع السيول".

وأوضح الشريف وجود مدارس كثيرة لا ترقى لأن تصبح منشأة تعليمية، واصفاً إياها بالأقفاص الحديدية.

وطالب الشريف بمحاسبة كل المسؤولين عن الكارثة، مشيراً إلى أن جمعية حقوق الإنسان طالبت عبر مخاطبات رسمية بالانضمام إلى اللجنة المشكلة للتحقيق، لكن جُوبه طلبها بالرفض.

جاء كلام الشريف في أثناء مداخلة له ظهر، أمس الجمعة، في برنامج "البيان التالي" الذي يقدمه الزميل الإعلامي الدكتور عبد العزيز قاسم، وتبثه قناة دليل الفضائية.

من جانبه، شنّ ضيف البرنامج من الرياض الأكاديمي وعضو مجلس الشورى السابق الدكتور عبد الله الطويرقي، هجوماً على وزارة التربية والتعليم.

وقال الطويرقي: "الجميع في حادثة جدة هم ضحايا لوزارة التربية والفكر التعليمي المتخلف الذي تطبقه، ولا يليق بمكانة المملكة أو حجم زيارتها السكانية".

وأضاف الطويرقي "الوزارة لم تقدم أي نتائج تُذكر منذ أربعين سنة سوى جهود متواضعة في مكافحة الأمية".

واعتبر الطويرقي أن البيئة التعليمية الحالية غير ملائمة تماماً، وأنها مختزلة في المناهج التعليمية، والمدارس ليست أكثر من ملجأ.

وناشد الطويرقي، سمو ولي العهد، بتشكيل هيئة وطنية تضم خبراء من خارج وزارة التربية لرسم خريطة طريق للتعليم في المملكة، ورفع يد التربية عن التعليم وقصر دورها على تصريف الأعمال كصرف مستحقات ورواتب الموظفين.

ووصف أداء وزارة التربية والتعليم كمن يحرق في البحر، وحول مسؤولية الدفاع المدني قال: "لا يُحاسب الدفاع المدني

عن كارثة تسبب فيها البيروقراطيون على الأوراق، القضية هي قضية الفكر التعليمي الذي سمح بوجود مدارس كالأقفاس الحديدية وأعطى الفرصة لقيام المدارس الأهلية كمشاريع استثمارية تثرى على حساب البلد، والدفاع المدني غير مسئول وقد أعيق عن أداء دوره بسبب عيوب تصميم المبني وتجمهر المواطنين.

وحول تقرير تقاعس مجلس الشورى عن القيام بدوره الرقابي في الكارثة بافتقاده الصلاحيات التي تمكنه من ذلك، كشف الطويرقي عن تمتع مجلس الشورى بدور تشريعي ودور رقابي.

وانتقد عدم تفعيل المجلس لدوره الرقابي قائلاً: "ليس من المفترض أن ينتظر المجلس حتى تأتية التقارير، وكان من الواجب عليه الاقتراب من مشكلات المواطنين ورفع تقارير إلى ولي الأمر."

من جهته، أنحى ضيف البرنامج من جدة الأكاديمي الدكتور سعد عطية الغامدي، بمسؤولية وقوع الحريق على كل من إمارة مكة المكرمة، والدفاع المدني، والإدارة التعليمية التي تتبعها المدرسة، والهلال الأحمر، نظير تأخرها في إسعاف المصابات من الطالبات.

وحول توقعاته عن إجراء محاسبة جادة للمسؤولين، قال "لا أتوقع أن تكون هناك محاسبة أو إقالات للمسؤولين"، مضيفاً أن دول العالم الثالث لا تعرف المساءلة أو المحاسبة عند وقوع كوارث من هذا النوع.

وطالب بأن تكون هناك معايير واضحة في تقييم ما حدث وفي محاسبة المسؤولين، وبالتنسيق بين الدفاع المدني ووزارة التربية والتعليم لتدريب المتعلمات والمدرسات على طرق التعامل مع الحرائق وخطط الإخلاء.

وأعرب ٨٣ في المئة من المصوتين على استفتاء البرنامج عن اعتقادهم بعدم اتخاذ أي إجراءات تؤدي إلى محاسبة المسؤولين عن الحادث، فيما عبّر ١٧ في المئة منهم عن ثقتهم بوجود إمكانية لمحاسبة المسؤولين الذين يثبت تورطهم.



جهات معنية تتقاذف مسؤولية نقلها

حقوق الإنسان ترصد جثث متوفين على الطرقات

المصدر : صحيفة سبق الإحد ٢٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=33801>

متابعة- جازان: كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، أن الجمعية رصدت عدداً من الحالات لجثث متوفين تركت في مواقع الحوادث، تتقاذف مسؤوليات نقلها بعض الجهات بحجة عدم الاختصاص .

وقال «مع الأسف الشديد لم يجر تنسيق بين الجهات المعنية، ما أدى إلى ترك بعض الحالات على الطرقات تتقاذف الجهات المباشرة للحادث اختصاص نقلها»، مشيراً إلى أنه يجب على الجهات ذات الاختصاص التي تبشر الحوادث من الصحة، الجهات الأمنية، الهلال الأحمر والبلديات، أن تجتمع وتضع حلاً مناسباً لتحديد الجهات التي تختص بنقل الموتى من الحوادث بدلاً من تركها في مواقع الحوادث، لافتاً إلى أنه يجب على الجهات المعنية تحديد قواعد واجبة الاتباع لعدم تكرار مثل هذه الحالات حفاظاً على كرامة الموتى وتقديراً للظروف الإنسانية لذوي الموتى .

ووفقاً لتقرير أعده الزميل عبد العزيز الربيعي ونشرته "عكاظ"، أكد القحطاني أن نقل المتوفين في سيارات مكشوفة لا يرضي المسؤولين بأي حال من الأحوال، ويجب تفعيل دور الجهات المعنية لعدم تكرار هذه المشكلة. وكانت قد شهدت بعض المناطق ومنها جازان وحائل، نقل بعض الحالات المتوفاة في حوادث مروية في سيارات خاصة مكشوفة دون احترام لحرمة المتوفى، كما حدث لطالبات حائل وجامعة جازان اللواتي جرى نقل جثثهن في سيارات خاصة.

توجيهات في التربية لاستدعاء ملاك مدارس أهلية

المصدر: جريدة شمس الأحد ٢ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=148016>

جدة، الرياض. عبده الأسمرى وراكان المغيري
توقعت مصادر لـ«شمس» استدعاء عدد من ملاك المدارس الأهلية، لعدد من إدارات التعليم بالمناطق والمحافظات، بشأن إلزامهم بضرورة «بيئة تعليمية مناسبة، من ناحية المباني ووسائل سلامتها، وعدم تجاوز السعة الاستيعابية للفصول»، وأشارت المصادر إلى صدور توجيهات أحيطت بالسرية، بشأن متابعة ملف عدد من المدارس الأهلية في المناطق. وأوضحت المصادر أنه يتوقع صدور قرار بمتابعة عاجلة لأوضاع المدارس الأهلية؛ من أجل رفع تقارير مفصلة عن مشكلاتها، مع إيفاد لجان لتقصي جوانب الخلل فيها.

وفي هذا الإطار، تواصلت «شمس» أمس مع مسؤول في الإدارة العامة للتعليم الأهلي بوزارة التربية، وذكر مصدر في الإدارة - رفض نشر اسمه - أنهم شرعوا في «إجراء متابعة لأحوال المدارس الأهلية منذ شعبان الماضي، أي خلال العطلة الصيفية»، مؤكداً أن تلك المتابعة التي ترتبط بتفاصيل مختلفة بينها السعة الاستيعابية وتجهيز وسائل السلامة، «ليس لها علاقة بتداعيات حريق مدرسة البنات الأسبوع الماضي في جدة»، وقال المصدر: «هذا الحادث يمكن أن يحدث في أي مكان، وأي زمان».

وفي اتجاه آخر، كشف مصدر مطلع في جمعية حقوق الإنسان لـ«شمس»، ورود تظلمات إليها من قبل مدرسين في مدارس أهلية، «تشكو من تدني الرواتب وعدم تعديل أوضاعهم»، وشملت التظلمات أيضاً «عدم وجود بيئة مناسبة للتعليم، في ظل تردّي بعض المباني وازدحام فصولها واشتراطات السلامة». وأضاف المصدر: «وردتنا أيضاً تظلمات من أولياء أمور، بشأن رفع رسوم التسجيل والدراسة في عدد من المدارس الأهلية»، لافتاً إلى أهمية تحديد آلية لوضع سقف محدد لرسوم التعليم الأهلي.

دموع تنفذ طالبة.. وحقوق الإنسان تتدخل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111129/Con20111129459597.htm>

عبد الله القحطاني، يحيى الفيفي - جدة
ضاعت طالبة متوسطة ذرعا بمشاكلها وأزماتها الأسرية، فقررت وضع حد لحياتها أمس بتناول كميات كبيرة من سائل منظف كيميائي داخل دورة مياه وسط مدرستها في أبيها، وقالت مصادر إن جمعية حقوق الإنسان تدخلت لحل إشكالية الطالبة التي نقلت بواسطة إسعاف الهلال الأحمر لتلقي العلاج في المستشفى، طبقاً لروايات داخل المدرسة فإن إحدى الطالبات أجهشت بالبكاء وهي تردد أن صديققتها «تموت نفسها في الحمام»، وهرعت المعلمات إلى الموقع وأخرجن الطالبة التي كانت سبقت الجميع وتجرعت السم لقتل نفسها انتحاراً، وتم إبلاغ فرق الهلال الأحمر التي وصلت إلى الموقع وأسعفت الطالبة التي كانت تعاني من وضع صحي متدهور، لكنها نجت من الموت بعد إخضاعها للعلاج في المستشفى المركزي في عسير، مدير الإعلام التربوي في عسير أحمد الفرحان، أكد الواقعة، مشيراً إلى أن الطالبة أسعفت ونقلت إلى المستشفى برفقة مرشدة طلابية،
وذكر المتحدث الرسمي في صحة المنطقة سعيد النقيير، أن طوارئ مستشفى عسير استقبلت طالبة تعاني من حالة إعياء حاد وأوجاع في البطن، وخضعت إلى غسل معوي عاجل وحالتها الصحية مستقرة ومن المتوقع أن تغادر المستشفى اليوم.

حقوق الإنسان تواجه تعليم جدة بالملاحظات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111129/Con20111129459699.htm>

نعيم تميم الحكيم - جدة
تضع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اليوم رزمة من الملاحظات على طاوله مدير التربية والتعليم في جدة عبد الله بن أحمد الثقفي في لقاء دعيت الجمعية إلى عقده، بعد حريق مدارس بramer الوطن أخيراً. وأوضح المشرف على فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن اللقاء ينشد البحث عن إجابات لاستفسارات الفرع على إدارة التربية والتعليم في جدة، مضيفاً يحمل الأعضاء في اجتماعهم مع مدير التربية والتعليم في جدة اليوم عدداً من الملاحظات الأخرى التي رصدها الفرع من عدم قبول بعض الطالبات والطلاب، وحرمان البعض من الطلاب والطالبات من الدراسة، لاسيما غير السعوديين بسبب انتهاء تاريخ تجديد أوراق الإقامة لذويهم والذي يشكل انتهاكاً لحقوق الطفل، وبالأخص الحق في التعليم.
وقال الدكتور حسين الشريف إن اللقاء سيشهد مناقشة جملة من القضايا الأخرى التي وردت لفرع الجمعية حول الجوانب المتعلقة بالعمل التربوي والتعليمي، مبيناً أن من ضمن القضايا قضية العنف.
وأبدى المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أمله في أن يثمر الاجتماع في التوصل إلى صيغة تعاون مشتركة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وبالأخص مع اقتراب موعد اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي ينتظر أن تكون المدارس مقراً لأنشطته لتعريف الأجيال الصاعدة بحقوقهم وواجباتهم.

270 طالباً ينفذون حملة لحفظ بقايا الطعام

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=148215>

مكة المكرمة. حامد القرشي
شرع ٢٧٠ طالباً في إحدى المدارس الابتدائية بمكة المكرمة، في تنفيذ برنامج تربيوي باسم «حملة شكر النعمة»، هدفه الحفاظ على بقايا الطعام، من خلال وضع بعض حاويات خاصة لتجميع بقايا الساندويشات والعصائر. وأوضح مدير مدرسة المعتصم بالله الابتدائية حجب العصيمي، أن البرنامج يهدف إلى «حفظ النعمة» في أي مكان في المدرسة؛ لكي يتعلم الطلاب عن قرب طريقة حفظها، من خلال حث طلاب المدرسة على احترام النعم وحفظها والشكر للمنعم علينا بها رب العزة والجلال، ورفع مستوى الوعي لدى الطلاب لوضع بقايا الطعام كالخبز والبسكويتات والعصائر وغيرها في الأماكن المخصصة لذلك من أجل الاستفادة منها، وألا تخلط بقايا الطعام مع النفايات الأخرى. وطالب مدير مركز الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة الإسلامية بجامعة أم القرى وعضو جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي، بتعميم المبادرة في حفظ بقايا الطعام على بقية المدارس سواء في مكة المكرمة أو المناطق الأخرى؛ «لأن في هذا المشروع درساً تربوياً مهماً».

اختزال العنف في الإيذاء الجسدي يقزم القضية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ٥ محرم ١٤٣٣هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111130/Con20111130459878.htm>

مع انطلاق حملة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لحماية الطفل من العنف الموجه ضده، تبرز بعض الأسئلة الباحثة عن جواب. أليس من وقف العنف ضد الأطفال التنبيه للإعلانات التجارية التي كاد بعضها يكون جنسيا فاضحا لا يليق بأطفالنا مشاهدته، وخطورتها تكمن في أنها تظهر من خلال الفواصل للمسلسلات والبرامج والمباريات والفقرات الإخبارية وحتى برامج الأطفال أنفسهم، دون سابق إنذار. فالكل يعلم أن هناك تحذيرات تسبق بعض البرامج والأفلام متعارفا عليها عالميا تحذر من عدم مناسبة هذا البرنامج أو الفيلم لسن معينة، حتى ألعاب الكمبيوتر نجد عليها السن المناسبة لاستخدامها. ألا يمكن وضع ضوابط لمثل هذه الإعلانات تضمن خلوها مما يחדش الحياء على أقل تقدير، أليس من وقف العنف ضد الأطفال التنبيه لغذائهم وملابسهم، فبعض محال المواد الغذائية على اختلاف أحجامها تتسابق في عرض أنواع من الحلوى ذات الصبغات والألوان والنكهات الجذابة التي تمثل خطرا على صحتهم لرداءة صنعها ولاحوائها على مواد يصعب على الكلى التخلص منها، ولخطرها على أسنانهم. وهنا يجب أن نشير إلى ما يعرف بمشروبات الطاقة التي تضع الشركات المصنعة لها تحذيرات تتعلق بتناولها، ولكننا نجد أن كثيرا من الأطفال يتناولونها متجاهلين هذه التحذيرات في غياب وعي الوالدين بمخاطرها. ومن جهة أخرى وجود بعض أنواع من ملابس الأطفال التي يجب أن يتنبه لها بسبب رداءة المواد المستخدمة في صناعتها، وعدم السماح بدخولها أو بيعها.

أليس من وقف العنف ضد الأطفال تشديد الرقابة وتطبيق العقوبات بحق المحال التي لا تنقيد بالتعامل مع من هم دون سن الثامنة عشرة؟ أطفال تباع لهم الدخان أو تسمح لهم بالدخول لتدخين المعسل، أو توفيره في الأماكن المخصصة للأطفال أو التي يكون معظم مرتاديها من الأطفال، كمدن الألعاب أو الملاهي مثلا.

عبد المجيد بن سليمان النجار

حقوق الإنسان: انزعوا حديد المدارس

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ٥ محرم ١٤٣٣ هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=77687&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى ٢٠١١-١١-٣٠:٤١ AM

شدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، على نزع السياجات الحديدية عن نوافذ مدارس البنات بسرعة، وإيجاد بدائل مناسبة لتتيح الحركة وقت حدوث أي طارئ، على أن يساهم الدفاع المدني بوضع الخطة وتنفيذها عاجلاً. وأوضح مشرف فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، خلال لقاء وفد من الجمعية بمدير إدارة التعليم بمحافظة جدة عبدالله الثقفي أمس، أنه بحث إجراءات الإنقاذ وسبل التعامل السريع لضمان عدم تكرار ما حدث في حريق مدارس براعم الوطن بجدة.

إلى ذلك، كادت تجربة فرضية أجرتها مدرسة أهلية بالطائف أن تتحول إلى كارثة حقيقية، بعدما تسببت في اختناق ٧ طلاب بالمرحلة الابتدائية أسندت إليهم عملية إخماد حريق مفتعل في مجموعة من الكراتين. على صعيد متصل، أخلت طالبات جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن من مبنى كلية الآداب إثر بلاغ عن تماس كهربائي، كما أخلت طالبات مدرسة آل يزيد الابتدائية للبنات "جنوب أبها" إثر تماس في محول كهربائي داخلي. طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بإنشاء إدارات للأمن والسلامة في تعليم جدة لمتابعة تشخيص واقع المدارس الحكومية والأهلية، مشددة على سرعة نزع السياجات الحديدية من على نوافذ مدارس البنات، وإيجاد بدائل مناسبة لتتيح الحركة وقت حدوث أي طارئ، على أن يساهم الدفاع المدني بوضع الخطة وتنفيذها عاجلاً. وأوضح مشرف فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، خلال لقاء وفد من الجمعية بمدير إدارة التعليم بمحافظة جدة عبدالله الثقفي أمس، أنه بحث إجراءات الإنقاذ وسبل التعامل السريع لضمان عدم تكرار ما حدث في حريق مدارس براعم الوطن بجدة.

وأشار إلى ضرورة بحث ما ستتوصل إليه اللجنة التي شكلها التعليم والمعنية بإجراءات الأمن والسلامة بالتحقيق في الحرائق التي طالت بعض مدارس البنات.

وأفاد أن اللقاء ناقش كيفية الخروج برؤية واضحة لحل جميع المشكلات التي تواجه الطلاب والطالبات بالمدارس، مشيراً إلى ضرورة التأكد من اشتراطات السلامة بجميع مدارس جدة، خاصة المستأجرة، مشدداً على أهمية تدريب المعلمات على طرق الإنقاذ والإخلاء بشكل مستمر.

وأضاف أن الاجتماع تطرق إلى ما رصده فريق القسم النسائي من شكاوى أسر معلمات وطالبات مدارس براعم الوطن، إضافة لبعض القضايا التي رصدها منسوبو الجمعية ومنها تعثر تسجيل بعض الطلاب نتيجة عدم توفر مستنداتهم بسبب الخلافات الأسرية أو الطلاق، كما ناقشوا آلية اكتشاف العنف الأسري الواقع على الأطفال وطرق التعامل معه. من جانبهم، شدد أعضاء الجمعية على أن يكون هناك دور وقائي فعلي وعاجل للمدارس بإشراف من الدفاع المدني من خلال المرور الدائم والمستمر على جميع المدارس للتأكد من سلامة النوافذ وسلام الطوارئ. من ناحيته، اقترح عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور طلال قسني، تدريب حراس الأمن على سبل السلامة، ووضع بدائل أخرى للحديد الموجود على نوافذ المدارس.

مشروع لتشخيص القصور في مدارس محافظة جدة .. والتربية تُقر

حقوق الإنسان لتعليم جدة: مقصرون في إشتراطات السلامة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٥ محرم ١٤٣٣هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111130/Con20111130459720.htm>

نعيم تميم الحكيم - جدة
أقرت إدارة التربية والتعليم في محافظة جدة بوجود قصور في اشتراطات الأمن والسلامة في مدارس محافظات جدة وودعت بحلها بأسرع وقت ممكن جاء ذلك أثناء اجتماع مدير التربية والتعليم بوفد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في محافظة جدة لمناقشة حريق مدرسة براعم الوطن .
وأبان الثقفي أن إدارة التعليم تعمل على مشروع متكامل لتشخيص القصور في اشتراطات الأمن والسلامة في جميع مدارس محافظة جدة وأن القائمين على المشروع باثروا عملهم وسيتم الانتهاء منه لرفع تقرير متكامل بأبرز النواقص والملاحظات للعمل على تلافيها حتى لا تتكرر حادثة براعم الوطن مجدداً.
ودعت الجمعية إلى ضرورة تأهيل العاملين في المدارس من معلمين ومعلمات وحراس هذه المدارس بطريقة التصرف أثناء حدوث الحرائق، مؤكداً وجود قصور في التأهيل.
وواجهت الجمعية مدير التعليم ببعض الملاحظات على المدارس مثل الشباك الحديدية على النوافذ وعدم وجود مخارج للطوارئ في الأدوار العلوية للمدرسة، إضافة لأهمية بقائها مفتوحة وتدريب الطلاب على الإخلاء.
واتفق الطرفان على وجود قصور في هذه الملاحظات، وودعت التربية والتعليم بحلها بأسرع وقت ممكن ومراجعة جميع اشتراطات الأمن والسلامة في كل المدارس، مؤكداً على أهمية محاسبة المقصرين وعدم التهاون في ذلك .
ودعت جمعية حقوق الإنسان إلى إنشاء إدارات للأمن والسلامة في إدارة التعليم مهمتها متابعة الاشتراطات وتأهيل العاملين، كما تطرق الحديث إلى مدى إمكانية استحداث الوزارة لإدارات أو جهات مختصة توازي إدارات الأمن الصناعي الموجودة ببعض الشركات الرائدة .
من جهته بين مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف أن الاجتماع الذي عقد في إدارة تعليم جدة كان مثمراً حيث اتفق الطرفان على وجود ملاحظات في اشتراطات الأمن والسلامة وودعوا بحلها، مؤكداً أن الجمعية ستتابع تطبيق هذه الاشتراطات من خلال مشروع الكشف على المدارس التي تعمل إدارة تعليم جدة عليه.
وأشار الشريف إلى أنه تمت مناقشة عدم توفر بعض الاشتراطات في مدارس براعم الوطن التي تعتبر مدرسة نموذجية ونقل أقوال الطالبات والمعلمات في المدرسة لمدير التعليم.
وأفاد مدير الجمعية إلى أنهم أبدوا تعاوناً كبيراً في قضية تأهيل الطالبات نفسياً واجتماعياً، لافتاً إلى أن الاجتماع شمل استعراض الجهود التي قام بها كل طرف، ممتدحاً تعاون التربية والتعليم معهم في كافة القضايا التي تخص حقوق الإنسان.
وأشار الشريف إلى أن هذه الاجتماع يعتبر خطوة من خطوات الجمعية لرفع تقرير متكامل لإدارة الجمعية والجهات المختصة عن مرئياتها وتوصياتها، مبيناً أن الجمعية بصدد عمل اجتماع مماثل مع الدفاع المدني لمواجهتها بالملاحظات والسلبيات.
وأكد الشريف على أن الجمعية تنتظر نتائج التحقيق النهائية في الحادثة لرفع تقريرها للجهات المختصة والذي سيتضمن نتائج هذه الاجتماعات والملاحظات حيال حريق مدرسة براعم الوطن وتوصياتها حتى لا تتكرر المأساة في مدارس أخرى في المملكة .

وذكر الشريف أن الاجتماع تطرق إلى موضوع نقل المعلمات، ممتدحا ما قامت الوزارة به من تحقيق رغبات جميع المعلمات الراغبات في النقل.

وتطرق الاجتماع إلى أوضاع بعض الطلاب والطالبات الذين توجد لدى أولياء أمورهم إشكاليات في موضوع الإقامة النظامية وأبدى الشريف مرئيات الجمعية حيث أكد مدير التعليم أن الإدارة تغلب البعد الإنساني في التعامل مع مثل هذه الحالات وتلتف أحيانا على الأنظمة من أجل تحقيق الأهداف الإنسانية.

ثم تحدث الدكتور الشريف عن موضوع العنف الأسري ومدى ما يمكن أن يشارك به التعليم والتربويون والمدرسة من الحد منه ومعالجته بالطرق التربوية التي تخدم الأهداف الإنسانية.

وقد تطرق الاجتماع في ختامه إلى أهمية تحقيق المزيد من التعاون والتشارك بين التربويين وحقوق الإنسان من خلال المطبوعات التي تصدرها الجمعية.

المملكة تشارك دول العالم بالاحتفاء باليوم العالمي للإيدز اليوم

عدد من الأطباء والمختصين يشخصون الداء ويصفون الدواء

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ٥ محرم ١٤٣٣ هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.al-jazirah.com/20111130/fe35.htm>

الجزيرة - عبد الرحمن المصبيح
تشارك المملكة دول العالم بالاحتفاء باليوم العالمي للإيدز، والذي يصادف اليوم الأربعاء الخامس من شهر محرم - الثلاثين من شهر نوفمبر، وستكون هذه المشاركة شاملة في جميع مناطق المملكة .
وفي الرياض أعدت الجمعية الخيرية لرعاية مرضى الإيدز، برنامجاً مميزاً على مدار ٣ أيام فيما يقام مركز بانوراما .. ولتسليط الضوء على هذا المرض .. أخطاره .. طرق تجنبه .. الوقاية منه .. جهود المملكة من خلال القطاعات الحكومية، وكذلك الجمعيات الخيرية والقطاعات .. نستعرض ما تناوله العديد من الأطباء والمختصين في المؤتمر الصحفي الذي نظّمته الجمعية الخيرية لرعاية مرضى الإيدز، وبحضور الأستاذ عبد الله المقيرن رئيس مجلس إدارة الجمعية .
بداية قوية

حيث تحدث الدكتور عبد الله الحقيّل رئيس قسم الأمراض المعدية بمستشفى الملك فيصل التخصصي، مشيداً بجهود ودعم رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية مرضى الإيدز الأستاذ عبد الله بن سليمان المقيرن، وكذلك الغرفة التجارية بالرياض حتى استطعنا إنشاء جمعية والذي تم قبل حوالي سنتين وخمسة شهور، شملت المرحلة الأولى الإعداد والتنظيم الإداري وبناء الهيكل التنظيمي لها، ثم بدأ الانطلاق في النشاطات الميدانية .
وأبان الدكتور الحقيّل أن للجمعية هدفين أساسيين أولهما حقوق وواجبات المتعاشين والمصابين، والجزء الثاني حقوق وواجبات المجتمع تجاه المصابين وأيضاً حقوقهم من قبل الجمعية لتوعيتهم وتنقيفهم، والهدف الأساسي والمهم الإحصاءات العالمية التي تشير إلى أن ٨٠ إلى ٩٠ ٪ من الإصابات بمرض نقص المناعة، نتج عن تصرفات شخصية بحتة، لذلك جاءت أهمية التوعية والتنقيف، وبناءً عليه بدأنا في عدة خطوات مثل الوعي الثقافي، وتوعية المجتمع كيف نتفادى الإصابات المستجدة، حيث حصلنا على مباركة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز وزير الدفاع، وكذلك تشرّفنا بقبول صاحب السمو الملكي الأمير سطاتم بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض رئيساً فخرياً للجمعية . كما كان لنا لقاء مع سماحة مفتي عام المملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، أضاء لنا الطريق من خلال توجيهاته القيّمة وتفهمه ودعم جهودنا، كما حصلنا على نفس الدعم من معالي وزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية .
مسئولية اجتماعية

ومضى الدكتور الحقيّل في سرد مسؤولية الجمعية فقال: من أهم المسؤوليات عملية التنقيف والتوعية، حيث شاركنا بعدة محاضرات للشباب للمراحل العمرية في الثانوية والجامعات وبعض الأعمال الأخرى، ووجدنا تجاوباً من كافة شرائح المجتمع .. كما كانت لنا مساهمات في دور إعداد المبتعثين والمبتعثات، ومن النقاط الأساسية التي سعينا فيها ووفّقنا لتحقيقها، تجاوب صاحب السمو الملكي الرئيس العام لرعاية الشباب الذي رحب بالدعم والتشجيع لهذا العمل من خلال الأندية، وكذلك المباريات وكافة أجهزة الرئاسة، واستقطاب نجوم الرياضة للمساهمة في التوعية بهذا المرض، وكذلك مشاركتنا التعامل مع جمعية حقوق الإنسان للمطالبة بحماية حقوق المتعاشين بحكم الممارسة اليومية والتعامل مع هؤلاء، وهناك حقوق كثيرة .. وهناك مسودة رُفعت للجهات العليا كمسودة نظام حماية المبتعثين والمصابين بمرض الإيدز وهي في مراحلها الأخيرة للتصديق .

اليوم العالمي للإيدز

وتناول الدكتور الحقييل مشاركة الجمعية في اليوم العالمي للإيدز والذي يصادف ١-٥-١٤٣٣هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م، من خلال فعاليات تنظم برنامجاً توعوياً شاملاً يعقد في مركز بانوراما التجاري تقاطع التحلية التخصصي مع التحلية لمدة ٣ أيام، ابتداءً من عصر الأربعاء وينتهي مساء الجمعة، وتسعى لتحقيق هدفين رئيسيين أحدهما تثقيف وتوعية المجتمع وطرق تفادي الإصابة بمرض نقص المناعة، وكما أشرنا فإن ٨٠ إلى ٩٠% نتج عن تصرفات شخصية، وكذلك توضيح طبيعة المرض، حيث إن هناك الكثير من الأمور المغلوطة من قبل العامة عن المرض والتخوف اللامبرر منه، مما أثر سلباً على المتعاشين وسلب حقوقهم.. وسنحاول أن نوضح للجمهور طبيعة المرض وطرق انتقاله، وأن المتعاشين لا يشكلون أي خطورة على الآخرين، ومن حقهم العيش في المجتمع بكامل حقوقهم، ومن حقهم العمل، ومن حقهم الحياة الاجتماعية الكريمة.. هذا هو الهدف الأساسي، إضافة إلى فعاليات أخرى من خلال مسابقات للصغار ولل كبار محاضرات توعوية، وهناك تخصيص ما يشبه العيادات الاستشارية لتتيح الفرصة للجمهور للسؤال عن هذا المرض بجهود عدد من الأطباء والطبيبات، إضافة إلى وجود بعض المتطوعين والمتطوعات .

الإيدز .. أسبابه

وفي الصعيد ذاته قال الدكتور عادل بن فهد العثمان عضو مجلس إدارة الجمعية رئيس قسم الأمراض المعدية بمدينة الملك عبد العزيز الطبية: إن عدد مرضى الإيدز في الخارج وداخل السعودية حسب تقرير البوتيز المنظمة الدولية فيما يتعلق بالإيدز، حيث لديهم تقديرات معينة وتقديرات ليست أعداداً دقيقة جداً، ولكن على قدر استطاعتهم، ففي نهاية عام ٢٠١٠م كان «٣٤» مليوناً عائشون على الأرض مع فيروس الإيدز. أما بالنسبة للسعودية فقد بطول الأمر في هذا الشأن لكنني سوف اختصره جداً، بالنسبة لعدد المرضى السعوديين فقط من أول ظهور المرض في عام ١٩٨٤م لم يكن هناك تقرير يُعلن من المرجع الوحيد الذي هو وزارة الصحة حتى ٢٠٠١م، حيث كان أول تقرير في ٢٠٠٤م، وكان يشير من عام ١٩٨٤م إلى ٢٠٠١م كان عدد المرضى السعوديين المصابين بفيروس الإيدز «١٢٨٥» حتى ٢٠٠١م تقريباً ١٣٠٠ - العدد الخاص بالسعوديين .

وبعد أن بدأت التقارير تتوالى بالنسبة للمرضى السعوديين من ٢٠٠٢م إلى ٢٠١٠م العدد وصل إلى ٣٠٧٣ يعني هذا بالنسبة لـ «٩» سنوات الأخيرة. العدد تقريباً تضاعف أكثر من مرة، وهذا بطبيعة الحال يوجه إشارات تحذير قوية إلى أن هناك ازدياداً وقد يصل إلى ١٠% والمرضى السعوديون حالياً «٤٤٥٨» مريضاً، واحتمال بنهاية عام ٢٠١١م طبعاً حتى نهاية ٢٠١٢م قد يصلون إلى عشرة آلاف مريض .

وأشار الدكتور العثمان إلى نقطة مهمة وجديرة بالاهتمام، هي أن العالم يشهد انخفاضات في هذا المرض، ولمعرفة لماذا حدث ذلك، لابد من معرفة السبب، حيث إن مجهودات قوية توعوية قد تمت، عدا المرضى السعوديين ليست لديهم فكرة عن المرض، إلا إذا تم اكتشاف المرض ولا يعرفون طرق الوقاية. لذلك تضاعفت المسؤولية والدور الملقى على عواتقنا للسيطرة على هذا المرض والبدء في التوعية والتثقيف وكيف يقي الإنسان نفسه من مرض الإيدز .

العازل الواقي

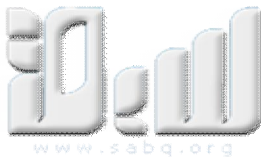
بعض الدول المتقدمة بدأوا يوزعون العازل الواقي «الكبوت»، وأصبح من الضروري إقناع الشخص باستعمال العازل الواقي. وبهذه الطريقة في الدول المتقدمة بدأ ينخفض المرض، علماً أن لدينا في المملكة وحتى في الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا العدد يزيد، لوجود نقص كبير في النشاط التوعوي.. ونحن حينما ندعو لاستخدام العازل الواقي، ليس معنى هذا أننا ندعو لممارسة الجنس المحرم، لا.. أعوذ بالله من ذلك، وأثناء دراستنا في المراحل الدراسية تلقينا من مشايخنا التحذير من ارتكاب هذه الأشياء المحرمة وتجنبها، وأعود وأكرر أنه ليس العازل الواقي يمكن أن يقي بنسبة قد تصل إلى ١٠٠% بنسبة كبيرة من فيروس الإيدز، ولكن الأولى والأحوط الابتعاد عن هذه الأعمال المحرمة .

وفي السياق ذاته تحدث الدكتور رياض الخليف عضو مجلس إدارة الجمعية ومساعد مدير عام المستشفيات بوزارة الصحة، متناولاً جهود الوزارة نحو هذا المرض فقال: إن الوزارة بدأت التفاعل في السيطرة على المرض منذ بدايته، ولكن بطرق محددة، ثم أخذت الأمور تأخذ وضعاً أكبر إلى أن تم وضع برامج، كان من أهمها البرنامج الوطني للإيدز، وهو يعني بمرض الإيدز من كافة النواحي، لذا كان من واجب وزارة الصحة ممثلة في الإدارة العامة للأمراض المعدية التركيز على البرنامج الوطني للإيدز، وهو إنشاء المراكز العلاجية في المدن الرئيسية، حيث إن الأعداد كانت متركزة فيها، حيث كانت البداية بإنشاء ٣ مراكز في الرياض وجدة والمنطقة الشرقية، وكانت العناية علاجية لمحدودية الحالات فيما يتعلق بالأدوية وغيرها والسيطرة على المرض محدودة .

ولكن مع تقدم الدراسات والأبحاث أخذت الأمور وضعها الطبيعي وهناك سيطرة أفضل في مرض الإيدز، ومع مرور الوقت وازدياد الحالات لابد من التركيز على الجانب الوقائي، كما هو التركيز على الجانب العلاجي، لذلك بدأت وزارة الصحة في نشر الوعي الصحي والتثقيف، ولكن خلال الأربع والخمس سنوات الأخيرة، بعد إقرار الخطة الوطنية الاستراتيجية للوقاية من مرض الإيدز، كان التركيز على نقطتين أهمهما التوعية والتثقيف الصحي، وتم حصر الحالات وعلاجها وتقبلها للتوجيه .

ودعا الدكتور الخليلي في ختام حديثه إلى مراجعة المراكز والبالغ عددها ٨ مراكز لعلاج مرض الإيدز للمصابين، علماً أن هناك سرية تامة في عملية العلاج والمتابعة والحد من انتشار المرض .
المقيرن يتحدث لـ(الجزيرة)

وبهذه المناسبة تحدث لـ(الجزيرة) الأستاذ عبد الله بن سلمان المقيرن رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية مرضى الإيدز، مبدئاً شكره وامتنانه لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز وزير الدفاع، وكذلك صاحب السمو الملكي الأمير سطايم بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض، ولمعالي وزير الصحة د. عبد الله الربيعه، ومعالي الدكتور يوسف العثيمين وزير الشؤون الاجتماعية ومسؤولي الغرفة التجارية على دعمهم واهتمامهم بهذه الجمعية حتى استطاعت أن تؤدي عملها على أكمل وجه.



حقوق الإنسان ناقشت أوضاع براعم الوطن ومصير عديمي الثبوتية

تعليم جدة تتعهد بالحزم ضد أي مدرسة مخالفة للسلامة

المصدر : صحيفة سبق الأربعاء ٥ محرم ١٤٣٣ هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=34015>

فهد العتيبي - سبق - الطائف: تعهدت إدارة التربية والتعليم بجدة بالتعامل بشكل جدي وحزم مع أي مدرسة لا تتوافر فيها شروط السلامة، إلا أنها أكدت توافر خطة شاملة لتشخيص كل مدارس المحافظة.

وأطلع فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، على تلك الخطة، خلال اجتماع عقد اليوم، في إطار متابعة قضية أحداث "براعم الوطن".

وأوضح المشرف العام على الجمعية الدكتور حسين الشريف، أن الفرع اطمأن على الخطوات التي ستتبعها الإدارة العامة للتربية والتعليم بمحافظة جدة، والمتعلقة بمدارسها للبنين والبنات مستقبلاً، وعلى وجه الخصوص مدى توافر اشتراطات الأمن والسلامة فيها، فيما تم نقل ملاحظات الفرع على الحدث والاستماع للمعلومات المتوافرة لدى المسؤولين في إدارة التعليم، خصوصاً ما تم أثناء الحدث، مشيراً إلى سرعة الاستجابة لمطالب الجمعية، والشفافية الموجودة لديهم: "فقد أطلعونا على كافة الجهود التي بُذلت منذ وقوع كارثة "براعم الوطن" في ظل وجود لجان تتولى متابعة مجريات التحقيق، ومن ثم إعلان النتائج بشكل نهائي، وسيكون هناك اجتماع آخر لهم مع إدارة التعليم بعد رفع التقارير المتعلقة بالإجراءات المتخذة للجهات ذات العلاقة".

وأضاف الدكتور الشريف أن الاجتماع تطرق إلى بعض القضايا الأخرى، مثل دور المدارس في قضايا العنف، وتسهيل نشر الدليل الإرشادي المتعلق باكتشاف العنف الأسري، على المعلمين والمعلمات بمدارس جدة، كما تم التباحث حول عدد من القضايا التي تدخل في اختصاص الجمعية، مثل الحالات الإنسانية للأطفال الذين لا تتوافر لديهم أوراق ثبوتية، أو لوجود نزاعات أسرية يعيشون ضمنها.

يذكر أن الاجتماع عُقد أمس بين المشرف العام على الفرع ومدير عام التربية والتعليم بمنطقة جدة عبد الله النقي، وبحضور عضو الجمعية طلال قسني



اليوسف: الخلافات الزوجية وراء الإحصاءات غير الدقيقة لـ الأطفال المعنفين

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء ٥ محرم ١٤٣٣ هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://al-madina.com/node/341657>

عبدالله المانع - الدمام

أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف أن الإحصائيات ما زالت غير دقيقة حول الأطفال المعنفين، مشيراً إلى أن هناك خلطاً بين العنف والقضايا الجنائية وقضايا الطلاق والحضانة، ولذلك يحتاج الموضوع إلى دراسة من واقع إحصائيات دقيقة لمعرفة حجم المشكلة بالتعاون جميع الأجهزة التي تتعامل مع الأطفال، ولا بد من مراعاة الإبلاغ عن حالات العنف ضد الأطفال وإيجاد آلية عمل ومهام تحدد لذلك. وقال لـ«المدينة»: ترد إلينا بالوزارة بعض بلاغات العنف ضد الأطفال، ولكن معظم هذه البلاغات تكون مرتبطة بخلاف بين الزوجين على حضانة الأطفال ولا يتعلق بعنف حقيقي مباشر على الطفل وبذلك تُحل معظم هذه الخلافات عن طريق القضاء، فإذا لم يثبت العنف بتقارير طبية فلا نستطيع إحصاء كل ما يرد على أنه حالة عنف ويحتاج ذلك إلى مزيد من التدقيق والملاحظة. وعن طريقة معالجة حالات العنف ضد الأطفال بعد ظهورها قال الدكتور اليوسف تقوم الوزارة والجهات المشاركة لها بجهود حثيثة للتصدي لظاهرة العنف بصفة عامة ضد المرأة والطفل وذلك من خلال تأسيس إدارة عامة للحماية الاجتماعية يتبعها (١٧) لجنة حماية اجتماعية بالمناطق والمحافظات، ولديها مركز تلقي البلاغات ضد العنف يعمل بواقع (١٦) ساعة يومياً. وعن التنسيق بين الشؤون الاجتماعية وجهات أخرى أكد الدكتور اليوسف أن الوزارة تقوم بالتنسيق مع كافة الجهات المهتمة بقضايا العنف الأسري بصفة عامة وقضايا العنف ضد الأطفال بصفة خاصة سواء كانت جهات حكومية أو أهلية ومن هذه الجهات إمارات المناطق وعدد من الوزارات ومركز الأمان الأسري الوطني، هيئة حقوق الإنسان، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وكذلك المستشفيات التي يردها حالات يتضح عليها وجود عنف حيث يتم الإبلاغ عن هذه الحالات وتقوم الوزارة بعمل الإجراء اللازم عليها

عابر حياة - عقل في حداد

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/331980>

نريا الشهري

يواجه مراهق أميركي عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى ٥ سنوات، بعد اتهامه بقتل بطة تعيش في متنزهه، وبغرامة مالية قدرها ٢٥٠٠ دولار، أما جمعية الرفق بالحيوان فكانت راضية عن عقوبة الحكم، لأن عنف الأطفال تجاه الحيوانات غالباً ما يتطور إلى ضرب طفل آخر ومسّ آخر، ولو اعتقد المراهق بإمكان الإفلات من العقوبة، فسيستمر في العنف. ومن منطقية هذا التحليل تنتقل إلى حكم آخر من نوع آخر، فقد أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في جلستها المنعقدة في مدينة جدة أحكاماً ابتدائية بحق ١٦ متهماً لقيامهم بأنشطة محظورة تراوحت بين ٥ و ٣٠ عاماً، وإلزامهم بمجمل الإدانات الموجهة للمتهم الأول، من غسل أموال، إلى خروجه على ولي الأمر، والطعن في انعقاد البيعة له، إلى القدر في ذمة ولاية الأمر وعقيدة العلماء ودمتهم، إلى تأسيسه تنظيمات مناوئة للدولة وتوجهاتها، لإشاعة الفوضى وزعزعة الاستقرار وصولاً إلى السلطة تحت غطاء النصيحة والحرية والإصلاح... إلى قائمة أطول بالإدانات تظلمها مساحة المقالة، ويوازنها الاكتفاء بالمذكور منها والانتقال إلى لقطة أخرى تُعنى ببعض ردود الفعل، فمثلاً الجمعية السعودية الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في نائبها- أصابها الصدمة لصدور مثل هذه الأحكام، فناشدت الملك عبدالله وقف تنفيذها، أما الشيطان (عين) و(عين) المشهوران باستثمارهما للقضايا الجماهيرية، فطالبوا الملك هما أيضاً بعفو الملكي عن التنظيم، خصوصاً عن الهاشمي، أو ابن النبي كما جاء في المناشدة، معتبرين أعضاء التنظيم مجرد أصحاب رأي.

فماذا لدينا هنا؟ الرضا والتسليم بسجن مراهق لقتله بطة لم يستحق الوساطة ولا حتى لصغر سنه، والتذمر والاعتراض على سجن تنظيم كامل هدفه سلطة الدولة وأمنها، وقل معها دولا، اختزل بوصفه مجرد اختلاف رأي، وكان أي جرم، بل أي مسار ليس لصاحب رأي! ثم ألم يكن التصعيد الانتقادي بحجة عدم المحاكمة؟ فما هي أنت، ومعها ارتفعت نبرة الانتقاد، فهل كان الحكم ببراءة المسجونين ينال على باب سجنهم مثلاً؟ فماذا قيل في قتل البطة؟ لو أمن الفتى العقوبة فسنبطل منها إلى قسوة أعنف، لذلك كان ردعه عدلاً في حقه وحق مجتمعه، لا ضيراً ولا إجحافاً. أما المتصدرون للعفو عن متورطي التنظيم وأخذهم بالرحمة وبسبب الرسول عليه الصلاة والسلام، فهل يضمنون لأنفسهم ولمجتمعهم لو خرج منها أولئك المشفوع لهم، ألا يعودوا إليها بتجمع آخر وبتأطير آخر؟ فمن سيتحمل الثمن حينها، إن مع هذا التنظيم أو مع غيره؟ جواب يتسع لاحتمالات عدة، ولأن أمن الأوطان لا يُحفظ بالشعارات ولا بالأهواء ولا حتى بالمزايدات، ولأن الانتساب الشريف لا يمنع من معاقبة المسيء، فكان التحرر من سطوة الموضات الفكرية والشعبية هو الأولى، فالأقترحات التقليدية لا تليق بالأوطان الكبيرة، قد تليق بأصحابها ربما، لكنها لا تنسحب على دولة كالسعودية، بتقلها وأهميتها في الميزان، لا علينا عموماً، فقد ألقنا منظر الناس وهم يصغرون تحت سطوة كل أيديولوجية مزعومة.

يجوز أن نقف مع المتهم، وإلا لكان مبدأ الدفاع عنه ألغى من أساسه، غير أن هذا الموقف من المتهم لا ينبغي أن ينسبنا خطأه، وأن سببه تعسف تنظيم أجوف غير جدير به، ففي النهاية هو من ارتكب الفعل، فعقله من استعبده قبل أن يأتوا ويقبضوا عليه. وليس أخطر من تسلط الأفكار واستبدادها بالمرء، أو كما قالها الفيلسوف سيوران: «تردّدنا علامة على نزاهتنا، أما يقيننا فلا يدل إلا على دجلنا»، وهو القائل أيضاً: «كل منا في وضع آدم، وعليه أن يبدأ من جديد، فالأدموية تعني طرح مسائل الحياة أكانت روحية أو تاريخية أو سياسية للمراجعة، فأن تكون آدمياً يعني أنك مضطر إلى تدشين عالمك الخاص»، ولذلك فالحياة صعبة، لأنك مطالب معها بإجراء مسح ذاتي شامل، ولكنه دوري، تعيد معه تعريف قناعاتك والأشياء من حولك، فالعناد الفكري معناه أن عقلك في حداد، فمن يريجه أن يعيش في حداد دائم؟ أما الرغبة الأبدية الملازمة للإنسان فهي الحياة بأمان وبمعانيه، ومن يغتصب هذا الحق -و يحاول- فمن الحق التصدي له.

من يجيب على هذا السؤال؟

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٦ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111126/Con20111126458921.htm>

أسامة أحمد السباعي

نشرت «عكاظ» (٢٢/١٠/١٤٣٠هـ - ص ٢٦) أن مواطنة لجأت إلى فرع «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» بالمدينة المنورة تشكو زوجها - العاقل عن العمل - أنه امتن ضريبها وتعذيبها بكيها بالكهرباء والنار، وإطفاء أعقاب السجاير في جسدها..!

نرى.. ماذا فعلت الجمعية مع الزوج أو بالزوج؟.. سؤال قد يوجه إلى «عكاظ» أيضا.. هل تابعت الصحيفة قضية هذه المواطنة؟.. وما الإجراءات التي اتخذتها جمعية حقوق الإنسان نحو هذه الشكوى، وما الذي أسفرت عنه؟ ترى.. من يجيب على السؤال؟!

سيميا.. سيميا

في طفولتي.. قام رجل بعرض بهلواني في الساحة الكبرى بشارع أجياذ (أمام مستشفى أجياذ) بمكة المكرمة، وأخذ يستعرض الحركات مستخدما يديه في خفه متناهية. تحلق حوله جمهور غفير من الناس.. مبهورين بمشهد لم يألوه من قبل. انبرى نفر من الناس.. مقتحمين الساحة بعصيم يلوحون بها على الرجل وهم يجأرون: «سيميا.. سيميا».. يفرقون الجمهور.. مرددين: «لا بارك الله فيك يا الساحر.. يا المشعوذ»!.. وتوارى الرجل.. لا يلوي على شيء! مضت السنون.. وأصبحت الحركات البهلوانية اليوم، وخفة اليد أمرا طبيعيا يعتمد على التدريب منذ الصغر.. فهل يوجد اليوم أحد يستنكر هذه الألعاب ويصفها بالسحر والشعوذة.. ويطلق عليها (سيميا سيميا)؟! كم من جهات شرعت تستضيف بعض الفرق الأجنبية التي تقدم ألعابا استعراضية، وحركات بهلوانية أدخلتها ضمن فعاليات وبرامجها.

ما أبعد الليلة عن البارحة.. عجبى!!

الحوار الوطني .. خارطة الطريق

المصدر: جريدة المدينة السبت ١ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٦ نوفمبر ٢٠١١م

<http://al-madina.com/node/340773>

مهننا الحبل

وردتني دعوة مشكورة من معالي الشيخ صالح الحصين للمشاركة في الدورة الجديدة لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني والتي اتخذت عنوان - الإصلاح والتطوير - للاجتماع القادم يومي ٢٩ - ٣٠ نوفمبر الجاري والعنوان يشي بنوع من الاهتمام لدى المركز لما يعيشه المواطن وما يدركه كراي عام أو نخبة وطنية ثقافية من الحاجة الضرورية لتصحيح بعض المسارات وتدارك خللها فوراً ، إضافة إلى أنني فهمت من دعوة أطراف المشاركين إلى الحرص على خروج الحوار من دورات الجدل العنثي بين المحافظين والليبراليين للدرجة التي بات المواطن ينظر إليها كحلقة تلفزيونية للتصادم الفكري أو الشخصي ، في حين يتعرض الوطن لازمات في مسارات عديدة دون تحقيق التطوير الفعلي الملموس من المواطن في حياته المعيشية وحقوقه المتعددة .

ومن المؤكد أننا في هذه الجولة ونحن كضيوف لدورة جديدة لا نملك تغيير مسار المركز أو تربيته في اتجاه واحد وتبقى له رؤيته خارج عزيمة أو طموح المثقفين والمثقفات في ميدان التنظير والنقد الوطني، لكننا نبدي تجاوبنا مع كل مسعى أو منبر قد يوصل الرسالة إلى المسئول والقيادة العليا رجاء أن تُصح مسار أو تصلح منهجية أو تعطي مداراً تجديدياً ناجحاً في هذه المؤسسة أو تلك الوزارة ولذلك نتجاوب مع هذه الدعوات لأجل هذه القيم التي نرجو تحقيقها .

وأول ما نؤكد عليه أن ينتقل برنامج الحوار الوطني إلى مسار مهم لطرح أولويات الوطن وفقاً لما تعيشه الحياة السياسية في الوطن العربي وما يعيشه المواطن من آلام وآمال حتى يلتقي المحاورون طموحه والبند الثاني المرتبط بهذا المسار وهو ما يحقق نجاحاً للحوار الوطني هو وجود ممثلين للقيادات العليا من الأجهزة الرئيسية وأن يرفع السقف حين صدور التوصيات لتنفيذها لا مجرد نشرها كدورة نقاش نخبوي ، إن ابتعاد المواطن في مواسم متعددة عن التفاعل مع الحوار الوطني كان لشعوره بعدم تأثر مواطنته الحقوقية واحتياجاته التنموية إيجابياً مع دورات الحوار الوطني المتعددة ولذلك لا يُبدي أي حماسة لها في حين أن مهام الحوار الوطني هو في الأصل تحقيق معيار متقدم لمصلحة الفرد في مشاريع الدولة التنفيذية والتوافق عليها لانطلاقها لمصلحة حياة المواطنة المعاصرة .

ولعل أهم بنود هذه المعادلة لتحقيق التجاوب بين الحوار الوطني والمواطنين والمواطنات إعادة تقييم ما صدر من مشاريع وأنظمة لماذا لم تُنفذ ولماذا تحولت هي بذاتها إلى درج البيروقراطية أو تمت إعاقته .

وإعادة التأمل الهادئ في هذا المسار وما صدر من قرارات تتقلنا إلى مركزية مهمة لتشخيص الخلل ، فقرارات خادم الحرمين تناولت تأمين ثلاثة مشاريع إصلاحية نجدها تصب في تحقيق مسار مهم وتؤدي لفتح برنامج جديد لفقه المواطنة تتقلنا إلى فكرة شراكة الفرد والدولة في البناء الوطني ، فالقرارات تشمل نظام الإجراءات الجزائية وقرارات لإصلاح مرفق القضاء وعدم جواز التعدي عليه وفتحت القرارات مسار تقنين القضاء والثالث إقرار فكر حقوق الإنسان والبدء بتدشين مؤسسة تنفيذية هي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لرصد التجاوزات الحقوقية على المواطنين وضمان تقاضيتهم العادل لاستردادها مع وعد بالسماح للتريخيص لجمعية أهلية ومنظمات المجتمع المدني.

هنا ونحن نستعرض هذه المسارات كأول بند رئيس لخارطة الطريق للحوار الوطني سنجد أن هذه المسارات لم تتطرق في برنامجها ولم تتعزز وتعثرت في بعض المواقع ، وبالتالي فقد بقي بعضها بصورة كبيرة في أدراج المؤسسات خلافاً لتطلع المواطن الذي كان يأمل أن يبني عليها مستقبله الجديد ، ولقد صدرت تصريحات متعددة نشرت في المواقع الرسمية وفي الإعلام عن جمعية حقوق الإنسان وعن مصادر قضائية وتنفيذية تشير بوضوح لهذا التعطيل المؤثر .

إننا إذ نقدر باحترام رغبة الدولة بالاستماع إلى أطروحاتنا التي سبق أن عرضناها مع الزملاء لنؤكد مخلصين بان خارطة الحوار الوطني يجب أن تنطلق من قضية تعطيل بعض القرارات الإصلاحية الحقوقية وتتبعها المعيشية لان ضمان المسار الحقوقي سيوصل بالضرورة إلى المسار التنموي وهذا التوجه التصحيحي هو الجزء المكمل لإنشاء هيئة مكافحة الفساد حتى يشار إلى الخلل عبر ممثلي المجتمع المدني لتداركه وتنظيم الأولوية فيه ، وأعظم ما يُقدمه الحوار

الوطني لنجاحه ونجاح الوطن به هو اىصال هذه الاطروحات لتحويلها كمشروع تنفيذي بين الدولة والمجتمع وليس مجرد توصيات تُقرأ في محفل

الحماية من الإيذاء... على قائمة الانتظار

المصدر: جريدة الحياة، الأربعاء ٥ محرم ١٤٣٣هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/334312>

داليا قرزاز

لا تخلو الصحف المحلية من عناوين تُبرز مشكلة العنف الذي تعاني منه المرأة في السعودية، ويعتقد البعض أن هذه الحالات لا تتزايد وإنما أصبحت أكثر انفتاحاً نحو الظهور الإعلامي، أو التقدم بالتبليغ، بينما يُجزم الخبراء والمهتمون بوجود أعداد أكبر مختبئة خلف أسوار البيوت وأبوابها المغلقة، إما لجهل بالحقوق، أو لخوف من العواقب التي قد يجريها التبليغ.

ومن أحدث هذه القصص التي تُعطي صورة عما تعانيه المرأة جراء العنف، قضية معنفة الرياض «أمل» التي وجهت إمارة الرياض بحمايتها من عنف ذويها، («الحياة»، ١٧-١١-٢٠١١). وكانت أمل تعرضت إلى عنف نفسي وبدني، بداية من حرمانها من العيش مع أطفالها في سكن مستقل بعد طلاقها الذي أجبرت عليه طاعة لوالدها، وصولاً إلى ضربها وتهديدها بالسلاح من شقيقها الذي تسلم حق الوصاية عليها من والده ليمارس سلطة من دون قيد أو شرط، وعندما استجذبت بحقوق الإنسان، التي بدورها حولتها إلى دار الحماية، لم تتوفر لها الحماية الفورية بسبب تعقيدات في الإجراءات، فاضطرت إلى الهروب من الموت بالاختباء في سكن جامعي للطالبات حتى يبيت في قضيتها، ولكن فُيد ضدها بلاغ تغيب حولها من مجني عليها إلى متهمة هاربة، ولا تزال تنتظر أن يرفع عنها بلاغ التغيب وينفذ قرار الحماية والسكن الآمن!

«1119» حالة عنف أسري في مختلف مدن السعودية باشرت لجان الحماية في مناطق المملكة الرئيسية، وفقاً لتقرير صادر من وزارة الشؤون الاجتماعية، نُشر في الصحف المحلية في شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، يُعنى بحالات العنف الأسري. وتصدرت منطقة مكة المكرمة قائمة الأكثر تبليغاً عن الاعتداءات بنسبة ١٥.٥ في المئة، ثم منطقة الرياض بنسبة ١٣.٨٥ في المئة، ثم الإحساء بنسبة ١٣.٥٨ في المئة، موضحاً أن غالبية المُعتدى عليهم من النساء تتراوح أعمارهن بين ٢١ و ٣٠ عاماً، وبلغ عددهن ٣٢٩ حالة، بنسبة ٢٩.٥ في المئة من البلاغات. ولقد شهدت منطقة مكة المكرمة أكثر من ٢٠٠ حالة عنف لنساء وأطفال خلال تسعة أشهر فقط تفاوتت أساليب تعنيفهم.

ولا تعكس الأعداد السابقة الحجم الحقيقي لمشكلة العنف ضد المرأة في ظل غياب إحصاءات دقيقة من جهة موحدة تحصيلها وتتابعها، فقضايا العنف الأسري، والعنف ضد المرأة تستقبلها جهات عدة كلجان الحماية في وزارة الشؤون الاجتماعية، وبرنامج الأمان الأسري، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئة حقوق الإنسان، إضافة إلى الشرطة، ولا توجد آلية منظمة ومحددة للتعامل بين الجهات المعنية، إضافة إلى غياب نظام يُجرّم الشخص المُمارس للعنف، وهو ما يسهم في تفاقم المشكلة وتفرعها إلى مشكلات أخرى، كهروب الفتيات، وعقوق الوالدين، أو الخروج عن طاعة ولي الأمر، حين يتقدم المُعتد ببلاغات كيدية ضد معنفته وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها، التي تعطيه صلاحيات على هذه المرأة.

سلطت قضية المذيعة السعودية «رانبا الباز» في عام ٢٠٠٤ الضوء على قضايا العنف ضد المرأة، عندما تعرضت لضرب مبرح على يد زوجها، أدى إلى إصابته بكسور متعددة، وشجعت على ظهور حالات أكثر للجهات المسؤولة والإعلام، ولكن مع تزايد هذه الحالات، وضرورة وجود آليات وقوانين موحدة تحمي من الإيذاء، بقي الأمر معلقاً، على رغم الجهود المستمرة من المؤسسات المعنية. في عام ٢٠٠٩ كتبت الصحف أن هيئة الخبراء في مجلس الوزراء أقرت مشروع نظام الحماية من الإيذاء، الذي تقدمت به مؤسسة الملك خالد الخيرية، وتم تشكيل لجنة من مختلف القطاعات لدراسته، ومن ثم حوّله إلى مجلس الشورى لاعتماده قبل رفعه إلى المقام السامي.

اليوم ونحن على مشارف ٢٠١٢ يُعلن عن قرب إصدار نظام يُجرّم الإيذاء بمختلف أنواعه تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية في ١٦ مادة، ولكن لا يمكن تحديد الوقت الذي سيتم فيه إقرار النظام بشكل نهائي! فالآلية المتبعة في مجلس

الشورى تقتضي أن تقوم لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بعرض النظام على المجلس لمناقشته وإبداء الآراء، ثم تجري التعديلات المطلوبة، ومن ثم تعرضه على المجلس من جديد لاعتماده. سنوات وملف العنف الأسري بشكل عام ينتظر قانوناً يحسم أمره... ولكن السؤال إلى متى الانتظار؟ وهل سيتمكن هذا النظام بعد طول انتظاره من التصدي إلى هذا الملف في ظل غياب عقوبات واضحة ومحددة من ضمن بنوده؟!

هيئة حقوق الإنسان

متهم بقضية الإرهاب ينكر الاعتداء على مصفاة بقيق

المصدر: جريدة اليوم الخميس ٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36538.html>

واصلت المحكمة الجزائية المتخصصة في جلستها الثانية التي عقدتها امس نظر الدعوى المرفوعة من الادعاء العام على أحد المتهمين السعوديين بتأييد تنظيم القاعدة الإرهابي، واعتناق منهج الخوارج في التكفير المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، واعتناق منهج الخوارج في الجهاد، وتآليب الغير على علماء هذه البلاد، وتمويل الإرهاب والعمليات الإرهابية.

وتم في الجلسة الاستماع إلى دفاع المتهم الذي أجاب على التهم الموجهة إليه شفاهة، مؤكدا إنكاره لكل ما ورد فيها، حيث ذكر أنه لم يسبق أن تعهد بشيء لولي الأمر وأن ذلك لا يعني خروجه عن طاعته، ونفى قيامه بتآليب الناس على علماء هذه البلاد متسائلا كيف أقوم بذلك وهم مشايختي.

وأكد أنه لم يكفر الحكومة أو ولاية الأمر وأنه لا يكفر أحدا مسلما، كما أكد عدم تأييده لتنظيم القاعدة الإرهابي أو علمه بجريمة الاعتداء الإرهابي على مصفاة بقيق.

وأجاب المتهم على استفسار القاضي منه عن أسباب عدم زيارة أبنائه له في السجن، وقال: «إنه مسئول شخصيا عن ذلك لعدم رغبته في رؤيتهم له في السجن وأن الحكومة لم تقصر في أخذ موافقته بزيارة أبنائه له». وفي نهاية الجلسة التي حضرها سبعة من أبناء المتهم وممثلون عن هيئة حقوق الإنسان رفع القاضي الجلسة إلى موعد لاحق لعرض أدلة الادعاء على المتهم وطلب من المتهم الجلوس مع أبنائه لمنحهم فرصة لإقناعه بالموافقة على زيارتهم له في السجن.

مصابات "براعم جدة" يخشون فاتورة المستشفيات.. والصحة:

العلاج مجانا

حقوق الإنسان تبدي قلقها على مصيرهن التعليمي

والوظيفي

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢ هـ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=77014&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى 2011-11-24 2:52 AM

في الوقت الذي كشفت فيه المشرفة على القسم النسائي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتورة فتحية القرشي عن تلقي الجمعية لشكاوى عدة من المصابات في حريق مدارس براعم جدة، سواء الطالبات أو المعلمات المنومات في المستشفيات الخاصة من تحملهن لتكلفة علاجهن، حيث يطلب منهن شراء الأدوية والمستلزمات الطبية، أكد مدير الشؤون الصحية بجدة الدكتور سامي باداود أن وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعه وجه بتيسير كل الطرق لمساعدتهن على الخروج من المحنة وتوفير جميع الأجهزة اللازمة للعلاج وفتح جميع المستشفيات لاستقبالهن مجانا. ورغم أن الهيئة عبرت عن قلقها تجاه مصير المعلمات والطالبات المصابات، خاصة اللاتي أصبن بكسور في العمود الفقري إلا أن باداود أشار إلى أنه في حال تطلبت حالة إحداهن العلاج في الخارج فلن تتأخر الوزارة عن توفير الإمكانات اللازمة. وتوقعت القرشي مواجهة أسر المصابات صعوبات معنوية، ملمحة إلى تخوف الأباء من تحمل مصاريف إضافية عند دخول بناتهم لمدارس أخرى بديلة، مشيرة إلى عدم وجود تكامل بين الأنظمة الأمنية وعدد من المشاريع التنموية، لافتة إلى عدم توفر طرق مخصصة تسهل وتبسط وصول الجهات الإسعافية لمواقع الكوارث. وأضافت، أن وفدا من الهيئة سجل عدة ملاحظات خلال زيارة له لجميع المستشفيات المنومة بها المعلمات والطالبات المصابات، مبينة أن هناك إهمالا وتجاهلا لحق الإنسان في المساواة عند التبليغ بالخطر، وأن غالبية المعلمات لم يعلمن بوجود حريق في الأدوار السفلية من البناية.

وأفادت أن معظم المعلمات الموجودات في الدور الثالث بالمدرسة أثناء اندلاع الحريق في الدورين الأول والثاني كن يمارسن مهامهن التعليمية، ولم يعلمن بالحريق إلا بعد تصاعد الدخان إليهن مما أحدث ارتباكاً لهن وحدث ما حدث. وذكرت أن الهيئة سجلت كذلك وجود فروقات بين رواتب المعلمات في المدرسة ونظيراتها في المدارس الحكومية، على الرغم من أدائهن العمل نفسه، فضلا عن تكليفهن بأعمال إضافية أخرى.

ولفتت إلى قلق المعلمات المصابات من مستقبلهن الوظيفي، حيث لم تتوفر لهن معلومات كافية ولا واضحة بهذا الشأن، وأن الهيئة لم تبلغ حتى الآن بشيء عن كيفية تعويض المعلمات باعتبار أن ما تعرضن له يعتبر إصابة أثناء العمل. من جهتها، أكدت مديرة إدارة التعليم الأهلي والأجنبي بجدة آمال رضوان، أن مالكة مدارس براعم الوطن ستتكفل بدفع رواتب المعلمات، ولن يكون هناك استقطاع منها.

وأشارت إلى أن طالبات المدرسة سينتظمن في الدراسة السبت المقبل في الابتدائية ٩١ الحكومية بحي الصفا، خلال الفترة المسائية، حيث ستنتقل جميع المعلمات إلى المدرسة، وأن ذلك جاء بناء على اختيار من أولياء الأمور، نافية تسجيل أي مخالفة على المدرسة المنكوبة تخص وسائل السلامة فيها.

حقوق الإنسان: العلاج حق مكفول للمواطن

المصدر: جريدة اليوم الخميس ٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢هـ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36539.html>

أوضح نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان زيد الحسين أن ما قامت به وزارة الصحة في رسم سياسة الصحة العامة في المملكة يقوم على معايير واضحة متوافقة مع ما تنادي به المعايير الأممية للحق في الصحة وصاغت في ضوء ذلك خطة إستراتيجية حددت وسائل تنفيذها حيث لم تقتصر على المؤسسات الرسمية بل شملت المؤسسات المجتمعية الخيرية التي تُعنى بالصحة.

وقال خلال حفل افتتاح المؤتمر الأول لعلاقات المرضى الذي نظمته وزارة الصحة: عندما نود التحدث عن علاقات المرضى بحسب ما تم الاصطلاح عليه في البيانات التنظيمية الصحية، فلا بد من ذكر أساس هذه العلاقة التي تُلخص في كلمتين هما «الحق في الصحة».

والحق في الصحة حق أساس وأصيل في ديننا الحنيف، والضرورات الخمس التي أوجبت الشريعة الإسلامية حفظها وعدم التفريط بها تُحفظ بالرعاية الصحية.

وبين أن النظام الأساسي للحكم يؤكد هذا الحق ويحميه في عددٍ من مواده حيث نصت المادة (الحادية والثلاثون) على أن «تُعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن». والمادة (السابعة والعشرون) «تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية».

المحكمة تنهي ضبط اعترافات طالبات المدرسة المنكوبة .. و

الادعاء يحقق

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٢ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111127/Con20111127459019.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

أكملت محكمة جدة العامة أمس إجراءات التصديق على إقرارات خمس طالبات تسببن في حادثة حريق مدرسة براعم الوطن، وقررت إحالة ملف القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال التحقيق فيها، واستدعاء من تراه واعتماد الحبس الاحتياطي على من تراه. وعلمت «عكاظ» أن اثنتين من المتهمات شقيقتان. وقال لـ «عكاظ» رئيس محكمة جدة الشيخ إبراهيم القني «إن المعاملة وصلت الساعة الحادية عشرة مع مندوب من الدفاع المدني، وأحيلت إلى القاضي مصعب العسكري، لإكمال اللازم وضبط التصديق»، لافتاً إلى أن «دور المحكمة انتهى في هذه المرحلة وتليها مرحلة التحقيق في هيئة التحقيق والادعاء العام وفق اختصاصها، وبعدها يقرر المدعي العام إحالة من توجه إليه التهمة إلى القضاء، سواء إلى المحكمة العامة في حالة المطالبة بالقصاص، أو إلى المحكمة الجزئية في حالة المطالبة بالتعزير دون القصاص».

وبين القني أنه يتضح من القراءة الأولية لأقوال الطالبات إن ما وقع منهن يندرج تحت باب «العبث»، لكن المسؤولية الجنائية والحكم فيها متروك للقاضي ناظر القضية، عقب استكمال التحقيق من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام. وأضاف أن المدعي العام قد يوجه التهم إلى آخرين غير الطالبات الخمس، وقد يطالب بقتل أي من المتهمات - وإن كان هذا الأمر مستبعداً - فتحال عندئذ إلى المحكمة العامة بحكم الاختصاص، وقد يطالب بتعزيرهن ما دون القصاص فتحال إلى المحكمة الجزئية، مستبعداً إيقاع عقوبات قاسية بحق الطالبات بعد أن بينت التحقيقات الأولية أن ما وقع يعد عبثاً ولهواً، وهو ما دعا لإطلاق سراحهن وتسليمهن لأولياء أمورهن.

وأوضح أن «دور المحكمة العامة يقتصر حالياً على توثيق الاعترافات ولن تجري أية محاكمة لهن حالياً إلا عقب تحرير لوائح الادعاء العام، وهذا أمر يستغرق بعض الوقت».

ورداً على سؤال عن تراجع أي من الطالبات عن أقوالها قال «أستبعد ذلك، ولكنه أمر محتمل، ولن يغير مسار القضية كون ما ذكر في أقوالهن يؤكد عدم وجود القصد الجنائي، وفي حال تراجعهن عن أقوالهن تصبح المصادقة على أقوالهن قرينة قوية»، مؤكداً «أن الطالبات أدلين باعترافهن بحضور أولياء أمورهن، وأطمأنت المحكمة أنه لم تمارس على أي منهن أي ضغوط أو إملاءات».

وجالت «عكاظ» أمس في المحكمة العامة التي استقبلت المعاملة الواسلة بدوياً من مندوب الدفاع المدني، ثم أحيلت إلى المكتب القضائي الخامس، على أن تمثل كل طالبة للتوقيع على الأقوال أمام القاضي مع ولي أمرها في الوقت المناسب لها، دون إلزامها بحضور إجباري في وقت محدد.

وأكدت مصادر مطلعة في هيئة التحقيق والادعاء العام، تسلمها الملف للبدء في التحقيق من مرحلة الصفر، واستدعاء كل من يرى المحقق مثوله لجهة التحقيق، مشيرة إلى أن جميع الاحتمالات تظل قائمة أمام جهة التحقيق. وزادت المصادر أنه من السابق لأوانه الحديث عن سيناريوهات القضية، حتى تنتهي هيئة التحقيق والادعاء العام من مجريات التحقيق وإعداد لوائح اتهام، لافتة إلى أن دائرة الاعتداء على النفس هي التي ستتولى ملف التحقيق في القضية وأن إيقاف أي من المتهمات، سواء الطالبات الخمس أو أية معلمة أو إدارية أو أي طرف من أطراف القضية، متروك لتقدير ورؤية المحققين، وأنه في حالة حبس أي متهم احتياطياً سيكون ذلك وفق نظام الإجراءات الجزائية، ويكون الإيقاف في مؤسسة رعاية الفتيات.

وبينت المصادر أن المدعي العام سيحرر عقب انتهاء التحقيقات لائحة اتهام لكل من يثبت تقصيره أو إهماله أو تقاعسه منهن، وسيوصي بتعزيرهن على الوجه الشرعي، وفي كل الأحوال يطلب المدعي العام معاقبة كل مهمل ومقصر ومن له علاقة بالحادث، سواء بالدية الشرعية أو التعويضات.

وتتوقع المصادر أن يوجه المدعي العام للطالبات تهمة الإهمال والتسبب في إزهاق أرواح وممتلكات، وقد تطال التهم إدارة ومالك المدرسة والمراقبات والإداريات والمعلمات لغيابهن عن متابعة الطالبات المتهمات، والسماح لهن بإشعال النار عيثاً، وبالتالي توجيه تهمة الإهمال الإداري دون قصد جنائي والمطالبة بتعزير كل مقصر ومهمّل. من جهته، أبدى الدكتور عمر الخولي المستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان، استياءه من تحقيق اللجنة مع الطالبات، وقال «التحقيق بمفهومه القانوني في مثل هذه الحالات هو حكر على هيئة التحقيق والادعاء العام وفق نظام صادر بمرسوم ملكي»، مبيناً أن التحقيقات التي أجريت مع الطالبات والمعلمات بعد ساعات من وقوع الكارثة إجراء يلقي بظلال من الشك على صحة المعلومات المستقاة منهن، في وقت لم يزلن يعانين من آثار الفاجعة. وأضاف أن الأمل منعقد على الدائرة المختصة في هيئة التحقيق والادعاء العام وهي دائرة الاعتداء على النفس، في أن تتجاهل ما أدلى به من أقوال، وأن تعول على ما يجري الإدلاء به أمامها من أقوال. ومن المؤمل في هيئة التحقيق والادعاء العام أن تتوسع في تحقيقاتها على نحو يشمل كافة الظروف والملابسات التي أدت إلى اشتعال الحريق، وتقاقم الكارثة مع مراعاة أن التحقيق مع الطالبات القصر يكون بحضور أولياء الأمور. وختم بقوله «أما عن المسؤولية الجنائية بالنسبة للقصر وهم دون سن البلوغ، فإن عمد القاصر يعامل معاملة الخطأ، ومن ثم تسقط عنهن المسؤولية الجنائية ويكتفى بالمسؤولية المدنية أو التقصيرية».

وفي السياق ذاته، طالب المحامي والمستشار القانوني سعد المالكي، بعدم التسرع في إدانة أية جهة أو طرف قبل استكمال ملابسات القضية من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام، ومن ثم إحالتها إلى القضاء، معتبراً أن الطالبات القاصرات لا تقع عليهن المسؤولية الجنائية، بل المسؤولية المدنية من ديات وتعويضات في الخسائر حسبما ترى جهة التحقيق توجيه تهم لأي طرف آخر في المدرسة.

وأضاف: كل الاحتمالات يجب وضعها في الحساب مع معرفة دور منسوبات المدرسة في متابعتهم ومراقبتهم، فضلاً عن أي دور للمالك في توفير وسائل السلامة.

وعن الجهة الملزمة بالتعويض للمتوفيات والمتضررات في حالة ثبوت ضلوع الطالبات في إشعال الحريق، أكد أن كل هذه الأمور ترجع لتقدير القضاء وحسب نسبة الخطأ على كل طرف، سواء في موضوع الدية للمتوفيات أو التعويض للمتضررات.

أصبح الخيار الأول لتنفيذ مشروعات المؤسسات % 41.3 زيادة في العقود الاستشارية لمعهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.al-jazirah.com/20111127/fe19.htm>

حقق معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية بجامعة الملك سعود نمواً نوعياً في أعماله من خلال استغلاله الأمثل لإمكانيات وقدرات الجامعة وتوظيفها بما يلبي حاجة القطاعات الحكومية والخاصة لأعمال استشارية نوعية . وتطورت أعداد العقود الاستشارية التي أبرمها المعهد بنسبة ٤١.٣ % خلال العامين الماضيين، حيث عزز المعهد شراكاته الإستراتيجية مع الجهات المستفيدة من خدماته داخل المملكة، مع حرصه على توسيع قاعدة المستفيدين من خلال بناء شراكات جديدة. كما استطاع المعهد من تقديم خدماته الاستشارية خارج المملكة لصالح عدد من المؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر .

وركز المعهد على المشاركة في تنفيذ المشروعات الوطنية الكبرى، ومنها: تقديم خدمات استشارية لمبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي في الخارج، المشروع الإستراتيجي لتطوير وزارة الخارجية، تصميم وقف الملك عبدالله لوالديه بالمدينة المنورة ، تطوير أنظمة الرقابة والضبط ووحدات الرقابة الداخلية ووحدات المتابعة في المملكة العربية السعودية. كما كانت للمعهد مساهمات ومشاركة فاعلة في مشروعات وطنية كبرى أخرى، ومنها: مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام «تطوير»، مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، مشروع توسعة الحرم المكي الشريف، تصاميم مدن جامعية جديدة، مشروع إعادة تصنيع قطع الغيار للقوات المسلحة، إعداد خطة طويلة المدى للمياه المحلاة في المملكة، إعداد إستراتيجية بعيدة المدى لهيئة حقوق الإنسان، إعداد خطة إستراتيجية لأمانة منطقة الرياض، إعداد خطة إستراتيجية لجامعة الخرج، برنامج تطوير العمل الميداني لمنسوبي الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ويملك المعهد إمكانيات ضخمة تعينه على أداء كافة أعماله بجودة عالية، فالمعهد يستند على قاعدة ضخمة من المستشارين يربو على ٤٠٠٠ خبير ومستشار متخصص في كافة المجالات، وأكثر من ١٥٠٠ إخصائي وفني، وما يزيد على ٨٥ مكتب خبرة متخصصاً، وما يزيد على ٢٨٠ من المعامل والمختبرات العلمية والتعليمية الحديثة، وأكثر من ٢١ مركزاً بحثياً و ٢٧ مركزاً متخصصاً في مجالات علمية دقيقة، وثمانية مكتبات عامة ومتخصصة مزودة بأحدث مصادر وأوعية المعرفة الورقية والإلكترونية ومتصلة بشبكة مع أشهر المكتبات وقواعد المعلومات بالعالم .

(الصحة) تختتم فعاليات المؤتمر الأول لعلاقات المرضى

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.al-jazirah.com/20111127/ln7.htm>

الجزيرة - أحمد القرني - تصوير: فتحي كالي

اختتمت مؤخراً فعاليات المؤتمر الدولي الأول لعلاقات المرضى، الذي نظّمته وزارة الصحة خلال الفترة ٢٥ إلى ٢٦ - ١٢-١٤٣٢ هـ، وافتتحه معالي وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة، بحضور معالي نائب هيئة حقوق الإنسان ووكيل وزارة العدل. وقد قدّمت في المؤتمر العديد من أوراق العمل، التي تنصب في مصلحة المريض، بدأها وكيل وزارة الصحة للشؤون التنفيذية الدكتور منصور الحواسي بمحاضرة عن تحسين الخدمات الصحية المقدمة لمواطني المملكة؛ بوصفه خياراً استراتيجياً تبنته القيادة الرشيدة حفظها الله، ويتجسد هذا الاهتمام بالتنمية الصحية في النظام الأساسي للحكم.

مشيراً إلى أن النظام الأساسي للحكم يكفل حق المواطن السعودي في الرعاية الصحية في حالة الطوارئ والمرضى والعجز والشيخوخة، وتم استحداث وزارة الصحة لتحقيق التزامات الدولة في هذا المضمار.

كما ألقى رئيس المؤتمر المشرف العام على علاقات وحقوق المرضى د. عبدالعزيز الدخيل محاضرة، استعرض فيها مهمة علاقات المرضى التي تسعى لتلقي المرضى وذوهم بإطار حقوق المرضى المعتمدة؛ حيث تشير الدراسات العالمية إلى أن ٧٠% من الشكاوى شكاوى جسيمة، وتهتم بها بشكل رئيسي إدارة المتابعة بالوزارة.

وأضاف د. الدخيل بأن الإحصائيات العالمية أوضحت أن فئتي المشتكين المسنين واليا فعين شكلتا الفئة الأكثر بالشكاوى؛ ما يستدعي الاهتمام بهاتين الفئتين. وقد شكلت النساء أكثر شكاوى من الرجال ٦٢%، و ٧٥ - ٨٨% من الشكاوى تتم معالجتها بالإرضاء (الشرح - الاعتذار)، و ١٨% من هذه الشكاوى ناجمة عن نقص التدريب (الكفاءة - التعامل) من مقدمي الخدمة، و ١٧% من الشكاوى تحتاج إلى إجراءات قانونية.

ثم ألقى مستشار معالي وزير الصحة المشرف العام على تقنية المعلومات محاضرة، استعرض فيها مبادرة رعاية المرضى والمشاريع المتعلقة بها من منظور استراتيجية الصحة الإلكترونية، وبين رؤية الوزارة الإلكترونية والأهداف الاستراتيجية للوزارة وللصحة الإلكترونية وخارطة الطريق الخمسية للصحة الإلكترونية.

ثم قدم د. البروفيسور توفيق بن أحمد خوجة محاضرة بعنوان (الوصول للتميز: إدارة وتقديم الرعاية الصحية «المرضى أولاً»)، تناول فيها الدكتور خوجة العناصر الرئيسية للوصول إلى التميز، وذلك من خلال التجديد والابتكار في الرعاية السريرية وبحوث الخدمات الحيوية الطبية والصحية والتعليم والتثقيف.

وفي يوم المؤتمر الثاني شارك العديد من الخبراء والمختصين بتقديم المحاضرات؛ حيث شارك مستشار وزير الصحة المشرف العام على التموين الطبي والتجهيزات الطبية د. صلاح المزروع بمحاضرة، قدم خلالها القيام بدراسة إدارة التموين الطبي دليل الوزارة، وقامت بإضافة بعض الأدوية الجديدة، التي تقدر بأكثر من مائة دواء، ومراجعة الأدوية المنقذة للحياة وأدوية العناية المركزة والسموم.

هذا، وقد ترأس وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير د. محمد خشيم ورشة عمل مديري علاقات المرضى، وتطرق إلى التحدي القادم، وهو تعامل الأطباء والعاملين في علاقات وحقوق المرضى مع المريض. مطالباً بزيادة عدد العاملين في علاقات المرضى

رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الفرنسية يزور هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م
<http://www.al-jazirah.com/20111128/In91.htm>

استقبل معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين بمقر الهيئة بالرياض رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الفرنسية السيد - جان كلود غيبال، وممثلي الوفد الفرنسي الذي يزور المملكة حالياً . وفي مستهل اللقاء، رحب معالي الدكتور زيد بالوفد الفرنسي وذكر أن المملكة ترحب بكل تعاون يهدف إلى حماية حقوق الإنسان، كما أشار معاليه إلى أن العمل الأممي في مجال حقوق الإنسان قائم على مبادئ التشاور والتعاون، وأن المملكة ماضية قدماً في هذا التعاون مع مراعاتها لما تتمتع به من قيم ومبادئ منبثقة عن الشريعة الإسلامية السمحة. وذكر أن مساهمات المملكة في هذا المجال فاعلة، وكان آخرها مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الأديان والحضارات، وأكد معاليه على ما خلص إليه مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - يونسكو في عام ١٩٦٦م من أن « لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليها، وأن هذه الثقافات مهما تعددت تعتبر تنوعاً خصباً وتمثل جزءاً من التراث الذي يشترك في ملكيته جميع البشر .» كما أوضح معاليه للجانب الفرنسي أساليب عمل هيئة حقوق الإنسان في المملكة والمهام المنوطة بها بموجب تنظيمها، واستعرض أبرز ما ورد في تقرير المملكة عن حالة حقوق الإنسان فيها المقدم وفق آلية الاستعراض الدوري الشامل (UPR) لمجلس حقوق الإنسان في فبراير ٢٠٠٩م، وقدم صورة واسعة عن حقوق الإنسان في المملكة في معرض إجابته عن سؤال الجانب الفرنسي عن حالة حقوق الإنسان في المملكة . وقد أشاد الجانب الفرنسي بعمل الهيئة وما تقوم به من أعمال كما أبدى إعجابه بالصلاحيات الممنوحة لها بموجب تنظيمها. كما طرح بعض الاستفسارات حول مهام الهيئة وأبرز ما قامت به من أعمال وقد أجاب عنها الجانب السعودي . وفي نهاية اللقاء أكد معالي الدكتور الحسين على أهمية هذه الزيارات واللقاءات لأنها تتيح للاطلاع على الحقائق، وقال: نحن في المملكة نرغب أن نعرف كما نحن دون زيادة ولا نقصان .» حضر اللقاء من الجانب الفرنسي عضو لجنة الشؤون الخارجية بوزارة الخارجية. ومن السعودي أعضاء مجلس الهيئة الشيخ عبد العزيز العقلا، والدكتور ناصر الشهراني والأستاذ عبد العزيز الهدلق، والأستاذ عائض الراددي، والدكتور خالد العبيد والأستاذ صلاح الشارخ .

طالبة تقدم على الانتحار بسبب ضم حضانتها لوالدها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/334050>

تداركت إدارة مدرسة ثانوية في منطقة عسير إحدى طالباتها قبل أن تقضي بعد أن حاولت الانتحار بشرب مادة «الكلوركس» أمس، بسبب حكم قضائي يضم حضانتها لأبيها، ليتم نقلها إلى مستشفى عسير المركزي، فيما طالب خال الفتاة بتدخل لجان الحماية الاجتماعية وهيئة حقوق الإنسان لتقصي الحقائق وحماية الطالبة من سوء المعاملة عند والدها، والتأكد من أنها تحصل على حقوقها من دون قسوة.

وأوضحت مساعدة المدير العام للتربية والتعليم في المنطقة فاطمة لاحق أن الطالبة لحقت بها زميلتها إلى دورة المياه لتكتشف أن صديقتها تحاول الانتحار بشرب مادة الكلوركس، لتستجد بمديرة المدرسة والمعلمات لإنقاذ الطالبة، وتم نقلها بالتعاون مع رجال الهلال الأحمر إلى مستشفى عسير المركزي، وأنها بحالة صحية جيدة، مشيرة إلى أن انتحار الطالبة كان نتيجة تخوفها من حكم قضائي يطالب بتسليمها وأختها لوالدهما بعد يوم.

وأضافت أن الطالبة من الطالبات المميزات، وأنه بمجرد أن أبلغت صديقتها عن محاولتها الانتحار، قامت مديرة المدرسة بالإبلاغ للجهات المختصة، والاتصال بأسرتها لاتخاذ الإجراءات اللازمة، لافتة إلى أن هناك لجنة من تعليم منطقة عسير ومن إدارة إرشاد الطالبات ستزور الطالبة وتتابع حالتها والأطمئنان عليها وإبلاغ الجهات الحكومية المختصة، وتوجيه إدارة إرشاد الطالبات لتحري وضع الطالبة ومساعدتها.

من جانبه، ذكر خال الفتاة (تحتفظ «الحياة» باسمه) أن هناك ظروفاً قاسية كانت تعيشها الفتاة وأختها في بيت والدهما سابقاً، قبل أن تعيش لمدة خمس سنوات مع أمها وأسرته أمها، وأنها حرمت من التعليم بسبب ظروف حياتية صعبة عاشتها الفتاة عندما كانت تسكن مع والدها، لافتاً إلى أن لديها أختين متزوجتين والأبناء يعيشون مع والدهم بعد أن تزوج بأخرى وبقيت الطالبة وأختها في كنف أمها إلى أن صدر قرار القاضي بضم حضانتها لوالدهما، ما جعل الطالبة تعيش هذه الحالة النفسية التي أدت بها لمحاولة الانتحار، وأنه يطالب بحماية الفتاة من سوء المعاملة عند أبيها، ومراقبة وضعها هناك.

من جهته، أوضح مدير العلاقات العامة والإعلام في تعليم المنطقة أحمد فرحان أن مدير التربية والتعليم وجه بتشكيل لجنة لمتابعة وضع الطالبة وزيارتها والتعرف على أبعاد المشكلة، ورفع تقرير مفصل عن الحادثة، والتوجيه بالتواصل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لحل مشكلة الطالبة، والتواصل معها من خلال إدارة إرشاد الطالبات، لافتاً إلى أنه وجه بدراسة الحالة الاجتماعية للطالبة، والوقوف على أي مشكلة تواجهها ومحاولة المساهمة في حلها بالتواصل مع أطراف القضية.

آل حسين: المملكة تؤمن بضرورة العمل الدولي للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/334041>

أكد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين، أن السعودية في سعيها الجاد لحماية وتعزيز حقوق الإنسان تستند على مرتكزات أربعة هي «إعمال قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية التي لا حيدة عنها، وتوفير المناخ الملائم الذي تسود فيه ثقافة الحقوق والواجبات، ويكون فيه الإنسان مهيباً للتعامل بهذه الثقافة، والإيمان بأن التنمية لا تفرض فرضاً وإنما تنبع من الإنسان الذي هو هدفها وغايتها وأداتها قبل كل ذلك، والاستفادة من تجارب الآخرين من منطلق الحكمة ضالة المؤمن»، لافتاً إلى أن «قرار الملك القاضي بإشراك المرأة عضواً في مجلس الشورى والمجالس البلدية مرشحة ومنتخبة جاء بعد استيفائه لهذه المرتكزات».

وشدد آل حسين لدى استقباله وفداً من البرلمان السويدي بمقر الهيئة في الرياض أمس على أن المملكة «تؤمن بضرورة العمل الدولي للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وأن هذه العملية قائمة على التشاور والتعاون لا على فرض طريقة منبثقة عن ثقافة معينة، لأن مراعاة التنوع الحضاري والثقافي بين البلدان من أبجديات معايير حقوق الإنسان الدولية». وكان نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان استقبل وفداً من البرلمان السويدي برئاسة النائب الثاني لرئيس البرلمان السويدي أولف هولم، مؤكداً «أهمية مثل هذه الزيارات لأنها تمكن من بناء رؤية تستند على حقائق ثابتة لا على تصورات خاطئة مبنية على معلومات خاطئة أسهم في تكرسها الإعلام غير الموضوعي».

وفي معرض حديثه عن أهمية مثل هذه الزيارات، تناول آل حسين تاريخ المملكة وأوضاعها قبل توحيدها على يد الملك عبدالعزيز، طيب الله ثراه، مشيراً إلى أنها «كانت صحراء قاحلة تفتقر إلى أبسط أدوات العيش الآمن، وكانت النزاعات هي اللغة السائدة آنذاك، فجاء الملك عبدالعزيز منادياً بإعمال قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية التي فيها صلاح البلاد والعباد، والتف حولها الناس واتفقوا على ما نادى به، فسادت لغة الإخاء والتسامح، وهكذا جاء أبناؤه وحملوا القيم والمبادئ ذاتها، وكلٌ منهم أضاف أساليب وأدوات تواكب متطلبات عصره من دون المساس بالثوابت الراسخة حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذي أحدث نقلة نوعية في تاريخ المملكة كان لها إسهام فاعل في إحراز التقدم والنماء».

من جانبه، أعرب الوفد السويدي عن سعادته بزيارة المملكة، وبما تشهده من تطور ونماء، منوهاً بما تقوم به «هيئة حقوق الإنسان السعودية من أعمال»، مبدياً إعجابه بالصلاحات الواسعة الممنوحة للهيئة بموجب تنظيمها والدعم الذي تلقاه من خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين بعد العرض الذي قدمه الدكتور الحسين عن فلسفة إنشاء الهيئة والأدوار التي تقوم بها، كما أشاد الوفد السويدي بقرار الملك الذي صدر أخيراً، والقاضي بإشراك المرأة في مجلس الشورى والمجالس البلدية، كما أبدى رغبة بلاده في التعاون مع المملكة في مجال حقوق الإنسان، طبقاً لبيان صحفي أصدرته الهيئة أمس.

من جهة أخرى، استقبل نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الفرنسية جان كلود غيبال، وممثلي الوفد الفرنسي الذي يزور المملكة حالياً. وشدد آل حسين على أن المملكة «ترحب بكل تعاون يهدف إلى حماية حقوق الإنسان»، مشيراً إلى أن «العمل الأممي في مجال حقوق الإنسان قائم على مبادئ التشاور والتعاون، وأن المملكة ماضية قدماً في هذا التعاون مع مراعاتها لما تتمتع به من قيم ومبادئ منبثقة عن الشريعة الإسلامية السمحة».

وذكر أن «مساهمات المملكة في هذا المجال فاعلة، وكان آخرها مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الأديان والحضارات»، مؤكداً على ما خلص إليه مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) في عام ١٩٦٦ من أن «لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليها، وأن هذه الثقافات مهما تعددت تعتبر تنوعاً خصباً وتمثل جزءاً من التراث الذي يشترك في ملكيته جميع البشر».

وأوضح نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان للجانب الفرنسي أساليب عمل هيئة حقوق الإنسان في المملكة والمهام المنوطة بها بموجب تنظيمها، مستعرضاً أبرز ما ورد في تقرير المملكة عن حالة حقوق الإنسان فيها المقدم وفق آلية الاستعراض الدوري الشامل UPR لمجلس حقوق الإنسان في شباط (فبراير) ٢٠٠٩، وقدم صورةً واسعة عن حقوق الإنسان في المملكة في معرض إجابته على سؤال الجانب الفرنسي عن حالة حقوق الإنسان في المملكة. وفي نهاية اللقاء، أكد الحسين أهمية هذه الزيارات واللقاءات لأنها «تتيح الاطلاع على الحقائق»، مضيفاً: «نحن في المملكة نرغب في أن نعرف كما نحن من دون زيادة ولا نقصان

حقوق الإنسان تتابع قضية محاولة انتحار طالبة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ٥ محرم ١٤٣٣ هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=77591&CategoryID=3

أبها: محمد مانع ٢٠١١-١١-٣٠ ١٢:٥٧ AM
أوفد فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير فريقا نسانيا لمتابعة حالة طالبة في المرحلة الثانوية في إحدى مدارس أبها حاولت الانتحار أول من أمس، من خلال تناولها لمادة الكلوركس.
وقال المشرف العام على فرع الهيئة في المنطقة الدكتور هادي بن علي اليامي لـ"الوطن" أمس إن الفريق أعد تقريرا عن ملابس حالة الطالبة، ويجري دراسته حاليا من قبل الفرع، ويتسيق مع الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة عسير. وأضاف أن تدخل الهيئة يأتي لتوفير الحماية للطالبة، والتأكد من حصولها على حقوقها الإنسانية، مؤكدا أن إدارته لا تتدخل في الأحكام الشرعية التي تصدر من القضاء، إذ تعد خطأ أحمر.
من جهته أوضح مدير الإعلام التربوي في تعليم عسير أحمد فرحان أن مدير عام التربية والتعليم في منطقة عسير جلوي بن محمد آل كركمان وجه بتشكيل فريق عمل من تعليم البنات لمتابعة حالة الطالبة، وتذليل المشكلات التي تواجهها، وتهيئة الظروف المناسبة لها.
وكانت الطالبة قد أبلغت إحدى زميلاتهما بإقدامها على محاولة إنهاء حياتها إثر صدور حكم قضائي قبل يومين من الحادثة، يتضمن عودتها وأخواتها لحضانة والدهن، لاسيما وأن أمهن مطلقة، ولا يرغب العيش مع والدهن لأسباب يحتفظن بها، إلا أن زميلتها عملت على ثنيها عن المحاولة، وإبلاغ إدارة المدرسة التي بدورها أبلغت الجهات المعنية، ومن ثم نقل الطالبة إلى المستشفى لتلقي العلاج.

النزاع على مخطط موقوف منذ ٣١ عاما يثير ٣٥٠ قضية

المصدر: جريدة عكاظ الإربعاء ٥ محرم ١٤٣٣هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111130/Con20111130459739.htm>

تلقت المحكمة العامة في جدة دعاوى جديدة من مواطنين يطلبون فيها إلزام ورثة رجل أعمال شهير بإفراغ العقارات التي اشتروها من والدهم قبل ٣١ عاما بالتقسيط وفق عقود بيع صحيحة وسندات قبض لكامل المبلغ المتفق عليه أو إعادة تعويضهم عن تلك الأراضي بما يوازي قيمتها في الوقت الراهن.

من جهتها، أكدت مصادر في كتابة العدل في جدة أن المخطط محل النزاع معروف وينقسم إلى جزئين الأول يعرف بمخطط العريزية وهذا سمح فيه بالإفراغ قبل عامين تقريبا عقب تسوية بعض الأمور النظامية والانتهاء من مراجعة أصل الصك وتهميشه، أما الجزء الثاني من المخطط وهو ما يعرف بمخطط السعيد فلا يزال موقوفا بسبب إشكالات في الصك، موضحة أن حيثيات الموضوع باتت من اختصاص القضاء.

وأبلغت «عكاظ» مصادر أن نحو ٣٥٠ دعوى قضائية يجري النظر فيها أمام المحكمة على خلفية مخططي العريزية «١» الشهير بمخطط السعيد والذي أوقف الإفراغ فيه ومخطط العريزية «٢» والذي سمح بتداوله وإفراغه أخيرا. وكشفت مصادر «عكاظ» أن ٢٠ دعوى جرى شطبها أخيرا لتخلف المدعين عن حضور جلساتها، فيما حددت المحكمة مطلع صفر المقبل للبت في عدد من تلك الدعاوى، والتي يطالب المدعون فيها وفق لائحة الدعوى - تحتفظ «عكاظ» بنسخة منها - إلى إيقاف إفراغ جميع قطع المخططات المملوكة لورثة رجل الأعمال وإعادة الأراضي المنظورة في المخططات المجازة التي تفرغ وتسليمها لأصحابها أو تعويضهم بقطع أراض بذات المواصفات والقيمة مع ترك الخيار في تقدير التعويض المادي عن الأراضي التي تم التصرف فيها من قبل وكيل الورثة عن طريق لجنة مختصة من وزارة العدل واللجنة العقارية في جدة.

ومن جهة أخرى، يرفض المدعون استلام المبالغ التي دفعوها قبل ٣١ عاما لشراء الأراضي والتي تتراوح مساحتها بين ٦٠٠ - ٩٠٠ متر بمتوسط ٤٠ ألف ريال آنذاك في حين قدرت قيمتها الحالية بمتوسط ٤٠٠ - ٥٠٠ ألف ريال في شمال شرقي جدة، ويبلغ عدد قطع الأراضي الموقوفة بأمر قضائي ٤٠٠٠ آلاف قطعة أرض قيمتها السوقية نحو ٢ مليار ريال. ويذكر أن ورثة رجل الأعمال صاحب المخطط وافقوا أمام المحكمة بإعادة فقط رؤوس أموال المشترين وفق السندات التي منحت لهم قبل ٣١ عاما، متمسكين بأن والدهم باع أرضا تبين لاحقا أنه لا يملكها، ذاهبين إلى أنه لا ذنب لهم بدفع مبالغ للملاك تضاعفت حاليا أكثر من عشر مرات، وأوكل ورثة رجل الأعمال عددا من المحامين للترافع أمام المحكمة للدفع برفضهم إفراغ أية قطعة أرض من المخطط الذي سمح بتداوله في حين بقي جزء آخر من المخطط موقوفا. وقال عدد من المدعين من أصحاب تلك الأراضي ووكلائهم ومنهم سعيد باحشوان، أحمد الحبشي، وليد فتني، نجات سعيد، ومحمد الغامدي أنهم رفعوا أخيرا شكاوى إلى هيئة حقوق الإنسان وإلى هيئة مكافحة الفساد للنظر في قضيتهم، مؤكدين أنهم لجأوا إلى القضاء لإنصافهم بعد أن ظلوا ٣١ عاما في دوامة البحث عن استعادة حقوقهم ورفع برقيات متعددة إلى وزير العدل لتشكيل لجنة من الجهات المختصة البلدية والعدل والغرفة التجارية والإمارة للوصول إلى تسوية وحل الموضوع بما يحقق مصلحة المتضررين.

وبين المشترين أن القضية متداولة منذ نحو ٢٠ سنة بسبب خلافات بين ورثة صاحب المخطط وعدد من المشترين على خلفية بيعهم أراضي بالنقد والتقسيط حيث اقترح الورثة إعادة رؤوس أموالهم، غير أنهم رفضوا الاقتراح وطالبوا بأرباحهم عن السنوات الطويلة من خلال تثمين الأراضي التي حصلوا عليها بقيمتها الحالية. وعبروا عن أملهم في البت في هذه القضية بعد سنوات طويلة من الأخذ والرد دون جدوى، لاسيما أن بحوزتهم عقود بيع وسندات قبض صحيحة تؤكد أنهم سددوا جميع المبالغ المقررة لشراء الأرض وكانت تلك المبالغ آنذاك قبل ٣١ عاما تعتبر بمثابة ثروة كبيرة.

وقالوا «بعد وجود طعن في صحة صك المخطط توقف البيع فيما وصل المواطنون الذين اشتروا بالأقساط تسديد ما عليهم لصالح البنك الذي تعامل معه المكتب وعند اكتمال التسديد طالب المواطنون بصكوك الأراضي التي اشتروها ولكن

دون جدوى في حين أن الذين اشتروا بالنقد لم يحصلوا أيضا على صكوكهم بحجة أن هناك خلافا على ملكية المخطط.

وطالب ملاك الأراضي من وزارة العدل التحرك بشأن العديد من الملاك ممن لم يتجه إلى المحكمة سعيا لإيجاد حل، كما طالبوا هيئة مكافحة الفساد التحقيق في أسباب تأخر البت في القضية طيلة هذه السنين وهو ما يستوجب تعويضهم بسبب الأضرار التي لحقتهم جراء ذلك.

وحذر عبدالله بن سعد الأحمري رئيس اللجنة العقارية في جدة من الذين يبيعون الوهم للمواطنين البسطاء ببيعهم أراضي بمبالغ زهيدة عبر وثائق لا تسمن ولا تغني من جوع ويضعون في المبايعة شرطا واضحا وصريحا أنهم يحمون المشتري من كل معتد ما عدا الدولة أو صاحب الصك الشرعي، مستغلين الثقافة المتواضعة للمشتريين وحاجتهم إلى تملك أراض لإقامة أبسط المساكن لهم ولأبنائهم، مما يزيد العبء على الدولة في مواجهة التعديات على أراضي الدولة فضلا عن البناء العشوائي.

وناشد الأحمري كل مواطن مهما كانت حاجته إلى السكن ألا يتهور ويشترى أراضي دون صكوك؛ لأنها أراض مملوكة للغير، أو أراض للدولة وهذا يعد تعديا على الحق العام، وبالتالي يحاسب ويعاقب عليها، ويجب ألا ندعم لصوص الأراضي على التعدي على الأراضي والاستيلاء عليها بطريقة غير مشروعة، فهي مخالفة للأنظمة والأعراف.

وقال «يجب تضافر الجهود ومنع ترويج ونشر الإعلانات المخالفة في وسائل الإعلام التي روجت ونشرت مثل هذه الإعلانات، وهي مساهمة مباشرة في الفساد، مستدركا: يجب أن يكون لدى الوسائل الإعلامية التزام بنشر الإعلانات بعد التأكد من مصداقيتها ووجود صكوك الملكية للأراضي المطلوب الإعلان عنها، ومنع نشر أية إعلانات تؤدي إلى خسارة المواطنين أموالهم.»

3قضاة ينظرون اليوم أولى جلسات الاتهام ضد مغتصب

القاصرات في جدة

هيئة حقوق الإنسان - الشرق الأوسط : تابعنا سير

التحقيقات.. وأهالي الضحايا فضلوا الترافع بأنفسهم

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاربعاء ٥ محرم ١٤٣٣هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م

<http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=652121&issueno=12055>

جدة: محمد القشيري
تبدأ المحكمة العامة في جدة، اليوم، أولى جلسات النظر في التهم الموجهة ضد مواطن باغتصاب ٨ فتيات قاصرات في جدة، التي ينظرها ٣ قضاة بعد أن وجهت هيئة التحقيق والادعاء العام ١٠ تهم من بينها الاختطاف والاغتصاب وإجبار القاصرات على شرب المسكر ومشاهدة لقطات وصور مخلة، وتطلب الهيئة في صحيفة الدعوى الحكم بالقتل قصاصاً. ويتوقع أن يتوافد عدد كبير من أسر الضحايا إلى قاعات المحكمة بعد رفضهم قبول وكالات من محامين تطوعوا مجاناً للترافع عنهم، ويرجع السبب في ذلك - حسب مصادر - إلى إحساسهم بالقهر، ومحاولة لأخذ حقهم بإسماع صوتهم للقضاء.

وتوقع قانونيون سعوديون لـ«الشرق الأوسط» أن يكون الحكم في حالة ثبوت القضية ضد المتهم رادعاً وقوياً قد يصل إلى القتل نسبة للتهمة التي وجهتها له الأجهزة الحكومية المعنية، كإقسام الشرطة وهيئة التحقيق، إضافة إلى الأدلة كاعترافات القاصرات وشرائط الفيديو التي رصدت محاولات المتهم إجبار القصر على مرافقته. كانت لجنة مشكلة تضم هيئة حقوق الإنسان قد شاركت في إجراءات التحقيق مع المتهم - بعد أن شغلت القضية الرأي العام - الذي أطلق عليه وحش جدة، بعد مسلسل خطف الفتيات من داخل الأسواق، والمراكز التجارية والمستشفيات، وتناولت المواقع الإلكترونية صور المتهم وهو يتحدث مع الضحايا، ويستدرجهن إلى سيارته الخاصة. ويبلغ المتهم من العمر ٤٢ عاماً، وهو متزوج، وله ٦ أبناء، وكانت شرطة جدة تواصل تسجيل شهادات الشهود، واعترافات الفتيات القصر، قبل استكمال ملف القضية وقبل إحالته لهيئة التحقيق والادعاء العام، وأقرت بعض الضحايا أن الجاني كان يستخدم أفعالا تشابهت مع شكوى الضحايا الأخريات اللاتي ظل يختطفهن طيلة ٥ سنوات مضت، واعترفت آخر القاصرات، وتدعى ريماء، أن المتهم بشرها بأنها ووالدتها حصلتا على جوائز كبرى في إحدى الأسواق والمراكز التجارية، وأن عليها الذهاب معه في السيارة للحصول على الجائزة.

وحول الرأي القانوني، قال المحامي ياسين خالد خياط، نائب رئيس لجنة المحامين في غرفة جدة، لـ«الشرق الأوسط»: إن تكييف القضية التي حددت بناء على التهم الكبيرة للمتهم جعل القضية ينظر فيها ٣ قضاة، مما يرجع إلى التهم التي بينتها لائحة الدعوى القضائية من قبل هيئة الادعاء والتحقيق.

وشهدت القضية رفض الكثير من المحامين للترافع عن المتهم، أثناء حضوره لجلسات الحكم، وعلق المحامي خياط حول هذا الإجراء بأن الرفض من قبل المحامين أمر طبيعي لخشية المحامين أن ينعكس ترافعهم للمتهم بأمور عكسية تطال سمعتهم في قضية شغلت الرأي العام وتعاطف فيها المجتمع.

وقال خياط: «هذا لا يعني أن هناك محامين يسهمون في ضمان حقوق المتهم، وأن تكون مكفولة ضمن الأنظمة والقوانين التشريعية، والقضاء كفيل بالحصول على محاكمة عادلة».

وشارك خياط الرأي المحامي أحمد عبد العزيز زارع، الذي قال لـ«الشرق الأوسط»: القضية سببت ذعرا كبيرا في المجتمع، وهذا أمر قد ينعكس على بعض المحامين في حال قبول القضية، من أنها قضية مرفوضة أخلاقية وتمس بسمعة بشكل مباشر، على الرغم من أن النظام كفل الترافع للمتهم.

وأضاف أن التهم الموجهة للمتهم كبيرة جدا، ومنها قضيتان تصلان إلى حد القتل قصاصا في الحق العام، كالخطف والاعتصاب، وهو ما جعل المحكمة توكل ٣ قضاة للنظر في القضية وإصدار أحكام حيالها بناء على طلب هيئة التحقيق والادعاء.

وفي الوقت الذي تعذر فيه الاتصال بالشيخ إبراهيم الفني، رئيس المحكمة العامة في جدة، قال المحامي الدكتور عدنان الزهراني، الذي تطوع مجانا للترافع عن القاصرات: «لقد بادرت بالترافع عن القاصرات بعد طلب من أهاليهم توكيلي؛ حيث أعمل عضوا في جمعية الطفولة، وكان هذا العمل مبادرة كمبدأ إنساني لما لحق بتلك الفتيات وأسرن من أضرار، إلا أن بعض الأسر فضلت الترافع بنفسها في المحكمة وحضور الجلسات، واحترمنا ذلك».

وحول عدم وضوح وجه المتهم في الأشرطة المصورة، وتشكيك بعض القاصرات في المتهم، قال الدكتور عدنان: «صحيح أن ذلك كان يتردد في محاضر التحقيق، لكن في مثل هذه الإجراءات يُكتفى بدليل واحد، وهو ما حدث فعلا عند الاعتراف عليه من بعض القاصرات، اللاتي أكدن أنه المتهم، وهذا كافٍ للحصول على أحكام قضائية».

وأرجع الزهراني عدم تعرف وتشكيك بعض القاصرات في المتهم لـ«طول فترة الاعتداء، ولأعمارهن الصغيرة، التي لا تتجاوز ٨ سنوات».

كانت جهات في المجتمع المدني قد طالبت بضمان حقوق المتهم، وألا يؤثر الرأي العام على أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام، وأقسام الشرطة، وقال الدكتور عمر الخولي، العضو في هيئة حقوق الإنسان، لـ«الشرق الأوسط»: إن الهيئة شاركت في لجنة مشكلة وتابعت طوال فترة التحقيق ضمان حقوق المتهم، كالسماح للمتهم بزيارة أسرته، وتوكيل محامين يرغب في توكيلهم والترافع عنهم، وضمان أن تكون إجراءات التحقيق وفق الأنظمة التشريعية التي كفلها النظام. وتعتبر قضية معتصب القاصرات إحدى القضايا التي شغلت الرأي العام السعودي، وطالب عدد كبير من الحقوقيين والمجتمعات المدنية بسرعة البت بالأحكام القضائية للمتهم، وأن تتعامل حيالها بوضع خاص؛ نظرا للبعد الإنساني لانتهاكات الطفولة لـ٨ قاصرات أثبتتها محاضر التحقيق، بينما تنظر عدد من أقسام الشرطة تهما أخرى لم تربطها بتلك القضية محاضر الضبط.

كانت هيئة التحقيق قد أكدت، في بيان نشر الأسبوع الماضي في وكالة الأنباء السعودية على لسان مصدر مسؤول بهيئة التحقيق والادعاء العام، أنه تم رفع الدعوى في قضية اختطاف عدد من الفتيات القاصرات وفعل الفاحشة بهن إلى المحكمة العامة بمحافظة جدة، وتم توجيه الاتهام في هذه القضية إلى مواطن سعودي يبلغ من العمر ٤٢ عاما، وذلك بعد توافر الأدلة الكافية على قيامه خلال الفترة من عام ١٤٢٩ هـ وحتى تاريخ القبض عليه بتاريخ ٣٠ - ٦ - ١٤٣٢ هـ باستدراج ٨ فتيات، تتراوح أعمارهن بين ٦ و ١٢ عاما، من أماكن مختلفة بمحافظة جدة وخطفهن وترويعهن وذويهن والاعتداء عليهن بالضرب وإدخالهن إلى منزله بالإكراه، وفعل الفاحشة بهن بالقوة وإرغام بعضهن على شرب المسكر، وإجبارهن على مشاهدة لقطات وصور إباحية على جهاز حاسبه، ومن ثم يخرجهن من منزله ويلقيهن في الشوارع العامة.

وشملت الأدلة التي توافرت، لتوجيه الاتهام في هذه القضية، تطابق الأنماط الوراثية (DNA) للعينات التي تم رفعها من ملابس إحدى القاصرات المجني عليهن مع الأنماط الوراثية للعينات القياسية المسحوبة من المتهم، وكذلك تطابق العينات الحيوية المرفوعة من شقة المتهم مع العينات القياسية للمجني عليها، بالإضافة إلى التقارير الطبية الخاصة بنتائج فحص المجني عليهن، وشهادات المجني عليهن، ونتائج مواجهتهن بالمتهم، ولقطات الفيديو الموثقة من نظام المراقبة التلفزيونية في بعض المواقع التي جرت فيها عمليات الخطف، واعترافات المتهم بشرب المسكر وحيازته مشاهد إباحية على جهاز الحاسب الآلي الخاص به.

التعديت على الأراضى

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/28/article686602.html>

عابد خزندار

التعديت على الأراضى ممارسة منتشرة، وخاصة إذا لم يكن لها صاحب، وعندنا فى شمال جدة مدينة كاملة ستبلغ مساحتها قريبا أكثر من مساحة جدة نفسها، تكونت ونمت نتيجة التعديت ووضع اليد، ويشهد على ذلك تاريخها، وهو قريب ولم تمحه الذاكرة بعد، ومع الأسف استطاع هؤلاء المعتدون بطريقة ما أن يستخرجوا صكوكا بملكيتها، وهناك تعديت من نوع آخر هى التعديت على الأراضى فى المخططات التى خصصت كمدارس ومراكز أو مستشفيات وحدائق، واستطاع المعتدون أيضا أن يستخرجوا صكوكا لها، والآن حين يراد بناء مدرسة أو مركز صحى تقف الأرض عقبة لذلك، أو بكلمات أخرى لا توجد أرض غير مملوكة داخل نطاق المدن للبناء فيها، ثم إن بعض المنح طبقت من قبل المتنفذين على حدائق، فأزيلت الأشجار وتم البناء عليها، ولم يقتصر الأمر على ذلك فهناك أراضى اشترتها الأمانات والبلديات لتحويلها إلى مواقف للسيارات وتم التعدي عليها، بل إن التعدي امتد إلى الصحراء فقرأنا أن تعويضات الأراضى التى تربط بين قطار الحرمين تصل إلى ٣ مليارات ريال. وقد شدد عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور إبراهيم القعيد على عدم جواز التعدي على الأراضى الحكومية إلا بقرار أو منحة من المقام السامى، وأضاف أن القضاء السعودى لا يستثنى أى معتد مهما كان مسماه الوظيفى خصوصا أن التعدي على أى شبر لا يجوز شرعا ومخالفة يعاقب عليها القانون، ولكن مع ذلك وبرغمه نسمع عن مواطنين اعتدوا على أراضى حكومية، وآخرهم اعتدى - كما تقول صحيفة الحياة - على أرض حكومية قيمتها مليون ريال، فمتى نضع حدا لهذه التعديت؟

العدالة .. هل تحتاج إلى حكم القضاء؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٥ محرم ١٤٣٣هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/30/article687221.html>

محمد بن سعود الجذلاني*

العدالة مطلبٌ فطريٌ لكل إنسانٍ. سوي ، جبل الله النفوس على طلبها والتطلع إليها ، بغيرها تنكسر القلوب ويصيبها الغم والحزن ، وعند غيابها ثارت الشعوب وسقطت العروش . قررتها الشرائع السماوية ، وأكدتها القوانين البشرية ، ورفع شعارها كل من سعى إلى الحكم أو دخل من باب السياسة وطلب الرئاسة . إذا فهي مبدأٌ مقدس ، ومعنى سام ، وغايةٌ شريفة ، ومطلبٌ ضروريٌ فطري عند جميع البشر بكافة فئاتهم وعلى تنوع واختلاف ألسنتهم وألوانهم وثقافتهم وأديانهم . إذا تعرض ميزانُ العدالة لأي اختلال فإن الحياة تتكدس ، والأمن يختل ، والنمو الإنساني ينتكس اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً . كلنا يؤمن بهذه الحقائق ويشترك في معرفتها ، فهل كلنا يمارس العدالة في حياتنا بنفس الإيمان والقناعة بأهميتها ؟ أم أننا نطلب العدالة ولا نعطيها ؟ نسعى إليها ونقاتل وننقاتل لأجلها ، ونمنعها حين تكون واجباً علينا وحقاً للآخرين .. أدعو وكني أمل أن يكون هناك هيئةٌ وطنيةٌ أخرى شقيقة لهيئة محاربة الفساد ، تهدف إلى حماية العدالة وتوفيرها وإشاعتها في كافة شرائح المجتمع ، ورفع مستوى تحقيقها في حياتنا اليومية . فكم لنا أن نتخيل لو تحقق ذلك كيف سيخف الحمل كثيراً على كل أجهزة الدولة المعنية من طالبي العدالة أخشى أن لا يكاد يوجد أحدٌ من طالبي العدالة في جانب إلا وهو مانعٌ لها في جوانب من حياتها وفي تعامله مع الآخرين ممن لهم حقٌ عليه أو له سلطةٌ عليهم . هل يحتاج توفير العدالة في حياتنا إلى أحكامٍ قضائية ؟ لماذا لا نسعى جاهدين ونشيع ثقافة العدالة بيننا ، ونتعاون على توفيرها وحمايتها في مجتمعنا ؟

إنه ما من خللٍ أو مشكلةٍ نعاني منها إلا ومرجعها لغيباب العدالة . وإذا كنا لايمكن أن نحقق المدينة الفاضلة ، ولا أن نقضي على كل شرٍ أو نلغي كل ظلمٍ لايمكن أن تخلو منه الحياة بطبيعتها إلا أننا لايمكن أيضاً أن نفرط في قيمة العدل ونتهاون في محاربة الظلم ونرضى لأنفسنا بالاضطرار إلى الدخول في صراعاتٍ قد نخسر فيها حياتنا أو كرامتنا أو أموالنا لأجل الحصول على أبسط حقوقنا .

لقد آمن خادم الحرمين الشريفين " أيده الله " بقيمة النزاهة في إدارة الدولة وأداء أجهزتها الحكومية فأنشأ لها هيئةً تحميها وتحارب الفساد ، وقبل ذلك سار " حفظه الله " في طريق الإصلاح الإداري وجند له كافة الطاقات والوسائل ، وسخر له الجهود والأموال والإمكانات ، وحارب " حفظه الله " أي عوائق تواجه تنفيذ هذه المسيرة الإصلاحية غير المسبوقة ، التي تعتبر بحق تأسيساً جديداً لدولةٍ سعوديةٍ قادرةٍ على الدخول في المستقبل بقوةٍ وصلابةٍ . وأثبت خادم الحرمين الشريفين " أيده الله " عبر مجموعة قراراتٍ وأوامرٍ تاريخيةٍ إصلاحيةٍ سامية أن مصلحة الأمة والوطن والدولة فوق كل اعتبار ، المصلحة الحقيقية التي لا تتفك عن المصلحة الشرعية التي تعتبر أساس الحكم في هذه البلاد .

وقد تواترت أوامره " أيده الله " لتصل بالمواطن السعودي إلى مستوياتٍ متقدمة من الأمن والأمل في مستقبلٍ مشرق ، والطمأنينة على نفسه وأولاده أنهم في أيدي أمينةٍ - بإذن الله - .

وإن أهم وأخطر وأكثر هذه القرارات أثراً في ذلك اختياره الرشيد " أيده الله " لولي العهد " حفظه الله " والثقة المستحقة في تعيين سمو الأمير سلمان " حفظه الله " وزيراً للدفاع .

أعود للقول : إن إنشاء هيئةٍ وطنيةٍ لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ، يعتبر خطوةً رئيسةً ومرحلةً مهمةً في إشاعة العدل ومحاربة الظلم ، لكنها مع أهميتها مقتصرةٌ على الصعيد الإداري الحكومي .

بينما نحن في حاجةٍ ماسةٍ وملحةٍ وضروريةٍ لتوفير وحماية العدالة في كافة جوانب حياتنا ، لتكون العدالة ممارسةً يوميةً ، وثقافةً عامةً ، ومبدأً مصوناً محترماً لا يجوز الخروج عليه ولا التهاون في تطبيقه .

نحتاج إلى العدالة ابتداءً ببيوتنا ومع أولادنا وأزواجنا وأسرنا ، مروراً بتعاملنا فيما بيننا داخل أفراد المجتمع الواحد جيراناً وزملاءً وعمل وشركاء في الطريق .

نحتاج إلى العدالة في بيعنا وشرائنا وسائر تعاملاتنا .
نحتاج إلى العدالة حتى لا تظل هذه العدالة خاضعة لسلطة الرؤساء والمسؤولين يمنحونها لمن يشاءون، ويمنعونها عمن لا يحبون أو لا يعرفون .
نحتاج إلى العدالة حتى يحظى بها الرجل العادي في الشارع، والعامل البسيط في المصنع ، حتى يثق أن حقوقه محفوظة وأن كرامته مصانة وأنه لا يحتاج في تحصيل هذه الحقوق إلى محكمة وإمارة وشرطة وحقوق إنسان .
نحتاج إلى حماية العدالة حتى لا يتعرض من يطلبها إلى مضايقات أو ظلم أو مساومات على جزء من حقوقه حين يسعى إلى تحصيل جزء آخر .
حتى القضاة أنفسهم محتاجون للعدالة التي يطلبها الناس منهم ، لأنهم بشر يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق ، لهم حاجات كما للناس حاجات ، ولهم كموظفين حقوق كما للموظفين حقوق ، ويحبون العدل ويطلبون العدالة كما يحبها البشر ويطلبها الناس .
إن توفير العدالة والمساواة في الحقوق سيكون له أعظم الآثار في تدعيم الولاء للوطن وزيادة حب الناس له ، كما سيكون له الأثر الواضح في التنمية والنهضة والإصلاح وزيادة الإنتاج لدى الموظفين في القطاع الحكومي والخاص مدنيين وعسكريين . فكم يشهد ديوان المظالم من دعاوى موظفين يطلبون ببعض حقوقهم ويتظلمون من قرارات تسفية تصدر عليهم من بعض المسؤولين ، لم يضطروا إلى المطالبة بها إلا حين ضاقت بهم الحال وعز على بعضهم الصبر . فاضطروا إلى الاجترار على مخاصمة جهاتهم الحكومية مطالبين بتلك الحقوق ومتهئين لقبول كافة النتائج السلبية التي تترتب على هذه الجراءة لأن كثيراً من المسؤولين يبدؤ في استهداف ذلك الموظف الذي تجرأ على مخاصمته فيضيق عليه في حقوقه ومصدر رزقه حتى يجعله يعلم أن ما ناله من عدالة جزئية لا يوازي ما وقع عليه من ظلم جديد .
تكشف أحكام ديوان المظالم (قلعة العدالة الكبرى) عبر السنين التي تصدر في مثل هذا النوع من الدعاوى عن كم هائل من التعسف والمخالفات التي يرتكبها بعض المسؤولين تجاه موظفي إداراتهم الذين لا يروون لهم ، أو الذين لا يحظون عندهم بزلقي ، حتى تشيع ثقافة الخضوع للمسؤول والخوف منه بحق وبغير حق .
ومع ذلك فإن كثيراً من الحقوق لا تحظى بتلك الحماية القضائية لأنها تتحطم على صخرة الشروط الشكلية والحدود الضيقة لصلاحيات واختصاصات القضاء الإداري . وكم سمعنا ورأينا وقرأنا في الصحف اليومية عن مطالبات وتظلمات وشكاوى لبعض فئات المجتمع لم تجد سوى صفحات الصحف وسيلة لبث شكواها ، ما بين شكاوى طلاب أو موظفين وغيرهما ، تواجهها الجهات القضائية والحكومية بتقاذف المسؤولية أو اللامسؤولية .
لماذا أصبح طريق العدالة محفوفاً بالمخاطر ، مزروعاً بالأشواك ، طويلاً موحشاً ، مظلماً معتماً لا يكاد يجد السالكون فيه دليلاً ولا هادياً ، تصبح الأنظمة أحياناً عقبة في سبيل حصولهم على العدالة بدل أن تكون ما وضعت إلا لتوفيرها لهم؟ !
إنني من هذا المنبر الشامخ للعدالة (صحيفة الرياض) أدعو هيئة حماية النزاهة ومكافحة الفساد إلى مد جسور التواصل مع كافة الجهات والقنوات القضائية والإدارية والأمنية للبحث عن عوائق العدالة التي تعتبر فساداً فتحاربها ، وتبحث في ملفات القضاء الإداري عن تعسفات بعض المسؤولين وفسادهم الذي تثبته أحكام قضائية فتسعى لمعالجتها والاستفادة من كل حكم قضائي يصدر لإصلاح واقع كامل الإدارة التي صدر الحكم بحقها .
كما أدعو وكني أمل أن يكون هناك هيئة وطنية أخرى شقيقة لهيئة محاربة الفساد ، تهدف إلى حماية العدالة وتوفيرها وإشاعتها في كافة شرائح المجتمع، ورفع مستوى تحقيقها في حياتنا اليومية . فكم لنا أن نتخيل لو تحقق ذلك كيف سيخف الحمل كثيراً على كل أجهزة الدولة المعنية من طالبي العدالة الواقفين بالأبواب ابتداءً بباب خادم الحرمين الشريفين " أيده الله " وولي عهده " حفظه الله " وسائر أمراء المناطق والوزراء والمسؤولين والمحاكم وهيئة حقوق الإنسان وأقسام الشرط .
ولا أدري هل أنا أحلم ؟ أم أسعى وراء سراب ؟ أم أن طلبي مخالف لطبيعة الحياة ؟ أم أنه أمل مشروع يسعى لهدف ممكن ؟ أدع الإجابة لغيري .
وأسأل الله عز وجل أن يمد خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده بالقوة والعافية وأن يوفق جهودهما ، ويحقق ما يسعيان إليه من رفاه الوطن والمواطن وسعادته .
والحمد لله أولاً وآخراً ..
*القاضي السابق في ديوان المظالم والمحامي حالياً

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

المجلس وافق على مناقشة اعتراضهم.. الأحد المقبل 57 عضواً في الشورى يعترضون على عدم إلزام الخطوط السعودية بحماية حقوق المسافرين

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٢ هـ - ٢٥ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/25/article686031.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي
تقدم ٥٧ عضواً في مجلس الشورى بطلب إعادة مناقشة التوصية المقدمة من زميلهم أسامة قباني على التقريرين السنويين للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية للعامين الماليين (٢٠١١/٢٠١٠)، وإعادة التصويت عليها بحجة أن لجنة النقل التي تبنتها قامت بتعديل جذري على التوصية ما أخل بمضمونها .
لجنة النقل أكدت للمجلس أنها ناقشت التوصية مع مقدمها وتوصلت إلى الصيغة التي عرضت على المجلس في جلسته العادية المنعقدة في الثاني عشر من شهر ذي القعدة الماضي ونصها: "على المؤسسة توعية المسافرين بحقوقهم المنصوص عليها في الأنظمة والاتفاقيات الدولية ووضعها في مكان بارز في المطارات ومكاتب الخطوط السعودية ووكالات السفر والسياحة، وعلى موقعها الإلكتروني والشبكة والتقييد بتطبيقها".
وأوضح العضو قباني صاحب التوصية أن لجنة النقل ناقشت معه التوصية فعلاً ولكن الصيغة المناسبة هي التي تقدم بها وهي "تأكيد التزام مؤسسة الخطوط السعودية بحماية حقوق المسافرين حسب الأنظمة والاتفاقيات المنظمة لذلك"، لأنها هي التي تخدم المسافرين خاصة أن العلاقة بين الخطوط والمسافر علاقة تعاقدية وبموجبه يجب على الخطوط أن تقي بواجباتها تجاه هذا المسافر .
الإدارة العامة للمستشارين التي درست الاعتراض المقدم من الأعضاء أكدت أن العضو صاحب التوصية لم يشر إلى الاختلاف في وجهات النظر بينه وبين اللجنة بشأن صياغة هذا التوصية إلا بعد طرحها للنقاش ومعرفة توجه المجلس حيالها .
المجلس الذي وافق على طلب الاعتراض حدد جلسته العادية الثالثة والستين التي ستعقد الأحد المقبل موعداً للنظر في طلب الأعضاء .
يذكر أن المادة الحادية والعشرين من قواعد عمل المجلس واللجان تسمح بإعادة مناقشة أي قرار صدر من المجلس وتم تأييده بالأغلبية ووافقت عليه الهيئة العامة، وتم اتخاذ قرار بشأنه ما لم يرفع لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ويتم ذلك بناء على اقتراح رئيس المجلس أو اللجنة المعنية أو طلب من خمسة عشر عضواً .

التقنية خيار مهم لتبادل المعلومات بين جهات القبض والعدالة

مشروع ربط القضاء والسجون والتحقيق إلكترونياً.. التأخير لا يخدم أحداً!

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ٢٩ ذى الحجة ١٤٣٢هـ - ٢٥ نوفمبر ٢٠١١م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/25/article685831.html>

أبها - مريم الجابر

يعد مشروع ربط المكاتب القضائية مع جهات أخرى على رأسها هيئة التحقيق والإدعاء العام والسجون من المشروعات التي تواكب التقنية، وتُعجل بسير القضايا وإنهائها في أوقاتها، حيث تبلغ إدارة السجن بموعد الجلسة للسجين في ذات اليوم إلكترونياً؛ من دون الحاجة إلى الطريقة القديمة من إرسال خطابات إلى جانب توفير المراجع القانونية. في هذا التحقيق نستطلع الآراء حول الفوائد المرجوة من ربط المحاكم بالسجون وهيئة التحقيق والإدعاء العام، ونخرج على أسباب تأخر تطبيق هذا المشروع الحيوي الذي يوفر الجهد والوقت.

تراعي حقوق السجين وتقطع الطريق على «الروتين الممل» وتتجز المهام في وقت قياسي علاج سلوكي

في البداية قال "د. مضواح آل مضواح" مدير الإصلاح والتأهيل بسجون عسير: لا أستغرب تأخر هذا المشروع، بل وانخفاض الفائدة منه بعد إنجازه؛ لأن الأراضية التي ينبغي أن يبني عليها غير متوفرة بما فيه الكفاية؛ ألا وهي التأهيل العلمي الحديث - إلى جانب التأهيل الشرعي - لجميع العاملين في هذه المؤسسات، وتوفر قدرة الانفتاح العقلي لديهم تجاه كل جديد مفيد، وتوفر العدد الكافي من القضاة والعاملين، ورفع مستوى الربط العقلي والتنسيق والفهم المشترك بين هذه المؤسسات الثلاث المهمة. وأضاف: ففي مجال التأهيل العلمي لا بد من تأهيل من يراد اختياره للعمل في هذه المؤسسات الثلاث على وجه الخصوص تأهيلاً نوعياً يتضمن أسس الإدارة الحديثة والقانون وتقنية المعلومات وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الجريمة والعقوبة كلٌّ بالقدر اللازم للوظيفة المراد منه تأديتها، وكذلك في مجال القدرة على الانفتاح العقلي لا بد أن يكون اختيار العاملين في هذه المؤسسات قد تم وفق معايير من أهمها إلى جانب التأهيل العلمي، السلامة النفسية والعقلية والقدرة على تقبل معطيات العلم والتجارب الناجحة في هذه الجوانب وفهمها.

توفر العدد الكافي

وأوضح "د. آل مضواح" وفي مجال توفر العدد الكافي من العاملين لا بد من زيادة عددهم بعامة وأن تصنف مهامهم الوظيفية بدقة، والقضاة منهم على وجه الخصوص ومن ثم تحديد عدد القضايا التي ينبغي أن ينظرها القاضي في اليوم الواحد، وتحديد المدة الزمنية التي تفصل بين الجلسات في القضية الواحدة حتى لا يطول أمدها.

وتابع قائلاً: وفي مجال الربط العقلي والفهم المشترك بين هذه المؤسسات لا بد من وجود خاصية التساند الوظيفي بينها (functionally)، فأدوارها مكملة بعضها لبعض وينبغي أن تكون خطة العلاج السلوكي للجناة حاضرة في ذهن المحقق والقاضي والمنفذ في السجون منذ بدء الإجراءات الجزائية وهذا الجانب قد أجهدت نفسي فيه كثيراً وأعرف أين تكمن أوجه النقص فيه، مضيفاً وينبغي كذلك أن تتوفر خاصية البناء أو الهيكلية الكافية (Structural) وتتحقق هذه الخاصية عندما تحتوي كل مؤسسة منها على العدد الكافي من الإدارات والشعب والأقسام والوحدات، وأن تكون مجهزة بشريا وآليا بكل ما يجعلها قادرة على أداء الوظيفة المنوطة بها، ويندرج كل هذا على باقي مؤسسات أو أجهزة العدالة الجنائية.

الأقطاب المتنافرة

وقال "د. مضواح": إذا ما تم الربط الإلكتروني بين هذه المؤسسات من دون توفر هذه الأرضية في جميع أجهزة العدالة الجنائية فسيكون أشبه بمحاولة جعل الأقطاب المتنافرة تتجاذب ولن يختلف وجود هذه التقنية في هذه المؤسسات عن تقنية الهواتف الذكية والحاسبات الموجودة مع الأمي والجاهل والطفل، بل وحتى المرضى نفسياً وعقلياً. ومن شأنه في هذه الحالة أن يعتبر قمة تطورها وهنا يتم تكريس تخلفها وإطالة أمده، وبمنطق أوضح: لن تكون له فائدة تذكر سوى معرفة سير المعاملات بطريقة تريح الموظف من كتابة مذكرة التعقيب أو الاتصال الهاتفي .

وأضاف: ولست أعني بكلامي هذا عدم أهمية الربط الإلكتروني بينها؛ فهو في كل الأحوال خطوة إلى الأمام باتجاه الحكومة الإلكترونية، لكنني أقصد تبيان الشروط اللازمة للاستفادة منه بصورة مثالية ودرجة عالية، وأقصد كذلك لفت الانتباه إلى أمور تنقصنا بينما هي في غاية الأهمية لتحقيق التطور والعدل والأمن، واكتساب ثقة أفراد المجتمع، وسرعة الإنجاز في بلد ومجتمع لا بد له أن يجري إلى الأمام بسرعة قصوى ورؤية واضحة إذا ما أراد اللحاق بركب الأمم المتطورة .

نقص التأهيل

وعن كيفية توفير الأرضية المناسبة، أشار "د. المضواح" إلى أن أجهزة العدالة الجنائية أصبحت تعج ببعض العاملين غير المؤهلين وفق هذه الرؤية، ولا يمتلكون الخصائص التي ورد ذكرها، وأجهزة لا تملك الهيكلية، المادية والبشرية المثلى، ولا يوجد بينها تعاون وتساند وفهم مشترك بصورة كاملة؛ وأجيبه بأن القضاء على هذا الخلل الخطير يتطلب صياغة إستراتيجية مشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة العدل لتأهيل منهم على راس العمل من هؤلاء العاملين، ووضع المعايير الكفيلة باختيار العاملين الجدد وفق هذه الرؤية وهذه الخصائص، وإعادة هيكلة المحاكم وغيرها من أجهزة العدالة الجنائية بنائياً ووظيفياً، وسن قانون للجرائم وعقوباتها .

تطوير الماديات

وقال: إن تطوير الماديات الذي تعد التقنية أحد مظاهره لا يغني عن تطوير مضمون أو روح الإنسان: عقله، وثقافته، وعلمه، ومهارته، وسعة أفقه، وطرائقه في السلوك والتفكير والتعامل، وفهم دوره، وفهم دوافع السلوك؛ لأن أي تطوير يبال الإنسان في هذه المضامين ينعكس إيجابياً على جميع الجوانب في المجتمع مادية كانت أم ثقافية وعقلية، فردية كانت أم جماعية. وهذا ما يؤدي إلى تغيير وتطور المجتمع في جميع الجوانب بصورة متناغمة. لكن إذا ما ركز المتخصصون وأصحاب القرار على تطوير الماديات على حساب هذه المضامين فستتشوه الصورة وتظهر لنا لوحة اجتماعية متشقة وذات فراغات غير مفهومة، وكذلك سيواصل مجتمع من هذا النوع تمدده في اتجاه واحد نحو الماديات حتى ينكسر من النقطة التي تربطه بهذه المضامين فيفقد توازنه، وتصبح محاولات تجبير هذا الكسر مضنية ومكلفة جداً، وربما عبثية .

البنى التحتية

وأوضح الأستاذ "حمد بن عبدالله بن خنين"-المستشار الشرعي،- أن من معوقات تفعيل الربط الإلكتروني بين الجهات الثلاث هو البيئة التحتية لهذه الجهات ومنها التخطيط العمراني والتخطيط الداخلي الغير مهيا للاتصالات، وكذلك توفير الأجهزة التي تحتاج مختصين يفهمون بسبل التعامل معها لذلك نحتاج لكوادر مؤهلة ولجان مختصة تشرف على العاملين، ولا ننسى أن الربط الإلكتروني يحتاج أيضاً لميزانية، فميزانيات الجهات تكون متتابعة ولا نستطيع إضافة البنود إلا مع بداية العام الجديد، لذلك فاعتبر الربط مطلب مهم للغاية ودليل تقدم حضاري تنشده الشعوب، وهو بمثابة الحكومة الإلكترونية التي توفر على المستفيد الوصول إلى نتائج مفيدة، وإجراءات مبسطة ووصول للمعلومة في أسرع وقت ممكن .

ثورة المعلومات

وأضاف: الدولة تسعى جاهدة للوصول للربط الإلكتروني بين أجهزة الوزارات والجهات المختلفة لتحقيق غايات مثلى وتطور شامل في الإجراءات وكلما زاد عدد السكان احتاج الأمر إلى تسهيل المعلومة ونحن الآن نعيش ثورة المعلومات والاتصالات ما يتطلب التسريع بالربط الآلي "الحكومة الإلكترونية" ومنها الربط بين المحاكم والسجون وهيئة التحقيق ونحوها، إضافة إلى دعم مشاريع تطوير أداء الأجهزة الحكومية ومن ذلك التنظيم الإداري وتطبيق المعاملات الإلكترونية، وتفعيل دور وحدات التطوير الإداري ووحدات المراجعة الداخلية في الإدارات ودعمها بما تحتاج من كوادر مؤهلة وموارد مالية كبنى تحتية لتبني وتفعيل دور الهيئات الرقابية لمساعدة الإدارات للقيام بتحسين جوانب القصور وسرعة معالجة ذلك .

مواكبة التطورات

وقال "د. سعيد الخالدي" أستاذ نظم المعلومات المساعد بجامعة الملك خالد: في الحقيقة قد تكون هناك عوامل كثيرة متداخلة تخص الجوانب الفنية والإدارية وكذلك الكفاءات البشرية المتخصصة والواعية المستخدمة لهذه التقنية، ما قد يسبب ذلك عدم القدرة على مواكبة التطورات الحديثة في مجالي الحاسب الآلي والاتصالات، لذا سأذكر بعضاً من هذه العوامل التي قد تكون سبباً في تأخر الربط الإلكتروني في الجهات المعنية، وهي: قلة الكفاءات المتخصصة والقدرة على التعامل مع تقنية التعاملات الإلكترونية، وعدم الثقة بمخرجات هذا المشروع، لأنها تقنية جديدة قد يتخوف البعض من التغيير وعدم الرغبة في تغيير نمط وسلوك الحالي في العمل، وهذا سيكون مصدراً لأصحاب القرار والمستخدمين في الجهات الحكومية الثلاث، وكذلك عدم وجود توعية كافية بأهمية هذا الربط الإلكتروني وفوائده .

دورات تدريبية
وأضاف: وقد يكون هناك عدم التزام من الجهات الثلاث "المعنية" مبدأ التعامل الإلكتروني من خلال الربط الإلكتروني، لذلك يجب توفير دورات تدريبية قصيرة مستمرة عن هذا المشروع كنوع من التوعية بأهمية الربط الإلكتروني، وعقد لقاءات مشتركة يتم من خلالها وضع تصور لخريطة طريق تسرع من عملية الربط الإلكتروني بين الجهات الحكومية الثلاث من قبل لجنة مشتركة تهتم بهذا الجانب، ومن واجباتها تنظيم دورات قصيرة وورش عمل خاصة لمن سيتعامل مع هذا المشروع بعد الربط الإلكتروني .

الوعي المعلوماتي
وحول الآثار المترتبة على تأخر الربط، قال "د. الخالدي": لا شك أن التأخر في الربط الإلكتروني بين هذه الجهات الحكومية الثلاث سيكون له آثار سلبية، وأرى أن من أهمها التأخر في تنمية قدرة المستخدمين لهذا المشروع على إحداث التكامل بين الجهات الثلاث، من خلال تعزيز الوعي المعلوماتي وزيادة معدل استخدام تطبيقات الكمبيوتر والتعاملات الإلكترونية، وإثراء الفكر الإداري وتنمية المعرفة المعلوماتية .

وأضاف: أيضاً التأخر في نشر الوعي بأهمية التعاملات الإلكترونية خصوصاً فيما يتعلق بالربط الإلكتروني بين هذه الجهات الثلاث، وفي تطوير مهارات المستخدمين في مجال ربط الواقع النظري بالواقع العملي إلكترونياً، وفي توفير بنية تحتية للتعاملات الإلكترونية تهئ عملية الربط الإلكتروني، وهذا سيحدث "فجوة" بين الجاهزية الإلكترونية للبنية التحتية المعلوماتية والجاهزية الإلكترونية لدى الأفراد المستفيدين من هذا الربط الإلكتروني .

تقليص الأمية
أما عن الفوائد المرجوة، أوضح "د. الخالدي" أن هذه الجهات الحكومية الثلاث تشترك في قضايا معينة وذات أهمية قصوى، ففي رأيي أن الربط الإلكتروني بين هذه الجهات سيكون لها فوائد منها: سيدعم تبادل المعلومات حول القضايا المشتركة وتفعيل أكبر للعمل المشترك فيما بينهم، وتسريع التواصل مع منسوبي الجهات الثلاث في إنجاز المعاملات المشتركة، وسرعة اتخاذ قرار الإجراءات اللازمة الخاصة بالعمل المشترك، ما سيسهم إلى تقليص الأمية في التعاملات الإلكترونية، ونشر الوعي بأهمية التقنية الحديثة في مجال التعاملات الإلكترونية، وتعزيز الوعي بين منسوبي الجهات الحكومية الثلاث بأهمية هذا الربط الإلكتروني.



بعد توفر الأدلة الكافية ولقطات الفيديو الموثقة رفع الدعوى في قضية 'اختطاف القاصرات' إلى المحكمة العامة بجدة

المصدر: جريدة الندوة السبت ١ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٦ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111126118515&display=1>

الرياض : الندوة

أوضح مصدر مسئول بهيئة التحقيق والادعاء العام عن رفع الدعوى في قضية اختطاف عدد من الفتيات القاصرات وفعل الفاحشة بهن الى المحكمة العامة بمحافظة جدة ، حيث تم توجيه الاتهام في هذه القضية إلى مواطن سعودي يبلغ من العمر (٤٢) عاماً وذلك بعد توفر الأدلة الكافية على قيامه خلال الفترة من عام ١٤٢٩ هـ وحتى تاريخ القبض عليه بتاريخ ١٤٣٢/٦/٣٠ هـ باستدراج (٨) ثمان فتيات ، تتراوح أعمارهن بين (٦) و(١٢) عاماً ، من أماكن مختلفة بمحافظة جدة وخطفهن وترويعهن وذويعن والاعتداء عليهن بالضرب وإدخالهن إلى منزله بالإكراه وفعل الفاحشة بهن بالقوة وإرغام بعضهن على شرب المسكر وإجبارهن على مشاهدة لقطات وصور إباحية على جهاز حاسبه ومن ثم إخراجهن من منزله وإلقائهن في الشوارع العامة.

وقد شملت الأدلة التي توفرت ، لتوجيه الاتهام في هذه القضية ، تطابق الأنماط الوراثية (DNA) للعينات التي تم رفعها من ملابس إحدى القاصرات المجني عليهن مع الأنماط الوراثية للعينة القياسية المسحوبة من المتهم وكذلك تطابق العينات الحيوية المرفوعة من شقة المتهم مع العينة القياسية للمجني عليها ، بالإضافة إلى التقارير الطبية الخاصة بنتائج فحص المجني عليهن ، وشهادات المجني عليهن ، ونتائج مواجهتهن بالمتهم ، ولقطات الفيديو الموثقة من نظام المراقبة التلفزيونية في بعض المواقع التي جرت فيها عمليات الخطف ، واعترافات المتهم بشرب المسكر وحيازته مشاهد إباحية على جهاز الحاسب الآلي الخاص به.

المشروع يدعو لسعودة ٢٥٪ من وظائف القطاع الخاص خلال ٦ شهور

الشورى يدرس صرف إعانة بطالة للعاطلين تسترد بالتقسيت بعد التوظيف

المصدر: جريدة المدينة السبت ١ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٦ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.al-madina.com/node/340748>

جابر المالكي - الرياض

يناقش مجلس الشورى بعد غد مقترح مشروع مكافحة البطالة المقدم من عضو مجلس الشورى علي الوزرة، والذي يستهدف سعودة ٢٥٪ من وظائف القطاع الخاص خلال ٦ شهور، و ٦٠٪ خلال خمس سنوات. وتدعو المادة الثامنة عشرة لصرف ٢٠٠٠ ريال إعانة لكل مواطن عاطل عن العمل على أن يسدد ٥٠٪ من المبلغ المصروف له على أقساط شهرية عند حصوله على وظيفة. ويطلب المشروع -الذي حصلت المدينة على نسخة منه - بوضع حد أدنى للأجور إذا اتضح أن سبب عزوف الموظفين السعوديين عن وظائف معينة انخفاض الأجور واعداد قاعدة بيانات للعاطلين كما يدعو المشروع لتطبيق غرامات متدرجة على منشآت القطاع الخاص المخالفة تشمل الانذار مع مهلة لا تتجاوز شهرين لتصحيح المخالفة ثم غرامة مالية لا تتجاوز ٥٪ من الراتب الشهري لمنسوبي المنشأة من العاملين بها غير السعوديين مع ضرورة تصحيح المخالفة خلال ٣ اشهر، وفي المرحلة الثالثة يتم توجيه انذار نهائي بالغاء ترخيص المنشأة إن لم يتم تصحيح المخالفة خلال ٤ اشهر، وفي المرحلة الرابعة يتم الغاء الترخيص. كما طالب المشروع بالزام منشآت القطاع الخاص بتدريب الموظفين والتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية بتخصيص أماكن مناسبة للباعة المتجولين من المواطنين واعداد لائحة لممارسة ذلك النشاط.

وفيما يلي ابرز مواد هذا النظام:

**** المادة الاولى:**

يهدف المشروع إلى مكافحة البطالة من خلال اتاحة فرص التوظيف للسعوديين والحد من اعداد العمالة الوافدة في القطاع الخاص.

**** المادة الثانية:**

يقصد بالعبارات الآتية المعاني الموضحة امام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

١- النظام: نظام مكافحة البطالة.

٢- الوزارة: وزارة العمل

٣- الوزير: وزير العمل.

٤- العاطل عن العمل: الشخص المؤهل القادر الذي لا يجد عملاً

٥- منشآت القطاع الخاص: كل نشاط غير حكومي يهدف إلى الربح مثل المصانع والشركات والمؤسسات التجارية والاستثمار الاجنبي ومنافذ البيع والصيانة والتشغيل والخدمات وما في حكمها.

٧- التسهيلات: كل ما تقدمه الدولة من دعم للقطاع الخاص من قروض واعانات واعفاءات وتشجيع بما في ذلك فرص الدخول في تنفيذ اعمال الدولة ومشروعاتها.

**** المادة الثالثة:**
يطبق النظام على جميع منشآت القطاع الخاص.

**** المادة الرابعة:**
يجب أن يكون من ضمن أهداف منشآت القطاع الخاص توفير فرص عمل للمواطنين.

**** المادة الخامسة:**
تلزم منشآت القطاع الخاص بتدريب موظفيها السعوديين وتطوير قدراتهم.

**** المادة السادسة:**
شغل وظائف منشآت القطاع الخاص حق للمواطن السعودي ويجوز استثناء شغلها بغير السعودي وفق ما تحدده اللائحة من ضوابط وشروط.

**** المادة السابعة:**
يجب أن تتضمن طلبات الترخيص لمنشآت القطاع الخاص خططا لتوظيف السعوديين.

**** المادة الثامنة:**
ترتبط الترخيص والتسهيلات المقدمة لمنشآت القطاع الخاص بشرط تنفيذ خططها لتوظيف السعوديين.

**** المادة التاسعة:**
يجب ألا تقل نسبة توظيف السعوديين عن ٢٠% من عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص في بداية النشاط وان تضع خططا لرفع النسبة إلى ما لا يقل عن ٥٠% خلال الخمس سنوات التالية.

**** المادة العاشرة:**
يجب على المنشآت القطاع الخاص وضع حد أدنى من المؤهلات المطلوب توفرها لدى موظفيها وتقديمه للوزارة.

**** المادة الحادية عشرة:**
يشكل الوزير لجنة من ذوي الاختصاص لمراجعة المؤهلات المقدمة بموجب المادة العاشرة من النظام وإقرارها وله حق تعديلها وإشعار المنشآت المعنية بذلك.

**** المادة الثانية عشرة:**
تعد الوزارة قاعدة بيانات بجميع طالبي العمل من السعوديين توضح مؤهلات وخبراتهم وشهاداتهم.

**** المادة الثالثة عشرة:**
تقوم الوزارة قبل الموافقة على طلبات منشآت القطاع الخاص لتوظيف غير السعوديين بمقارنة المؤهلات المطلوبة بعد اعتمادها من اللجنة المشكلة وفق المادة الحادية عشرة مع قاعدة بيانات طالبي العمل من السعوديين.

**** المادة الرابعة عشرة:**
إذا توفر من بين طالبي العمل من السعوديين حسب قاعدة بيانات الوزارة من يتوفر لديه الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة فلا يجوز شغل الوظيفة بغير سعودي.

**** المادة الخامسة عشرة:**
تقوم الوزارة بدراسة دورية تحدد المهن التي يمكن قصر شغلها على السعوديين ويصدر الوزير قرارا بذلك.

**** المادة السادسة عشرة:**
إذا تقرر قصر شغل مجموعة من الوظائف على السعوديين فلا يجوز لغير السعوديين الذين كانوا يشغلون تلك الوظائف الانتقال إلى وظائف أخرى ولا نقل كفاءاتهم.

**** المادة السابعة عشرة:**
إذا اتضح أن سبب عزوف السعوديين عن وظائف معينة هو انخفاض أجورها فعلى الوزارة أن تضع حدا أدنى لأجور تلك الوظائف.

**** المادة الثامنة عشر:**
يصرف لكل مواطن عاطل عن العمل مبلغ ٢٠٠٠ ريال شهريا على أن يسدد ٥٠% من المبالغ المصروفة له على أقساط شهرية عند حصوله على وظيفة وتحدد اللائحة مبلغ القسط الشهري.

**** المادة التاسعة عشرة:**
يجب على منشآت القطاع الخاص القائمة أن ترفع نسبة السعوديين إلى ٢٥% من عدد العاملين بها خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من سريات هذا النظام وان تضع خطة لتحقيق ما لا يقل عن ٦٠% خلال خمس سنوات.

**** المادة العشرون:**

يشكل الوزير لجانا ميدانية لمتابعة تطبيق النظام وكشف المخالفات واقتراح الغرامات.

**** المادة الحادية والعشرون:**

تقوم الوزارة بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية بتخصيص اماكن مناسبة للبيع المتجولين من المواطنين واعداد لائحة لممارسة ذلك النشاط.

**** المادة الثانية والعشرون:**

تطبق غرامات على منشآت القطاع الخاص المخالفة لاحكام هذا النظام على النحو التالي:

- ١- الانذار مع مهلة لا تتجاوز شهرين من تاريخ الانذار لتصحيح المخالفة.
- ٢- غرامة مالية لا تتجاوز ٥% من الراتب الشهري لمنسوبي المنشأة من العاملين بها غير السعوديين مع ضرورة تصحيح المخالفة خلال ثلاثة اشهر.
- ٣- الانذار النهائي بالغاء ترخيص المنشأة إن لم يتم تصحيح المخالفة خلال اربعة اشهر.
- ٤- الغاء الترخيص.

المادة الثالثة والعشرون:

تفصل المحاكم المختصة في الدعاوى التي ترفعها منشآت القطاع الخاص فيما يتعلق بتطبيق هذا النظام.

**** المادة الرابعة والعشرون:**

يصدر الوزير اللائحة التنفيذية للنظام بعد تسعين يوماً من اقراره.

**** المادة الخامسة والعشرون:**

يسري هذا النظام وتطبيق احكامه بعد ١٨٠ يوماً من اقراره.

المادة السادسة والعشرون:

ينشر النظام ولائحته التنفيذية في الصحف المحلية وعلى الموقع الالكتروني للوزارة



الأميرة عادلة تدشن حملة العنف الأسري بالرياض غداً

المصدر: جريدة المدينة السبت ١ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٦ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.al-madina.com/node/340703>

سلوى حمدي - الرياض

ترعى صاحبة السمو الملكي الأمير عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود تدشين حملة «العنف الأسري» التي تنظمها وزارة الشؤون الاجتماعية بمقر مركز الملك عبدالعزيز التاريخي بحي المربع بمدينة الرياض مساء غد. ويشارك في حملة (العنف الأسري) بالإضافة لمركز التنمية الاجتماعية والذي يتبنى المشروع، عدد من الجهات والمؤسسات الحكومية والأهلية، منها وزارة التربية والتعليم، واللجنة الوطنية للطفولة، والإدارة العامة للسجون، وبرنامج الأمان الأسري، ومركز الإرشاد الاجتماعي، إدارة الحماية الاجتماعية، مؤسسة رعاية الفتيات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

قالوا لـ "الرياض" إن تزامن برنامجي حافز مع نطاقات أضر بالمقاولين بتسرب السعوديين العمل تبدأ تطبيق العقوبات على منشآت النطاق الأحمر.. والمقاولون يحتجون

المصدر: جريدة الرياض السبت ١ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٦ نوفمبر ٢٠١١م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/26/article686193.html>

الرياض - فهد الثنيان

تبدأ اليوم وزارة العمل رسمياً تطبيق العقوبات بحق المنشآت الواقعة في النطاق الأحمر والتي لم تحقق نسب السعودة المطلوبة والتي منها إيقاف خدمتي إصدار وتجديد رخص العمل للعمالة الوافدة التي تعمل لديها .
وأبدى العديد من المقاولين اعتراضاتهم على تزامن تطبيق عقوبات برنامج نطاقات مع برنامج حافز والذي تسبب بحسب حديثهم لـ "الرياض" بالعديد من المشاكل والتي جاء أبرزها تسرب الكثير من العاملين السعوديين طمعا في إعانة حافز بعدما تسربت إشاعات برفعها إلى ٣ آلاف ريال خلال الأيام القليلة الماضية .
وأدى الفهم الخاطئ لدى كثير من الباحثين عن العمل لمقدار الرواتب الشهرية المتوقع صرفها عبر برنامج حافز إلى رفض الكثير منهم العروض الوظيفية المقدمة لهم من شركات القطاع الخاص الراغبة في رفع نسبة توطين الوظائف لديها استجابة لبرنامج نطاقات .
وسجلت العديد من شركات القطاع الخاص تزايد طلبات الاستقالة من العمل من الموظفين ذو الرواتب المتدنية رغبة منهم بالاستفادة من إعانات برنامج حافز ، حيث يعتقد الكثير منهم أن قيمة الإعانات سوف تتجاوز رواتبهم بدون أن يقوموا بأداء أي عمل .
وقال المهندس منصور الشثري أحد المستثمرين بنشاط المقاولات أن تزامن صرف الإعانة المالية للباحثين عن العمل مع انتهاء مهلة تطبيق نطاقات أدى إلى صعوبة زيادة نسبة التوطين لدى شركات القطاع الخاص نتيجة عدم القدرة على توظيف المواطنين لرغبتهم في الحصول على إعانة حافز .
وطالب بضرورة تعديل نسب التوطين في برنامج نطاقات لتتماشى مع قرارات مجلس الوزراء السابقة التي حددت نسبة التوطين المطلوبة من مقاولي المشاريع الحكومية بـ ٥٠%، بينما رفعتها وزارة العمل في برنامج نطاقات لتصبح من ٧٠% إلى ٨٠% من إجمالي عدد العمالة لدى المقاول .
وحذر الشثري بنفس السياق من أن عدم تجديد رخصة العمل للعمالة الأسبوع الحالي مع انتهاء مهلة برنامج نطاقات قد تؤدي إلى توقف العمل في العديد من المشاريع الحكومية الجاري تنفيذها من قبل المقاولين وستؤثر بشكل كبير على تشغيل العديد من المنشآت الحكومية الحيوية مثل المستشفيات والجامعات والعديد من المباني الحكومية التي يقوم بتشغيلها وصيانتها مقاولي التشغيل والصيانة .
من جهته قال إبراهيم الراجحي أحد المستثمرين بنشاط المقاولات إن قرار مجلس الوزراء بشأن مقاولي المشاريع الحكومية ينص على أن نسبة السعودة المطلوبة تبلغ ٥٠%، وأما برنامج نطاقات فقد وحد نسبة السعودة لمقاولي المشاريع الحكومية ومقاولي القطاع الخاص بنسبه ٧٠%.

ولفت إلى أن ذلك سبب إرباكاً كبيراً للمقاولين في ظل تزامن برنامج "حافز" مع تطبيق برنامج "نطاقات" وقيام الكثير من موظفي الشركات للوظائف المطلوب سعودتها بترك وظائف شركات المقاولات طمعاً في الحصول على إعانة "حافز" لأن الكثير منهم يعملون في وظائف مساندة وليست إنتاجية مثل وظائف حارس أمن أو مندوب أو سائق .

وأفاد بأن المشكلة تفاقت بعد علم الكثير من هؤلاء الموظفين أن مكافأة حافز تبلغ ألفي ريال وراجت شائعات برفعها إلى ٣ آلاف ريال، مما أدى إلى تفضيلهم مكافآت حافز على العمل بشركات المقاولات الميدانية وغير المرغوب فيها لدى الشباب السعودي، حيث كانت الكثير من الشركات في النطاق الأخضر وبسبب الاستقالات الجماعية انتقلت إلى النطاق الأصفر ومن ثم الأحمر بغير إرادتها .

وطالب الراجحي وزارة العمل بإيجاد حلول للمشكلة في ظل تزامن برنامجي "حافز ونطاقات" في فترة واحدة مما ساهم بتجفيف طلبات العمل، مبيناً أن معظم الطلبات التي تتلقاها شركات المقاولات تندرج في خانة رغبة المتقدمين والذين هم على رأس العمل بالبحث عن مزايا وظيفية لدى الشركات السعودية وليس البحث عن العمل الجاد .

وأكد على أهمية أن تقوم وزارة العمل بتحديد المهن التي يجب سعودتها بقطاع المقاولات بدلاً من وضع نسب ربما لا تتحقق في قطاع غير مريح وغير مرغوب فيه عند الشباب السعودي، مفيداً بأن إصرار وزارة العمل على هذه النسب أجبر الشركات على تقليص عمالها والاعتماد على مقاولي الباطن مما يشكل تهديداً كبيراً بتعثر العديد من المشاريع التنموية بالملكة وتأخر موعد تسليمها وهذا الأثر لن يظهر إلا بعد ستة أشهر أو سنة من الآن.



عموميتها تستعرض برامج رعاية الأسر السعودية المنقطعة

أوأصر ترعى ٣٠٤٥ سعودياً.. في ٢٩ دولة عربية وأجنبية

المصدر: جريدة الرياض السبت ١ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٦ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/26/article686142.html>

الرياض نايف آل زاحم

عقدت الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج "أوأصر" مساء يوم الاثنين ٢٥ ذو الحجة بمدينة الرياض اجتماعاً لأعضاء الجمعية العمومية لمناقشة ما حققته جمعية أوأصر من إنجازات لرعاية الأسر السعودية المنقطعة في الخارج، وللإطلاع على التقرير المالي لمجلس إدارة الجمعية لعامي ١٤٣١ - ١٤٣٢ هـ .

وأعرب رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج " أوأصر" د. توفيق بن عبدالعزيز السويلم في مستهل الاجتماع عن امتنانه وتقديره لما تحظى به الجمعية من دعم واهتمام بالغين من قبل صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الرئيس الفخري للجمعية، والذي يجسد بذلك الاهتمام حرص ولاة الأمر - يحفظهم الله - على تقديم المساعدة والعون لكافة الأسر السعودية المنقطعة بالخارج الذين اضطرتهم الظروف للعيش خارج الوطن .

كما استعرض د. السويلم خلال الاجتماع جهود وإنجازات أوأصر في رعاية الأسر السعودية المنقطعة والمتعثرة في الخارج ومساعدتها للعودة إلى المملكة، وتنفيذ البرامج التوعوية الهادفة للحد من كافة الظواهر والسلوكيات السلبية التي تؤدي إلى تفاقم مشكلات الأسر السعودية المنقطعة والمتواجدة في الخارج .

ومن جانب آخر أشاد د. السويلم بدعم وزارة الشؤون الاجتماعية لأنشطة وبرامج أوأصر، معرباً عن شكره وتقديره لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية ولوالة الوزارة للرعاية والضمان الاجتماعي وذلك على سرعة تجاوبهم في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للأسر السعودية التي يتم إعادتها إلى أرض الوطن من حين لآخر . كما أعرب رئيس مجلس إدارة أوأصر عن شكره وتقديره لوزارة الخارجية وسفارات خادم الحرمين الشريفين في الخارج على إسهاماتهم وتعاونهم مع الجمعية في إيصال المساعدات المالية والعينية إلى الأسر السعودية المستفيدة من خدمات أوأصر في جميع دول العالم، وعلى تذليلهم لكافة الصعوبات التي قد تعيق عملية توفيق أوضاع عدد كبير من تلك الأسر .

ولفت د. السويلم الأنظار إلى الدور الكبير والفاعل لوزارة الداخلية من خلال ما يقوم به المجلس بالتنسيق من جهود يشكر عليها لتسهيل أعمال الجمعية وتعزيز قدراتها على أداء رسالتها الإنسانية والوطنية على وجه يرضي الجميع، مؤكداً أن تلك الجهود قد أسهمت في زيادة عدد الأسر المشمولة بالرعاية من قبل أواصر إلى أكثر من ١٠٠٠ أسرة إجمالي عدد أفرادها يبلغ ٣٠٤٥ فرداً و يتواجدون في ٢٩ دولة عربية وأجنبية.

وأشار د. السويلم أيضاً إلى نجاح أواصر في إلقاء الضوء على قضية الأسر السعودية المنقطعة في الخارج، والظواهر التي تتسبب في تفاقم أعدادها، مثل ظاهرة الزواج من أجنبيات وذلك عبر التواصل مع عدد كبير من المؤسسات الحكومية والخيرية والإعلامية المحلية للتعريف بتلك الظاهرة، ولتنسيق الجهود المبذولة من قبل الجميع في التعامل مع هذه الظاهرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية تستحق الدراسة والإهتمام فيها وليست حالات فردية، وأكد رئيس مجلس إدارة جمعية أواصر بأن الجمعية وبالتنسيق مع سفارات خادم الحرمين الشريفين بالخارج تمكنت من تنفيذ برنامجاً خاصاً لزيارة ٢٩ دولة عربية وأجنبية وذلك لمتابعة أحوال الأسر السعودية المنقطعة بها، والتعرف على مشكلاتها ومن ثم تحديد أفضل السبل لرعايتها وتعزيز ارتباطها نفسياً ومعنوياً بالوطن، وفي هذا السياق قامت الجمعية بمساعدة الأسر العائدة لأرض الوطن على أداء العمرة، كما قامت الجمعية بتنفيذ بعض البرامج لتحويل العديد من الأسر من أسر مستحقة للرعاية إلى أسر منتجة، كما أولت الجمعية للجانب العلمي أهمية كبرى وذلك من خلال مساعدتها العديد من أبناء تلك الأسر على الالتحاق ببرامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث في الخارج، وقامت الجمعية أيضاً بتعيين بعض الفتيات السعوديات من أسر منقطعة في بلجيكا إلى العمل في سفارة خادم الحرمين الشريفين هناك، يضاف إلى كل ذلك ما توفره الجمعية من برامج تتضمن وسائل العيش الكريم لكافة الأسر السعودية المنقطعة في الخارج، يضاف إلى كل تلك الجهود التي تبذلها الجمعية ما تم توفيره من إسكان وإعاشة للأسر التي تم إعادتها إلى أرض الوطن بما يحقق دمجهم في المجتمع.

وختم د. السويلم تصريحه هذا بالتأكيد على حرص أواصر على ترسيخ قيم المشاركة الوطنية والمسؤولية الاجتماعية في رعاية الأسر السعودية بالخارج، وإتاحة الفرصة لكل أبناء هذا الوطن للإسهام في هذا العمل التطوعي والخيري، بما يليق بمكانة المملكة وثقلها السياسي والاقتصادي وذلك من خلال مناشدته الحضور لتقديم ما لديهم من مقترحات ووضع تصوراتهم بما يخدم البرامج والخطط التي تضعها الجمعية لتحقيق رسالتها على الوجه الأكمل.

كما أكد د. السويلم بأن جمعية أواصر تعتبر الجمعية الخيرية الوحيدة في المملكة التي تعنى بأبناء الوطن في الخارج، كما بين سعادته بأن الجمعية أولت مجال الدراسات والبحوث أهمية بالغة حتى قامت بإعداد ١٤ دراسة وبحثاً تغطي جميع الجوانب المرتبطة بالأسر السعودية المنقطعة في الخارج، والجمعية حسب قول سعادته تسعى دوماً إلى تعزيز العمل بروح الفريق الواحد ومد جسور التعاون مع كافة الجهات الحكومية وشبه الحكومية والجمعيات التعاونية ذات العلاقة خدمة لأهدافها.

من جهة أخرى أكد سعادته بأن الجمعية تحرص على تطوير أدائها عبر اتخاذها للوسائل العلمية والتقنية المتقدمة والحديثة كوسيلة آمنة وسريعة لحفظ المعلومات والتواصل المستمر مع كافة تلك الأسر السعودية المنقطعة بالخارج والمنتشرة في جميع أنحاء العالم.

تحت رعاية الأميرة صيتة بنت عبدالله وبمشاركة ١٠٠٠

شخصية فكرية

ملتقى المرأة ما لها وما عليها يناقش حقوق المرأة وعلاقتها

بالرجل.. ١٥ محرم المقبل

المصدر: جريدة الرياض السبت ١ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٦ نوفمبر ٢٠١١م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/26/article686247.html>

الرياض - محمد الغنيم

تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بنت عبدالله بن عبدالعزيز ينظم مركز باحثات لدراسات المرأة ملتقى (المرأة السعودية ما لها وما عليها)، وذلك يومي السبت والأحد الموافق ١٥ - ١٦ من شهر محرم المقبل في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الانتركونتيننتال في العاصمة الرياض بمشاركة أكثر من ١٠٠٠ شخصية من العلماء والقيادات الفكرية والاجتماعية، المهمة بقضية المرأة.

وأكد الدكتور فؤاد عبدالكريم المشرف العام على مركز باحثات لدراسات المرأة أن الملتقى يهدف إلى توعية المجتمع بوجه عام، والمرأة وأصحاب القرار بوجه خاص، بحقوق المرأة الشرعية والنظامية، التي تكفل بحفظها الدين الإسلامي العظيم، ونصت عليها الأنظمة في المملكة، وكذلك يهدف الملتقى لتأكيد التلازم بين حقوق المرأة وواجباتها، بالإضافة إلى اقتراح بعض الآليات والحلول العملية لضمان حصول المرأة على حقوقها الشرعية والنظامية، وإبراز أن علاقة المرأة بالرجل - حقوقياً - في الإسلام، تقوم على أساس قويم من الرحمة والمودة والرفقة، لا على التنافس والصراع والعداء، لافتاً أن تنظيم الملتقى في هذا الوقت يأتي بالتزامن مع كثرة طرح وتداول موضوع «حقوق المرأة» في وسائل الإعلام المختلفة، ليؤكد مواكبة مركز باحثات لدراسات المرأة للأحداث الراهنة، فيما يتعلق بقضايا وشئون المرأة، الثقافية والفكرية.

وأفاد عبدالكريم أن الملتقى سيناقش عدة محاور مهمة في هذا الشأن المحور الأول حول «قراءة في حقوق المرأة في النظام السعودي والمحور الثاني عن «حقوق المرأة الاجتماعية الواقع والحلول، فيما سيكون المحور الثالث عن حقوق المرأة الاقتصادية الواقع والحلول وجاء المحور الرابع «وعي المرأة الحقوقي». وأضاف أنه ستقام كذلك ورش عمل خاصة بالمرأة (تنمية مفهوم الحقوق والواجبات - حقوق الفتيات وواجباتهن - وعي المرأة بحقوقها القضائية)، كما سيتم استضافة عدد من الجهات التي تمثل القطاعين الحكومي والخاص لعرض الوسائل المتاحة لحصول المرأة على حقوقها المختلفة، الشرعية، والنظامية، والاجتماعية، والنفسية إلى جانب استضافة عدد من الجهات الخيرية المهمة بتنمية ثقافة العمل التطوعي لديها.

دشن منظومة مشروعات الصرف الصحي في جدة .. الفيصل : حققت ماوعدت به وجففنا بحيرة المسك ووفرنا المياه وتخلصنا من النفايات

المصدر : جريدة البلاد الأحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=87092>

جدة - ابراهيم مدني
أكد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة أن محافظة جدة، ستشهد خلال العام الجاري والأعوام المقبلة، مشروعات تنموية تجعل منها مدينة عصرية.
وقال الأمير خالد الفيصل لدى تدشينه أمس منظومة مشروعات الصرف الصحي: "حينما قدمت إلى جدة قبل أربعة أعوام مكلفاً من القيادة بتولي إمارتها، قال لي الأهالي إنها تعاني من أربعة مشاكل رئيسية ونريد التخلص منها، وهي: المياه و الصرف الصحي والنفايات وبحيرة المسك، مضيفاً في ذات الصدد "واليوم أقول حققت ماوعدت به بإنجازات ومشروعات، فجففنا بحيرة المسك، ووفرنا المياه، وتخلصنا من النفايات وسحبنا ورائحتها، وندخل اليوم توصيلات الصرف الصحي للمنازل".
وأضاف أمير منطقة مكة المكرمة خلال حفل التدشين الذي أقيم أمس بفندق هيلتون جدة " كنت أقول في السابق، إن مدينة جدة قادمة، واليوم أقول جدة بدأت في الوصول"، مطالباً الأهالي بتحمل المضايقات وزحام الشوارع والأحياء.
وقال سموه "نحن نسابق الزمن في مشاريعنا وهذه ضريبة المشروعات المتتالية، وعلينا تحمل مضايقات زحام المرور، فالنتيجة ستكون سارة بإذن الله".
ورداً على سؤال عما إذا كان العام الهجري الجديد سيشهد إنجاز جميع المشروعات في داخل المدينة، قال سموه: "ستشهد المدينة الكثير من المشروعات لكن ليست كلها"، مؤكداً متابعة إمارة مكة والجهات الرقابية باستمرار سير المشروعات، مفيداً أن المشروعات الحالية التي تشهدها جدة لن تحل جميع المشاكل.
فيما أعلن معالي وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالعزيز الحصين أن مدينة جدة ستشهد خلال الأشهر المقبلة، مشروعاً لتخزين المياه بطاقة مليون متر مكعب، وهو مشروع من شأنه سد حاجتها المستقبلية، مشيراً إلى أن محطة جدة ستضيف أيضاً طاقة إنتاجية من المياه المحلاة بـ ٢٤٠ ألف متر مكعب في العام ٢٠١٣م، بتقنية التناضح العكسي، فضلاً عن تغذية محطة الشعيبة بطاقة مليون متر مكعب من المياه.
وأوضح الحصين أن منظومة الصرف الصحي حظيت بعناية ومتابعة من أمير منطقة مكة المكرمة، مؤكداً أن شركة المياه الوطنية سجلت إنجازاً عالمياً في تنفيذ المشروعات الخاصة بمحافظة جدة، وحصلت بموجبها على جوائز وشهادات تقدير من منظمات عالمية.
وأكد الرئيس التنفيذي لشركة المياه الوطنية المهندس لؤي المسلم أن السنوات الأربع القادمة سيتم خلالها إيصال خدمات توصيلات الصرف الصحي إلى ١٣٢ ألف منزل، مشيراً إلى أن المرحلة الأولى من هذه المشروعات بدأت في الربع الأول ببدء تنفيذ مشروع ٨٠٠٠ توصيلة إلى أحياء عدة من بينها: الفيصلية، الربوة، السلامة، والبوادي، فيما شهد الربع الأول من العام المقبل بداية مشروعات إدخال ٥٢ ألف توصيلة صرف صحي للمنازل للأحياء الواقعة في المنطقة الشمالية الوسطى وفق خطة زمنية محددة ستستفيد منها الأحياء الواقعة من (شارع فلسطين جنوباً، وحدود الصالة الملكية شمالاً، المعروف بالأحياء الشمالية الوسطى للمرحلة الأولى بجدة)، فيما سيتم منتصف العام ٢٠١٣م البدء في تنفيذ ٧٢

ألف توصيلة منزلية إضافية ليصبح الإجمالي بنهاية العام ٢٠١٥م ١٣٢ ألف توصيلة منزلية ودخولها حيز الخدمة تدريجياً.

وأشار المسلم إلى أن مكونات منظومة الصرف الصحي في محافظة جدة تشمل مشروعات الأنفاق والشبكات الرئيسية والفرعية ومشروعات التوصيلات المنزلية لمياه الصرف الصحي، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي. وأفاد المسلم أن مشروعات الأنفاق والشبكات الرئيسية والفرعية شملت إنهاء خطوط النقل لمياه الصرف الصحي ضمن المنظومة المتكاملة، حيث تم الانتهاء من أكثر من ١٥٠٠ كيلو متر، وتبلغ أطوال خطوط الشبكة الفرعية للصرف الصحي ١٩٤٥ كيلو متر تم إنجاز ما يقارب ٧٠% منها حتى الآن وبتكلفة ١.١٥ مليار ريال، كما تم الانتهاء من إنجاز ٢٠٦ كيلو متر من الشبكات الرئيسية وبتكلفة ٦١٠ مليون ريال، التي تصب بدورها في خطوط الأنفاق التي تتراوح أقطارها من ٢٠٠٠مم إلى ٣٥٠٠مم، بهدف نقل مياه الصرف الصحي عبر ٢٠ كيلو متر من الأنفاق التي تم إنجازها وبتكلفة تقديرية ٥٠٠ مليون ريال، تمتد من نفق حي الأندلس بطريق الملك عبد العزيز إلى محطة الضخ لمياه الصرف الصحي الشمالية. وحول مشاريع محطات معالجة مياه الصرف الصحي قال مسلم: "لقد طورت الشركة على محطات معالجة مياه الصرف الصحي وعملت تأهيلها وتطويرها وزيادة الطاقة الاستيعابية لها بما يتناسب مع الطلب المتزايد، كما أنشأت محطات جديدة لتتواءم مع النمو ولتستوعب الكميات التي ستصلها عند اكتمال منظومة الصرف الصحي، مشيراً إلى أن المحطات تشمل: محطة المطار (١) التي بدأت تشغيلها بشكل تجريبي في نهاية يوليو ٢٠١٠م، بتقنية المعالجة الثلاثية لمياه الصرف الصحي بتكلفة إجمالية بلغت ٣٧٠ مليون ريال، فضلاً عن محطة الخمرة الصناعية، وهي بسعة استيعابية تبلغ ٥٠ ألف متر مكعب يومياً وبتكلفة إجمالية بلغت ١٤٢ مليون ريال، وتم تشغيلها تجريبياً في الربع الثالث من العام الجاري، وخصصت هذه المحطة ما يقارب ٢٥ ألف متر مكعب يومياً من سعتها التصميمية لمعالجة مياه الصرف الصحي المنزلية، فيما سيتم تخصيص ٢٥ ألف متر مكعب الأخرى لمعالجة مياه الصرف الصناعي.

كما شملت مشروعات المحطات، محطة البلد التي بدأ تشغيلها بعد رفع سعتها الاستيعابية من ٤٠ ألف متر مكعب إلى ٨٠ ألف متر مكعب يومياً بقيمة بلغت ٧٠ مليوناً، وهي تخدم جميع الأحياء الواقعة في المنطقة التاريخية، كما طورت الشركة محطة الرويس ورفعت سعتها التشغيلية وإعادة تأهيلها وتشغيلها من ٣٢ ألف متر مكعب إلى ٦٤ ألف متر مكعب يومياً بقيمة إجمالية بلغت ٦٠ مليون ريال، وتخدم بعض أحياء جنوب جدة. وأشار المسلم إلى أنه يجري العمل حالياً في محطة الرفع لمياه الصرف الصحي الشمالية بحيث بلغت نسبة الإنجاز فيها أكثر من ٧٠% من أعمال المشروع، ومن المقرر أن يتم تشغيل المحطة بجاهزية متكاملة في مايو ٢٠١٢م، وتجاوزت تكلفتها ٩٠٠ مليون ريال، وهي تعد بذلك رابع أكبر محطة ضخ في العالم من حيث أعماق الآبار (فتحات الدخول للأنفاق) إذ تصل إلى ٨٠ متراً تحت سطح الأرض، أما محطة الخمرة فبدأت الشركة التشغيل التجريبي لها بنهاية العام الجاري، حيث تقع المحطة في منطقة الخمرة على طريق جدة - الليث على بعد ٤٥ كم جنوب مطار الملك عبد العزيز الدولي، وتبلغ تكلفة تنفيذها أكثر من ٢٧١ مليون ريال، كما تبلغ سعتها الاستيعابية نحو ٢٥٠ ألف م³ يومياً، وتصل في أوقات الذروة إلى ٣٧٥ ألف م³ يومياً.

العمل: تأنيث محلات المستلزمات النسائية في موعده

المصدر: جريدة اليوم الاحد ٢٣٣١هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36729.html>

طلال الشمري - الدمام

أكد المتحدث الرسمي لوزارة العمل حطاب العنزي بأنه لا توجد ادنى نية لتأجيل تنفيذ قرار تأنيث المحلات النسائية عن موعده المحدد الذي أعلنته الوزارة أي بعد ٤٣ يوماً، مشيراً إلى أنه لا يوجد مجال لأي إستثناءات لأحد في تطبيق ما يتطلبه تحقيق القرار .

وأوضح العنزي، بأن الوزارة لا تقبل أي اعتراضات أو مبررات من أصحاب المحلات في وقت بدء تفعيل القرار . من جانب آخر، بدأت وزارة العمل حملة لتوضيح ضوابط تشغيل النساء كأجيرات لدى أصحاب الأعمال بإعتبارها الجهة المعنية بتطبيق نظام العمل.

وأكدت أنه على صاحب العمل حجب الرؤية داخل محل بيع إذ كان المحل مخصص للنساء فقط، وحظر دخول الرجال في المحل، وحظر صاحب العمل توظيف عاملين وعاملات معا في محل واحد باستثناء المحلات متعددة الأقسام التي يجوز لها في حالة وجود أقسام مختلفة، وينص على ذلك ألا يقل عن عدد العاملات في المحل ثلاث عاملات في الوردية الواحدة، كما تطلبت الشروط يجب على صاحب العمل في إذا كان المحل قائما بذاته، أو إذا كان موقعا تجاريا مفتوحا توفير حارس أمني أو نظام أمن الكتروني في المحل، وفي حالة المركز او المحل المخصص للنساء أتباع أسلوب النظام المغلق .

ورأت وزارة العمل أنه يجب على صاحب العمل إذا كان المحل قائما بذاته او كان واقعا في مركز تجاري مفتوح توفير دورات مياه أو أكثر بحسب الحاجة، ما لم يكن هناك دورات مياه مخصصة للنساء في المركز التجاري المفتوح الذي يقع ضمن المحل لا يبعد أكثر من ٥٠ مترا عن المحل.

وطالبت وزارة العمل بالالتزام العاملة في محلات بيع المستلزمات النسائية في زيها بالحشمة أثناء عملها، بما في ذلك التزامها بضوابط الحجاب الشرعي، سواء كانت ترتدي الزي المتعارف عليه (العباءة وغطاء الرأس) أو الزي الرسمي لجهة العمل بأن يكون محتشماً.

وبينت الوزارة بأن يحق لصاحب العمل توظيف العاملات بدوام جزئي، على ان تحسب العاملتان كعامله واحدة ويدخل في حساب توظيف الوظيف « السعودة »

وأضافت الوزارة: بأن يمكن للمحلات التجارية التي تباع المستلزمات النسائية الأخرى مثل الملابس الجاهزة والعباءات والأحذية وغيرها، بتوظيف النساء إذا استوفت الشروط الواردة.

فيما أوضحت الوزارة، يجب على أصحاب المحلات أو المراكز أن ينظم العلاقة التعاقدية للعاملة أو الموظفة بعقد عمل يوثق كافة الحقوق والبدلات، بما في ذلك التأمين الطبي لها ومن تعولهم شرعا، إضافة بأن أي حقوق أخرى منصوص عليها في نظام العمل أو في اللوائح و الأنظمة المتبعة في المنشأة.

في مسعى لتقليص الاعتماد على الخارج مصادر الجزيرة تكشف عن توجه حكومي لدعم صناعة حليب الأطفال محليا

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.al-jazirah.com/20111127/ec1d.htm>

الجزيرة - محمد السليمان

علمت «الجزيرة» من مصادر مطلعة أن أذرع التمويل الحكومية كالصندوق الصناعي والزراعي تتجه لتقديم الدعم المالي للشركات الوطنية التي ترغب الاستثمار بصناعة حليب الأطفال الرضع، وتأتي هذه الخطوة في إشارة واضحة للسعي الحكومي نحو توطيد هذه الصناعة الإستراتيجية حيث تستورد المملكة كامل استهلاكها من حليب الأطفال حاليا في ظل ارتفاعات كبيرة في الأسعار سعت المملكة معها إلى إقرار دعم بقيمة ١٢ ريالاً للكيلو الواحد، واشترطت وزارة التجارة والصناعة على الموردين للحصول على هذا الدعم وضع ملصق واضح للتسعيرة على العبوات مع احتساب هامش ربح معقول.

وحسب مصادر «الجزيرة» فإن التوجه الحكومي يهدف لتحويل جزء كبير من الدعم لتصنيع حليب الأطفال محليا وتقليص الاعتماد على استيراده من الخارج والتأثير على حجم العرض ومستوى الأسعار من خلال التصنيع المحلي الذي يحظى بدعم متنوع من خلال الإعفاءات الجمركية على المواد الخام وتوفير الأراضي لتلك المنشآت بأسعار شبه مجانية وكذلك جميع مدخلات الإنتاج بما يسهم بخفض أسعاره. وكان الجدل قد احتدم بين عدد من الاقتصاديين في وسائل الإعلام بعد إقرار الدعم الحالي للمستوردين باعتباره يصب في جيوب موردي الداخل ومصنعي الخارج دون انعكاس حقيقي على المستهلك النهائي حيث لم تستقر الأسعار كثيرا بعد إقرار الدعم واستمرت بالارتفاع حتى بلغ سعر العبوة من وزن ٩٠٠ غرام قرابة ٦٩ ريالاً مؤخراً، مما أعطى صورة سلبية عن جدوى استمرار تقديم الدعم بصورته الحالية وتوجيه البوصلة نحو دعم التصنيع المحلي، وتعكف شركة المراعي حالياً على بناء مصنع متخصص بصناعة حليب الأطفال بالشراكة مع ميد جونسون أحد أكبر مصنعي حليب الأطفال في العالم وقد تم تأسيس شركة لهذا الغرض تحت اسم الشركة الدولية لأغذية الأطفال مملوكة مناصفة بين الشركتين وتقارب تكلفة المشروع مليار ريال.

يذكر أن المملكة تنفق سنوياً أكثر من مليار ونصف المليار ريال سنوياً على دعم حليب الأطفال ويبلغ معدل الاستهلاك حوالي ٧٥ مليون عبوة سنوياً في بلد يصل معدل المواليد سنوياً فيها أكثر من ٦٢٠ ألف مولود سنوياً.

ثغرات النظام واضحة مثل الشمس والنتائج خسائر مادية و سلوكيات جنائية خطيرة هروب العمالة.. المواطن يتحمل نظام سفروه.. ولا يعوض!

المصدر: جريدة الرياض الإحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/27/article686431.html>

الرياض، تحقيق- راكان الدوسري
أدت الطفرة الاقتصادية وتنظيم عمليات الاستقدام إلى أن يؤم المملكة حشود من جنسيات مختلفة بحثاً عن فرص عمل، وقد أدى حزم وصرامة الأنظمة في البلاد إلى توازن كبير في علاقة الكفلاء بمكفوليهم، سواء من السائقين أو الخدم أو العمال، ولم تكن المملكة سوى بلد يوجد داخله فرص عمل كبيرة، لكنه لم يكن مكاناً مناسباً لمن يريد التمرد والعبث، جراء الأداء الأمني الصارم، الذي سيّر الأمور بشكل مثالي حتى بداية الألفية الجديدة، حيث بدأت الأنظمة الحازمة تتراجع في حزمها، مما كشف الجانب الهش في العلاقة العمالية بين المواطنين ومكفوليهم .
وبالرغم من تعالي الأصوات في بعض الدول عن تعرض بعض مواطنيها من العاملين في المملكة لظلم أو اضطهاد، إلا أن المواطنين يصرخون جراء تعرض مصالحهم للضرر كنتيجة مباشرة لما يسمونه تمرد العمالة الوافدة، في ظل تراجع هيبة تطبيق الأنظمة في البلاد، حيث يبلغ اضطراب العلاقة العمالية في المملكة ذروته بين الكفيل والمكفول في هذه المرحلة التي يقترب عدد الوافدين فيها من الـ (١٠) ملايين مقيم، فقد أدى عدم تطبيق الأنظمة والتشريعات بالشكل السليم إلى حالة من الفوضى، كان أهم نتائجها خسائر مادية وسلوكيات أمنية وجنائية خطيرة يعملها رجال ونساء من المقيمين، ممن لا يرغبون في العمل لدى مكفوليهم، حيث أطلقوا لسيفانهم الريح في عملية هروب كبيرة باتت حديث الناس، فيندر أن تجد مواطناً لم يهرب سائقه أو خادمه أو أحد عماله إن كان لديه مؤسسة أو شركة .
"الرياض" تطرح الموضوع لمعرفة الأسباب التي أدت إلى هروب بعض العمالة، مع مناقشة تراخي الأنظمة والأداء من قبل الجهات المسؤولة؟

عوامل كثيرة
يصعب القول إن هناك سبباً واحداً لاضطراب العلاقة العمالية اليوم في البلاد، لكن عدة أسباب جوهرية وواضحة هي من صعدت المشكلة وجعلها تصل إلى ما وصلت إليه، منها ما يخص الكفيل، وأخرى تخص العامل، ومنها ما يخص الجهات المعنية، لكن سوء إدارة الأجانب في البلاد إن صح التعبير، من خلال تراجع الأنظمة التي تكفل حقوقهم إن مسها سوء، وتلك التي تحاسبهم إن أساءوا، تشكل أحد أهم تلك الأسباب، مما جعل من يريد التمرد من العمالة أن يتمرد، وفي نهاية المطاف يُزف إلى بلاده حينما يريد معزراً مكرماً، كما أن من ظلمه كفيله وأحجم عن إعطائه حقوقه لن يكون بمقدوره الحصول على تلك الحقوق ببسر وسهولة، وإن كان ظلم الكفلاء النظاميين اليوم لمكفوليهم أقل بكثير من تمرد العمالة على كفلائهم من خلال الهروب، إلا أن هناك كفلاء ومكفولين يجب أن يفرزوا خارج المشهد، أولئك بائعو ومشترى التأشيرات، فالعلاقة بين أولئك غالباً ما تنتهي بمشكلة؛ لأن العلاقة العمالية بنيت أساساً على عمليات شراء وبيع، ولم تحكمها ضوابط العلاقة العمالية المعتادة .

فيصل الجبير

غياب الحزم

وقد فشلت الأجهزة المعنية اليوم في إدارة الأجانب بشكل جعلهم يشكلون الجانب الأخطر على الأمن في الوطن، فلم تنتشر "مصانع الخمور" و"عمليات خطف الرهائن"، إضافة إلى "تزوير الوثائق" و"انتحال شخصيات رجل الأمن"، إلا في المرحلة التي غاب فيها الحزم وتراجع فيها تطبيق الأنظمة المعمول بها في السابق، والتي استطاعت آنذاك أن تحكم

الوضع بشكل جيد، هذا الفشل يأتي في رأي مراقبين ليس جراء غياب الأنظمة والتشريعات، إنما جراء عدم تطبيقها بالشكل الكافي، كما أن هناك فراغاً في مسألة العقوبات التي تخص المخالفين لنظام الإقامة، سواء العمال الهاربين من كفلائهم، أو أولئك المواطنين الذين يؤوونهم، حيث إن حجم تلك العقوبات لا تكفي لتحجيم ظاهرة هروب العمالة .

لا يوجد تطبيق

ورأي "فيصل الجبير" محام ومستشار قانوني- أن المشكلة الحقيقية تكمن في عدم التطبيق السليم والفاعل للأنظمة، إضافة إلى الكيفية والرؤية التي ما زالت تنتهجها الجهات المعنية القائمة على الرقابة والتحقق حيال تطبيق النظام على الوجه الصحيح، مضيفاً أن الهيئات العمالية التي وصفها بـ "شبه القضائية" التي تتولي الفصل في المنازعات الناشئة بين أطراف الخصومة، كانت ولا زالت هي الأخرى سبباً في تفاقم الكثير من تلك المشاكل -على حد قوله-، مرجعاً ذلك إلى تسببها بـ "بيروقراطية" عقيمة في طول المدة غير المبرر في كثير من الأحيان، وكذلك عدم سرعة حسم ما يعرض عليها من قضايا، مشيراً إلى أن تراكم الكثير من القضايا والدعوى العمالية دون بت أو حسم بشأنها، ترتب عليه قيام كثير من أصحاب تلك الدعوى من العمال بالهروب من كفلائهم والبحث عن عمل بديلاً يؤمن من خلاله قوت يومه لحين البت في دعواه بشكل نهائي، مبيناً أن بعض القضايا قد تستغرق سنوات طويلة ما بين النظر فيها من مكتب العمل والهيئة الابتدائية والهيئة العليا وإدارة تنفيذ الأحكام وغيرها من الإجراءات الطويلة .

محاكم عمالية

واقترح "الجبير" حزمة من الأفكار التي يرى أنها قد تساعد في تنظيم عملية الفصل في المشكلات العمالية، من خلال إنشاء محاكم عمالية متخصصة مدعومة بكفاءات متميزة من القضاة والمستشارين المؤهلين بكافة مناطق ومحافظات المملكة، تتولى سرعة البت في القضايا التي تعرض عليها؛ لتطبيق مبدأ القضاء العادل؛ ولتقوية الفرصة على المتلاعبين من جراء التطويل سواء من أصحاب العمل أو مكفوليه، مشدداً على أهمية تفعيل وتطبيق نظام العمل الحالي على الوجه الصحيح والكامل، إلى جانب تنشيط دور الرقابة الفاعلة على المؤسسات والمنشآت التي تستخدم العمالة، مطالباً بإعادة النظر في نظام الكفيل الحالي من خلال تشكيل لجان متخصصة في كافة الجوانب القانونية والعمالية والأمنية والاقتصادية المختلفة، بشكل يحول دون إفادة بعض ضعاف النفوس من ثغرات هذا النظام، وبما يحفظ كذلك الأولوية للعمالة الوطنية المؤهلة والمدرّبة في التوظيف، إضافة إلى حماية الأمن الداخلي للبلاد، وعدم العبث به من خلال الاستخدام العشوائي للعمالة الوافدة، مشيراً إلى أنه

بخصوص حقوق الكفيل في حالة هروب العامل فإن المنطق والعدالة يقتضيان تعويضه بعامل آخر إذا ثبت أن لا ذنب له في هروب العامل، بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة لمثل هذه الحالات لدى الجهة المختصة .

عبدالعزیز الزامل

ربح تجاري

وقال "عبدالعزیز بن عبدالله الزامل" محام ومستشار قانوني-: إن أكبر الإفrazات السلبية في مجال العلاقة العمالية في المملكة بين الكفلاء ومكفوليه، قد أتت جراء استغلال وإساءة استخدام النظام المعني من قبل الكفلاء، واضعين في الاعتبار الربح التجاري ولا شيء سواه، وهذا ما يجعل صورة العلاقة تشوبها الكثير من الشوائب، مضيفاً أن النتائج السلبية تدعو إلى تلاعب العامل وخداع مكفوله وهروبه في الكثير من الأحيان، ذاكراً أنه يجب ألا ننسى من يسيئون استخدام النظام، وأن العامل لم يأت من بلده إلا بحثاً عن الكسب والمال، فعندما لا يجد الأرضية المواتية يبدأ في البحث عن الأفضل، مدفوعاً بالمعاملة السيئة التي يجدها من كفيله، إلى جانب عدم توفير حقوقه، لافتاً إلى أن هناك من يعمل على دفع المكفولين للعمل على حسابهم شريطة إعطائه مبلغاً شهرياً لا يتنازل عنه نهائياً، بغض النظر عن الأعمال التي يمارسها المكفول، وهذا ما أسهم في نفشي الكثير من الظواهر السلبية والممارسات غير النظامية من قبل العمالة بمختلف جنسياتهم، مؤكداً على أن إساءة استخدام الكفيل للنظام لا تبرئ ساحة الكثير من المكفولين الذين يتعب معهم كفلاؤهم، فعلى الرغم من المعاملة النظامية والجيدة التي يجدها بعض المكفولين، إلا أنهم يميلون إلى الانحراف عن النظام، بل ويمارسون أعمالاً غير نظامية من دون علم كفلائهم .

راكان الدوسري

مراجعة الأنظمة

وأوضح "الزامل" أن تسارع التطورات في ظل الانفتاح الاقتصادي وارتفاع وتيرة المنافسة، إضافة إلى دخول المستثمرين غير المواطنين، مهد إلى دخول الكثير من المفاهيم عن علاقات العمل لم تكن موجودة من قبل، خصوصاً في مسألة التعامل بين الكفيل والمكفول، الأمر الذي أثر تأثيراً مباشراً في هذه العلاقة، حيث خرج بها إلى نطاق المهنية الخالصة في ظل جعل الكسب المادي أول الأولويات، حيث كان سبباً في تدني الحرص على العلاقة الإنسانية والارتباط المجتمعي، الشيء الذي لم يكن معروفاً بهذا الشكل الواسع من قبل، مشدداً على أن مراجعة الأنظمة بصورة دورية يؤدي

إلى مواكبة التطورات في المجالات التي تحكمها مؤكداً على وزارة العمل بحكم أنها الجهة ذات العلاقة المباشرة بأنظمة الكفالة في المملكة، أن تراجع جميع الأنظمة واللوائح المتعلقة بهذا الموضوع، من أجل ضمان شموليتها لكافة الجوانب التي تحكم العلاقة بين الكفيل والمكفول، مشدداً مرة أخرى على أن التوعية المستمرة للكفيل والمكفول معاً حول الحقوق والواجبات التي يفرضها النظام، تجعل من عملية التعايش أكثر سهولة، مما يجعل كل طرف يعلم حقوقه وواجباته.



سجين زلة اللسان يلتقي بالمفتي بعد ٢٠ عاماً في السجن

المصدر: جريدة البلاد الأحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=87080>

مكة المكرمة - خالد الحسيني..

التقى أمس في الرياض مع سماحة المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ السجين هادي آل مطيف والذي عرف بسجين "زلة اللسان" في نجران وتمت مناصحته من المفتي العام. يذكر أن هادي سجن في ٩٣م - ١٤١٢ هـ وكان يعمل "جندياً" في السلك العسكري وصدر عليه حكم بالقصاص وألغى الملك الحكم تمهيداً لإعادة النظر في قضيته.. وتوقعت مصادر لـ "البلاد" أن يتم إطلاقه بعد قضائه أكثر من عشرين عاماً في السجن لأسباب اقدها على "آراء" تخص شخصية إسلامية وتم "تراجعه" في مابعد.

منشآت الأحمر تحطف عمالة النطاق الأخضر

المصدر: جريدة اليوم الأحد ٢٣ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36730.html>

حذر مستثمرون من المخاطر التي تمر بها المنشآت التي تقع في النطاق الأخضر نظرا للضغوط الكبيرة التي يفرضها برنامج «نطاقات» لتحفيز توظيف السعوديين، مؤكدين أن هناك مؤشرات تدل على تحول بعض منشآت النطاق الأخضر قريبا إلى الأحمر نظرا لإغراء عمالها بدفع رواتب وحوافز مغرية لمعالجة الوضع وإبعاد الخطر عن منشآتهم بأي طريقة ممكنة.

وبدأت وزارة العمل اعتبارا من السبت حرمان منشآت «النطاق الأحمر» من خدمتي إصدار وتجديد رخص العمل للعمالة الوافدة التي تعمل لديها مع انتهاء مهلة تصحيح أوضاعها التي انتهت يوم الجمعة الماضي.

وطالب المستثمرون وزارة العمل بالوقوف على تطورات السوق وتحولات المنشآت العاملة فيه على جميع المستويات خصوصا الصغيرة والمتوسطة التي تمر بمرحلة صعبة جدا وسط مجموعة التنظيمات المتعاقبة التي تفرض عليها خلال فترة محددة ما يزيد مخاطر خروجها من السوق وتكبد مستثمريها خسائر كبيرة، والتفريق بين أصحاب المنشآت الجادين وغير الجادين ومنح الجادين فرصة أكبر لمعالجة الأوضاع وتسهيل تعاملاتهم مع الوزارة.

من جهته حذر صالح السيد رئيس لجنة المقاولات بغرفة الشرقية وعضو اللجنة الوطنية للمقاولات بمجلس الغرف السعودية من بعض الممارسات التي قد يلجأ إليها أصحاب المنشآت التي تقع في «النطاق الأحمر» لتلافي العقوبات وتعديل أوضاعهم فقال: كلما قاربت مهلة مراحل برنامج «نطاقات» من الانتهاء كلما زاد الطلب على الموظفين السعوديين المدربين ما يفتح سوق سوداء جديدة تعيق النمو وتدخلنا في اختناقات تضر بمصالح السوق عموما. وأضاف «برنامج نطاقات برنامج طموح جدا ويفوق حاجة سوق العمل بمراحل كبيرة جدا وهذا مشجع ويدعو كافة رجال الأعمال الوطنيين للعمل على إنجاحه ومتابعة مرحله وتطبيق بنوده بكل دقة بصفتهم شركاء مهمين في إنجاح البرنامج وتوطين الوظائف والرقى بمستوى سوق العمل عموما».

وتابع السيد «لكن يجب ان ندرك أن برنامجا بحجم نطاقات يهدف إلى معالجة سلوكيات وأوضاع عاشها السوق منذ أكثر من ٦٠ سنة وهذا أمر صعب جدا ويحتاج إلى مشاركة فعالة لرجال الأعمال مع وزارة العمل والجهات ذات العلاقة من جوازات ومكاتب عمل وتأمينات اجتماعية لتذليل كل الصعوبات للوصول إلى النتيجة المرجوة وهي معالجة أوضاع السعودية وتوفير فرص وظيفية أمام الشباب السعودي في مؤسسات وشركات القطاع الخاص بمستوى يعود بالنفع على الطرفين».

من جانبه قال عبدالرحمن العطيشان عضو اللجنة الوطنية للنقل البري بمجلس الغرف السعودية: «نحن أمام مشروع وطني متكامل وكلنا مع توفير الفرص الوظيفية للشباب السعودي الذي يعتبر الركيزة الأولى والرقم الصعب الذي يرجح قوتنا الاقتصادية وينمي قدراتنا التنافسية على جميع الأصعدة».

وأضاف العطيشان «نحن كمستثمرين نعيش توازنات كبيرة بين سبر أعمالنا ونمو نشاطاتنا كمكون أساس ومهم من تكوينات الاقتصاد الوطني وكشركات ومؤسسات توفر بيئة عمل مهمة لجميع المواطنين والشباب على وجه الخصوص ولا مجال للمزايدة على حسنا الوطني تجاه وطننا ومواطنينا».

وطالب العطيشان وزارة العمل والجهات ذات العلاقة بضرورة توفير أدوات قياس للتفريق بين الجادين وغير الجادين في قضية السعوة فقال: «تطبيق مراحل نطاقات يحتاج إلى مقاييس بمعايير واضحة تعمل على قياس معدلات الجدية بين المستثمرين السعوديين وتفرق بين من يملك أعمال قائمة ونشاطات فعالة وبين أصحاب المكاتب الوهمية ومسوقي العمالة المتخلفة وتجار الفيز الذين يعكرون صفو السوق ويضرون المستثمرين الجادين».

وأشار العطيشان إلى أن من الواجب على وزارة العمل توفير فرص أكثر مرونة لأصحاب النشاطات التي تقدم عملا في السوق ولها استثمارات واضحة خصوصا أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذين يواجهون خطرا محدقا إذا استمرت الوزارة في التعامل مع الموقف بهذه الشمولية ودون قياس فعلي لمعامل الجدية الذي يعد مقياسا مهما تستطيع من خلاله الوزارة تقديم فرصة أكبر للجادين لتعديل أوضاعهم.

وقد أكدت وزارة العمل في تصريحاتها الأخيرة على أنه بعد ثلاثة أشهر ستوسع العقوبات إلى المنع من تغيير مهنة العمال الوافدين الذين يعملون لدى المنشأة.

وأشارت إلى أن نسبة المنشآت الواقعة في النطاقين الأصفر والأحمر لا تتجاوز ٥٠ بالمائة، مؤكدة على ارتفاع نسبة توظيف السعوديين في الفترة الأخيرة نتيجة لتصحيح الشركات لموقفها من نطاقات وفق إحصاءات مؤسسة التأمينات العامة التي أوضحت أن السعوديين الذين شملتهم مظلة التأمين في الأشهر الأخيرة ارتفعت بنسبة ١٢ بالمائة. وحذرت وزارة العمل من أن هذه العقوبات ستعد من أدق الصعوبات التي ستواجهها المنشآت التي لم تصح أوضاعها، مشيرة إلى أنه وبعد تطبيق العقوبات بثلاثة أشهر وتحديد في الأول من ربيع الأول للعام المقبل سيتم تطبيقها على «النطاق الأصفر» والهادفة للسيطرة على العمالة الوافدة.

الرياض تطلع على نماذج مثيرة لحوار إلكتروني بين السكينة وأهالي القطيف الرافضين للفوضى أطراف خارجية ذات تاريخ حافل بالجرائم تقود التحريض والفتنة .. في القطيف المندسون يسعون لإقحام الجهات الأمنية في جرائم القتل التي يرتكبوها

المصدر: جريدة الرياض الإحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/27/article686373.html>

متابعة - محمد الغنيم
كشفت نتائج حوار إلكتروني ساخن أطلقته حملة السكينة بوزارة الشؤون الإسلامية مع عدد من أبناء القطيف عن أن أغلب أهل القطيف يرفضون أعمال الشغب التخريبية والمظاهرات والفوضى، كما ثبت أن أعمال العنف التي حدثت مدعومة من قبل مواقع غير سعودية ذات توجه وتاريخ حافل بالجرائم .
وأقر عدد كبير من أهالي القطيف في سياق الحوار الإلكتروني الذي اطلعت "الرياض" على جوانب مثيرة منه بوجود "مندسين" ومجهولين بين المواطنين هناك يقومون بإطلاق النار وهو ما أكدته وزارة الداخلية في مؤتمرها الصحفي وبيانها حول ذلك الخميس الماضي، وظهرت المواقع الشيعية السعودية التي تواصل خبراء الحملة معها أكثر تعقلاً ووطنية ولم يوجد بينها من يتبنى هذه الاعمال او يدعو لها .
وعن نتائج التواصل مع تلك المواقع أكد مدير حملة السكينة عبدالمنعم المشوح لـ "الرياض" أن عملية التواصل مع تلك المواقع جاءت نتائجها إيجابية ومشجعة حيث يتم بيان خطورة الانسياق وراء الدعوات المغرضة والانخداع بالشعارات الكاذبة خصوصاً من قبل من يسعى لشحن النفوس ورفع وتيرة المواجهة، كما عرض أعضاء الحملة في تلك المواقع خطورة مآلات مثل هذه الاعمال ومخالفاتها للشريعة ولرأي علماء ودعاة ومفكري الشيعة الذين أصدروا بيانات رفض واستنكار لها، مشيراً إلى أنهم وجدوا أن كافة المواقع الإلكترونية الشيعية السعودية التي تم التواصل معها ضد العنف .
الأهالي أقروا بوجود «مندسين» يطلقون النار على المواطنين ليروجوا الأكاذيب بأن مصدر الرصاص من رجال الأمن !
هذا وأظهرت عملية التواصل مع تلك الجهات أن الإنترنت ليس المؤثر الأكبر في تلك التجمعات بل لعبت قنوات تقليدية دوراً أكبر تأثيراً في ذلك من فضاء الانترنت ، كما لعب (الفيديو) دوراً في التهيج حيث ظهر أن بعض النشطاء لديهم صفحات شخصية عززتها محاولات جهات وصفحات ومواقع إلكترونية - غير سعودية -، إضافة إلى ذلك تم رصد نشاط كبير في تسجيل مقاطع الفيديو ونشرها على (اليوتيوب) إلى جانب تصوير تلك الأحداث بالكاميرات من قبل المندسين بهدف جذب المتعاطفين .
وحفلت ردود ومداخلات شيعة القطيف في هذا الحوار بتأكيدات من قبلهم أن هذه الأعمال هي عبث غير مدروس وغير مقبول وأن العنف ضد المصلحة العامة والمصلحة الوطنية ولم يتطرق هؤلاء إلى أي مضايقات لا من الجهات الأمنية ولا من غيرها مؤكدين أنهم يمارسون حياتهم بشكل طبيعي وانسيابي وهادئ حتى بدأت الفتنة التي يقف خلفها "مجهولون" يسعون لرفع وتيرة الشحن والتهيج .
المشوح: الفيديوهات لعب دوراً في التهيج.. وكافة المواقع الإلكترونية الشيعية بالسعودية ضد العنف

وعاد المشوح في هذا الصدد إلى تأكيد أهمية الصدق في الطرح والإخلاص والخوف من الله موضحاً أن مسؤولية الكلمة عظيمة ملمحاً هنا إلى بعض مآثي هذه بعض المواقع وحسابات تويتر من تعليقات مخالفة استغلت مساحة الحرية بطريقة غير سوية وتحتاج للتوجيه الصحيح، مشيراً إلى أن حملة السكنية جهة علمية وإرشادية تتبنى الحوار المتعقل وتدعو للحمية الوطنية والتمسك بالاصول الشرعية وصدق الانتماء وتسعى لتعزيز مفاهيم صيانة الوحدة واجتماع الكلمة ونبذ العنف .

كثير من أهالي القطيف يرفضون هذه الاعمال المشينة وأشاد في هذا الإطار بإعلان مجموعة من الدعاة في القطيف رفضهم لأعمال الشغب التي حدثت مبيناً أن مهمة العقلاء هنا كبيرة في هذه المرحلة حتى لا يتركوا المجال (لقلة) للتأثير والشحن .

إلى ذلك وفي سياق الحوار الإلكتروني الذي أجرته السكنية مع عدد من أبناء القطيف حول هذه الأحداث والذي اطلعت "الرياض" على جوانب مثيرة منه اعترفت إحدى السيدات من أهالي القطيف أن ما حصل هو استغلال للتجمعات من قبل من أسمتهم بالمدنسين الذين يحملون اسلحة بغرض اطلاق النار على قوات الامن وعلى المتظاهرين كذلك حتى إذا قتل أي منهم يقولون إن رجال الأمن هم المتسببون في ذلك .

مواقع الكترونية خارجية تقود الفتنة في المنطقة وانجرت خلفها فئة قليلة وقال مواطن آخر من القطيف إن مايجري من احداث هناك لا علاقة له بأي حكمة أو رأي حسيب ، وتساءل عن الذين يقفون خلف هذه التصرفات الطائشة وغير المسؤولة من المحرضين الذين يختفون في الظلام داعياً هؤلاء الى الظهور والتعريف بأسمائهم وبحججهم .

ووجه حديثه لأهالي القطيف قائلاً: أنتم يا شبيعة القطيف تقتلون بعضكم البعض بدم بارد ولأتفه الاسباب، ودعاهم لتقوى الله . بدوره حذر مواطن آخر من سكان القطيف من المدنسين الذين يدعون للتظاهر مؤكدا ان هؤلاء أعداء للقطيف ويتمنون الدمار لها ويضمرون الشر لأهلها، في حين دعا آخر سكان المنطقة الى الترابط والوحدة والعمل بقلب واحد والتكاتف ضد من يريدون الشر للوطن من المجهولين والمدنسين الذي ذكرتهم وزارة الداخلية وحذرت منهم في بيانها الأخير .

1000 مختص يبحثون حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111127/Con20111127459023.htm>

يبحث ألف مختص من العلماء والقيادات الفكرية والاجتماعية في ملتقى «المرأة السعودية ما لها وما عليها»، حقوق المرأة الاجتماعية، الاقتصادية، الشرعية والنظامية، التي تكفل بحفظها الدين الإسلامي، ونصت عليها أنظمة المملكة. ويناقش الملتقى برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة صبيحة بنت عبدالله بن عبدالعزيز، خلال يومي ١٥ و ١٦ محرم الجاري، في الرياض، أربعة محاور مهمة هي؛ الأول قراءة في حقوق المرأة في النظام السعودي، الثاني حقوق المرأة الاجتماعية الواقع والحلول، الثالث حقوق المرأة الاقتصادية الواقع والحلول والرابع وعي المرأة الحقوق. ويتضمن الملتقى ورش عمل خاصة عن «تتمية مفهوم الحقوق والواجبات، حقوق الفتيات وواجباتهن ووعي المرأة بحقوقها القضائية».

وأوضح الدكتور فؤاد عبدالكريم المشرف العام على مركز باحثات دراسات المرأة المنظم للملتقى، أن الملتقى يهدف لتوعية المجتمع بوجه عام، والمرأة والجهات المختصة، بحقوق المرأة الشرعية والنظامية، التي تكفل بحفظها الدين الإسلامي، ونصت عليها الأنظمة في المملكة، إضافة لتأكيد التلازم بين حقوق المرأة وواجباتها، اقتراح بعض الآليات والحلول العملية لضمان حصول المرأة على حقوقها الشرعية والنظامية، التأكيد على أن علاقة المرأة بالرجل - حقوقياً - في الإسلام، تستند على أساس قويم من الرحمة والمودة والرفقة، لا على التنافس والصراع والعداء، لافتاً إلى أن تنظيم الملتقى في هذا الوقت يأتي بالتزامن مع كثرة طرح وتداول موضوع «حقوق المرأة» في وسائل الإعلام المختلفة. وبين عبدالكريم أنه ستجري استضافة عدد من الجهات التي تمثل القطاعين الحكومي والخاص، لعرض الوسائل المتاحة لحصول المرأة على حقوقها المختلفة، الشرعية، النظامية، الاجتماعية والنفسية، إلى جانب استضافة عدد من الجهات الخيرية المهمة بتنمية ثقافة العمل التطوعي لديها.



أستراليا: محاكمة مبتعث سعودي بتهمة ضرب زوجته !

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/333308>

قرر قاض استرالي وضع طالب سعودي قيد مراقبة حسن السير والسلوك ريثما ينطق بالحكم عليه في قضية تتعلق بقيامه بضرب زوجته. وقال القاضي إيان فون اينم ان محكمته لن يكون أمامها خيار إذا وجدت طالب المحاسبة السعودي البالغ من العمر ٣٥ عاماً مذنباً سوى إبعاده إلى السعودية، وستعمل في حال توصلها إلى قرار من ذلك القبيل على إعادة زوجته وأطفاله إلى السعودية قبل إبعاده من أستراليا.

وأقر الطالب السعودي (تحتفظ «الحياة» باسمه) بأنه مذنب بضرب زوجته مراراً أواخر العام ٢٠٠٩. وقال ممثل الاتهام ضابط الشرطة بروك شيارز للمحكمة إن المتهم قام في الحادثة الأخيرة بضرب زوجته وجرّها من شعر رأسها، فاضطرت الزوجة إلى ضربه بـ «مزهريّة» خلفت ندباً تحت إحدى عينيه. ونسبت صحيفة «أدليد ناو» أمس لمحاميه المتهم كارولين غوين قولها إن الزوجة انتقمت لنفسها جيداً، «إذ تركت في وجهه أثراً دائماً لتذكره بفعلته». وأشارت إلى أن الطالب السعودي المتهم لا يزال يواجه عذاب «الفضيحة» وسط مجتمع أبناء بلاده الدارسين في أستراليا.

الشورى يطالب محاكمة المسؤولين عن تأخر المشاريع

المصدر: جريدة اليوم الاحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36720.html>

يناقش مجلس الشورى خلال جلسته التي يعقدها يوم الأحد توصية تنص على "تشكيل لجنة محايدة لمحاكمة المسؤولين عن تأخير وإعاقة تنفيذ المشاريع المعتمدة وتوضيح كامل الأسباب والمتسببين في وسائل الإعلام، واتخاذ ما يلزم في هذا المجال".

وينتظر أن تطرح هذه التوصية المقدمة من عضو المجلس الدكتور محمد الشريف للمناقشة على أثر التصويت على توصيات لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١ هـ. وقال مقدم التوصية في مبررات طرحها «إن تأخر المشاريع وإعاقتها من أهم أسباب الفساد»، لافتاً إلى أنه لا يجب أن يأمن كل مسؤول عن مشروع من المساءلة والعقاب عند ثبوت تأخره في إتمام المشروع أو ترسيته. في حين رأى العضو الدكتور مفلح الرشيد في توصيته التي قدمها ضرورة إنشاء هيئة عامة للرقابة والمتابعة لتنفيذ المشروعات العامة مرجعاً - في مبررات - توصيته أن تلك التوصية تتبع من كثرة وتنامي المشروعات التنموية والبنى التحتية وزيادة إنفاق الدولة عليها، إضافة إلى اعتراف تقارير هيئة الرقابة والتحقيق وديوان الرقابة العامة بتعثر المشروعات وتأخر تنفيذها.

وفي ذات السياق، قالت مصادر إن المجلس سيناقش اليوم مقترح مشروع مكافحة البطالة المقدم من العضو علي الوزرة، والذي يستهدف سعودة ٢٥ بالمائة من وظائف القطاع الخاص خلال ٦ شهور، و ٦٠ بالمائة خلال خمس سنوات. وتدعو المادة الثامنة عشرة لصرف ٢٠٠٠ ريال إعانة لكل مواطن عاطل عن العمل على أن يسدّد ٥٠ بالمائة من المبلغ المصروف له على أقساط شهرية عند حصوله على وظيفة.

ويستمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن مقترح تعديل المواد (السادسة والثلاثين) و(الحادية والأربعين) و(الثالثة والسبعين) من نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٨٥ وتاريخ ٢٦/١٠/١٤٢٨ هـ بموجب المادة (٢٣) من نظام مجلس الشورى والمقدم من الدكتور/ عبدالرحمن العنود - والمهندس/ سالم المري. ويتضمن جدول أعمال المجلس مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي لمصلحة الجمارك للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١ هـ وتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن مشروع تنظيم المركز السعودي لزراعة الأعضاء.

العبيكان: يجوز للكفيل استقطاع ما يوازي خسائره من العامل الهارب

المصدر: جريدة الرياض الإحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/27/article686432.html>

قال الشيخ "عبدالمحسن العبيكان" إن واقع العلاقة العمالية بين الكفلاء ومكفوليهم في المملكة بحاجة إلى مزيد من الأنظمة والتشريعات التي تحفظ حقوق الطرفين، مؤكداً على أن الأنظمة الحالية تركز على حقوق العامل وتتجاهل حقوق الكفيل، مشيراً إلى أن للكفيل حقوقاً مثلما هي للعامل، منتقداً ما أسماه التحامل من قبل الأجهزة المعنية على الكفلاء من خلال تحميلهم تبعات هروب عمالهم دون النظر إلى الضرر الذي وقع عليهم جراء ذلك، موضحاً أن الكفيل تحمل تكاليف ودفع رسوم من أجل استقدام ذلك العامل أو العاملة، وأنه يجب أن تحفظ حقوقه .

وأضاف أن الكفيل قد دفع مبلغ (٢٠٠٠) ريال من أجل الاستقدام، وتحمل مصاريف الإقامة وتذاكر السفر من أجل الحصول على خدمة العامل أو العاملة المنزلية مقابل ذلك، لكن الهروب يضيع على الكفيل كل تلك المبالغ التي دفعها، في مقابل عدم الحصول على الخدمة، مؤكداً على أن هذا العامل الذي هرب من كفيله يجب أن يتحمل ما يصيب الكفيل من ضرر جراء ذلك الهروب، مبيناً أنه ليس من المعقول أن تهتم الأنظمة بحفظ حقوق العامل أو الخادمة ولا تهتم بحفظ حقوق الكفيل كذلك، مشدداً على أن لكل من الطرفين في العلاقة العمالية حقوقاً وواجبات، وأنه إذا ما أخل أحدهما بهذه الحقوق بما يضر بمصالح الطرف الآخر فإنه يتحمل المسؤولية ويجب أن يحاسب على ذلك، مشيراً إلى أنه إذا ما تسبب العامل بأضرار للكفيل، فإنه يجب أن يكلف بما يعوض تلك الأضرار من الناحية الشرعية .

وأوضح أن من حق الوكيل شرعاً أن يقاضي عمالته في حالة عدم التزامها بالعقد وما يسببه ذلك من أضرار بمصالح الكفيل، كعملية الهروب من موقع العمل، مضيفاً أنه في حالة تفعيل نظام قضاء التنفيذ فإنه سيحسم الكثير من المشكلات المشابهة لمثل هذا، وعلق الشيخ على مسألة تحميل الكفيل لتبعات هروب العمالة من تحمل تذكرة سفره وتجديد إقامته عن الفترة التي هرب خلالها إذا لم تكتمل المدة النظامية على هروبه، وكذلك دفع جميع رواتبه إن وجدت، بقوله: يجب إعادة النظر في مثل هذه الأنظمة؛ لأن بها إجحافاً بحقوق الكفيل، مبيناً أن بعض العمال يهرب بمجرد وصوله من المطار دون أن يراه كفيله، وإذا ما تقدم الكفيل لطلب عامل بديل يلزم بدفع رسوم جديدة، بينما كان يجب أن يعرض عن التأشيرة السابقة؛ لأن الكفيل ليس له ذنب في هروب ذلك العامل، معتبراً ما يقع على الكفلاء اليوم ظلماً وإجحافاً، مؤكداً على أنه يجوز أن يستقطع الكفيل من حقوق العامل الهارب لديه ما يقابل الأضرار التي لحقت به جراء هروبه. ودعا الشيخ "العبيكان" إلى فتح التأشيرات دون قيود؛ لأن تلك القيود مثلت دافعاً مهماً في هروب العمالة للعمل بأجر أعلى لمن لم يمكن من حاجته من التأشيرات، مضيفاً أن المتخلفين من الحج والعمرة وكذلك المتسولين عندما يجد كل مواطن كفايته من التأشيرات، فإنهم لن يجدوا من يشغلهم، مؤكداً على أن ظاهرة بيع التأشيرات ستتلاشى في حالة وجود وفرة في التأشيرات للعمل النظامي لدى الكفيل.

راتب الـ ٦ آلاف لم يثنهم عن القرار الاعتداءات تدفع ١٥ موظفا في ساهر للاستقالة

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111127/Con20111127459008.htm>

فهد الذيابي - الرياض

انسحب ١٥ موظفا جديدا من العمل في نظام ساهر، بعد الأحداث الأخيرة التي شهدت مقتل أحد العاملين فيه قرب مركز الجلة على طريق الرياض - مكة المكرمة.

وعلمت «عكاظ» من مصادر خاصة أن ٢٠ موظفا جديدا تم قبولهم كان مقررا إخضاعهم لدورة يتعلمون فيها التحكم بجهاز الرصد الآلي، لم يتبق منهم سوى خمسة موظفين فقط، في إشارة إلى القلق الذي يحيط ببيئة العمل في النظام. ولم تفلح الإغراءات المادية التي قدمت للموظفين الجدد في بقائهم، حيث منحتهم الشركة رواتب أعلى من زملائهم السابقين تتجاوز حاجز الستة آلاف ريال بعد أسبوعين من تواتر أخبار وصلتهم، تفيد أن أربعة موظفين أنها خدمتهم بعد إصابتهم بإعاقات، إضافة لسماعهم عن ١٣ حالة إطلاق نار هددت حياتهم كانت آخرها في المنطقة الشرقية قبل يومين. إلى ذلك، رفضت الشركة مطالب العاملين بتصفيح سيارات الرصد المرتكزة في الشوارع لضمان سلامتهم، وزيادة حد التأمين الصحي الذي يفي باحتياجاتهم الطبية، إضافة إلى رفضها وضع صندوق أسود مشابه للموجود في الطائرات، لكشف أسرار الاعتداء عليهم في حال تعرضهم لمخاطر تمس أرواحهم.

عشرات المعلمين يتجمعون أمام مقر الخدمة المدنية مطالبين بـ الدرجة المستحقة

المصدر: جريدة الحياة الإحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/333242>

تجمع نحو ٥٠ معلماً جاؤوا من مناطق مختلفة أمام مقر وزارة الخدمة المدنية صباح أمس، للمطالبة باحتساب الدرجات المستحقة للمعلمين والمعلمات بحسب أعوام الخبرة، مع صرف الفروقات بأثر رجعي عن الأعوام الماضية. وأكد عدد منهم أن وزير الخدمة المدنية محمد الفايز تلقى خطاباً منهم، ووعدهم بالنظر في مطالبهم. وذكر المعلمون حسن الفيفي وراضي الشمري وعبدالله الشمري الذين شاركوا في التجمع لـ«الحياة» أنهم حضروا للمطالبة بحقوقهم وحقوق أكثر من ٢٠٠ ألف معلم ومعلمة، داعين وزارتي الخدمة المدنية والتربية إلى إيجاد حل لوضعهم.

وأشار المعلم عبدالله الشمري إلى أن وزير الخدمة المدنية تلقى منهم الخطاب ووعد بدرسه. وتحفظت الجهات الأمنية على عدد من المعلمين المتجمعين في مركز شرطة المعذر، ثم أطلقت سراحهم. وقال المعلمون في الخطاب الموجه للفايز (حصلت «الحياة» على نسخة منه): «تعلمون أن للمعلمين والمعلمات لائحة خاصة بهم، وهي لائحة الوظائف التعليمية، كما أنكم كنتم ضمن اللجنة الوزارية التي شكلها خادم الحرمين الشريفين عام ١٤٢٩ هـ، وتمخضت نتائجها وتوصياتها عن إعطاء المعلمين والمعلمات المستويين الخامس (للتربوي) والرابع (لغير التربوي)، مع معاملتهم وفق المادة ١٨ من لوائح الوظائف العامة التي تخص الموظفين المدنيين، ولا علاقة للمعلمين بها، وعدم وضع المعلمين والمعلمات على درجتهم المستحقة بحسب أعوام الخبرة (أي منذ التعيين)، مع استبعاد الأثر الرجعي عن السنين الماضية. واطلعنا على محضر اللجنة الوزارية، ونعلم تماماً توصياتكم، وتوصيات وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف، وتوصيات وزير التربية السابق الدكتور عبدالله العبيد، وبقية الأعضاء، كما أننا نعلم أن خادم الحرمين الشريفين، جعل ثقته بكم فأقر توصياتكم، وأنه لا يرضى بأن يُظلم أحد.»

وأضافوا أن وزير التربية السابق طالب بوضع المعلم على درجته المستحقة بحسب أعوام خدمته، وبهذا بُرئت ذمته، لكن طلب وزير التربية السابق قُوبل برفض من الوزير الفايز ووزير المالية وبقية الأعضاء، الذين أوصوا بوضع المعلمين على أقرب راتب بحسب المادة ١٨ من لائحة الوظائف العامة، مع استبعاد الأثر الرجعي عن الأعوام الماضية (الفروقات المالية)، معتبرين أن تلك التوصيات كانت جائرة.

وتابعوا: «إنكم بفعلتكم هذه جعلتم حقوق أكثر من ٢٠٠ ألف معلم ومعلمة، علاوة على من يستفيد من هذه الحقوق من آباء وأمهات وأبناء وإخوة وأخوات في ذممكم، وعلقت أصحاب الحقوق والمستفيدين منها في رقابكم يوم القيامة.» ولفقوا إلى أن المعلمين خريجي الأعوام بين ١٤١٥ هـ و ١٤٣٠ هـ والمعلمات خريجات الأعوام بين ١٤١٣ هـ و ١٤٣٠ هـ ظلموا، في حين أن من تعين عام ١٤١٥ هـ وما قبله من المعلمين، ومن تعينت عام ١٤١٣ هـ وما قبله من المعلمات أخذوا حقوقهم منذ تعيينهم، وكذلك من تعين عام ١٤٣٠ هـ من المعلمين والمعلمات حصل على حقه، متسائلين عن سبب أخذ المتعين حديثاً حقوقه كاملة، في حين تبخس حقوق القدامى.

وحاولت «الحياة» الحصول على تعليق من المتحدث باسم وزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين، لكنه لم يجب على الاتصالات المتكررة.

رئيس المظالم: لا نؤخر القضايا ومحكمة استئناف إداري بالشرقية قريباً

المصدر: جريدة اليوم الاحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36739.html>

أكد رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ عبدالعزيز النصار حصر ترفع الوكلاء في المحاكم الإدارية على ثلاث قضايا مجتمعة فقط مع إمكانية أن يترافع المدعي عن نفسه أو توكيل أحد المحامين المعتمدين من قبل وزارة العدل. وقال النصار إن السماح للوكلاء بالترافع معمول به طبقاً للأنظمة القضائية الصادرة المنظمة لعمل المحامين.

وأوضح الشيخ عبدالعزيز النصار بعد افتتاحه مبنى محكمة الاستئناف الإداري في جدة السبت أن ملفات قضايا كارثة سيول جدة والتي أحالتها جهات التحقيق للمحاكم الإدارية ما زالت جلساتها القضائية تحت النظر مشيراً إلى أن جميعها تعقد بشكل علني.

وأشار إلى أنه لا يوجد هناك تأخر في النظر بالقضايا بالتزامن مع عملية افتتاح مبنى محكمة الاستئناف حيث إن انتقال الاختصاص لمحكمة الاستئناف الإدارية في جدة تم بطريقة سلسة، إذ إن القضاة الذين كانوا ينظرون في القضايا هم ذاتهم انتقلوا للعمل في محكمة الاستئناف الإدارية الجديدة، إضافة إلى أن القضايا وصلت إلى المحكمة قبل القضية. مؤكداً أنه تم استغلال إجازة عيد الأضحى للنقل وقد باشر القضاة في المحكمة فور صدور قرار افتتاحها. وذكر النصار إن الجهود مستمرة لتسريع وتيرة العمل في جميع المحاكم الإدارية، حيث صدر أخيراً قرار بتعيين ٦١ قاضياً في ١٢ محكمة على مستوى المملكة، وتبقى منطقتا تبوك والباحة سيتم فتح محاكم إدارية فيهما في وقت قريب إضافة لفتح محكمة استئناف في المنطقة الشرقية. وأشاد بما تنعم به هذه البلاد المباركة في ظل قيادتها الكريمة وبمسيرتها التنموية المستمرة في مشاريع تنموية، ورؤى تطويرية، وهي مسيرة بدأت منذ تأسيس هذه الدولة المباركة، والذي تأسست عليه بتحكيم الشريعة الإسلامية.

ولفت الشيخ النصار إلى الرؤية الكريمة لخدام الحرمين الشريفين بتدشينه أضخم مشروع لتطوير مرفق القضاء «مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء» الذي كان بحق نقلة نوعية ومفصلية في تاريخ القضاء السعودي، شمل هذا المشروع الكريم القضاء العام والقضاء الإداري ممثلاً في ديوان المظالم. وقال: «ما زلنا ولا نزال ومنذ تدشين هذا المشروع العظيم نقطف ثماره على أرض الواقع، حيث حظي القضاء الإداري بنصيب وافر من هذا المشروع الكريم دعماً مادياً، وتطوراً تنظيمياً، فضلاً عن الدعم بالكوادر المؤهلة - القضائية والإدارية - بما سيسهم في تحقيق أعلى معايير الجودة في العمل القضائي ومخرجاته.» رئيس ديوان المظالم ي دشّن المحكمة الإدارية في جدة (تصوير: فيصل حقوي)

وبيّن حرص الديوان على افتتاح المحاكم الإدارية في مناطق المملكة، وفي القريب العاجل سيتم افتتاح محكمتي تبوك والباحة ليكتمل عقد المحاكم الإدارية في جميع مناطق المملكة الثلاث عشرة، إضافة لمدينة مكة المكرمة، وفي هذا اليوم (أمس) يتم تدشين محكمة الاستئناف الإدارية في منطقة مكة المكرمة، وهي نقلة نوعية كبيرة في مسيرة الديوان، حيث إنها أول محكمة استئناف إداري تفتتح بعد محكمة الاستئناف الإدارية بالرياض، وقال: سيأتيها في القريب العاجل افتتاح محكمة الاستئناف الإدارية بالمنطقة الشرقية، مشيراً إلى أن في خطط الديوان افتتاح المزيد من محاكم الاستئناف في المناطق الأخرى تدريجياً بما يخدم المراجعين ويسهل وصولهم إلى هذه المحاكم. وأكد أن هذه المحاكم روعي فيها سعة قاعاتها وخدماتها بما يواكب أحدث المحاكم العالمية، وفي هذا الإطار تمت الاستعانة بخدمات التقنية، بتضمين هذه المحاكم البنية التحتية اللازمة بما يمهّد للمحاكم الإلكترونية. وأضاف: حرصنا على توفير أكبر قدر من الخدمات للمراجعين من قاعات الانتظار المناسبة، وقاعات انتظار خاصة للنساء، كما حرصنا على جودة خدمات الجمهور بتأهيل عدد كبير من الموظفين لاستقبال المراجعين وخدمتهم.

وأكد أن مرتكز العمل القضائي يتمثل في: القاضي ومعاونيه، ومن هذا المنطلق فقد حرص الديوان على إدراج جميع منسوبي الديوان - قضاة وموظفين - في برامج تدريبية ممنهجة، حيث تم اعتماد خطة تدريب سنوية تلبي الحاجات العملية، وفي نفس الوقت ترتقي بالمستوى القضائي والإداري، وقال: حرصنا بأهمية المعلومة الشرعية والنظامية والقضائية للقاضي الإداري بتوفير المرجعية العلمية الميسرة للقاضي، حيث سيتم قريباً تدشين مكتبة إلكترونية مرجعية متخصصة سميت بمكتبة القاضي الإداري، بما يبسر على القاضي.



السفارات الأجنبية تتدخل.. فراغ الأنظمة واضح! خادمة حزمت حقيبتها متوجهة إلى سفارة بلادها لشكوى كفيلها

المصدر: جريدة الرياض الإحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/27/article686433.html>

إلى عهد قريب لم تكن سفارة أجنبية في الرياض بحاجة إلى أن تتدخل لمطالبة كفيل برواتب خادمتها المتأخرة، لكن في الخمس سنوات الأخيرة تدخلت بعض السفارات في ملاحقة المواطنين الذين يتأخرون في منح مكفولهم رواتبهم وخاصةً العاملات، وبالرغم من انتقاد مراقبين لذلك، إلا أن حقوقيين يرون أن هناك فراغاً في تطبيق الأنظمة التي تحكم العلاقة بين العامل ومكفوله، فمثلاً هناك عمال وخادمت يهربون بحثاً عن دخل أعلى غير عابئين بالعقود التي تلزمهم بالعمل لدى كفلائهم حسب أنظمة البلاد، فإن هناك كفلاء يتأخرون في منح مكفولهم حقوقهم بالشكل المنتظم، مما يبرر هروب بعضهم وخاصةً الخادمت .

ويلقي مثل هذا الفتور الرسمي في تنظيم تلك العلاقة العمالية بشكل صارم بظلاله على سوق العمل سلبياً، فهناك أزمة ثقة بدأت تعترى هذا السوق، والمواطن بدأ يخشى استقدام سائق ثم في اليوم التالي يهرب، فيما بدأت بعض الدول توتر مواطنيها وتشحنهم، وبعضها منعهم بالفعل من السفر إلى المملكة، فلا المواطنون حاصلون على حقوق وضمانات، ولا بعض الأجانب كذلك، وتبقى هذه العلاقة اليوم محكومة بأخلاقيات الأفراد من الطرفين ومدى التزام أحدهما تجاه الآخر . وبالرغم من كل ذلك ينظر مراقبون إلى واقع العمالة في المملكة بأنه جيد، خاصةً بعدما كشفت منظمة "هيومان رايتس ووتش" التي تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان في وقت سابق، أن ما يحدث في المملكة من إشكالات مع العمالة لا يمثل سوى (١%) من حوادث العمال في أوروبا، مما يبرر تزام مواطني كثير من دول العالم على أبواب سفارات المملكة للحصول على تأشيرة عمل في البلاد.

جدة : المحكمة تعرض قرية اللؤلؤ في مزاد ... والسكان يبيتون بلا كهرباء !

المصدر: جريدة الحياة الاحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/333249>

أصدرت المحكمة العامة في محافظة جدة أمس قراراً يقضي بعرض «قرية اللؤلؤ» في مزاد علني، معلنة حكمها ببيع العقارات كافة، العائدة للمحكوم عليه أحمد سالم بامحرز بسبب مطالبات حقوقية، لتندرج هذه «القرية» ضمن قائمة العقارات التي صدر في حق قاطنيها بإخلاء المساكن فيما لا يزال سكانها متمسكين بـ «البقاء» في منازلهم على رغم من قطع التيار الكهربائي مرات عدة.

وقال عدد من سكان «القرية» لـ «الحياة»: «نحن لن نرحل عن منازلنا حتى نسترد حقوقنا كاملة، ولا بد للجهات المختصة أن تبدأ بمعاينة الشركة التي باعت لنا هذه المنازل ومن ثم تتصلت من المسؤولية لتصبح القضية محل جدل في المحاكم لأسباب تتعلق بالورثة».

وأشاروا إلى احترامهم لأحكام القضاء، إلا أنهم يحاولون تعطيل هذا القرار وفق الإجراءات القانونية كونهم الوحيدين المتضررين من هذه القضية، مؤكدين تمسكهم بـ «التعويض» عن خسائرهم المالية والمضايقات النفسية التي تعرضوا لها طيلة فترة مداوالات هذه القضية، لافتين إلى أن الكثير من السكان متآمرون نفسياً جراء إعلان المحكمة بيع «القرية» في المزاد العلني.

من جهته، أكد المحامي والوكيل الشرعي لـ «ورثة» هذه «القرية» الدكتور عبدالله باهمام، صحة ملكية الأراضي لورثة سالم بامحرز وبطلان البيع الذي جرى بين أحمد بامحرز وشركة المسارات العقارية بصور أمر من المحكمة. وقال: «إن أحمد بامحرز باع الأراضي على شركة المسارات باتفاق بينهما ومن دون أي أحقية بيع أو وكالة شرعية وقبلت الشركة البيع بأوراق فقط من دون أي إفراغ أو صكوك ومن دون علم إخوته ليهرب بعد ذلك إلى خارج البلاد وهو مطلوب حالياً من طريق الانترنت والذي صدر إحضاره برقم ١١٨٣ بتاريخ ١١/١١/٢٠١٤ هـ».

وأضاف أن الورثة عمدوا إلى رفع دعوى قضائية ضد أحمد بامحرز وانتهى الحكم بأن يعود «المبيع» لمالكه الأول ولورثته من بعده، ليلتمس بعد ذلك أحمد بامحرز في محكمة الاستئناف ويأتي الحكم بالرفض مرتين متتاليتين ويؤيد حكم الامتلاك للورثة والذي صدر برقم ٦١/٦٩٨/١٨ بتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٣ وأصبح الحكم نافذاً ومؤيداً.

وذهب إلى أن الورثة حاولوا الوصول إلى اتفاقات سلمية مع شركة المسارات وقاطني القرية إلا أنهم لم يجدوا أي تعاون منهم وقال: «طلبنا من «المسارات» بأن تقدر المساكن ومن خلال التقدير نتسلم حصة الورثة بالقسمة الشرعية باستثناء حصة أحمد بامحرز ومن تنازل عن حصته من الورثة له، والتي تقدر بنسبة ٥٥ في المئة من نسبة التقدير وهي قيمة ما قبضه أحمد منهم سابقاً، وبعد ذلك يتم التنازل لدى القاضي وتتم عملية التفريغ، وتم إعطاؤهم مهلة لمدة شهرين إلا أن المدة قضت ولم نحصل على أي رد».

وشدد على أحقية سكان «القرية» برفع دعوى قضائية ضد شركة المسارات ليتمكنوا من ضمان حقهم كونهم وقعوا ضحية لذلك، فيما أكد مسؤولون في «الشركة» في حديث سابق إلى «الحياة» أنهم تورطوا في شراء عقار عائد لورثة، لافتين إلى تعاونهم الجاد مع الجهات القضائية لحسم هذه القضية.

متهم "القاصرات" أمام DNA

المصدر: جريدة الوطن الاحد ٢٠١١-١١-٢٧ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=77251&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى ٢٠١١-١١-٢٧ ٢:٢١ AM

كشف رئيس المحكمة العامة بجدة الشيخ إبراهيم القني لـ "الوطن" أمس، أن من القرائن القوية ضد المتهم باغتصاب قاصرات في جدة، تطابق عينة الـ "DNA"، مؤكداً أن "هذه القرينة تعتبر بينة قوية، وتعرف القاصرات عليه". وقال: إذا كانت المواجهة هي فقط المثبتة بالقضية، فإنها ستحال إلى المحكمة الجزئية. وأعلن تشكيل لجنة من ٣ قضاة لدراسة ملف قضية المتهم.

بقرائن قوية منها تحليل "DNA" وتعرف القاصرات على المتهم، يدرس عدد من القضاة ملف قضية المتهم باغتصاب القاصرات، وذلك في محاكمة علنية إذا طلب المتهم ذلك. وكشف رئيس المحكمة العامة بجدة الشيخ إبراهيم القني لـ "الوطن" عن تشكيل لجنة من ٣ قضاة لدراسة ملف قضية المتهم باغتصاب القاصرات الموقوف منذ ٦ أشهر بسجن "بريمان"، بعد استلام ملف القضية من هيئة التحقيق والادعاء العام. وأوضح أن أي قضية تحال للمحكمة من هيئة التحقيق والادعاء عادة ما تكون منتهية الإجراءات والتحقيقات، وجاهزة بدلائل وقرائن ترفق بملف القضية، وأن دور القاضي ناظر القضية يكون للحكم، ووفقاً لما يراه القضاة من منظورهم للقضية، وأن القرائن والدلائل عادة ما تعد من أقوى البراهين التي أثبتتها التحقيقات. وحول مطالبة المدعي العام بتعزيز المتهم بالقتل، قال: يرجع الحكم على الجاني لاختصاص المحكمة فقط، والقضاة الذين ينظرون إلى القضية من خلال كافة الأدلة والقرائن، وحسب ما يرونه من حثيثات القضية، مشيراً إلى أن الدلائل القوية التي تدвин المتهم هي التحاليل المثبتة، وشهود الإثبات، وأن العقوبة ربما ستكون مشددة إذا ثبتت التهمة ضده، وأن الحديث في هذا الموضوع سابق لأوانه الآن.

وأقر القني بأن تطابق عينة الـ "DNA" من القرائن القوية ضد المتهم، وأن هذه القرينة تعد بينة قوية، وكذلك تعرف القاصرات على المتهم، وأنه إذا كانت المواجهة هي فقط المثبتة بالقضية، فإنها ستحال إلى المحكمة الجزئية. وقال: "إذا ثبت قيامه بالاختطاف، فإن مبدأ الاختطاف له أحكام شرعية تطبق وفق ما يراه القاضي، ومنها الجلد والسجن والغرامة المالية وغيرها، مبيناً أن القضاة سيواجهون المشتبه به بكل ما نسب إليه من اتهامات، بحضور الشهود والمختطفات إذا كان قد أنكر التهم وقت التحقيق، أما إذا كان تعرف القاصرات على المتهم هو فقط التهمة الموجهة له، فربما تحال القضية إلى المحكمة الجزئية.

وأشار إلى أن جميع الجلسات بالمحكمة ستكون علنية إذا طلب المتهم ذلك، بشرط الاتفاق مع اللجنة القضائية التي ربما ترى وجوب سريتها.

ومن جانبه اعترض الشقيق الأصغر للمتهم، ويدعى "حسن" على التهم المنسوبة لشقيقه، موضحاً أن شقيقه لا يدمن المسكر ولم يعترف بهذه التهمة التي وجهها له الادعاء العام، مؤكداً أن هناك جوانب خفية في القضية سيثبتها المحامي أمام المحكمة، من بينها توجيه تهم اختطاف واغتصاب لشقيقه وهو خارج البلاد. وأوضح محامي المتهم وائل جوهري أن ما جاء في تصريح المصدر المسؤول بهيئة التحقيق والادعاء العام بأن موكله يتعاطي المسكر غير صحيح، كون موكله لم يعترف بذلك، وأنه كان أولى بجهات التحقيق إجراء التحاليل الطبية الخاصة بتعاطي المسكرات للتحقق من ذلك.

نشر أسماء الجهات الحكومية التي لم تتجاوب مع التعليمات خلال شهر.. ومحاسبة المسؤولين قرار مكافحة الفساد التشهير بالمخالفين.. خلاص ما ينفع إلا الشدة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/28/article686789.html>

الرياض، تحقيق- هشام الكثيري
مقولة "الشق أكبر من الرقعة" حملت معها على مدى عقود "ثقافة الإحباط"، والعجز.. ومشكلة لا يمكن تداركها بمسكن يجتث المعضلة من جذورها، بيد أن هذا المثل البائس لا يتعذر به سوى العاجز، وفقد الحيلة، فليس هناك ما لا يمكن علاجه، وإن لزم الأمر تغييره؛ فالنظرة التفاؤلية تقول "إن لم يوافق الواقع النظرية، غيّر الواقع" وهذا ما تسعى إليه "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" في انطلاقة مسيرتها نحو تشديد الخناق على الفساد وحصره في أضيق نطاق، معززة مفهوم الشفافية، وحماية النزاهة، والتصدي لكل من لم يكن مؤهلاً لحمل الأمانة الموكلة إليه، ومن لم يمتلئ فؤاده بحب الوطن، والغيرة عليه، والحرص على رفعة.

خطوات متتابعة

لم تمض سوى شهور قلائل على تأسيس "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" إلا وقد بدأت تضع أيديها على مواضع الخلل والقصور، وكانت أول الخطوات هي مد يد التواصل مع المواطنين إيماناً منها أن المواطن هو "الرقيب الأول"، إذ نشرت كيفية التواصل معها عبر وسائل الإعلام، بحيث يكون هناك تتبع على أوسع نطاق لمدى سير العمل الحكومي وحجم الفساد سواء إدارياً أو مالياً.

وجاءت الخطوة الفعلية أن طلبت الهيئة من جميع الجهات الحكومية والمؤسسات والشركات المساهمة العامة التي تشترك الدولة في ملكيتها، بوضع لوحات في مواقع المشروعات بمقاسات حددتها الهيئة، توضح معلومات عن المشروع، مثل: اسم المشروع، واسم المقاول المتعاقد معه، وتاريخ توقيع العقد وقيمه، وتاريخ تسليم الموقع للمقاول الذي يوافق تاريخ بداية العقد، وتاريخ انتهائه ومدة التمديد إن وجد، وتاريخ انتهاء التمديد، واسم الاستشاري المشرف، وتاريخ توقيع العقد معه وقيمه؛ لكي تباشر الهيئة اختصاصاتها في التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في المشروعات، المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين وفقاً لما ينص عليه تنظيم الهيئة.

ديوان المراقبة العامة كشف عن تفاصيل «المبنى الجديد» على الملأ وفتح «باب التغيير للأفضل»
وعلى الرغم من أن المادة الخامسة من نظام المادة الخامسة من نظام الهيئة حددت مدة ثلاثين يوماً للرد على ملاحظاتها واستفساراتها، إلا أن كثيراً من الجهات الحكومية لم تنفذ ما طلبته مما يعد مخالفة نظامية طبقاً لما قاله رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الأستاذ "محمد بن عبدالله الشريف" في تصريحات صحفية بثتها "واس" الأربعاء الماضي، مبيناً أن الهيئة ستنتشر لاحقاً أسماء الجهات الحكومية التي لم تتجاوب، وسوف تطلب إحالة المسؤولين عن التأخير فيها إلى المساءلة لدى جهة التحقيق المختصة.

وجاء عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية مع استفسارات وملاحظات الهيئة بالرغم من المدة الكافية للرد عليها، أمراً محبطاً للمجتمع قبل الهيئة، فعدم تجاوب الجهات الحكومية بحد ذاته هو "قصور" و"إهمال" كيف لا؟.. و"الهيئة" ترتبط

ارتباطاً مباشراً بخادم الحرمين الشريفين كما جاء في الأمر الملكي إبان تأسيسها، والمرجو من الهيئة أن تشهر بأسماء المقصرين، وعدم الاستهانة بلامبالاتهم، فالحزم ينبغي أن يكون حاضراً من الهيئة التي ينبغي أن تكون سلطتها أقوى من سلطة الجهات الحكومية الأخرى، لقيامها بدور "الرقيب" عليهم .

تعزيز المواطنة

مثلت مشاركة المواطن في مكافحة الفساد دوراً مهماً في تعزيز مفهوم المواطنة لدى المجتمع، وأهمية شراكة المواطنين في مراقبة المشاريع التي تنشأ من أجلهم، ولتتمكنوا من إبلاغ الهيئة بملاحظاتهم حول التقصير في ذلك، ويتجسد في تلك الخطوة أهمية كبيرة تتبع من مقدار الشفافية التي تركز عليها الهيئة في عملها، كما أن وضع اللوحات في مواقع المشروعات تبين تفاصيل الشركة المنفذة والاستشاري وقيم العقود، ومدة التنفيذ تبعث ارتياحاً لدى المواطنين يجعلهم يطمنون على سير العمل ويستطيعون من خلالها معرفة الشركة المنفذة والتي أرسيت عليها المناقصة بعد حالات الإسناد التي كانت بعض الشركات تفعلها بعد ترسي عليها المناقصة تبعتها لشركة أخرى بسعر أقل، لتأخذ ربحاً من الفرق دون أن تعمل شيئاً، سواء بعلم الجهات المالكة أو بدون علمها، الأمر الذي كان يؤدي لتعثر بعض المشروعات، وربما توقف بعضها بشكل نهائي، فضلاً عن أن معرفة المواطنين باسم الشركة المنفذة، وإعلان ذلك بشكل واضح يجعل الشركة تكون حريصة على سمعتها في سوق العمل وبذلك تكون حريصة على موعد بدء وتسليم المشروع في وقته المحدد .

مراقبة "المراقبة"

تجاوب "ديوان المراقبة العامة" مع مطالب "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، الداعية إلى تطبيق الشفافية في تنفيذ المشروعات، إذ وضع لوحة كبيرة بينت تفاصيل مشروع تشييد مبنى الديوان في الرياض، كاشفة اسم الاستشاري وقيمة عقده، وشركة المقاولات وقيمة عقدها، ومدة تنفيذ العقد تصل إلى ١٠٩٥ يوماً، وتاريخ توقيع العقد، وتاريخ استلام المقاول للموقع، وأخيراً التاريخ التعاقدى لإنهاء المشروع، وبذلك يتاح لجميع المواطنين بأن يجسدوا دور "الرقيب" في متابعة المشروعات الحكومية ومدى سير تنفيذها والتبليغ عن مواطن القصور والتأخير في الانتهاء منها .

التشهير بالمقصرين

وانطلاقاً مع تلك الشفافية تجاه سير المشروعات، تأتي المطالبات بأن يكون هناك "تشهير" بالجهات التي أخلت ببندود العقود، ومسألتهم تجاه تقصيرهم، وكشف العقوبات التي ألحقت بهم جراء ذلك، حتى يكون هناك احترام للعقود، وبالتالي تستطيع الشركات الأخرى التي ستتخذ مشروعات مقبلة تعي تماماً مدى أهمية "المصادقية" في التنفيذ ومواعيد التسليم .

الجودة الشاملة

ويتطلع الكثيرون إلى أن تكون النظرة أكثر بعداً من ذلك بالعودة إلى الخطوات الأولى من قبل بدء تنفيذ المشروعات، إلى كيفية إرساء المناقصات، وماهية الشركات التي تُرسي عليها العقود، ومدى خبراتها، ومؤهلاتها، وجاهزيتها لتنفيذ المشروع، دون أن يكون هناك تراكم مشروعات لدى شركات معينة، والأهم من هذا وذاك، بالأقل تقتصر الرقابة على مدى تنفيذ العقود، وكم النقود، بأن تكون هناك لجان متخصصة ميدانية من الهيئة تراقب جودة المشروعات، ومدى تطابقها، وحسن تنفيذها، فالعبرة بالجودة وليست بالسرعة، وكما يقولون "السلسلة تقاس بأضعف حلقاتها"، ولا نريد أن نزهو بمشروعات تنفذ خلال أوقات قياسية ومذهلة، وحين يأتي "المطر" نكتشف أنها "مهترنة"!!

رؤى وتطلعات

ويتطلع مواطنون أن تكون اللوحات التي تنصب أمام المشروعات "رقمية" خشية أن تتأثر اللوحات الحالية من عوامل التعرية لا سيما وأن بعض المشاريع تمتد فترة تنفيذها لفترة طويلة تتجاوز الثلاث سنوات، كما تفعل بعض الشركات في المشروعات غير الحكومية بوضع شاشات الكترونية رقمية تضع رقماً تنازلياً يبين كم بقي من يوم على انتهاء المشروع . كما اقترح آخرون وضع حافز للرقيب المتطوع لا يشترط أن يكون مادياً بل على الأقل تقديرية، ليساهم في توعية المجتمع تجاه أهمية التكاتف يدأ بيد نحو القضاء على الفساد بشتى أنواعه، مطالبين الهيئة بمواكبة التقنية كونها من المفترض أن تكون سباقة نحو ذلك، كونها اكتفت بوسائل تواصل محدودة اقتصر على رقم هاتف الاتصال الموحد، والفاكس والصندوق البريدي، منوهين بأهمية البريد الإلكتروني فضلاً عن الموقع على شبكة الانترنت، بحيث يتاح إرسال النصوص والصور بسهولة ويسر .

مخالب العمالة تخلخل نظام الاتصالات وتقلب موازين المجتمع السعودي

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36822.html>

سيطرت العمالة الوافدة على الأسواق بشكل عام .. وسوق الجوالات بالأحساء بشكل خاص، فقد أصبح هذا السوق صيدا ثميناً للعمالة الأجنبية التي تديره وتتحكم فيه دون رقابة ملموسة من الجهات ذات الاختصاص، كما تجاوزت تلاعب الوافدين بالأسعار سيطرتهم على السوق بأكمله بمنأى عن القوانين والأنظمة الضابطة، فتراهم يمارسون شتى أنواع الترويج المحمود والمذموم بلا تحليل أو تحرير، ومن تداعيات هذا الترويج (المفتوح!) شرائح بدون اسم والتي تستغل غالباً للجانب السيء، وكذلك سيطرتهم على اقتصاد البلد والتضييق على الشباب السعودي من حيث فرص فضلاً عن بعض التدخل في خصوصيات المجتمع السعودي غير المقبولة نهائياً .. انطباعات المواطنين تجاه هذه القضية جاءت بالتفاصيل .. فإلى مجمل الانطباعات:

مخالفات نظامية وشرعية

المواطن خالد الجميلة تحدث في سياق القضية فقال: «أصبحت المملكة - للأسف مليئة - بالمرتزقة من كافة الجنسيات، ومن أشكال وألوان مختلفة، منهم من هو بطريقة نظامية، ومنهم من هو مخالف لأنظمة الإقامة والعمل، وفي كلتا الحالتين تشاهد سرقات وشعوذة ونصب واحتيال .. وخلافها مما يخالف القيم الإسلامية السامية، وكل ذلك بغرض الاستفادة من ثروات هذا البلد وتصديرها إلى بلدانهم، في حين أن الأولى بهذه الثروات أبناء هذا الوطن، كما أن الواجب على كل مواطن التبليغ عن هؤلاء المخالفين وعدم التستر عليهم، وذلك لأن مكافحة هذه الظاهرة مسؤولية مشتركة وليست فقط مسؤولية جهة معينة، كما أرجو طرح المزيد من هذه القضايا التي تناقش مشاكلنا كمجتمع لتقوم الجهات المعنية بدورها»

تجاري حساس

المواطن سلمان العامر تحدث من جهته حول محور الموضوع فقال: «في رأيي أن بداية الحل في منع ما يعرف بالتأثيرات الحرة، وهي للعمالة السائبة في الشوارع والذين لا يعرف كفلاؤهم عنهم شيئاً، وهذه مسؤولية وزارة العمل بالتنسيق مع إدارة الجوازات»، ويؤيد محمد الحمود رأي العامر ويضيف: «انتشر بلاء هذه العمالة التي أرهقتنا وأرهقت بلادنا بينما لا يستطيع أبناؤنا ممارسة مثل هذا النوع التجاري الحساس، لذا أطالب بتطهير البلاد من هذه العمالة التي تنخر في جسد المجتمع من جرائم (الفساد، التزوير، الغش، الرذيلة)، وأرجو - بذلك - من سمو محافظ الأحساء الأمير بدر بن محمد آل جلوي بأن يأمر الجهات المختصة لقيام حملات تفتيشية مستمرة»

مزاحمة العاطلين

ولم يذهب المواطن علي النويصر بعيداً عما جاء به العامر .. وأضاف من زاوية أخرى قائلاً: «ما يؤسفني أنه عندما أدخل أحد محلات الجوال أرى تفاوت الأسعار من محل إلى محل آخر بشكل جوهري وبصفة «وقحة»، وما كان ذلك إلا بسبب غياب الرقابة الرسمية، ومن ناحية أخرى .. فمشكلة بيع الشرائح المجهولة مفاستها تعود على مجتمعنا بالكثير من المشاكل ومكامن وبؤر الفساد»، ويتفق مع النويصر محمد المديني إذ يقول: «هناك مشكلة تزعجني في سوق الجوالات، وذلك عندما أرى بائعي الشرائح (مسبقة الدفع .. وبدون اسم) يبيع ويسرح ويمرح دون رقابة، والضحية نحن - بكل تأكيد - من خسائر مادية واقتصادية تستنزف الوطن .. وكذلك من مشاكل المعاكسات الهاتفية غير المنتهية، وهذه الفنة التي تباع الشرائح غير النظامية لها إصبع رئيس في القضية»، ومن جانبه يطالب المواطن خالد المجحم الجهات المعنية بقيام بجولات تفتيشية داخل الأسواق المحلية، ويраهن على أن هناك مفاجآت من عمالة هاربة يمارسون أعمالاً مشينة من مخدرات ودعارة وسحر وشعوذة على حد قوله، ويرجو المديني أن تتخذ الجهات المختصة موقفاً حازماً لمثل هؤلاء الذين أصبحوا مصدر تضييق على السعوديين الذين يفوق عددهم عن ٤٠ ألف عاطل»

بضاعة

وحول هذه القضية كشف الضاعن بعض المستور فقال متأسفاً: «أصبح شارع الجوالات وكرا لتجمع عصابات الجوالات المسروقة، وتكتشف ذلك عندما يعرض أي شخص جوالاً للبيع .. حيث تجد هؤلاء الوافدين يبتاعون تلك البضاعة بغض النظر عن كونها من المسروقات فيما لا يطلب منك المشتري الضمان أو كرتون الجهاز أو تسجيل رقم بطاقة الأحوال أو خلاف ذلك، بينما يشتروه بأقل الأسعار»

فقيه : المشروع الجديد سيحد من التحويلات المالية للوافدين إلى الخارج من جهتها أعلنت وزارة العمل السعودية مؤخراً سعيها من خلال التنسيق مع مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» (المصرف المركزي)، نحو نظام يمكنها من مراقبة الحسابات المصرفية للعمالة الوافدة وتقنين تحويلاتها المالية المقدرة بأكثر من ٢٦ مليار دولار سنوياً، وقال معالي وزير العمل عادل فقيه خلال مؤتمر في جدة : «المشروع الجديد سيحد من التحويلات المالية للعمالة الوافدة إلى الخارج»، وأضاف : «.. والأمر تتم دراسته مع مؤسسة النقد والبنوك السعودية بغية أن تصبح الحسابات البنكية لجميع العمالة واضحة ومعروفة بالنسبة لنا»، لكن معالي الوزير لم يحدد موعداً للبدء في تطبيق هذا النظام.. يشار إلى أن التحويلات الخارجية للعمال الوافدين الذين يفوق عددهم ثمانية ملايين شخص في السعودية بلغت أكثر من ٩٨ مليار ريال (٢٦,٢ مليار دولار) سنوياً، وذلك بحسب تقديرات رسمية أفادت أنه يعمل ستة ملايين عامل وافد في القطاع الخاص والباقي في القطاع العام، وفي هذا السياق قال معالي وزير العمل : «سيتم فتح حسابات بنكية لجميع العمالة في القطاع الخاص، سواء للسعوديين أو للعمالة الوافدة حتى نتحقق من الأرقام بدون أي عيب»، وتابع حديثه فقال : «من خلال هذا النظام لن يسمح للعمالة الوافدة بتحويل أي أموال للخارج أكثر من المخصصات الشهرية التي تنقاضيها .. ووفقاً لأنظمة وزارة العمل»، يذكر أن أرقام العاطلين عن العمل تقدر بنحو ٤٤٨ ألف شخص في حين يبلغ معدل البطالة بين السعوديين ١٠,٥ % منها ٧ % ذكور و ٣٠ % إناث.



سجن وجلد مواطن وزوجته بسبب تعنيفها طفله

المصدر: جريدة الحياة - الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/333642>

قضت المحكمة الجزئية في منطقة نجران أمس بسجن مواطن وزوجته شهراً مع وقف التنفيذ وجلدهما ٣٠ جلدة بسبب تعرض طفله (٥ أعوام) لتعنيف من زوجة والده. وذكر مصدر مطلع في «المحكمة» لـ«الحياة» أن الحكم نص على «جلد كل منهما ٣٠ جلدة والسجن شهراً مع وقف تنفيذ حكم السجن في حال حفظ جزء عم وتبارك خلال عام». وتعود أحداث القضية إلى نحو شهرين، عند تعرض طفل لعنف أسري من زوجة والده، ليتدخل عم الطفل وينقله إلى مستشفى الولادة والأطفال. وكانت والدة الطفل المنفصلة عن أبيه تنازلت عن حقها الخاص في القضية شرط أن يعيش معها في منطقة عسير. وسلمت لجنة الحماية من العنف الأسري الطفل إلى جده لوالدته في وقت سابق.

القضاء ينصف مواطناً بالبراءة مرتين ويشطب تهمة الدعوى الكيدية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111128/Con20111128459433.htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة
أنصف القضاء السعودي مواطناً مرتين؛ الأولى عندما أصدرت المحكمة الجزئية في أبها حكماً ببراءته من تهمة إقامة ٢٤ دعوى كيدية في المدينة المنورة، قبل أن ينصفه القضاء مرة أخرى بإدانة شعبة التزييف والتزوير التابعة لشرطة المدينة وتبرئة المواطن من التهم المنسوبة إليه، وذلك وفق ما جاء في الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية في المنطقة. وبحسب المصادر، تعود تفاصيل الواقعة إلى اتهام المواطن عبدالله محمد حسن مجدي بإقامة شكاوى كيدية ضد جهات حكومية وصلت إلى ٢٤ شكوى، ما اضطره إلى مغادرة منطقة المدينة المنورة والإقامة في منطقة عسير ١٧ عاماً. وتحققت براءة المواطن وإدانة الأدلة الجنائية إثر تنفيذ توجيهات عليا تلقتها الجهات المختصة في منطقة المدينة المنورة، وهي التوجيهات التي قضت بالتحقيق في صحة ما ورد في برقية التظلم التي بعث بها المواطن إلى الجهات العليا. وقضت التوجيهات العليا بـ «إعطائه حقه إذا ما ثبت صدقه» وإذا ثبت العكس «يعاقب طبقاً لقواعد الحد من إثارة الشكاوى الكيدية والدعوى الباطلة»، لتتولى شعبة التزييف والتزوير التحقيق في قضيتيه. وأحالت الشعبة ملف القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام في أبها حيث يقيم مجدي، لترفع الهيئة دعوى قضائية ضده، مطالبة بتعزييره بداعي إقامته ٢٤ دعوى وصفقتها بأنها كيدية لم تثبت صحتها، ما يعني تورطه في إزعاج السلطات.

ونظرت المحكمة الجزئية في القضية المرفوعة ضد المواطن وقررت تبرئته، وهو ما صادقت عليه محكمة التمييز في مكة المكرمة، لنتجه المدعى عليه بعد ذلك إلى المدينة المنورة حيث أقام دعوى ضد إمارة المنطقة أمام المحكمة الإدارية متحولا بذلك من مدعى عليه إلى مدع.

وأوضح صاحب الدعوى أمس أن المحكمة برأت إمارة المنطقة كما أنه تنازل هو طوعاً عن قضيتيه ضدها بعد أن ثبت أن كل الإجراءات التي اتخذتها الإمارة ضده كان ناتجاً عن تقارير مصدرها شعبة التزييف والتزوير التي أقام ضدها دعوى قضائية أمام المحكمة الإدارية في المدينة المنورة، لينتزع حكماً عزز براءته ودان خطأ الشرطة.



إحاق ٢٣ موقوفاً ببرنامج الرعاية

تخريج ١٣٠ مستفيداً بمركز محمد بن نايف للمناصحة

المصدر: جريدة الندوة الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111128118736&display=1>

الرياض : واس

إحاقاً لما سبق الإعلان عنه بتاريخ ١١/٩/١٤٣٢هـ عن استقبال مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية ، خلال شهر شوال ، (١٣٠) من الموقوفين لدى الجهات الأمنية الذين تم استكمال الإجراءات النظامية لإحاقهم ببرنامج الرعاية، صرح المتحدث الأمني بوزارة الداخلية أنه تم في يوم الخميس الموافق ١٤٣٢/١٢/٢٨هـ تخريج المجموعة الرابعة والعشرين من المستفيدين بالمركز وعددهم (١٣٠) مستفيداً في مناسبة احتفالية حضرها (٣٥٠) ضيفاً من ذويهم وذلك بعد ظهور المؤشرات الايجابية الدالة على استفادتهم من البرامج والدورات والندوات الشرعية والأمنية والاجتماعية والنفسية والرياضية والفنية التي خضعوا لها خلال الفترة الزمنية التي قضاوها بالمركز. وقد نظم المركز للمستفيدين وذويهم رحلة خاصة لأداء مناسك الحج لعام ١٤٣٢هـ ، استفاد منها (٦٨) مستفيداً و(١٨٧) شخصاً من ذويهم. كما تمت مساندة (٢) اثنين من المستفيدين لاستكمال تعليمهم الجامعي، وإحاق (٣٥) مستفيداً بدورة متقدمة بالحاسب الآلي في أحد المعاهد المتخصصة.

وسبغخضع المتخرجون من المركز لبرنامج الرعاية اللاحقة الذي يهدف إلى تحقيق استقرارهم الاجتماعي. وأوضح المتحدث الأمني أن مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية استقبل خلال شهري ذي القعدة وذي الحجة (٢٣) من الموقوفين لدى الجهات الأمنية الذين تم استكمال الإجراءات النظامية لإحاقهم ببرنامج الرعاية ويمثلون الدفعة الاولى من (٢٢٣) موقوفاً جار الحاقهم بالمركز تمهيداً لإطلاق سراحهم ، وقد تم فور وصولهم إلى المركز تنظيم التقاتهم بذويهم وإخضاعهم للبرامج والدورات والندوات التي ينظمها المركز للمستفيدين منه .

وصل إلى المحكمة مغلفاً بعبارة سري للغاية إحالة قضية مغتصب البراءة للقاضي إلكترونياً وموعد الجلسة الأولى يحدد لاحقاً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.al-madina.com/node/341133>

حامد الرفاعي - جدة

كشفت مصادر مطلعة في المحكمة العامة بجدة لـ «المدينة» عن أن ملف مغتصب القاصرات وصل من هيئة التحقيق والادعاء العام إلى المحكمة، تم إحالته إلكترونياً إلى مكتب القاضي الشيخ عبدالله المزروع. وأكد المصدر أن الشيخ المزروع سوف يتولى اللجنة القضائية المكونة من ثلاثة قضاة لإدارة الجلسات القضائية للمحاكمة والنظر في جميع حثثيات القضية وقرائن ملف الادعاء العام حيال الاتهامات الموجهة للجاني تمهيدا للبت بها شرعاً، موضحاً أن موعد أولى الجلسات سيتم تحديده لاحقاً خلال الأسبوع المقبل. وبين المصدر أن ملف القضية الذي أحيل للمحكمة العامة دونت عليه عبارة «سري للغاية». يذكر أن هيئة التحقيق والادعاء العام أصدرت بياناً في اليومين الماضيين بشأن إحالة مغتصب القاصرات للمحكمة العامة، وأكدت فيه أنه تم رفع الدعوى في قضية اختطاف عدد من الفتيات القاصرات وفعل الفاحشة بهن إلى المحكمة العامة بمحافظة جدة. وبينت أنه تم توجيه الاتهام في هذه القضية إلى مواطن سعودي يبلغ من العمر (٤٢) عاماً وذلك بعد توفر الأدلة الكافية على قيامه خلال الفترة من عام ١٤٢٩ هـ وحتى تاريخ القبض عليه بتاريخ ١٤٣٢/٦/٣٠ هـ باستدراج (٨) فتيات، تتراوح أعمارهن بين ٦ - ١٢ عاماً، من أماكن مختلفة بمحافظة جدة وخطفهن وترويعهن وذويهن والاعتداء عليهن بالضرب وإدخالهن إلى منزله بالإكراه وفعل الفاحشة بهن بالقوة وإرغام بعضهن على شرب المسكر وإجبارهن على مشاهدة لقطات وصور إباحية على جهاز حاسوبه ومن ثم إخراجهن من منزله وإلقائهن في الشوارع العامة.

وأشارت إلى أن الأدلة التي توفرت لتوجيه الاتهام في هذه القضية، شملت تطابق الأنماط الوراثية (DNA) للعينات التي تم رفعها من ملابس إحدى القاصرات المجني عليهن مع الأنماط الوراثية للعينات القياسية المسحوبة من المتهم وكذلك تطابق العينات الحيوية المرفوعة من شقته مع العينة القياسية للمجني عليها، بالإضافة إلى التقارير الطبية الخاصة بنتائج فحص المجني عليهن، وشهادات المجني عليهن، ونتائج مواجهتهن بالمتهم، ولقطات الفيديو الموثقة من نظام المراقبة التلفزيونية في بعض المواقع التي جرت فيها عمليات الخطف، واعترافات المتهم بشرب المسكر وحيازته مشاهد إباحية على جهاز الحاسب الآلي الخاص به

د. علي الحكمي عضو هيئة كبار العلماء في حديث ل الرياض: لا مانع من الرياضة النسائية وقيادة المرأة السيارة بشرط تحقق المصلحة وانتفاء المفسدة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/28/article686621.html>

الرياض، حوار - سلطان العثمان
انتقد الشيخ "د. علي بن عباس الحكمي" عضو هيئة كبار العلماء وعضو المجلس الأعلى للقضاء، من أفتى بجواز دفع المال من أجل الترقية، وكذلك إعادة ترقيع غشاء البكارة، معتبراً ذلك من الزلات، مبيناً أن أخطر ما يكون على العالم الشرعي أن يبتغي بعلمه رضا الناس وثناءهم عليه، معتبراً كل من أراد بعلمه الشرعي تعلماً أو تعليمياً أو فتوى أن يقول عنه الناس إنه عالم، أو إنه المفتي الذي ملأ الدنيا بعلمه وفتاواه، فهذا قد وقع في الخطر العظيم، وأدخل نفسه في زمرة أول من تسعر بهم النار يوم القيامة.
ودعا "د. الحكمي" في حديثه ل "الرياض" المرأة إلى ممارسة الرياضة، معتبراً ذلك من الأمور الجائزة والمباحة، محذراً من إجراء المرأة عمليات التجميل حتى لو كانت من أجل زوجها حراماً، مشيراً إلى أن التنوع المذهبي في الهيئة لا يشكل مشكلة عند طرح قضايا مختلفة؛ لأن النظر في المسألة لا يكون من زاوية مذهبية واحدة، وإنما تبحث من جهة الأرجح دليلاً، والأصوب نظراً فتأخذ به، مؤكداً أن من ألزم الناس بحكم شرعي واحد معين فيما تتغير فيه العوائد والأعراف والمصلحة فقد خالف إجماع العلماء، وبرهن على عدم أهليته للفتوى، وفيما يلي نص الحوار :
فتوى ترقيع غشاء البكارة ودفع المال من أجل الترقية «زلة» لا يؤخذ بها
الحياة العلمية

*حدثنا في البداية شيخنا عن بداية مشوار حياتكم الدراسية حتى انضمامكم إلى هيئة كبار العلماء .
بدأت حياتي الدراسية بحفظ قدر من القرآن الكريم وتعلم مبادئ العلوم الشرعية واللغة العربية على يد والدي رحمه الله تعالى، في قريتي التي ولدت فيها "مزهرة" بجيزان، ثم انتقلت إلى بلدة صامطة حيث يوجد بها المعهد العلمي الشرعي، وهو من أوائل المعاهد العلمية في المملكة، وكانت صامطة يومئذ مركزاً للدراسات الشرعية والعربية والدعوة الإسلامية، فقد كان بها فضيلة الشيخ عبدالله بن محمد القرعاوي، وفضيلة العلامة الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي اللذان أدركتهما في أواخر حياتهما، كما كان بها صفوة من علماء الشريعة واللغة العربية من السعوديين والمصريين وغيرهم، ولما حصلت على الثانوية من المعهد ألتحقت بكلية الشريعة في الرياض، وكان ذلك عام ١٣٨٤هـ فتخرجت فيها عام ١٤٨٨ هـ بشهادة الليسانس في العلوم الشرعية، ثم التحقت بقسم الدراسات العليا بكلية الشريعة في مكة المكرمة، وكانت يومئذ تابعة لوزارة المعارف، وحصلت فيها على شهادة الماجستير ثم الدكتوراه في تخصص الفقه وأصوله عام ١٣٩٩هـ، بعدها عينت أستاذاً مساعداً بالكلية نفسها، ثم تدرجت في سلم التدريس الجامعي والعالي إلى أن وصلت إلى درجة "أستاذ" في تخصصي المذكور، وفي عام ١٤٢٦هـ صدر الأمر الملكي الكريم بتعييني عضواً في مجلس الشورى، وبعد انتهاء تلك الدورة أي في عام ١٤٣٠هـ صدر الأمر الكريم بتعييني عضواً بهيئة كبار العلماء، وأمر آخر بتعييني عضواً في المجلس الأعلى للقضاء، ومع تشريفي وتكليفي بعضوية هاتين الهيئتين المباركتين وبعضوية المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي لم أتخل عن مهمتي الأساسية "التدريس" حيث إن لي درساً يومين في الأسبوع بالمسجد الحرام .
أخطر ما يكون على العالم الشرعي أن يبتغي بعلمه رضا الناس وثناءهم عليه
التنوع المذهبي

*ما رويتك للتنوع المذهبي في تمثيل هيئة كبار العلماء؟، وهل يسبب التنوع مشكلة عند طرح آراء فيها تنوع فقهي؟
-التنوع المذهبي في مسائل الفروع بعد الاتفاق على أصول العقيدة وكنيات الشريعة، وضروريات الأحكام يعد أمراً محموداً لما فيه من إثراء البحث العلمي، والإحاطة بأوجه الاستدلال المختلفة ليتوصل من خلالها إلى ما يغلب على الظن
106

أنه الصواب، ولهذا فهو لا يسبب أي مشكلة لدى هيئة كبار العلماء عند طرح القضايا المختلف فيها، لأن الهيئة عندما تنظر المسألة لا تنظر إليها من زاوية واحدة مذهبية وإنما تبحث عن الأرجح دليلاً والأصوب نظراً فتأخذ به . إثبات الأهلة أمر شرعي لا يقرره ويحكم به إلا علماء الشرع

تشدد المجتمع

*ما تعليقكم على الفكر المتشدد الذي يدعو إلى سد الذرائع وتحريم الحلال؟

-التشدد أمر نسبي يختلف الحكم عليه باختلاف الأشخاص ونظرتهم، فمن الناس من يرى أي التزام بأحكام الشريعة تشدداً، ولو كان ذلك من الأحكام الظاهرة، المعلومة من الدين بالضرورة، ومن الناس من يرى أية مخالفة لأمر من أمور الشرع مهما كانت خفيفة انحلالاً وخروجاً على الشرع، وكلا الطرفين مذموم، والأصل في شريعة الإسلام الاعتدال والوسطية، فلا إفراط ولا تفريط، والمسلك العام في بلادنا، الذي عليه جمهرة علمائنا هو التوسط والاعتدال، إلا أن بعض المتطرفين من الغلاة أو المفرطين دعاة الانحلال لا يرضون بهذا، فتجد من غلبت عليه شهوته المادية أو المعنوية واتبع هواه ينبذ المجتمع بالتشدد والتطرف، وتجد من حاد عن منهج سلف الأمة في الأخذ بسماحة الشرع ويسره وعدله ينبذ المجتمع بأنهم خالفوا الشرع وتعدوا حدود الله، وكل ما ترى من القضايا المثارة في المجتمع من هذا القبيل، فقضايا المرأة مثلاً، الناس فيها ثلاثة أصناف، فبعضهم يبالغ في الإنكار عليها حتى يكاد يحبسها بين أربعة جدران، وهم بحمد الله قليل، وبعضهم يريد أن تخلع ربة الدين، وتسلك مسلك غير نساء المسلمين من التبرج والسفور، ومخالطة الرجال الأجانب والخلوة بهم والتمرد على واجباتها الشرعية بحجة الحرية وحقوق الإنسان، وهؤلاء أيضاً - بحمد الله - لا يزالون قلة في المجتمع، والصنف الغالب من أبناء هذه البلاد يهجون المنهج الوسط، الذي حثت عليه الشريعة، وأمر الله به وأمر به رسوله، وأسست عليه الدولة منذ نشأتها، فالفكر في بلادنا بحمد الله وسط معتدل، ولكن نظر بعض الناس له بين غالي ومفرط .

التنوع المذهبي في هيئة كبار العلماء إثراء للبحث العلمي

التصدي للفتوى

*يقول ابن القيم "إن من يفتي بفتوى واحدة على اختلاف الناس في أوطانهم وطبائعهم فهو أضر على الدين من طبيب يعالج الناس بعلاج واحد على اختلاف أعمارهم وأمراضهم"، أين واقع المتصدين للفتوى عن هذا القول؟
-كلام ابن القيم رحمه الله- فيه تأكيد وبيان لقاعدة مجمع عليها عند العلماء وهي أن ما بني من الأحكام على العرف والعادة والمصلحة يدور مع ذلك حيث دار، ومن هنا فهو يتغير بتغير الأحوال والأزمان والأمكنة، وليس معنى ذلك أن الحكم من حيث هو قد اختلف، وإنما اختلف ما بني عليه فكان الحكم مناسباً لذلك المتغير. ومن ألزم الناس بحكم واحد معين فيما تتغير فيه العوائد والأعراف والمصلحة فقد خالف إجماع العلماء، وبرهن على عدم أهليته للفتوى .
إثبات الأهلة

*هناك قضايا خلافية كثر الحديث عنها ومنها "الأهلة" ألا ترى معالي الشيخ أن مسألة إثبات طلوع الأهلة من شأن الفلكيين، وليست من شأن العلماء الذين يمكن حصر دورهم في إعطاء الحكم بعد ذلك؟
-إثبات الأهلة أمر تتعلق به أحكام شرعية فهو أمر شرعي، لا يقرره ويحكم به إلا علماء الشرع وأصل ذلك فيما يتعلق بشهر رمضان مثلاً ما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته" فعلق الصوم والإفطار بالرؤية، ولهذا ذهب جماهير العلماء من الصحابة فمن بعدهم إلى أنه لا يجب صوم ولا يجوز إفطار إلا برؤية الهلال، وجعلوا الرؤية هي مناط الحكم، وذهب بعض الفقهاء المتأخرين من القرن الثالث فما بعده إلى أنه يجوز الاعتماد على قول الدُّسَاب (الفلكيين) للتحقق من صحة الشهادة برؤية الهلال، حتى إنهم قالوا إذا أجمع الفلكيون على عدم إمكان الرؤية كان ذلك مانعاً من الشهادة، لأنها حينئذ شهادة يخالفها الواقع، وعلى كل حال فالمسألة اجتهادية بين علماء الشريعة، وأما قول الفلكيين فلا يدعو أن يكون قول أهل خبرة يستعان به في تحبيص الشهادة والتأكد من صحتها، والله أعلم .
قيادة المرأة السيارة

*هل تعتقد أن كثيراً من قضايا المرأة بحاجة إلى تأجيل البت فيها في الوقت الحالي، مثل قيادة المرأة السيارة؟

-قضايا المرأة مثل قضايا الرجل أحكامها الشرعية مقرررة في كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وفيما يتبع ذلك من أصول الشريعة التي أخذت من هذين الأصلين الكتاب والسنة، فلا تأجيل ولا تسويق في بيانها إذا وقعت، لأنه ما من قول أو فعل أو تصرف من أعمال المكلفين إلا وله حكم في شريعة الإسلام، علمه من علمه وجهله من جهله، ولكن قد تنزل نوازل وتقع وقائع تحتاج إلى نظر واجتهاد في تطبيق تلك الأحكام عليها، وقد تكون النازلة مما يدخل في السياسة الشرعية التي أوكل أمر القيام بها فعلاً أو تركاً لولي أمر المسلمين، لكونها مبنية على المصالح المرسلة، أو

على العرف والعادة ونحو ذلك، ولا أعتقد أن كثيراً من قضايا المرأة بحاجة إلى تأجيل - كما ورد في السؤال - وإنما هناك القليل الذي يحتاج إلى دراسة مدى تحقق المصلحة الشرعية وانتفاء المفسدة الراجعة عند تطبيقه، ولعل قيادة المرأة السيارة من هذا النوع القليل .

إرضاء الناس

*إرضاء عامة الناس، والسير خلف الرأي العام حتى لو كان على خطأ ليست هذه مشكلة وقع فيها بعض الشرعيين؟
-من أخطر ما يكون على العالم الشرعي أن يبتغي بعلمه رضا الناس وثناءهم عليه، فكل من أراد بعلمه الشرعي تعلماً أو تعليمًا أو فتوى أن يقول عنه الناس إنه عالم أو إنه المفتي الذي ملأ الدنيا بعلمه وفتاواه فهذا قد وقع في ذلك الخطر العظيم، وأدخل نفسه في زمرة أول من تسعر بهم النار يوم القيامة كما أخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن اتهم بعض الشرعيين بهذه التهمة يحتاج إلى تأمل ونظر وعدم إقدام عليه إلا إذا تبين ذلك بما لا يقبل الشك وعندئذ نرجو لمثل هؤلاء أن يصلح الله نياتهم وأن لا يستمروا فيما وقعوا فيه من الخطر العظيم .

مشائخ متلونين

*ما توجيهكم لبعض المشايخ والمفكرين الذين يتلونون على حسب الموجة، وفقاً لرغبات الرأي العام، وما يطلبه الناس؟
-هذا السؤال متعلق بما قبله، وأعود وأؤكد هنا أنه ليس كل من غيّر رأيه في بعض القضايا الاجتهادية، أو عدّل منهجه الذي كان يسير عليه حيث تبين له خطؤه، ليس كل من يفعل ذلك يفعل بغيّة إرضاء الناس وكسب ثنائهم، ومن حصل منه شيء من ذلك فعليه مراجعة نفسه، وأن يتذكر أن الله مطلع على ما في قلبه، وأنه سيحاسب على ذلك بين يدي ربه .

فتاوى مثيرة

*خالفتكم من أفتى بجواز دفع المال من أجل الترقية وكذلك إعادة ترقيع غشاء البكارة، من وجهة نظركم، لماذا يجتهد بعضهم في إصدار فتاوى مثيرة وبأراء شاذة؟

-إجابة عن هذا السؤال أود تأكيد حسن الظن بالناس، وبخاصة أهل العلم، فلو صدرت من بعضهم فتوى فيها إثارة أو شذوذ، فلا نتهمه مباشرة بقصد الإثارة والشذوذ، ولكن نقول له ولمن تبلغه فتواه المثيرة أو الشاذة، إن ذلك من زلات العالم، وقد ورد التحذير من زلة العالم، فلا ينبغي الأخذ بها، ولا التماهي منه في إصدار مثله .

تمثيل الأنبياء والصحاب

*كثير الجدل فيما يتعلق بحكم تمثيل الأنبياء والصحاب في المسلسلات، ماحكم ذلك؟
-تمثيل الأنبياء والصحاب في نظري لا يجوز، لما فيه من الحط من قدرهم، ونزع الإجلال والتوقير الراسخ في قلوب المؤمنين لهم، ولغير ذلك من المفاصد التي تربو على ما يزعّم المجيزون لذلك من المصلحة الموهومة، ولك أن تتصور ممثلاً القيام بدور نبي من الأنبياء في مسلسل، ثم رآه الناس يقوم بدور متهتك أو جبار أو لص أو غيرهم مما يقدم عليه الممثلون، كيف ستبقى صورة ذلك النبي في أذهان وقلوب الناس؟ .

الأندية النسائية

*هناك قضايا خلافية أخذت مساحة إعلامية واسعة، وصدر من قبلكم فتوى فيها، مثل جواز ممارسة المرأة الرياضة وأكثمت ضرورة افتتاح نواد لهن، وليس كل منتحر في النار، وكذلك تحريم إجراء المرأة عمليات التجميل حتى لو كانت من أجل الزوج، ما وجهة نظركم باختصار؟

-وجهة نظري فيما ذكرته من مسائل هي لم تتغير، لأن أدلتها واضحة عندي ومصلحتها راجحة ولكن للتوضيح: أنا لم أقل بضرورة افتتاح نواد رياضية للنساء، ولكن قلت بجواز الرياضة للنساء بشروط وضوابط شرعية تمنع جميع المحاذير الملازمة للرياضة النسائية التي نشاهدها في الواقع، وفتح النوادي الخاصة بهن لا بأس به إذا توافرت الشروط والضوابط الشرعية اللازمة. وأما المنتحر "وهو قاتل نفسه" فنعم ليس كل من قتل نفسه في النار ويعذب بما قتل نفسه به، لأن المقصود بالحديث الوارد في ذلك هو من أقدم على ذلك وهو بكامل أهليته الشرعية، وبخاصة ما يتعلق بعقله، وأما من كان مريضاً نفسياً مثلاً، لا يدري ماذا يفعل، فهذا مرفوع عنه قلم التكليف في تلك الحال فلا يؤاخذ بما فعل، فلا ينطبق عليه الحديث .

وأما إجراء المرأة لعمليات التجميل، فالمقصود منه ما لا تدعو إليه الضرورة فهو حرام، لما فيه من تغيير خلق الله، ولما فيه من الضرر الصحي المؤكد كما أخبر بذلك المختصون، ولما فيه من مباشرة الرجال الأجانب لجسد المرأة لغير ضرورة، ولغير ذلك من الأسباب الموجبة للتحريم، وأما ما تدعو إليه الضرورة كإزالة التشوهات الناتجة عن حريق ونحوه، وإزالة ما يكون من الزوائد من شعر ونحوه في غير محلها، وتحسين التشوهات الخلقية غير العادية ونحو ذلك، فهو لا يدخل في التحريم والله أعلم .

الوسطية والاعتدال

*فكر الإخوان المسلمين المتغلغل في بعض الدول، هل يمكن أن يؤثر سياسياً، مما يقود إلى عودة الأفكار المتطرفة وانتشارها مرة أخرى؟

-أولاً نحمد الله على أن من علينا في هذه البلاد بدولة تحكم شريعة الله على منهج الوسطية والاعتدال، ونسأله تعالى أن يهيئ لسائر بلاد المسلمين من أمرها رشداً، وأن يولي عليهم خيارهم، وأما التطرف والمكايدة والإقصاء في التعامل مع المخالف فهذه الصفات موجودة في جميع الفرق المتنافسة الليبرالية والإسلامية، وقد تكون في الليبرالية أشد، ولكنها ناعمة الملمس.

دعاة متكسبين

*هناك دعاة يتكسبون من علمهم ومثال ذلك لا يشارك في البرامج التلفزيونية والمهرجانات والمناسبات إلا بمبلغ معلوم، ما ردكم؟

-ثمرة العلم العمل به وتعليمه، ومن كتم علماً مما يحتاج إليه الناس ألجم بلجام من نار يوم القيامة، ومن هنا كان تعلم العلم وتعليمه من فروض الكفايات، بحيث إنه إذا لم يقم به العدد الكافي من القادرين عليه أثموا جميعاً، وإذا قام به من يكفي ويسد الحاجة سقط الإثم عن الباقين، وهؤلاء الذين يطلبون مبالغ معلومة من المال للمشاركة في البرامج التلفزيونية أو المهرجانات أو المناسبات إن كانوا قد قاموا بما عليهم في مواضع أخرى كالمساجد ونحوها، أو قام غيرهم بقدر الكفاية، فلا بأس بطلبهم المال من المحطات التلفزيونية والمهرجانات والمناسبات نظير ما يبذلونه من جهد ووقت للمشاركة في ذلك لاسيما وأن تلك المحطات والمهرجانات تهدف في الغالب إلى الكسب المادي أو المعنوي من وراء مشاركة أولئك الدعاة.

حافز يضيف شرطاً جديداً لصرف الإعانة: أفصحوا عن مداخيلكم أولاً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/333643>

على رغم أن الموعد المعلن للبدء في صرف إعانة برنامج «حافز» للباحثين عن العمل هو شهر وأربعة أيام فقط، إلا أن القائمين على البرنامج لم يتوصلوا بعد إلى الآلية النهائية لصرف الإعانة، إذ أضافوا أمس شرطاً جديداً أمام المسجلين في البرنامج يتمثل في عدم حصولهم على أي مداخيل مادية جانبية، مثل إيجار عقار أو نحوه .

وهدد «حافز» المسجلين باستبعادهم من قائمة المشمولين بـ«الإعانة» إذا كان هذا الدخل يتعدى ٢٠٠٠ ريال، فيما تخصص قيمة الدخل من إعانة «حافز» إذا كانت دون ٢٠٠٠ ريال.

وأرسل القائمون على «حافز» رسالة نصية إلى الهواتف النقالة للمسجلين في البرنامج تتضمن الشرط الجديد الذي وصفه البرنامج بـ«الخطوة الأخيرة قبل تقويم الطلب»، وتطلب منهم «الإسراع في تعبئة نموذج الدخل الثابت في الملف الشخصي على الموقع الإلكتروني لبرنامج حافز .»

ويجد المسجل في البرنامج أيقونة جديدة بانتظاره بعنوان «نموذج إفصاح عن الدخل الثابت» مليئة بالاستفسارات التي اختتمها البرنامج بعبارته: «عزيزي المتقدم يجب عليك معرفة أنه يحق لوزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية استبعاد طلبك أو أخذ أي إجراء مناسب في نظر الوزارة أو الصندوق في حال ثبوت عدم صحة أي من البيانات التي تقوم بتعبئتها في هذه الحقول المخصصة للدخل الثابت، لذلك نأمل إكمال البيانات بشكل صحيح ودقيق، ونرجو ملاحظة أن المقصود بالـ ١٢ شهراً السابقة هي الأشهر السابقة لتعبئة هذا النموذج.»

وتشمل الأسئلة طبقاً لما ظهر في حساب أحد الشباب العاطلين عن العمل إعطاء أرقام المبالغ المالية التي يمكن أن يتقاضاها «العاطل» عن إيجار أي أصول ثابتة أو منقولة، أو أرباح أسهم أو حصص في أي نوع من أنواع الشركات، أو نفقة شهرية بموجب حكم قضائي أو بموجب اتفاق، أو المخصصات المالية التي يحصل عليها المتقدم من المخصصات والقواعد في وزارة المالية، أو جميع ما حصل عليه المستفيد لذاته من الدولة من الإعانات والمبالغ الأخرى من دون مقابل، أو ما يصرف للمتقدم من مخصصات بموجب نظام الضمان الاجتماعي، أو مصادر دخل أخرى، مع طلب متوسط الدخل الشهري لآخر ١٢ شهراً.

وذكر موقع «حافز» أنه في حال كان إجمالي الدخل الشهري للمتقدم بحسب جدول الدخل الثابت أقل من ٢٠٠٠ ريال، فذلك يعني أنه في حال قبول الطلب في برنامج حافز فسيكون مقدار الإعانة المالية هو الفرق بين مبلغ الإعانة المالية المقررة من برنامج حافز (٢٠٠٠ ريال) وإجمالي الدخل الشهري للمتقدم بحسب جدول الدخل الثابت، وأعطى مثلاً على ذلك: لو كان إجمالي الدخل الشهري للمتقدم يساوي ٧٠٠ ريال، وتم قبول الطلب في برنامج حافز بشكل نهائي، فذلك يعني أن الإعانة المالية الشهرية المستحقة ستساوي ٢٠٠٠ - ٧٠٠ = ١٣٠٠ ريال سعودي.

أما في حال كان إجمالي الدخل الشهري للمتقدم بحسب جدول الدخل الثابت يساوي أو أكبر من ٢٠٠٠ ريال، فذلك يعني أن طلب المتقدم غير مؤهل للإعانة المالية من برنامج «حافز».

وأورد الموقع ملاحظة للمسجلين يستبعد فيها المصروف الأسري أو الزكاة أو الهبات، مشيراً إلى أنه لا يُعد في حكم الدخل الثابت ما يحصل عليه المتقدم أو أسرته من مساعدات أو هبات أو صدقات أو زكاة نقدية أو عينية من الجمعيات أو المؤسسات الخيرية سواء المشمولة بنظام المؤسسات والجمعيات الخيرية أو المستثناة منه، أو المساعدات التي تصرف في حالات الكوارث.

الشورى: إلزام الخطوط السعودية بحماية حقوق المسافرين بحسب الأنظمة والاتفاقيات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/333688>

وافق مجلس الشورى خلال جلسته أمس (الأحد)، التي عقدها في مقر المجلس في مدينة الرياض على توصية تنص على «التأكيد على التزام مؤسسة الخطوط العربية السعودية بحماية حقوق المسافرين بحسب الأنظمة والاتفاقيات المنظمة لذلك».

وكان المجلس قد أعاد مناقشة توصية لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في ضوء الصياغة الواردة في التوصية الإضافية المقدمة من عضو المجلس أسامة قباني على التقريرين السنويين للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية.

كما ناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن مقترح تعديل بعض المواد من نظام المرور المقدم من العضوين الدكتور عبدالرحمن العناد والمهندس سالم المري، ويختص المقترح بتعديل ثلاث مواد من النظام تختص بقيمة رسوم رخص القيادة ومددها للمواطنين والمقيمين، وقيمة الغرامات المتحصلة من المخالفات المرورية ونسب زيادتها عند تأخير السداد، وبعد المداولات وافق المجلس على ملاءمة دراسة المقترح من لجنة الشؤون الأمنية، والعودة بتقريرها للمجلس. من جهة أخرى، استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق، وقد وافق المجلس بالأغلبية على سرعة البت في مشروع نظام هيئة الرقابة والتحقيق، بما يتفق مع البند (أولاً) من قرار مجلس الشورى الذي ينص على: «إعادة النظر في الوضع التنظيمي لهيئة الرقابة والتحقيق ورسالتها وأهدافها، وفقاً لما نص عليه في المادة ٨٠ من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي برقم ٩٠/أ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ بحيث تكون هي الهيئة الحكومية المركزية المسؤولة عن الرقابة على الأداء الحكومي وضمان سلامته وجودته، كما وافق المجلس على إعادة البديل الذي كان يصرف للمراقبين الإداريين والمحققين أسوة بنظرائهم في ديوان المراقبة العامة، إضافة إلى تضمين تقاريرها القادمة تفصيلاً للمشاريع المتأخرة والمتعثرة والجهات التابعة لها».



التأكيد على أهمية العلاقة التنموية في مواجهة الأزمات والكوارث

المصدر: جريدة الندوة الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م
<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111128118716&display=1>

جدة : الندوة

أكد البرنامج التدريبي لتأهيل قيادات العمل الاجتماعي في إدارة الأزمات والكوارث والمقام في محافظة جدة تحت عنوان “برنامج أسفير السعودية لمواجهة الأزمات والكوارث في منطقة مكة المكرمة” برعاية معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين أهمية استمرار العلاقة التنموية في مجال مواجهة الأزمات والكوارث ودعا رئيس مجلس إدارة جمعية زمزم المشرف على البرنامج الدكتور عدنان بن أحمد البار إلى الاستمرار في نهج مبادرة أسفير مشيدا بجمعية الشقائق الخيرية وجمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية بمنطقة مكة المكرمة والمستودع الخيري بمحافظة جدة والمركز الدولي للأبحاث والدراسات “مداد” وتنفيذه عطاء للتنمية البشرية والإدارية بالتعاون مع مبادرة الميثاق الإنساني للاستجابة للكوارث “أسفير” وباعتماد من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وبرنامج أسفير العالمي.

وحدث البار الجهات المشاركة على الاستمرار في العلاقة التنموية في مجال مواجهة الكوارث والأزمات، كما أعلن عن تطوير موقع الكتروني من أجل تعميم ثقافة التعامل مع الأزمات ومواجهة الكوارث واستراتيجياتها وآلياتها. من جهة أخرى يستعرض البرنامج آليات اتخاذ التدابير الممكنة للتخفيف من المعاناة في الكوارث والأزمات وضمان حياة كريمة للمتضررين منها، فضلاً عن معايير الاستجابة للمتضررين من الكوارث والأزمات وتحسين الاستجابة للكوارث والأزمات.

ويهدف البرنامج التدريبي الذي يقام تحت شعار “كلنا جدة” بمشاركة أكثر من ٦٠ قيادياً من الجمعيات والجهات الخيرية بجدة والجهات الرسمية لتأهيل المشاركين على الميثاق الإنساني لإدارة الأزمات والكوارث وإدارة وتدريب فرق للتعامل الأمثل مع الأزمات والكوارث حال وقوعها لا قدر الله .

وزير الشؤون البلدية: تشكيل لجان لمراقبة ومتابعة التعديلات على أراضي الدولة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.al-madina.com/node/341116>

فهد الرشيد - الرياض

قال صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية انه تم تشكيل لجان محددة لمراقبة ومتابعة التعديلات على الأراضي الحكومية في إمارات المناطق تعمل بالتعاون مع الأمانات في هذا المجال.

وأكد أهمية تفعيل دور الوكالات وأهمية تحديد منهجية في متابعة مخرجات العمل البلدي لتحقيق نتائج إيجابية بهدف تفعيل منظومة التعاون في وزارة البلديات.

وكان سموه ترأس امس الاجتماع الدوري الخامس لأصحاب السمو والمعالي أمناء المناطق والمحافظات في المملكة وذلك في قاعة الاجتماعات بمكتب سموه بالمعذر. وعبر سموه في بداية الاجتماع عن شكره وتقديره للأمناء على جهودهم في الانتخابات البلدية التي جرت في شهر ذي القعدة الماضي، منوهاً بجهود الأمانات في موسم الحج والتي أسهمت في نجاحه من خلال مشروعات الوزارة كمنشأة الجمرات الحديثة وقطار المشاعر والنظافة وغيرها من الخدمات البلدية التي قدمتها الوزارة لحجاج بيت الله الحرام من خلال أمانة العاصمة المقدسة والدعم الذي قدم من بعض الأمانات.

وأكد سموه أهمية تفعيل دور الوكالات وأهمية تحديد منهجية في متابعة مخرجات العمل البلدي لتحقيق نتائج إيجابية بهدف تفعيل منظومة التعاون في وزارة البلديات وأن يثمر عن هذا الجهد ما يفعل مخرجات العمل البلدي كمّاً ونوعاً لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين. وناقش المجتمعون سبل رفع مستوى الأداء والجودة في تقديم الخدمات البلدية للمستفيدين مع ضرورة توفر نظرة شمولية لدى الوزارة وأجهزتها المختلفة للقيام بدورها الطبيعي المتمثل في الجوانب التشريعية والإشرافية والرقابية والتأكيد على أهمية الشراكة الحقيقية مع الأمانات والبلديات باعتبارها الذراع التنفيذية للتنمية في المناطق والمحافظات وصولاً إلى ترسيخ مبدأ التواصل بين الوزارة والأمانات وفق منهجية محددة تحقق تطوير العمل البلدي والذي يُعدّ هذا الاجتماع الدوري إحدى وسائلها المهمة.

وأوضح وزير الشؤون البلدية والقروية في تصريح صحافي عقب الاجتماع أنه تم مناقشة عدة محاور منها مراجعة وتقييم مشروعات الوزارة، ومتابعة ما حدد في الاجتماعات السابقة للأمناء بالإضافة إلى متابعة المشروعات وسير العمل في تنفيذها وتراخيص البلدية واستثماراتها، كما تم إعداد تصور لبرنامج لنظام الـ « GIS نظام المعلومات الجغرافية الشامل» حيث سيتم وضع مركز متخصص لهذا النظام في الوزارة خلال سنة أو سنة ونصف.

أزمة الاستقدام تحول الممرضات إلى عاملات منزليات العمل تصف الإجراء بالمخالف و"الصحة" تتنصل من المسؤولية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=77433&CategoryID=3

الرياض: عبدالعزيز العطر ٢٠١١-١١-٢٨ ٢:٠٥ AM

ممرضات تحولن إلى مربيات؛ طريقة جديدة للخروج من أزمة الاستقدام التي تعيشها بعض الأسر السعودية، فعوضا عن انتظار العاملات المنزليات لأشهر طويلة، أضحت بعض الأسر تستعين بالممرضات اللاتي يعملن في مجال الرعاية المنزلية كـ"مربيات" للأطفال برواتب عالية، حتى إن أقسام الرعاية الصحية المنزلية في المراكز الطبية تعجز عن تلبية كل الطلبات.

وتؤكد مسؤولية في أحد المراكز خلال اتصال مع "الوطن" أن لديهم قائمة انتظار طويلة لعائلات ترغب في استئجار ممرضات للعمل في منازلهم، مشيرة إلى أن عدد الممرضات التابعات للمركز يبلغ ٥٠٠. وأوضحت أن الخدمة تكلف ٥٥٠٠ ريال شهرياً، وأن المربية تعمل ١٢ ساعة يومياً وتنال إجازة يوم الجمعة، إذا أرادت العائلة أن تعمل في الإجازة فترتفع الكلفة إلى ٧٦٠٠ ريال.

وفيما يعتقد الناطق الإعلامي باسم وزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني أن هذا الإجراء "غير نظامي، ويستوجب تطبيق عقوبات بحق مرتكبيه"، أكد المدير العام للرخص الطبية في الوزارة الدكتور علي الزواوي أن وزارته "لا تهتم بهذا الأمر، بل بنظامية تأشيرة الممرضة وترخيصها، أما تحويلها من ممرضة إلى مربية فهو ضمن مسؤوليات وزارة العمل وليس الصحة".

وعند طرح القضية على طاولة وزارة العمل، أكدت إدارة العلاقات العامة والإعلام أن تأجير الممرضات لبعض الأسر للعمل كمربيات "إجراء غير نظامي ومخالف لشروط منح رخصة العمل". وشددت على أن ذلك "يترتب عليه عقاب المخالف بغرامة لا تقل عن ٢٠٠٠ ريال، وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة".

ولدت أزمة الاستقدام التي تعيشها بعض الأسر السعودية، كثيراً من الطرق التي يراها البعض "غير مشروعة"، لمواجهة طول فترة انتظار العاملات المنزليات، وذلك بعد أن أغلقت وزارة العمل باب الاستقدام من جاكارتا ومانبلا إثر اشتراطات من هاتين الدولتين رأت بأنها "تنتهك خصوصية المجتمع السعودي".

وقف استقدام العاملات من بعض الدول الآسيوية تسبب في معاناة حقيقية لدى كثير من الأسر في المنازل، وهو ما دفعها للاستعانة بـ"الممرضات" اللاتي يعملن في مجال الرعاية الصحية المنزلية كـ"مربيات" منزليات للأطفال. وطبقاً لبحث ميداني أجرته "الوطن" على عدد من المراكز الصحية والمستوصفات الأهلية، تبين أن تأجير الممرضة التي يرغب بالاستفادة من خدماتها في "تربية الأطفال"، يتم بمبالغ باهظة تصل إلى ٥٥٠٠ ريال في الشهر. وأمام تلك الخطوة تباينت ردود فعل مسؤولي وزارة الصحة حيال "نظامية" هذا الإجراء، وأولهم المتحدث الإعلامي باسم الوزارة الدكتور خالد مرغلاني الذي أكد في حديثه إلى "الوطن"، أن هذا الإجراء غير نظامي، ويستوجب تطبيق العقوبات بحق مرتكبيه، بينما أكد مدير عام الرخص الطبية بوزارة الصحة الدكتور علي الزواوي أن وزارته لا تهتم بهذا الأمر، وأن "وزارة الصحة تهتم بنظامية تأشيرة وترخيص الممرضة، أما تحويلها من ممرضة إلى مربية فتقع مسؤوليته على وزارة العمل وليس الصحة".

ووصف الزواوي هذا الإجراء بـ"السرقة"، مؤكداً أن وزارته لا تستطيع ضبط هذه الحالات، لأنها لا تراقب المنازل بل المستشفيات، وأنها لا تهتم سواء كانت عملية التأجير تتم بصفة "ممرضات" أو "مربيات"، وإن ما يهم وزارة الصحة هو

مدى نظامية ترخيص الممرضة وعملها، وألا يكون مختلفاً عن مهنتها وتخصصها في المستشفى، وألا يكون هناك تزوير أو تواطؤ أو إضرار بمريض.

إلى ذلك، أكد مدير عام إدارة العلاقات العامة والإعلام المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل خطاب بن صالح العنزي أن تأجير الممرضات العاملات بقسم الرعاية الصحية المنزلية لبعض الأسر للعمل كمربيات إجراء غير نظامي ومخالف لشروط منح رخصة العمل.

وبيّن في حديثه إلى "الوطن"، أن "هذا الإجراء مخالف للمادة الثامنة والثلاثين من نظام العمل التي تنص على أنه لا يجوز لصاحب العمل توظيف العامل أو العاملة في مهنة غير المهنة المدونة في رخصة العمل"، مضيفاً أنه يحظر على العامل الاشتغال في غير مهنته قبل اتخاذ الإجراءات النظامية لتغيير المهنة.

وشدد العنزي على أن هذا الإجراء يترتب عليه عقاب المخالف لهذه المادة بغرامة لا تقل عن ٢٠٠٠ ريال، ولا تزيد على ٥٠٠٠ ريال، وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة، مشيراً إلى أن تأجير تلك المراكز والمستوصفات للعمالة دون أن يكون لديها ترخيص بذلك مخالف لأحكام المادة الثلاثين من نظام العمل، وعقوبتها بالمادة ٢٣٢ لا تقل عن الغرامة ١٠ آلاف ريال، ولا تزيد على ٣٠ ألف ريال.

وفي اتصال لـ "الوطن"، مع إحدى مسؤولات قسم الرعاية الصحية المنزلية في أحد المراكز الطبية، كشفت أنه لا يوجد لديهم أي ممرضات شاغرات للعمل كـ "مربيات منزليات"، لزيادة الطلب عليهن، واعترفت أن لديهم قائمة انتظار طويلة لعائلات ترغب في استئجار ممرضات للعمل في منازلهم، مؤكدة أن الخدمة ستكلف ٥٥٠٠ ريال في الشهر، مع مراعاة أن العمل ١٢ ساعة باليوم، وإجازة في أيام الجمع، وفي حال رغبت العائلة في أن تعمل الممرضة أيام الجمعة فإن التكلفة سترتفع لـ ٧٦٠٠ ريال.

بعد أسابيع من البحث عنها المدينة المنورة: سائق الوانيت يؤكد لهيئة التحقيق صحة أقوال المرأة المعنفة ضد الهيئة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.al-madina.com/node/341121>

موسى الجهني - المدينة المنورة

فجر سائق السيارة الوانيت التي كانت تستقلها المرأة المعنفة مع خالها فيما يعرف بقضية «نعناع الهيئة»، مفاجأة عندما أدلى بشهادته أمام هيئة الرقابة والتحقيق مؤكدا على صحة أغلب ما جاء في شكوى المرأة ضد ٦ أعضاء من هيئة الأمر بالمعروف بالمدينة المنورة، وذلك وفقا لمصادر «المدينة» التي أكدت استمرار التحقيقات في القضية. جاء ذلك بعد جهود كبيرة للتوصل إلى السائق الذي نقل المرأة وخالها من موقف النقل الجماعي إلى هيئة التخصصات الصحية وذلك لشح المعلومات التي قدمتها المدعية عن السائق، والذي تم التوصل إليه من خلال الأوصاف التي قدمتها للسيارة. وكانت المرأة تقدمت بشكوى إلى إمارة المدينة المنورة مدعية تعنيفها على أيدي بعض أعضاء الهيئة في المدينة المنورة، وفي حينه وجه الأمير عبدالعزيز بن ماجد أمير منطقة المدينة المنورة بإحالة القضية إلى هيئة الرقابة والتحقيق مع كافة الأطراف. وتعود تفاصيل القضية والتي سبق وأن تسلم أوراقها فرع هيئة الرقابة والتحقيق قبل نحو شهرين ونصف تقريبا- ونشرتها المدينة في حينه- إلى ادعاء المرأة المعنفة تعرضها للاستيقاف والإيذاء من جانب بعض أفراد الهيئة وجاء بشكواها: إنها جاءت برفقة خالها في حافلة للنقل الجماعي من مدينة ينبع لاستخراج «رخصة طبية» من هيئة التخصصات الطبية وأنهما ركبا سيارة أجرة من نوع ونيت أدلت بأوصافها دون أن تحدد هوية قائدها لتوصيلهما لهيئة التخصصات الطبية، ولكن سائق الأجرة لم يكن يعرف الموقع فقام بالتجوال في بعض الأحياء، وأثناء البحث عن مكان الهيئة فوجئوا بسيارتين تعترضان طريق الوانيت وإيقافه عنوة. وبحسب شكواها خرج من السيارتين خمسة أشخاص، وحضر آخر لمساعدتهم، وهاجما على السيارة الأجرة فبادرت بالصراخ ظناً أنهم لصوص، وزعمت الاعتداء عليها وأن أحدهم ضربها ونزع حجابها، وأنزلوها وخالها من سيارة الأجرة بالقوة، ثم جاءت سيارة الهيئة واطلعوا على أوراقهما الثبوتية وأركبوهما فيها وقاما بتوصيلهما إلى هيئة التخصصات الطبية واستأجروا لهما غرفة في أحد الفنادق، وسيارة لإيصالهما إلى الموقع، وأعطوهما مبلغ ٥٠٠ ريال وبعض الهدايا وفقاً لما روته في شكواها والتي أحيلت إلى هيئة الرقابة والتحقيق. وتم إيقاف المتسببين في الحادث عن العمل حتى استكمال التحقيق ومن ثم الرفع لأمر المنطقة عن نتائج ذلك وبشكل عاجل. وكان الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حينه أولى القضية اهتماماً كبيراً للوصول إلى الحقيقة الكاملة وأوفد لجنة للتحقيق والتحري، كما أن مدير فرع الهيئة بالمدينة تابع سير القضية في انتظار نتائج التحقيق، كما عقد في حينها الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبدالعزيز الحمين اجتماعاً عاجلاً في الرئاسة مع المعنيين للتأكد من تفاصيل موضوع الفتاة وحقيقة ما جرى وأكد الحمين بشكل قاطع رفض الرئاسة للإساءة لأي مواطن مهما كانت المسببات وأنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة حال انتهاء التحقيق واتضح الحقيقة. وبين أنه سيتم نشر نتائج التحقيقات في الواقعة بشكل كامل بمجرد الانتهاء منها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

الصحة توجد حلاً بديلة لإنهاء معاناة ١٢٠ مصاباً بـ

الثلاسيميا مع الدم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/333509>

تجاوزت مستشفيات محافظة الأحساء، مشكلة نقص المحاليل اللازمة، لتشغيل جهاز فحص الدم للمصابين بمرض «الثلاسيميا»، الذين عانوا على مدار الأسابيع الماضية، من عدم نقل الدم إليهم، بسبب هذا النقص. وأكدت مديرية الشؤون الصحية في الأحساء أن المشكلة التي وقعت أخيراً، تم تجاوزها، بتوفير محاليل تشغيل الجهاز، وتم البدء في نقل الدم للمرضى المحتاجين»، الذين نشرت «الحياة» معاناتهم الأسبوع الماضي، بعنوان «١٢٠ مصاباً بـ «الثلاسيميا» ينتظرون قطرات دم، وسط مخاوف على حياتهم».

وأقر مدير إدارة الإعلام والتوعية الصحية في الأحساء إبراهيم محمد الحجي، في تصريح لـ «الحياة»، بوجود «جهاز واحد متطور جداً، ومتخصص في نفس المجال، في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة في محافظة الأحساء، ويقدم خدمة الفحص الجزئي (NAT)، للكشف عن الفيروسات».

واعتبر الحجي، إجراء هذا الفحص «خطوة لازمة ضمن مجموعة أخرى من الاختبارات والمعايير، قبل الفسخ عن الدم المُتبرّع به للنقل»، مبيناً أنه «قد يحدث في بعض الأحيان نقص في المحاليل المُشغلة للجهاز»، عزاه إلى عوامل عدة، منها «زيادة الطلب لأسباب طارئة، أو أن تكون المحاليل تحت الفحص، كما حدث أخيراً»، مُستدركاً أنه «توجد سياسة مُعتمدة، تحمي المرضى من أي مضاعفات، نتيجة عدم إمكانية فحص (NAT)، بحيث يمكن للطبيب المعالج في الحالات الطارئة، أن يستنتي الدم المنقول من هذا الإجراء، ويكتفي حينها بالوسائل المخبرية الأخرى، للكشف الوقائي».

وكان ١٢٠ مصاباً بـ «الثلاسيميا» في الأحساء، واجهوا في الأسابيع الثلاثة الماضية، ظروفاً صحية «صعبة»، إثر حدوث نقص في الدم، الذي يُنقل إليهم في شكل متكرر، يصل إلى ثلاث مرات شهرياً، فيما تردد أن السبب عطل في الأجهزة، أو نقص في مواد «ضرورية» تستخدم في إجراء التحاليل للدم المُتبرّع به. وسط «صمت مُطبق» حينها من مديرية الشؤون الصحية. ويواجه بعض مرضى «الثلاسيميا» مخاطر عدة، بسبب عدم نقل الدم إليهم، إذ تذكر دراسات طبية أن إهمال علاج هذا المرض «يمكن أن يُصيب القلب بتضخم. وهو أحد أسباب تأخر البلوغ، إضافة إلى ارتفاع احتمال إصابة المرضى بالسكري». ويُعد مرض الثلاسيميا من الأمراض المنتشرة في المملكة، وبخاصة في الأحساء. ويعتبر طبيباً من النسب «المرتفعة»، مقارنة في حجم علاجه والأدوية التي يجب أن يستخدمها المرضى، والعناية التي تقدم لهم. وما يميز هذا المرض أن إنتاج الدم لا يكفي لنمو الطفل المريض، ويؤدي إلى وفاته في حال عدم تشخيصه. ويرتكز علاجه على نقل الدم المنتظم طوال حياته.

إلى جانب استعمال الأدوية الطارئة للحديد، الذي يتراكم في جسم المريض وتوفير المكان الجيد للعلاج، وتوفير عاملين متعاونين مع هؤلاء المرضى من المجتمع. وتُخضع الأنظمة الدم المنقول إلى تحاليل «إجبارية»، قبل نقله إلى المريض، من خلال تحليل مركزي في منطقة واحدة. وفي الأحساء يتوفر جهاز واحد فقط للفحص والتحليل، في مستشفى الملك فهد. ويفحص التهاب الكبد الوبائي «ب»، و«ج»، ونقص المناعة المكتسبة «الإيدز»، ما يوجب توفير محاليل التحليل بكميات كبيرة. وترتكز المخاوف على أعطال هذا الجهاز، التي تعتمد عليه المستشفيات الحكومية والخاصة، ويؤثر تأخر إخراج نتائج الفحوصات للدم، على الخطط العلاجية للمرضى.

وزارة العمل للنساء: لا مراجعة إلا بمحرم

العنزي يقر بوجود اشتراط "المحرم وكيل شرعي" .. ومحام:

القرار غير قانوني

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=77392&CategoryId=2

الدمام: نورة الهاجري ٢٠١١-١١-٢٨ ١:٣٨ AM

فوجئ عدد من مراجعات وزارة العمل مؤخرا برفض إنهاء إجراءاتهن إلا عن طريق الزوج أو الأب أو الأخ، حيث رفضت فروع الوزارة استقبال المعاملات أو إنهاء الإجراءات عن طريق الوكلاء الشرعيين أو مكاتب الخدمات العامة كما هو متبع سابقا. فيما أقر المتحدث الرسمي للوزارة خطاب العنزي بوجود اشتراط "المحرم وكيل شرعي" للنساء في مراجعاتهن لإنهاء إجراءاتهن الخاصة بمؤسساتهن، مرجعا ذلك إلى أنظمة سابقة. وأكد العنزي في تصريح إلى "الوطن" أن الوزارة بصدد تحديث أنظمتها بما يسهل عمل النساء، ومن ذلك قبول الوكالات الشرعية دون تحديد، والسماح لمديري المؤسسات التي تمتلكها نساء بمراجعة معاملات الوزارة. وأبدى عدد من المراجعات أسفهن لهذا الإجراء ووصفنه بالتعسفي المعيق، وأضاف أن الوكلاء الشرعيين ومكاتب الخدمات العامة التي كانت تستعين بها النساء إجراء متعارف عليه ومعمول به في جميع الجهات الحكومية ولم يسبق لأي جهة أن طلبت اشتراط أن يكون وكيل المرأة أو المراجع عنها من محارمها باستثناء وزارة العمل. وأوضح أن الإجراء لا يتفق وسياسات وزارة العمل التي انتهجتها مؤخرا في سبيل التوسع في عمل المرأة وتسهيل فرص العمل للنساء، وفتح آفاق استثمارية جديدة ومكافحة البطالة النسائية بشكل عام. وأكد أن كثيرا من مصالحيهن تعطلت بسبب هذا الإجراء الحديث، حيث لم يعدن يتمكن من الحصول على شهادات العودة، أو إنهاء إجراءات توظيف، أو استقدام أو فتح ملف لمنشأتهن إلا عن طريق الزوج أو الأب، وهذا شرط شبه مستحيل على غالبيةهن... وطالبن وزير العمل المهندس عادل فقيه بإعادة النظر في القرار والسماح للنساء باستكمال أوراقهن وإجراءاتهن بالوزارة عن طريق الوكلاء الشرعيين أو مكاتب الخدمات العامة، كما هو معمول به سابقا. وأشارت سيدة الأعمال ليلي العريفي إلى أن القرار يحد من عمل المرأة السعودية اقتصاديا وأنه مبني على أسباب اجتماعية وبعيد عن الأسباب الشرعية، مضيفة أن الدين يكفل للمرأة حريتها في مالها وحريتها المادية. وأوضحت أن للمرأة الحرية في اختيار الوكيل الشرعي والذي يمكن أن يكون مدير منشأتها أو المسؤول القانوني ولا يحق لأي جهة إجبارها على اختيار شخص من محارمها لاستكمال عملها وأنه يرجع لاختيارها وقد تكون علاقتها بمحرمها غير جيدة، مما يجمد أعمالها أو يتم استغلالها من قبل المحارم، مطالبة بمرجعية اختيار الوكيل الشرعي ممن تراه صالحا لإنجاز عملها.

من جهته أكد نائب رئيس لجنة المحامين في غرفة الشرقية وعضو اللجنة الوطنية للمحامين المحامي والمستشار القانوني عايض القحطاني أن اشتراط الوكيل الشرعي متفرغ وأن يكون زوجها أو ابنها أو أخاها أو أباه هو شرط يفقر للمستند الشرعي والقانوني. وأوضح أن شخصية المرأة المستقلة لها أهلية معتبرة قابلة لإبرام التصرفات والتعاقدات بإرادتها وهي مسؤولة عن كامل تصرفاتها وما يقع على عملها من ربح أو خسارة، فتكون المسؤول المباشر، كونها صاحبة المنشأة بالدرجة الأولى ولا ينسحب ذلك على الوكيل الشرعي.

وقال القحطاني "لا يجوز قانونيا إلزام أحد بالوكالة الشرعية، لأنه أمر اختياري وليس إجباريا، طالما الشخص يتمتع بأهلية صحيحة تخوله من إبرام التصرفات كشخص طبيعي لا يعترضه عوارض أهلية فيفقد بها الأهلية ويلزم على أثرها بالوكيل أو الولي". وأضاف أن القرار يجسد مبدأ عدم المساواة بين المستفيدين والمستفيدات.

ضحايا خاطف القاصرات يروين - المدينة تفاصيل استدراجهن والاعتداء عليهن

المصدر: جريدة المدينة الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.al-madina.com/node/341132>

على الرغم من الغموض الكبير الذي أحاط بقضية خاطف القاصرات وندرة المعلومات التي كانت ترد الى رجال الامن المكلفين بتتبع الجاني، الا ان رجال التحريات والبحث الجنائي توصلوا الى أدق الأدلة التي من خلالها تمكن المحققون في دائرة العرض والأخلاق بهيئة التحقيق والادعاء العام من ربط كافة الأدلة وجمعها والتثبت منها وتوجيه الاتهام للجاني بعد جمع كامل الأدلة.

وتمكننت أجهزة الامن من الوصول الى المركبة الاولى التي كان الجاني قد استخدمها في اولى جرائمه وهي من نوع «برادو» ببيضاء اللون وفقا لإفادة الضحية الاولى في بلاغها ضمن القضايا التي تم تسجيلها في ذلك الحين ضد مجهول لعدم توفر اي معلومات.

وبعد تزايد جرائم الخاطف وتواليها على مدى ٣ أعوام شكل مدير شرطة جدة اللواء علي بن محمد السعدي الغامدي عدة فرق لمتابعة القضية والعمل على فك رموزها، حيث تولى مساعد مدير شعبة التحريات والبحث الجنائي المقدم عيضة المالكي ملفها وتتبع الجاني، فيما قاد الفريق الامني رئيس وحدة جرائم الاعراض بالادارة المقدم سلطان المالكي يعاونه عدد من افراد الادارة. ونجح رجال الامن في الوصول إلى المتهم والقبض عليه والتأكد من تورطه في الجرائم المرتكبة على مدى ثلاث سنوات حيث كانت اولها عام ١٤٢٩ هـ وآخرها قبل شهر واحد من القبض عليه بتاريخ ٣٠ / ٦ / ١٤٣٢ هـ. «المدينة» استمعت إلى روايات عدد من الضحايا عن تفاصيل هذه الجرائم الوحشية.

أولى الجرائم خطف طفلة من أمام قصر أفراح اول جريمة كانت مساء يوم الخميس ١٤ رجب ١٤٢٩ هـ حيث تمكن الجاني من استدراج طفلة من احد قصور الأفراح جنوب جدة من امام مدخل النساء بعد أن أشعرها بانها من اقارب العريس وانه يحتاج اليها في امر ما حتى يسلمها اغراضا توصلها لوالدة العروس، وحينها سارت الضحية التي لم تتجاوز السابعة من عمرها خلفه دون أن تشعر بما يخفيه الجاني لتختفي عن الأنظار تماما. في ذلك الوقت بدأت عمليات البحث في القاعة وتم استدعاء فرق الدفاع المدني التي قامت بتمشيط كامل القاعة والبدروم واحد المواقع المنزوية بها دون أن يتم العثور على الطفلة التي انتقل بها الجاني إلى منزله وبقيت معه عدة ساعات قبل أن يتخلص منها لاحقا ويلقي بها في احد المواقع العامة، حيث عثر عليها مواطن قام بايصالها إلى والدها، وكان ذلك صبيحة يوم الجمعة ليتم احالة الضحية إلى احد المستشفيات بعد ابلاغ أجهزة الامن حيث صدر التقرير الطبي حينها بوجود خدوش وتقرحات سطحية وتقرير جراحة الأطفال «لا يوجد نزيف مع ظهور تقرحات أمامية وخلفية حول منطقة الشرج وبأخذ عينة للفحص صدر تقرير الأدلة الجنائية لعينات المسحات من نفس المنطقة ومن بنطلون الطفلة.

ضحية السبيل: اصطادني بكيس مجوهرات وربطني على السلم
وسجلت ضحية عمرها ١٠ سنوات تفاصيل ما تعرضت له مع الجاني حيث افادت بان شخصا خدعها لحظة حضورها مع اسرتها لحفل زفاف باحدى قاعات الافراح في حي السبيل جنوب جدة، وبلغها بان اسمه احمد علي طلب منها أن تسلم خالة العروس كيسا فيه مجوهرات وطلب منها أن تركب معه في السيارة ليعطيها هدية للعروسة فركبت وذهبت معه إلى منزله وهناك تعددت وسائل الاعتداء عليها حيث تعرضت للضرب وشد شعرها مطالبا إياها بخلع ملابسها. تقول الطفلة: رفضت تنفيذ مطالبه الا انه هددني بالقتل وأجبرني على خلع ملابس كاملة وأرغمني على رؤية صور غير أخلاقية، وقام بربطي على السلم ولم أتذكر بعد ذلك شيئا، الا عندما عاد وطلب مني أن أرتدي ملابس وقام بنفلي من المنزل إلى احد الاحياء، وتوقف امام احد المباني في حي كيلو ١٣ بمخطط البقمي، وهناك طلب مني إن أصعد لاحد

المباني لأنادي ابنته غير انني لم أجد أي شخص فطرت احد الأبواب وطلبت من ساكني المنزل الهاتف النقال حيث تمكنت من الاتصال بوالدي الذي حضر برفقة اجهزة الامن.

وتمت احالة الضحية لاحد المستشفيات حيث أجري الكشف عليها وصدر بحقها تقرير اشير فيه إلى أنها كانت بكامل الوعي إلا انها مجعدة لانها لم تنم حسب اقوالها، وعلى الجسم آثار كدمة خطية على الجهة اليسرى ٣ سم أعلى الصدر ولا توجد إفرزات، وفي باقي الجسم آثار كدمة قديمة في الارجل، غير أن الفحص الموضوعي أظهر وجود إفرزات سائلة واضحة وجد بها آثار دم بسيطة، وغشاء البكارة سليم، وأخذت العينات اللازمة.

قسائم شرائية أخفت الطفلة الهندية يومين

وفي الثالث من شهر ذي القعدة فقدت وافدة هندية ابنتها التي كانت برفقتها في احد المراكز التجارية بحي مدائن الفهد حيث ابلغت الام الجهات الامنية عن تغيب ابنتها قبل دقائق وانها كانت برفقة اربعة من اخوتها ليتم العثور على الفتاة في اليوم الثاني حيث افادت بان شخصا حضر وفي يده مجموعة من الكوبونات وسلمها لعدد من الاطفال الموجودين في الموقع كجوائز وطلب منها أن تذهب معه حتى تحصل على جائزتها الخاصة.

وقالت الضحية: الجاني اخذني إلى سيارته الخاصة وسار بي لمدة ساعة كاملة تقريبا، حتى توقف عند منزل في الدور الرابع وادخلني شقة عبارة عن ثلاث غرف ارضيتها سيراميك وقام بشرب المعسل والبيرة ثم أنزل ملابسي وحاول فعل الفاحشة بي، وبعد ذلك اخذني بسيارته إلى موقع قريب من ملاهي الريم وتركني هناك.» تم العثور على الطفلة وأحيلت للمستشفى الذي تولى الكشف عليها وصدر التقرير بسلامة العلامات الحيوية ووجود آثار خدوش أعلى الصدر الايسر وكذلك كدمات في الساقين، وبالفحص الموضوعي ظهر جرح سطحي، وغشاء البكارة سليم، مع وجود إفرزات في المنطقة.

خطفها من سرير الطوارئ فكانت الخيط الذي كشف جرائمه

ولم تشفع الحالة الصحية التي كانت عليها طفلة لم تتجاوز الـ ٨ سنوات حيث كانت تعاني من ارتفاع في درجات الحرارة وترقد على سرير الطوارئ، للنجاة من حبال المجرم الشيطانية.

وتروي الضحية قصة استدراجها قائلة: حضر لي شخص سعودي وسألني عن سبب تواجدي على السرير موضحا انه المسؤول المناوب في المستشفى، فقلت له بانني مريضة واعاني من ارتفاع في درجة الحرارة، فذهب وعاد وبيده ورقة وحاول الكتابة بها إلا ان القلم لم يكتب، سألني عن اسمي وقال انه سيذهب لاحضار الدواء ثم عاد وقال الدواء غير موجود هنا لازم تروحين المستودع معي فقلت له لا اعرف المستودع، وخرجت معه حتى وصلت باب الطوارئ وشاهدت الصيدلية وقلت له هنا الصيدلية، فقال «لا لا تعالي معي المستودع في الخلف، فرافقته إلى خارج المستشفى وتبعته إلى مواقف السيارات فطلب مني ركوب سيارته (بيضاء اللون مثل الجسم) وركبت معه في المقعد الخلفي وقلت له «انا لم استاذن من والدي» فقال «لا لا انا كلمته»، وفي نصف الطريق قال لي نزلي راسك علشان الدواء أصله بفلوس ولكن علشان والدك كلمنا سنصرفه لك ببلاش، فقممت بإنزال راسي حتى وصلنا إلى منزله. وحددت الضحية اوصاف الجاني واوصاف المنزل من الخارج وأنه يتكون من ثلاثة ادوار وتقع الشقة يمينا. وتصف الضحية ما بداخل الشقة وتقول أنها عند دخولها كان هناك ممر يسارا ثم باب في الوجه وبابان عن اليمين ثم نهاية اخر الدخول يمينا إلى صالة، وبعد جلوسي شاهدت ممرا اخر يؤدي إلى المطبخ مقابله دورة مياه ثم ممر يساره اخره غرفة نوم مغلقة. اما الصالة فتوجد بها كنبه لثلاثة اشخاص وكرسيان اكران، ومقابل لهم شاشة تلفزيون بلازما معلق على الجدار وتحتها رف بلون السيراميك بيج وفيها سجادة سيراميكية ولون بوية الصالة ابيض وبجوار التلفزيون طاولة خشبية طويلة بني. وتستذكر الضحية الحادثة لتقول: الجاني قام بضربي بسلك جهاز الكمبيوتر لأنني كنت ابكي محاولة الخروج من المنزل. وذكرت أنه قام بتشغيل أفلام خليعة لي من جهاز كمبيوتر مكتبي في المكتب الذي كان بالغرفة الموجود بها جلسة عربية ولون المكتب بني غامق وقام بضربي لإرغامي على مشاهدة الافلام والاعتداء الجنسي علي وكذلك عندما زادت حرارتي قام بإرغامي على دخول الحمام والترويش بالماء لمحاولة خفض درجة حرارتي، كذلك شاهدت شيشة يدخنها الجاني في الغرفة الجانبية. وفي اليوم الثاني تخلص الجاني من ضحيته التي تم اخضاعها للكشف الطبي حيث اشارت التقارير الطبية إلى إن العلامات الحيوية مستقرة مع وجود ارتفاع في درجة الحرارة، وهي في كامل وعيها ولا توجد جروح او كدمات في انحاء الجسم ، وبالكشف الطبي الموضوعي وجد غشاء البكارة سليماً.

خطفها من فناء المنزل وفعل بها الفاحشة ثم رماها في الشارع

وتروي ضحية جديدة عمرها ٨ سنوات كيف تمكن الجاني من خطفها وقالت «كنت العب في حوش منزلنا عندما شاهدت رجلا يدخل علينا ثم خرج، عندها تبعته إلى خارج المنزل وهناك كلمني وطلب مني الركوب معه في سيارته ثم امسك بيدي واركني في المقعد الخلفي وقاد السيارة متجها إلى منزله. وتضيف: كان منزله مكونا من ٣ ادوار وشقة سجلت اوصافها بمحاضر التحقيق، وبعد دخولي الشقة قام بفك حلق ذهب من إذني ثم اعطاني كاس به مادة تشبه الماء ولكن

طعمها غريب وطلب مني ان اشربها ولكني رفضت لان رائحتها كريهة، عندها ضربني بعصا خيزران ثلاث مرات على ظهري فشربت الكاس، وبعد ذلك قام بخلع ملابسني وفعل الفاحشة بي وبعدما انتهى من ذلك لبست ملابسني واخرجني من المنزل ثم اخذني بالسيارة إلى الإسكان الجنوبي وانزلني في الشارع، وقال لي ان سيارة والدي هنا فنزلت ابحت عنها حتى عثر علي اشخاص أخذوني إلى والدي بعدما أخبرتهم أنني اسكن في مشروع الأمير فواز. وباحالة الضحية للمستشفى صدر التقرير الطبي الذي تضمن «الكشف على العلامات الحيوية أظهرت سلامة الضحية مع تمزق غشاء البكارة، وإفرازات بنفس المنطقة، كما توجد كدمات شديدة على المقعد الايمن وتم اخذ العينات للفحص. تغيير السيارات حيلة لم تفلح في إبعاد قيضة الأمن عنه

كان «المتهم» يعمد إلى تغيير سيارته التي يستخدمها في جرائمه ، ويبادر على الفور إلى بيع السيارة التي يستخدمها في حادثتين حتى لا يتم التعرف عليه والوصول اليه، غير أن رجال الامن قبضوا عليه واعادوا سيارة كان قد استخدمها في اول جريمة له، وتخلص منها ببيعها لاحد الاشخاص وتم احضارها من الرياض، كما تم إحضار السيارة الاخيرة التي استخدمها في اختطاف طفلة من احدى قاعات الافراح جنوب جدة. وكان الجاني يعمد إلى احضار الضحايا إلى منزله الذي يسكنه مع عائلته المكونة من زوجته و ٤ بنات ولدين، بعد أن يقوم بإيصال أسرته لاحد اقاربه نهاية كل اسبوع ليبقى المنزل خاليا.

طفلة الـ ٨ أعوام: استدرجني بجائزة وأجبرني على شرب الخمر الضحية البالغة من العمر ٨ أعوام استغل الجاني تنقلها بين والدتها من المركز الذي كانت تتسوق فيه، وبين والدها الذي كان في انتظارهما، وكان ذلك بتاريخ ٢-٣/٨/١٤٣٠ هـ، حيث ترصد الجاني للضحية التي ذكرت أنه التقاها لحظة عودتها من عند والدها بمواقف السيارات في طريقها إلى المركز، وقال لها أنها فازت بجائزة واستدرجها إلى منزله في سيارته الخاصة وهناك قام بخلع ملابسها ومددها على بطنها واخذ يمارس معها لذاته الشيطانية، مطالبا إياها إن تبادله الشعور الجنسي على الرغم من صغر سنها وعدم ادراكها لما يدور حولها . ويحاول الجاني التلذذ بما يمارسه من أعمال شيطانية، حيث أحضر زجاجة لونها اخضر شرب منها وطلب من الصغيرة ان تشرب معه واجبرها على ذلك حتى اشبع رغباته الشيطانية وبعدها طلب الجاني منها أن ترتدي ملابسها ليسارع في صبيحة اليوم الثاني بالتخلص منها برميها في أحد طرقات حي غليل جنوب جدة. وبإجراء الكشف الطبي على الضحية صدر تقرير طبي افاد بخدوش سطحية، كما أن غشاء البكارة سليم ويوجد سمج بسيط سطحي والحالة العامة مستقرة ولا توجد آثار عنف

معلمو محو الأمية يتجمعون أمام التربية للمطالبة بتثبيتهم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/333646>

تجمع صباح أمس عشرات المعلمين في محو الأمية أمام مبنى وزارة التربية والتعليم مطالبين بالتثبيت وتنفيذ الأمر السامي، الذي صدر قبل تسعة أشهر. وأكد عددٌ من المعلمين لـ«الحياة»، أن تجمعهم أمام وزارة التربية والتعليم لليوم الثاني على التوالي، للمطالبة بتثبيتهم، الذي صدر قبل تسعة أشهر، لكنه لم ينفذ حتى الآن. وأضافوا أن مطالبهم واضحة، وتمثل في التثبيت على المستوى والدرجة المستحقة بناءً على تاريخ تنفيذ صدور الأمر الملكي والحصول على الحقوق المادية بأثر رجعي، وتكون لهم الأولوية في حركة النقل، إضافة إلى منحهم العلاوة السنوية بالاستناد إلى تاريخ صدور القرار، مشيرين إلى أن بعضهم تتجاوز خدمته ده سنوات كمتعاقدين.

وذكر أنه مع بداية العام الدراسي الحالي تم توجيههم للمدارس الصباحية لإكمال النصاب من أجل التثبيت، لكن لا تزال رواتبهم لا تتجاوز ٣٤٥٠ ريالاً، ولم يتم تثبيتهم على المستويات والدرجة المستحقة، ولم تشملهم العلاوة السنوية. ولفقوا إلى أن هناك من تم تعيينهم بناءً على أوامر صدرت بعد قرار تثبيت معلمي محو الأمية، وجرى تعيينهم على مستويات مناسبة، وشملتهم العلاوة السنوية.

إلى ذلك، أخلت فرق الدفاع المدني في الرياض أمس طالبات مدرستين في الرياض بسبب تماس كهربائي في مبنى المدرستين، لكن لم تسجل إصابات بين الطالبات.

وقال ولي أمر طالبة في المدرسة ١٢٨ الابتدائية لـ«الحياة»: «تفاجأت باتصال هاتفي من المدرسة التي تدرس فيها ابنتي عند الساعة الثامنة من صباح أمس، يطلب مني الحضور لتسلم ابنتي في الصفين الثاني والرابع الابتدائي»، مشيراً إلى أن سبب إخراج الطالبات بسبب تماس كهربائي.

وأضاف أن عملية خروج الطالبات من معلمات المدرسة والإدارة تمت بشكل منظم، ولم يحدث أي تدافع أثناء الخروج، فيما تعامل أفراد الدفاع المدني مع «التماس الكهربائي».

وفي الثانوية الـ ١١٧ شمال الرياض نجحت مديرة المدرسة والمعلمات في إخراج الطالبات من المبنى المدرسي لحدوث تماس كهربائي، تسبب في دعر شديد للطالبات.

وأوضح المدير العام للتربية والتعليم الدكتور إبراهيم المسند لـ«الحياة» أن سبب خروج الطالبات من المدارس في المجمع التعليمي للروضة ٢٩ والابتدائية ٢٦٦ كان بسبب انقطاع الكهرباء فقط. وأضاف أن هناك ٤ فرق للصيانة خصصت لمدارس البنات تنتقل لإجراء أعمال الصيانة بصفة مستمرة عقب نهاية الدوام الرسمي لمدارس البنات، لافتاً إلى أن فرق الصيانة حضرت إلى المدارس للكشف عليها، واتضح أنه لا وجود لتماس كهربائي في المدارس المذكورة، وإنما بسبب انقطاع الكهرباء عن الحي فقط. وذكر أن هناك مشرفات متخصصات للقيام بجولات ميدانية على المدارس لكتابة تقارير عنها للإدارة عقب نهاية الدوام الرسمي.

إلى ذلك، يعلن وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد اليوم الإثنين في كلمة عبر قناة الإخبارية عند الثامنة مساءً أكبر حركة نقل للمعلمات.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني أنه سيعقب الإعلان حديث موسع وشامل حول حركة نقل المعلمات لوكيل وزارة التربية والتعليم للشؤون المدرسية الدكتور سعد بن سعود آل فهيد عن الآلية والضوابط التي تمت بها حركة النقل، وجميع ما يتعلق بالإجراءات التي تخص المعلمات في هذا الشأن وكذلك الرد على استفسارات المشاهدين.



(الرقابة والتحقيق) تتولى المراجعة الميدانية.. مجلس الوزراء : نقل اختصاصات التحقيق في جرائم الرشوة والتزوير إلى هيئة التحقيق والادعاء العام

المصدر: جريدة الندوة الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111129118834&display=1>

الرياض : واس

أقر مجلس الوزراء في جلسته أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بقصر اليمامة في الرياض عدداً من الاجراءات من بينها نقل اختصاصات التحقيق في جرائم الرشوة والتزوير الى هيئة التحقيق والادعاء العام، ونقل الوظائف الشاغرة والمشغولة بشاغلها المتعلقة بالتحقيق والادعاء العام في الجرائم الجنائية (من وظائف تحقيق ووظائف مساعدة) من هيئة الرقابة والتحقيق، ووظائف التحقيق في الجهات واللجان التي تتولى مهمات التحقيق الجنائي إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، ويشترط في شاغلي وظائف التحقيق انطباق معايير التعيين لدى هيئة التحقيق والادعاء العام.

وفي بداية الجلسة أعرب خادم الحرمين الشريفين باسمه واسم شعب وحكومة المملكة العربية السعودية عن التهنية للأمتين الإسلامية والعربية بحلول العام الهجري الجديد ١٤٣٣ هـ ، سائلاً الله جل وعلا أن يجعله عام خير وبركة وسلام على الأمتين الإسلامية والعربية ودول العالم وأن تنتهي فيه جميع الأزمات التي تشهدها الساحة الدولية سواء الاقتصادية أو الأمنية ليعيش العالم أجمع بإذن الله في أمن واستقرار.

ثم أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المباحثات والمشاورات التي جرت خلال الأسبوع مع عددٍ من قادة الدول الشقيقة ومبعوثيهم حول مستجدات الأوضاع في المنطقة والعالم ، ومن ذلك الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة ، أن مجلس الوزراء استعرض بعد ذلك ما تشهده الساحة العربية من متغيرات وتطورات ، ونوه في هذا الصدد بتوقيع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية على المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية وتوقيع ممثلي الحكومة اليمنية وأحزاب اللقاء المشترك على الآلية التنفيذية للمبادرة ، بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - . وقدر المجلس عالياً الجهود التي بذلها خادم الحرمين الشريفين وإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والتي توجت بالتوقيع على المبادرة ، حرصاً على وقف نزيف الدم بين الأشقاء في الجمهورية اليمنية ، وحفاظاً على وحدة اليمن وأمنه واستقراره ، معرباً عن أمل المملكة العربية السعودية أن يكون في توقيع هذه المبادرة نهاية للصراع وأن ينعم الشعب اليمني الشقيق بالأمن والاستقرار وتحقق له طموحاته وتطلعاته في بناء مستقبل مزدهر.

ونوه المجلس بالجهود التي يبذلها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية بشأن الوضع في سوريا ، مشيراً إلى القرارات التي أصدرها يوم أمس في هذا الشأن ، تأكيداً على حرص الدول العربية على شعب سوريا وحمايته. وأضاف وزير الثقافة والإعلام ، أن المجلس رحب بخطاب جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين

123

بمناسبة تسلم جلالته التقرير النهائي للجنة المستقلة لتقصي حقائق الأحداث التي مرت بها البحرين ، مشيداً بالجهود الصادقة والرغبة الأكيدة لجلالته لكشف الحقائق بكل شفافية ونزاهة وتأكيد سيادة القانون وضمان العدالة. وأن تنعم مملكة البحرين بالأمن والاستقرار والرخاء والازدهار.

كما تطرق المجلس إلى عدد من الفعاليات والنشاطات التي تمت خلال الأسبوع في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي ومن ذلك الاجتماع العاشر لمجلس الدفاع المشترك لأصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع ، في أبوظبي ، والاجتماع الـ ١٢١ لأصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية ، التحضيري للدورة ٣٢ للمجلس الأعلى لمجلس التعاون ، في الرياض ، ومندى المستقبل الثامن - مجموعة دول الثمان والشرق الأوسط وشمال إفريقيا - في الكويت ، مشدداً على أهمية التعاون واستمرار التنسيق بين دول المجلس لمواجهة التطورات الطارئة ومستجدات الأحداث بما يحفظ الأمن والاستقرار للمنطقة ويضمن لها النمو الطبيعي والتطور المدروس ، مؤكداً أن دول المجلس قادرة بإذن الله على الحفاظ على مكتسباتها في مختلف المجالات ، وأثبتت والله الحمد دورها الرائد في المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة في ظل التطورات الخطيرة التي مرت بها منذ تأسيس المجلس عام ١٩٨١م.

وأفاد خوجة ، أن المجلس ناقش بعد ذلك جملة من الموضوعات في الشأن المحلي ، واستعرض عدداً من المؤتمرات والملتقيات العلمية والتقنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي أقيمت في مدن المملكة خلال الأيام الماضية ، ثم واصل مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:

أولاً:

بعد الاطلاع على محضر اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري الخاص بدراسة قطاع الرقابة المركزية وأجهزة التحقيق وعلى المعاملة المتعلقة في شأن تدافع الاختصاص بين هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والإدعاء العام في شأن المادة (الخامسة والعشرين) من نظام الإجراءات الجزائية وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٦٣/٨٩) وتاريخ ١٤٣١/١/١٠هـ أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها:

أولاً - إلغاء المادة (الثانية) من المرسوم الملكي رقم (٥١/م) وتاريخ ١٤٠٢/٧/١٧هـ التي تنص على ما يلي “ تتولى هيئة الرقابة والتحقيق بالإضافة إلى الاختصاصات المسندة إليها التحقيق في جرائم الرشوة والتزوير والجرائم المنصوص عليها في المرسوم الملكي رقم (٤٣/م) وتاريخ ١٣٧٧/١١/٢٩هـ.”

ثانياً - استمرار هيئة الرقابة والتحقيق والجهات واللجان التي تباشر وقت إصدار القرار التحقيق والادعاء العام (أو إحداهما) في جرائم جنائية بموجب نصوص خاصة في مباشرة الاختصاصات والسلطات المتعلقة بالتحقيق أو الادعاء العام بحسب الأحوال المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية وذلك إلى حين مباشرة هيئة التحقيق والادعاء العام تلك الاختصاصات والسلطات.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثالثاً - نقل اختصاص هيئة الرقابة والتحقيق - المتعلق بالتحقيق والادعاء العام في الجرائم الجنائية التي تباشرها الهيئة - واختصاصات الجهات واللجان المتعلقة بالتحقيق والادعاء في الجرائم الجنائية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، ونقل الوظائف الشاغرة والمشغولة بشاغليها المتعلقة بالتحقيق والادعاء العام في الجرائم الجنائية (من وظائف تحقيق ووظائف مساعدة) من هيئة الرقابة والتحقيق، ووظائف التحقيق في الجهات واللجان التي تتولى مهمات التحقيق الجنائي إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، ويشترط في شاغلي وظائف التحقيق انطباق معايير التعيين لدى هيئة التحقيق والادعاء العام ومتطلباته عليهم.

رابعاً - نقل نشاط الرقابة المالية - الذي تقوم به حالياً هيئة الرقابة والتحقيق - إلى ديوان المراقبة العامة.

خامساً - استمرار هيئة الرقابة والتحقيق في ممارسة نشاط الرقابة الإدارية، ونشاط التحقيق الإداري والادعاء في المخالفات الإدارية والمالية.

سادساً - نقل نشاط المراجعة الميدانية، وما له صلة بهذا النشاط بما في ذلك الوظائف الشاغرة والمشغولة من وزارة الخدمة المدنية إلى هيئة الرقابة والتحقيق.

ثانياً:

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية في شأن زيادة مساهمة المملكة في رأس مال المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ، وتقويض معاليه بالاكتتاب بكمية الأسهم اللازمة للمحافظة على وضع المملكة بوصفها أكبر دولة مالكة لأسهم المؤسسة بعد البنك الإسلامي للتنمية ، وذلك في حال وجود فجوة تمويلية للاكتتاب في زيادة رأس مال المؤسسة، قرر مجلس الوزراء ما يلي:

- [الموافقة على زيادة مساهمة المملكة في رأس مال المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من ١٣٥٠٠٠ سهم لتصبح (٦٠٠٠٠) سهم بزيادة قدرها (٤٦٥٠٠) سهم بقيمة إجمالية قدرها (٤٦٥٠٠٠٠) ستة

وأربعة مليوناً وخمسمائة ألف دينار إسلامي منها (١٣٥٠٠) سهم مساهمة من المملكة في الـ (٥٠٠٠٠) سهم المطروحة للاكتتاب العام من قبل الدول الأعضاء الحالية والباقي وقدره (٣٣٠٠٠) سهم مساهمة من المملكة في الأسهم الإضافية المخصصة للاكتتاب من قبل الدول الأعضاء الراغبة في زيادة اكتتابها في رأس المال علاوة على ما خصص لها في الاكتتاب العام.

٢- تفويض معالي وزير المالية بالاكتتاب بكمية الأسهم اللازمة للمحافظة على وضع المملكة بوصفها أكبر دولة مالكة لأسهم المؤسسة بعد البنك الإسلامي للتنمية وذلك في حال وجود فجوة تمويلية للاكتتاب في زيادة رأس مال المؤسسة.

ثالثاً:

وافق مجلس الوزراء على انضمام وزارة الشؤون الاجتماعية إلى عضوية اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، المشكلة بموجب الفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء رقم (١٥) وتاريخ ١٧/١/١٤٢٠هـ.

رابعاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير النقل في شأن التقرير النهائي للاستراتيجية الوطنية للنقل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣٣/٦٩) وتاريخ ١٤٣١/٧/١هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للنقل بالصيغة المرفقة بالقرار.

وتتضمن الاستراتيجية سياسات عامة وخططاً استراتيجية تهدف إلى توفير قطاع متكامل يشمل جميع الأنماط، ويتميز بالسلامة والفاعلية والكفاءة والتطور التقني، ويعمل على تشجيع وتعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية للمملكة على المستوى الدولي، ويضمن توفير بيئة صحية وأمنة لأفراد المجتمع وهي في الوقت ذاته تتضمن برنامج عمل يحدد الإجراءات المطلوبة لتحقيق رؤية الاستراتيجية وأهدافها، ويركز على التنسيق بين الجهات المعنية بقطاع النقل بما يكفل تحقيق تلك الأهداف.

خامساً:

وافق مجلس الوزراء على نقل عبدالله بن علي بن محمد بن ملفي من وظيفة (مستشار لشؤون التصنيف والتوظيف) بالمرتبة الخامسة عشرة إلى وظيفة (وكيل وزارة الخدمة المدنية) بذات المرتبة بوزارة الخدمة المدنية

الصورة تغيرت والعالم المتحضر اقتنع بحجة العقل ودقة التنظيم وتنفيذ الأحكام العدالة السعودية في المحافل الدولية.. التحول من الدفاع إلى التأثير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/29/article687008.html>

الرياض، تحقيق- أسامة الجمعان
أحسنّت وزارة العدل عندما تصدّت بمادة مليئة ووثيقة عن قضاء المملكة خلال مشاركتها الدولية الأخيرة التي كان آخرها الزيارة لمملكتي: «المغرب» و«إسبانيا»، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية التقت خلالها وزراء العدل والمحاكم والجامعات مع المشاركة بمحاضرات شاملة ولقاءات مفتوحة عن عدالة المملكة، وعن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء. ومثلّت هذه اللقاءات لغة جديدة في خطاب وزارة العدل وقدرة على الحضور لهذه المحافل بالرصيد العلمي والفكري القوي، حيث لوحظ في النقاشات استدعاء الحجج المنطقية المقنعة التي جعلت الكثير يشيد بما أسماه فلسفة التشريع الإسلامي في حكمة تشريعه، وأخص بذلك الحوار القوي على غداء العمل المفتوح الذي شهد سجلاً قوياً في الطرح، سعدت بالإفادة من تفاصيله خاصة الرد على الشبهات المطروحة بأسلوب قوي وفكر عميق ابتعد عن التقليدية في الطرح والنقاش، إلى الدخول في محاكات تتطلب أدوات معينة في خوض غمار هذا البحر المليء بالمخاطر والمزالق، إلا لمن امتلك القدرة على الإبحار فيه، لاسيما إذا أدركنا قوة المادة المطروحة من قبل المناقشين، حيث تتعجب من تحضير الأسئلة والجدل حولها بشكل لافت .
وكانت «الرياض» الصحيفة الوحيدة من المملكة التي حضرت هذه اللقاءات الحاشدة، وسجلت عن قرب ما دار في أروقتها في مشهد تختزنه الذاكرة الإعلامية في سجل المواد المؤصلة والمتعمقة .
التواصل مع الآخر يصحح المفاهيم المغلوطة عن العدالة السعودية

الدفاع عن العدالة
في البداية قال معالي وزير العدل «د.محمد العيسى» إننا لسنا بحاجة للدفاع عن عدالتنا بقدر حاجتنا لإيصال نورها للآخرين وقطع الطريق على المغرضين، مؤكداً على أننا في هذه اللقاءات لا ندافع عن قضايانا؛ فنحن على يقين بعدالتها وعلى يقين بقناعة كل منصف بها والمدخول المغرض لا حيلة فيه إلا أن يهديه الله وحسبنا أن عدالتنا تعتمد الكتاب والسنة فهي من لدن الحكيم الخبير وليست من لدن البشر، لكننا نوصل هذه العدالة للأصوات المنصفة لتتولد لديها القناعة فتفيد منا ونفيد منها .

د.العيسى: يهمنّا إيصال «عدالة الإسلام» للآخرين وقطع الطريق على المغرضين

الطرح والحوار الشفاف
وأوضح «د.ناصر المحميد» -رئيس التفتيش القضائي وخبير الفقه والقضاء بجامعة الدول العربية- أنّ الجهاز القضائي في أي دولة هو رمز كيانه العدلي ومآثر هذا الجهاز قد تكون قاصرة على محيط التعايش، وهذا أمر قاصر يجب أن يلاحظه القائمون على هذا الجهاز ومن هذه الرؤية أخذ وزير العدل السعودي الدكتور محمد العيسى من خلال مشاركاته الرسمية العامة والخاصة منهجاً جليلاً يرسم فيه أوضح معاني الشفافية والإيضاح لمعالم قضائنا السعودي فتم له خلال هذه الجولات التي تعتبر قليلة الزمن ومتباعدة الوقت إلا أنها عظيمة الفائدة واسعه الرؤية قوية الأثر وهذا ما لمسسته مباشرة خلال مشاركتي معه .
الانفتاح على الآخر

وبين «د.المحييميد» ان الانفتاح على الآخر خلال الطرح والحوار المباشر الشفاف دليل على قوة الملكة وقدرة التأهيل والعطاء وحضور المعلومة لدى الملتقى والمحاور مع اشعار المتلقي بالمرونة البارزة والشمول المعرفي والسهولة الاجرائية حتى تتحصل القناعة الكبيرة لديه وشراء مناعة المتلقي خلال الطرح القضائي نحتاج لمعرفة حال المستقبل للمعلومة ما يحيط به من رؤى وافكار ومعارف قد تكون سبباً في تقرير طبيعة الفهم المسبق والتراكمات المغلوطة التي نأسف لانتشار جملة منها عن قضائنا وثقافتنا العدلية ولم نجد من يتصدى لها بأسلوب تكاملي ايجابي، مشيراً إلى أن هذا الدور قد فطن له وزير العدل وسعى في تصحيح هذه النظرة واجتهد لاثراء النظرة الايجابية وتحويل الناقد غير المدرك للواقع الى سفير مساهم في تصحيح النظرة وتقويم الخير وهذا ما حصل في الرسالة الواضحة التي قدمها وزير العدل من خلال محاضراته ورأينا جوانب الرضى عن هذا الطرح واضحاً لديهم بعد انتهاء المحاضرة والجلسات الحوارية المصاحبة .

«لورا بلوز» نقيبة اتحاد المحامين الأمريكيين

التبادل المعرفي

وأكد الشيخ «علي الحماد» -نائب رئيس ديوان المظالم- على أن تواصل عدالتنا في المحافل الدولية ذات الصلة للتبادل المعرفي ولإيضاح الحقيقة نحو الكثير من موضوعات العدالة يعد في طليعة المهام التي يتعين أخذها في الاعتبار والاضطلاع بمسؤوليتها على أكمل وجه، ومن المهم أن نشير في هذا الصدد إلى أن النقاش المفتوح والحوار البناء يزيد الحق وضوحاً، فنحن نطبق شريعة إسلامية من لدن الحكيم الخبير كثيراً ما يجهل الناس معانيها السامية ومقاصدها الحكيمة، مضيفاً: وكثيراً ما حاول المغرضون الإساءة إليها وقطع الطريق على سالكها، لكن يأبى الله إلا أن يتم نوره، والسعيد من جعله الله مفتاحاً للخير وهدياً بإذن الله إلى طريق الحق، والذب عن دين الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ونوه الشيخ الحماد بخطوة وزارة العدل في هذا المجال .

التعاون مع جامعات دولية

وأوضح «د.ناصر العود» - مستشار وزير العدل للشؤون الاجتماعية - على أن عملية التواصل والاتصال الدولي التي تنتهجها وزارة العدل من اهم المراكز لتطوير الاساسية لتطوير مرفق القضاء، كما انها خطوة رائدة لتوضيح نظام العدالة في المملكة المستمد من الشريعة الاسلامية .

وأضاف: وعلى سعي وزارة العدل حالياً بتوجيه من وزير العدل للتعاون مع عدد من الجامعات العالمية ومنها جامعة هارفرد وستانفورد وواشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية في اعداد البرامج التدريبية والتأهيلية والزيارات العلمية للكوادر العدلية بهدف تطوير وتحسين البيئة في مرفق القضاء بما يتوافق مع الاساس الشرعية .

القوانين والأنظمة

وأشادت «لورا بلوز» -نقيبة اتحاد المحامين الأمريكيين- بمحاضرة وزير العدل حيث تم إيضاح الكثير من القوانين والنظام القضائي للمملكة، مؤكدة على أن مثل هذه اللقاءات تنير المحامين بقوانين الدول حيث اتضح لجميع المحامين من دول العالم نظام العدالة في المملكة عبر المعلومات التي أوردتها وزير العدل، مضيفة بأن العدالة في المملكة تتوافق مع مبادئ العدالة في كل المدارس والشرائع القانونية .

دعم العدالة

وقال «باسكال مورا» -رئيس الاتحاد الدولي للمحامين-: إن وزير العدل السعودي اوضح كثيراً من المعلومات وأبدى إعجابه بالمحاضرة والنقاش، متمنياً أن يؤثر دعم المملكة للعدالة عبر برنامج الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير القضاء إلى تشجيع دول العالم لدعم العدالة، مثنياً على إتاحة قوانين المملكة للاستفادة منها وكذلك مشاركة المملكة ممثلة بوزارة العدل بالمؤتمرات الدولية لتطلع على ما لدى الآخرين ويطلع الآخرون على ما لديها .

انطباع ايجابي

وأبدى «جيمس موري» -رئيس المؤتمر الخامس والخمسين للاتحاد الدولي للمحامين- إعجابه بالتطور العدلي في المملكة من خلال المعلومات التي ألقاها وزير العدل عن القضاء والعدالة والمحاماة، بالإضافة إلى الإجابة على مداخلات المحامين مما أعطى انطباعاً ايجابياً عن العدالة السعودية .

حقائق التنظيم القضائي

وأوضح «إدريس الشاطر» - الرئيس المنتخب للاتحاد الدولي للمحامين وأول عربي يحتل هذا المنصب في تاريخ الاتحاد الطويل - أن المعلومات التي تتحدث عن العدالة في المملكة وتطورها التي أوضحها عنها وزير العدل السعودي اطلعت

الجميع على الحقائق والنظام القضائي في المملكة، مثمناً التقدم الذي تعمل عليه حكومة المملكة. وأشاد بمشروع خادم الحرمين لتطوير القضاء بجميع مراحلها التي أوضحها الوزير .

انطباع خاطئ

وعبر الاتحاد الدولي للمحامين على لسان إدارته أنه قد يكون لدى البعض انطباع ومفهوم غير صحيح عن العدالة والحقوق في المملكة العربية السعودية، مبدئياً إعجابه بما سمع عن العدالة السعودية في المحاضرة والحوار وزير العدل الدكتور محمد العيسى الذي ألقاها في مدينة ميامي الأمريكية، قائلاً: إنه اتضح من خلال المصدر المسؤول في المملكة والنماذج التي قدمها وهو وزير العدل أن لدى المملكة نظام عدالة يحترم الحقوق والحريات، وأحكام قضائية قوية ونزيهة ومحيدة .

مبادئ العدالة

وشرح معالي وزير العدل «د.محمد العيسى» خلال محاضراته التي ألقاها بمملكة المغرب ومملكة اسبانيا وآخرتها في الولايات المتحدة الأمريكية بحضور ١٠٠٠ محام و ١٥٠ نقيب محاماة انصتوا لصوت العدالة السعودية، معالم تطوير القضاء في المملكة وأهم وأبرز مرتكزات العدالة فيها، وما أسماه بضمانات حيادها واستقلالها، وألقى الضوء على النقالات النوعية في النظام القضائي السعودي ، كما تحدث عن الجوانب الإجرائية التي هي أكثر مسائل الحقوق نقاشاً وتعقيداً، حيث تمثل العنصر الأهم في الجدليات الحقوقية، وشرح الوزير «العيسى» أهم مبادئ ونظريات العدالة ما جعل الحضور يتفاعل في هذا الجانب بشكل واضح، وأعطى للحوار الجانبى مساحة كبيرة أبرز من خلاله نماذج لكفاءة الأحكام القضائية في المملكة في عدد من الموضوعات، بالإضافة إلى الحديث عن المفاهيم الحديثة في مجال العدالة .

قضايا حقوقية

وتناولت المحاضرة قضايا حقوقية منها: القضايا الأسرية بوجه عام، ومعايير العدالة الناجزة، مع إيضاح مفصل لأهم محاور مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء في تفاصيله: العلمية، والتدريبية، والتقنية، والإنشائية، والتجهيزية»، موضحاً أهم المبادئ القضائية في المملكة في الموضوعات المدنية والتجارية والجنائية، والتحكيم التجاري، والتسوية خارج القضاء في إطار بدائل التقاضي، والعقوبات البديلة، والجرائم الجنائية، ومنها جرائم الإرهاب، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر، والموقف القضائي منها وفق مبادئه المستقرة .

كما خاض معاليه غمار أسئلة أخرى تتعلق بالجلد وقطع الأطراف، وغياب تقنين الأحكام القضائية في مقابل عدم وجود سوابق أو مبادئ منشورة، وصدور أحكام قضائية جنائية على النساء التي يقطن المركبات، وعن سبب منع المرأة من قيادة السيارة في المملكة وهل العدالة والحقوق في المملكة تؤيد ذلك أو تقف ضده، وعن فلسفة كون شهادة المرأة بنصف شهادة الرجل وكذلك دينها وميراثها.

خالد الفيصل يرصد قصوراً في الأداء والرقابة .. التحقيق مع قياديين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111129/Con20111129459679.htm>

سلمان آل مطر - جدة

رصد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة تأخيراً في تنفيذ مشاريع معتمدة، أخطاء في تصاميم بعض الجسور، وضعفاً في أداء أمانة جدة وبخاصة في جانب مراقبة الأداء، وهو ما أدى إلى عدم معالجة هذه القصور والأخطاء.

وأكد لـ «عكاظ» مصدر مسؤول أن صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب وزير الشؤون البلدية والقروية وجه لجنة مختصة لإجراء تحقيقات موسعة لمعرفة الأسباب التي أدت إلى الأخطاء المرصودة من قبل أمير منطقة مكة المكرمة.

وبحسب المصدر، باشرت اللجنة التحقيق مع عدد من قيادات أمانة جدة، وفتحت ملفات هبوط بعض الشوارع، الحفر الوعائية، تلف الأرصفة، وتأخر الأمانة في الصيانة، إضافة إلى فشل الشركات في مشاريع ميدان الطيارة، وشارع الأمير ماجد (السبعين). وأبان أن التحقيق مع القياديين يستهدف أيضاً معرفة أسباب الأخطاء التي صاحبت تصميم مشروع جسر تقاطع طريق الملك فهد (الستين) مع شارع فلسطين.

بدء المحاكمة في قضية اغتصاب القاصرات غدا بحضور المتهم ملف القضية يشتمل على ٣٥ ورقة و ١٠ اتهامات إجرامية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=77480&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى ٢٠١١-١١-٢٩ ١:٥٧ AM

كشف مصدر قضائي في المحكمة العامة بجدة أن أولى جلسات محاكمة المتهم باغتصاب القاصرات ستكون غدا، مشيراً إلى حضور المشتبه به ومحاميه الجلسة، وفي المقابل أكد عم المتهم أبو عبدالعزيز أنهم واثقون من عدالة القضاء ونزاهته، لافتاً إلى أن تحول القضية إلى قضية رأي عام أثار على مجرياتها. وأوضح المصدر في تصريح خاص إلى "الوطن" أن ملف القضية الذي يشتمل على ٣٥ ورقة، تم رفعه للمحكمة العامة من هيئة التحقيق والادعاء العام قبل أسبوع.

وذكر أن وكيل المتهم تسلم نسخة من الملف تحت مسمى "سري للغاية"، لافتاً إلى تولي لجنة من ثلاثة قضاة ملف القضية بعد إحالتها إلكترونياً من رئيس المحكمة الشيخ إبراهيم القني إلى مكتب القاضي الشيخ عبدالله المزروع. من جهته، أكد أبو عبدالعزيز (عم المتهم) أنهم يودون تطبيق شرع الله في قضية ابنهم، مبيناً أن القضية أخذت منحى شرساً بعد تداولها إعلامياً، مطمئناً إلى حكم القضاء، وقال إن "المتهم يعمل معلماً، ولم يتم القبض عليه وهو في حالة سكر، ولا متلبساً بالجرم المشهود. بل تم استدعاؤه عبر هاتفه الجوال، ولم يقبض عليه في منزله، أو كان معه أي من الضحايا"، مستغرباً من تحميله أكثر من ١٠ قضايا إجرامية في حق أطفال، يحتم عليه عمله تربيتهم وتعليمهم. يشار إلى أن هيئة التحقيق والادعاء العام أصدرت بياناً منذ أيام بشأن إحالة المتهم باغتصاب القاصرات إلى المحكمة العامة، حيث تم توجيه الاتهام في هذه القضية إلى مواطن سعودي يبلغ من العمر ٤٢ عاماً، وذلك بعد توفر الأدلة الكافية على قيامه خلال الفترة من عام ١٤٢٩ وحتى تاريخ القبض عليه بتاريخ ٣٠-٦-١٤٣٢ باستدراج ٨ فتيات، تتراوح أعمارهن بين ٦ و ١٢ عاماً، من أماكن مختلفة بمحافظة جدة، وخطفهن، وترويعهن وذويهن، والاعتداء عليهن بالضرب، وإدخالهن إلى منزله بالإكراه، وفعل الفاحشة بهن بالقوة، وإرغام بعضهن على شرب المسكر، وإجبارهن على مشاهدة لقطات وصور إباحية على جهاز حاسبه، ومن ثم إخراجهن من منزله، وإلقائهن في شوارع عامة. وشملت الأدلة التي توفرت، لتوجيه الاتهام في هذه القضية، تطابق الأنماط الوراثية (DNA) للعينات التي تم رفعها من ملابس إحدى القاصرات المجني عليهن مع الأنماط الوراثية للعينة القياسية المسحوبة من المتهم، وكذلك تطابق العينات الحيوية المرفوعة من شقة المتهم مع العينة القياسية للمجني عليها، بالإضافة إلى التقارير الطبية الخاصة بنتائج فحص المجني عليهن، وشهادتهن، ونتائج مواجهتهن بالمتهم، ولقطات الفيديو الموثقة من نظام المراقبة التلفزيونية في بعض المواقع التي جرت فيها عمليات الخطف، واعترافات المتهم بشرب المسكر، وحيازته مشاهد إباحية على جهاز الحاسب الآلي الخاص به.

1000 اختصاصي يشاركون في ملتقى عن حقوق المرأة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/334059>

يشارك ١٠٠٠ اختصاصي في قضايا المرأة في ملتقى يعنى بحقوق المرأة السعودية في مدينة الرياض في الـ ١٠ و ١١ من شهر كانون الأول (ديسمبر) المقبل .

ويتضمن الملتقى مداخلات رسمية من وزراء، وقضاة، ومسؤولين، وأعضاء مجلس الشورى، ومديري الجامعات وعمداء الكليات، وعدد من مسؤولي وزارة التربية والتعليم، ورؤساء وأعضاء مجالس الغرف التجارية، ورجال الأعمال، وبعض مسؤولي القطاعات الصحية، والإعلاميين .

وأوضح المشرف العام على مركز باحثات لدراسات المرأة الدكتور فؤاد العبدالكريم في بيان صحافي أن الملتقى يهدف إلى توعية المجتمع بوجه عام، والمرأة وأصحاب القرار بوجه خاص، بحقوق المرأة الشرعية والنظامية، التي تكفل بحفظها الدين الإسلامي العظيم، ونصت عليها الأنظمة في المملكة.

وأضاف: «كما يهدف الملتقى لتأكيد التلازم بين حقوق المرأة وواجباتها، واقتراح بعض الآليات والحلول العملية لضمان حصول المرأة على حقوقها الشرعية والنظامية، وإبراز علاقة المرأة بالرجل -حقوقياً- في الإسلام»، لافتاً إلى تنظيم الملتقى في هذا الوقت يأتي بالتزامن مع كثرة طرح وتداول موضوع حقوق المرأة في وسائل الإعلام المختلفة، ليؤكد مواكبة مركز باحثات لدراسات المرأة للأحداث الراهنة، فيما يتعلق بقضايا وشؤون المرأة الثقافية والفكرية.

وذكر أن الملتقى سيناقش قراءة في حقوق المرأة في النظام السعودي، وحقوق المرأة الاجتماعية الواقع والطلول، وحقوق المرأة الاقتصادية الواقع والحلول، ووعي المرأة الحقوقي.

وتابع: «سيقام ورش عمل خاصة بالمرأة، وسيتم استضافة عدد من الجهات التي تمثل القطاعين الحكومي والخاص، لعرض الوسائل المتاحة لحصول المرأة على حقوقها المختلفة، الشرعية والنظامية والاجتماعية والنفسية. إلى جانب استضافة عدد من الجهات الخيرية المهتمة بتنمية ثقافة العمل التطوعي لديها.»

وأشار إلى إبراز مكانة المملكة، كونها دولة قائدة في تبني حقوق المرأة على مستوى العالم، من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية والإسهام الفاعل والإيجابي في تبني قضايا المرأة المسلمة وحقوقها الشرعية، ورفع الظلم عنها، وتصحيح المفاهيم المغلوطة المتأثرة ببعض العادات والتقاليد الاجتماعية المخالفة للشرع القويم، والخلط بين حقوق المرأة الشرعية وغير الشرعية، من بعض المتحدثين عنها، وتوضيح دور مؤسسات المجتمع المدني، ومن بينها مركز باحثات لدراسات المرأة، في تبني حقوق المرأة وفق منظور سليم.

وأوضح أن الملتقى يهدف إلى توعية المجتمع، والمرأة وأصحاب القرار بحقوق المرأة الشرعية والنظامية، التي تكفل بحفظها الدين الإسلامي العظيم، وطبقها الأنظمة المدنية والقانونية في المملكة العربية السعودية.

وعلمت «الحياة» أن أوراق العمل في الملتقى تشمل حقوق المرأة في النظام السعودي (أبرز الجوانب الإيجابية - أبرز الملاحظات - آليات الإصلاح)، وحقوق المرأة في النظام القضائي (أبرز الجوانب الإيجابية - أبرز الملاحظات - آليات الإصلاح)، وحقوق المرأة في ديوان المظالم (أبرز الجوانب الإيجابية - أبرز الملاحظات - آليات الإصلاح)، إضافة إلى حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية.

الأميرة عادلة: نظام حماية الطفل من العنف في مرحلته الأخيرة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/334057>

أكدت الرئيس العام لبرنامج الأمان الأسري الوطني الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز، قرب إطلاق نظام حماية الطفل من العنف، مشيرة إلى أنه في مراحله الأخيرة.

وقالت خلال انطلاق حملة توعية بالعنف الأسري بشعار «نحو بيئة أسرية آمنة» في مركز الملك عبدالعزيز التاريخي في الرياض أمس: «أنظمة حماية الطفل من العنف في المرحلة الأخيرة، وتراجع لدى مجلس الوزراء للتأكد منها.»

وأضافت أن «العنف الذي يقع على المرأة يؤدي إلى انهيار المجتمع، ونظراً إلى كون الأسرة نواة المجتمع، فإن أي تهديد يوجه إليها سيؤثر على المجتمع بأسره، إذ إن العنف يؤدي إلى اضطراب الاستقرار النفسي للصحة، وفقد الإحساس بالأمان، وقد تصل آثار ذلك إلى احتمال انتهاج الضحية العنف ذاته الذي مورس في حقها على من حولها، وبالتالي تمتد أضرار العنف في التأثير على الأسرة، وتحول دون استقرارها وتاديتها وظائفها بشكل سليم.»

وفي ما يتعلق بما بات يعرف بـ «قضية اللعان»، أكدت الأميرة عادلة أن محامياً جرى توكيله للترافع عن فاطمة أحد أطراف القضية.

وبعد أن عرضت إحدى معلومات محو الأمية معاناتهن من عدم ترسيمهن، وطالبت بتوصيل صوتها للمسؤولين، قالت الأميرة عادلة: «سأنقل معاناتكن على رغم أنه ليست لي علاقة بالموضوع.»

من جهتها، ذكرت رئيسة القسم النسائي في مركز التنمية الاجتماعية بالرياض ريهام أبو حسان لـ «الحياة» أن أكثر الحالات تعرضاً للعنف هي المرأة والطفل، وأن الفيصلية والعريجات أكثر الأحياء التي ينتشر فيها العنف الأسري الذي يتمثل في الضرب والإهمال، مشيرة إلى أن الزوجة في مجتمعنا هي الضحية الأولى والزوجة هو المعتدي الأول، يأتي بعدها بالترتيب الأبناء والبنات كضحايا إما للأب أو الأخ الأكبر أو للعم بنسبة ٩٩ في المئة.

ولفتت إلى أن الحملة التي انطلقت أمس وتستمر شهراً تهدف إلى التصدي للعنف بأشكاله كافة عن طريق التوعية والتوجيه، وتوضيح الأضرار والآثار المترتبة على هذه الظاهرة، وترسيخ مبدأ الحوار الأسري بين الأزواج والأبناء والمعاملة باللين والرأفة بين أفراد الأسرة، والتضامن مع جميع المؤسسات الحكومية والأهلية في المملكة لرعاية المتضررين وتوعيتهم وتوجيههم، والتعريف بالمؤسسات والجمعيات التي تعمل في هذا المجال.

وأشارت إلى أن الحملة ستركز في حيي العريجات والفيصلية على بناء مهارات الكشف والتدخل المبكر في حالات إيذاء الأطفال، وتنظيم ورش عمل للتوعية بالعنف وأنواعه وخطر التحرش الجنسي بالأطفال، كما ستعقد محاضرات توعية في المساجد عن العنف بجميع أشكاله، وإيضاح آثاره السلبية على المجتمع، مؤكدة أن ذلك سيساعد في اكتشاف حالات الإيذاء التي يتعرض لها بعض المعنفين.

وشددت المديرية العامة للإشراف النسائي الاجتماعي لطيفة أبونيان على أهمية التركيز على التوعية والوقاية قبل العلاج، وذلك لاختلاف المفاهيم التربوية السائدة من منطقة إلى أخرى ومن أسرة إلى أخرى، حتى نصل إلى الحد المطلوب لخفض حالات العنف، مشيرة إلى أهمية أن تتطلق الجهود عبر جهد وطني وليس وزارياً فقط أو مؤسساتياً.

وتطرقت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الدكتور مها المنيف إلى أن عدد حالات العنف الأسري التي تم رصدها في المستشفيات خلال العام الماضي بلغت ٣٠٠ حالة، وذلك بحسب السجل الوطني لحالات إساءة معاملة الطفل، مضيفة أن ٨٠ في المئة من الحالات التي تم تسجيلها تتعلق بالإهمال والإيذاء الجسدي، إضافة إلى حالات من التحرش الجنسي والإيذاء النفسي.

تساؤل في الشورى عن الحالات التي لا يجوز فيها الصلح فك ازدواجية مشروع نظام التحكيم لتسريع فض المنازعات

المصدر: جريدة الندوة الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111129118747&display=1>

الرياض : الندوة

شرع مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة والستين التي عقدها أمس برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمناقشة مشروع نظام التحكيم. وأوضح الأمين العام المساعد خالد بن موسى الضبيان - في تصريح عقب الجلسة - أن المجلس استمع إلى تقرير من لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مشروع نظام التحكيم والمكون من ثمانية أبواب وثمان وخمسين مادة. وأبان أن مشروع النظام يهدف إلى سرعة فض المنازعات، وإزالة ما في نظام التحكيم المعمول به حالياً والمكون من خمس وعشرين مادة من تداخل وازدواجية بعد اعتماد الحلول التنظيمية المتعلقة بدراسة القضاء والتحقيق وفض المنازعات بعد صدور الأنظمة القضائية، مشيراً إلى أن المشروع الجديد يجري عدد من التعديلات اللازمة على النظام الحالي بما يتفق مع متطلبات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية. وأشار الأمين العام المساعد بمجلس الشورى إلى أن لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية قد اطلعت خلال مناقشتها مشروع النظام على عدد من التنظيمات والتعليمات الصادرة بالمملكة، والقوانين المشابهة لبعض الدول العربية، وعدد من المؤلفات الفقهية والقانونية وقرارات المجامع الفقهية المتعلقة بالتحكيم، واستضافت عدد من مندوبي الجهات ذات العلاقة لاستطلاع آرائهم بشأن مواد النظام وتفصيلاته.

وضمنت اللجنة تقريرها رأياً لأقلية داخل اللجنة برز أثناء مناقشتها للمادة الرابعة عشرة من مشروع النظام، كما دعت إلى قيام وزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء والجهات الأخرى ذات العلاقة بإعداد مشروع اللائحة التنفيذية لهذا النظام ورفعها لمجلس الوزراء للنظر في الموافقة عليها إنفاذاً للمادة السادسة والخمسين من مشروع النظام. وطالب الأعضاء في مداخلاتهم بضرورة وضع تعريف دقيق لمصطلح التحكيم، فيما تساءل آخرون عن التعريف الذي ضمنته اللجنة في مشروع النظام بشأن المحكمة المختصة الذي قيده بمحكمة الاستئناف. ورأى الأعضاء في مستهل مداخلاتهم أن مشروع النظام يمثل تقدماً لمسيرة التحكيم ويسد حاجة ماسة في هذا المجال بالمملكة.

كما دعا عدد من الأعضاء إلى أهمية إشراك القطاع الخاص وممثلين عن مجلس الغرف التجارية السعودية في مناقشة تفصيلات النظام ومواده. وتساءل الأعضاء عن الحالات والمسائل التي لا يجوز فيها الصلح التي نص عليها النظام في إحدى موادها، مطالبين بضرورة أن يوضح مشروع النظام كيفية التعامل مع طرفي النزاع إذا كان أحدهما من خارج المملكة بخصوص ما قد يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة. وفيما يختص بهيئة التحكيم رأى أحد الأعضاء ضرورة عدم فرض محكمين على طرفي النزاع بل يترك اختيار الحكم للمتخاصمين والاتفاق عليه بما يناسب موضوع الخلاف سواء كان المحكم ذا تخصص شرعي أو نظامي أو خبيراً في موضوع النزاع، وتساءل أحد الأعضاء عن عدد المحكمين الذين سينظرون في قضية النزاع حيث أوردت إحدى المواد أن العدد فرد واحد لكنها لم تحدد الحد الأقصى ولم تحدد متى يكون الاجتماع نظامياً إذا كان عدد المحكمين أكثر من واحد. وسيستكمل المجلس مناقشته لمشروع النظام بدءاً من الباب السادس في جلسة مقبلة بإذن الله تعالى.

بدء العد التنازلي لتأنيث المحلات النسائية بالأسواق

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36889.html>

نهار الشمري - جدة

مع بدء العد التنازلي لتطبيق تأنيث محلات بيع الملابس الداخلية النسائية الى ٣٦ يوما تخوف عدد من المراقبين بالاسواق المحلية من اساليب التحايل من تغيير المعروضات في بعض المحلات من نسائية الى رجالية وشددوا على اهمية وضع آلية متابعة دائمة .

من جهة اخرى كشف عدد من المستثمرين ان اللوائح الاجرائية باتت في مراحلها الاخيرة وسيتم التنفيذ مباشرة في الوقت المحدد، وقال مستثمرون ان تأنيث المحال يفتح المجال لدخول مستثمرين جدد.

وأكد رئيس لجنة الأقمشة والملابس والمنسوجات بالغرفة التجارية الصناعية بجدة ورئيس طائفة الخياطين محمد الشهري على انجاز الاليات التنفيذية لقرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله بشأن تأنيث الوظائف المباشرة في محلات الملابس الداخلية النسائية وأدوات التجميل مشيراً إلى أن اللوائح الإجرائية للتنفيذ باتت في مراحلها الأخيرة وسيتم مباشرة التنفيذ طبقاً للجدول الزمني المحدد.

أكدت وزارة العمل ان المهلة لمحال الملابس الداخلية بـ ٦ اشهر تنتهي في ١٠/٢/١٤٣٣ هـ اي بعد ٣٦ يوما من الان فيما تنقضي المهلة المحددة لمحال اخرى تباع ادوات التجميل في ١٠/٨/١٤٣٣ هـ اي بعد ٢٧٤ يوما. وأشاد الشهري بقرار تأنيث الوظائف معتبراً أن له وجهين ايجابيين أولهما انه يتيح فرصا وظيفية للنساء السعوديات الراغبات في العمل في هذه الأنشطة وينسب عالية جداً قد تستوعب أكثر من ٩٠ بالمائة من المتقدمات والوجه الآخر هو إتاحة فرص استثمارية جيدة ومربحة من خلال إعادة تنظيم الأنشطة في مجال الملابس الداخلية النسائية وأدوات التجميل من محلات تجزئة وموردين وشركات والدفع بها باتجاه التنظيم والمزيد من التخصص والمنافسة الفاعلة .

وعد القرار دعوة مفتوحة للشباب السعودي للاستثمار في هذا المجال، مشيراً الى أن حوالي ٥٠ بالمائة من الأنشطة العاملة في هذا المجال غير نظامية وسيؤدي القرار إلى فرز وخروج الأنشطة غير النظامية وإتاحة المجال واسعا أمام الشباب للاستثمار في هذا المجال.

وقال الشهري: من غير المتوقع أن تواجه عملية التنفيذ عراقيل جوهرية نظراً للوقت الكافي الذي حظيت به عملية إعداد وتجهيز الاليات التنفيذية واللوائح الإجرائية التي اعتمدت على دراسات موسعة للمجتمع والسوق السعودي وعالجت كثيراً من القضايا العالقة بين الجهات الحكومية من جهة وأصحاب الأنشطة والأفراد في سوق العمل من جهة أخرى. وأشار في الوقت نفسه إلى احتمالات لجوء البعض إلى أساليب التحايل على تنفيذ القرار من خلال تغيير المعروضات من نسائية إلى رجالية خلال فترات النزول الميداني لفحص الأنشطة المشمولة بالقرار مشدداً على ضرورة الالتزام بالآلية متابعة مستدامة بالتنسيق مع إدارات الأسواق لتجاوز مثل هذه الاحتمالات.

وأكدت وزارة العمل ان المهلة لمحال الملابس الداخلية بـ ٦ اشهر تنتهي في ١٠/٢/١٤٣٣ هـ اي بعد ٣٦ يوما من الان فيما تنقضي المهلة المحددة لمحال اخرى تباع ادوات التجميل في ١٠/٨/١٤٣٣ هـ اي بعد ٢٧٤ يوما.

المحكمة تلزم الخطوط السعودية بالاعتذار لـ محتسبين وتعويضهما ١٠٠ ألف

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/333932>

أصدرت المحكمة الجزئية في محافظة جدة أمس حكماً يقضي بتغريم «الخطوط السعودية» ١٠٠ ألف ريال، وتقديم اعتذار رسمي لـ «محتسبين» شهد ضدهما ستة موظفون يعملون فيها زوراً.

وجاء الحكم بعد جلسات عدة جرت في القضية التي طالب فيها «المحتسبان» بحقهما الخاص، بعد إحالتها من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام في المحافظة الساحلية إلى المحكمة الجزئية عقب إيقافهما مدة يومين على خلفية دعوى كيدية وتلاعب وتزوير في أوراق من قبل موظفي «الخطوط» الستة.

وطلب «المدعيان» في دعواهما بتعزير المدعى عليهما (الموظفين) الذين تسببوا في إحداث مشكلات لهما آخرها سجنهما ليومين من دون وجه حق، واتهامهما بأنهما أعضاء في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وتأتي الدعوى بعد أن أوضح محامي «المدعين» الدكتور سليمان الخميس أنه سيقدم دعوى قضائية إلى المحكمة الجزئية في محافظة جدة للمطالبة بتعزير الموظفين (وهم مطلوبون للمثول أمام المحكمة) ومديرهم على الوجه الشرعي.

وتعود تفاصيل القضية إلى تقديم المحتسبين النصح لأحد المديرين في «شركة» (تحتفظ «الحياة» باسمها)، ما أدى إلى تدوين مديرها تقريراً ضدهما، قال فيه «إنهما اقتحما مكتبه وعملا على تفتيشه، معللين ذلك بأنهما من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وأخذ المدير شهادة ستة من موظفي «الشركة» على التقرير، هم الذين شهدوا الواقعة، تبين بعد التحقيق معهم كذب ادعائهم وبطلان شهادتهم بحسب الدعاة.

من جهة أخرى، لا يزال ملف القضية منظوراً في «الحق العام» من قبل هيئة الرقابة والتحقيق في منطقة مكة المكرمة التي تتولى التحقيق مع الموظفين المعنيين حول إدلائهم بـ «شهادة زور»، بدلوها الحقائق ضد اثنين من الدعاة السعوديين.

وسبق أن أبان المحامي الخميس أن موكله اعتادا الدخول على مجالس ولاية الأمر جميعاً لأداء ما أوجب الله عليهم من النصيحة وفق المنهج الشرعي، وقد كانا يلقيان منهم جميعاً بلا استثناء التقبل والرضى والشعور بأن حبهما لوطنهما وغيرتهما عليه هي التي دفعتهما لهذا العمل.

وأضاف: «لم أجد أحداً يتهمهما بما اتهمهما به مدير الشركة على رغم أنه لم يقدم بينة على دعواه، مشيراً إلى أن موكله لم يقبضاً على أحد أو يأخذ إثبات أحد ولم يفتشوا موقع أحد، وإنما دخلا البيوت من أبوابها، وكل ما فعلاه هو تقديم النصح للخاصة والعامة وبيان الحكم الشرعي وفق فتاوى كبار العلماء».

حفر الباطن: قاتلات شقيقتهم يصدقن اعترافاتهم... في انتظار

العرض على الطب النفسي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/333914>

حفر الباطن - «الحياة»

قامت الفتيات المتهمة بقتل شقيقتهم مطلع الأسبوع الجاري، في محافظة حفر الباطن، بتصديق أقوالهن، معترفات بارتكابهن الجريمة، وقيامهن بنحر شقيقتهم، وقطع رأسه، وتسديد طعنات قاتلة له. فيما نفى أخوهن الأكبر ما تردد عن كون المقتول «تحرش» بشقيقاته، أو أنه كان «يتعاطى المخدرات»، موضحاً أن شقيقاته يعانين من «أمراض نفسية، وكن يتلقين العلاج».

واستدعت شرطة حفر الباطن، والد الفتيات، لاستلام الفاتنتين القاصرتين (٩ و ١١ سنة)، إضافة إلى والدتهن المطلقة، بعد ثبوت عدم تواطؤهن في الجريمة. فيما تجري مخاطبات رسمية، للتأكد من وجود ملف للمتهمة، في مستشفى النفسية من عدمه، ريثما يتم الكشف عليهن، لمعرفة وضعهن النفسي، قبل إحالة القضية إلى المحكمة. ولم يبدد تصديق اعترافات المتهمة، الغموض الذي رافق القضية، التي هزت حي النافيفية ومدينة حفر الباطن عموماً، وعلى رغم تكشف بعض الحقائق، إلا أن سؤال الأهالي: لماذا قمن بذلك؟، فيما لا تزال إجابته حبيسة صدور المتهمة، وملفات محققى الشرطة، التي تتحفظ إلى الآن على الإجابة.

وكانت الفتيات الأربع، اقتحمن غرفة شقيقتهم الأصغر «ماجد» صباحاً، وقمن بالهجوم عليه، مسددات عدداً من الطعنات إلى صدره، قبل أن يقمن بفصل رأسه عن جسده، وأقفلن الباب، وغادرن المنزل، وبدأن في طرق البيوت، طالبات من سكانها إيوائهن، ريثما يتدبرن طريقة للهروب من حفر الباطن. وقرر إمام مسجد الحي استضافتهن في منزله. وحين لاحظ ارتباكهن، بادر إلى الاتصال في الدوريات الأمنية، التي أخذتهن إلى التحقيق. ولم تحاول الفتيات التنصل من القضية، أو إنكارها، بل بادرن إلى الاعتراف، وقمن برواية التفاصيل، من حين اقتحامهن غرفة أخيهن، حتى القبض عليهن. فيما أحجم عن كشف السبب.

فيما كانت الأخت الكبرى تكرر كثيراً «إنه (المقتول) يستحق ذلك» من دون إيضاح الأسباب. وكانت الفتيات يعشن مع والدتهن والدة في منطقة القصيم، قبل أن يقوم الأخير بتطليق والدتهن، وينتقل إلى حفر الباطن، وتزوج من امرأة أخرى، ومكثت الفتيات برفقة والدتهن في القصيم، برعاية أخيهن من أمهن. ثم انتقلن إلى العيش في منزل مستأجر مع والدتهن وشقيقتهم المقتول، الذي كان ينتقل بين حفر الباطن والقصيم. فيما يصف المقربون منه، علاقته بأخواته بـ «غير الجيدة»، لافتين إلى أنه قبل الحادثة الأخيرة «وقعت بينهم حوادث شجار عدة، أصيب الشاب بشج في الرأس في إحداها».

فيما أوضح الأخ الأكبر للفتيات، الذي كن يقمن في منزله في القصيم، بأن أخواته «يعانين من مشكلات نفسية»، لافتاً إلى أنه سبق أن «ظهر على بعضهن اعتلالات نفسية، وأجري كشفٌ عليهن في مستشفى الأمراض النفسية»، نافياً في الوقت ذاته، ما تردد عن كون المقتول «تحرش بهن، أو أنه كان يتعاطى المخدرات، كما روج البعض».

وتحفظ الكثير من المحيطين في الأسرة، عن الحديث حول تفاصيل القضية، خصوصاً في مجتمع حفر الباطن، الذي يُوسم بـ «المحافظ». وطالب الكثيرون بـ «طي صفحة القضية، وانتظار نتائج التحقيقات، وصدر الحكم الشرعي»، لافتين إلى أن القضية «عائلية، وقد تتسبب في أضرار اجتماعية متلاحقة على الأسرة، التي عانت ما يكفيها».

بيد أن القضية كشفت عن الأضرار التي يخلفها «الإهمال والتشتت الأسري»، فالأسرة عانت ظروفاً «صعبة»، تمثلت في اضطرار أفرادها في بداية حياتهم، إلى السكن في الصحراء، في ظل «شظف العيش»، قبل أن يستقر بهم الحال في منزل متداعٍ في منطقة القصيم، ليعقبها انفصال الأب عن والدة الفتيات، وتزويجه إحدى البنات، وهي في عمر الـ ١٢، بمسن لم يلبث طويلاً، حتى توفي، لتختلط لديها مشاعر الطفولة بالترمل، وما أعقبه من ظواهر نفسية بدأت تظهر على الفتيات.

سطو مسلح

قادت جهود التحريات والبحث الجنائي في شرطة محافظة الخبر، إلى الإيقاع في متورطين في قضية «سطو مسلح» تعرض له أخيراً، مقيم آسيوي بعد خروجه من أحد المصارف المحلية في الخبر، إذ تابعه شخصان «مجهولان» إلى حين وقوفه في مواقف إحدى المجمعات التجارية، وسلبا منه تحت تحديد السلاح مبلغ ٦٢ ألف ريال كان في حوزته. وقال الناطق الإعلامي في شرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي، في تصريح صحفي: «إن القبض على المتهمين جاء بعد تحريات دقيقة وموسعة، شملت عدداً من المشتبه فيهم، إلى أن تم التوصل لمعلومات، تشير لتورط مواطنين (في العقد الثالث من العمر) في القضية، وجرى القبض على أحدهما في محافظة الخبر. فيما تم رصد الآخر في محافظة الأحساء. وتم القبض عليه لاحقاً، بالتنسيق مع شرطتها، وجرى تسليمهما إلى مركز شرطة شمال الخبر، الذي شرع في التحقيق معهما حيال القضية والقضايا الأخرى المماثلة».



برامج توعوية شاملة في اليوم العالمي لذوي الإعاقة.. العولة: نحتاج رفع وعي المجتمع لتطبيق التشريعات لأجل ذوي الإعاقة وجعلهم شركاء في التنمية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/29/article686994.html>

الرياض-هيام المفلح
تحتفل الجمعية الخليجية للإعاقة بمكتبها التنفيذي بالرياض بالتعاون مع المجموعة السعودية لدعم مرضى الصليب المشقوق باليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة في ٣ ديسمبر، الموافق ٨ محرم ١٤٣٣ هـ، بالعديد من الفعاليات المجتمعية، تحت شعار مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية " سوباً من أجل عالم أفضل للجميع"، والذي يرمي إلى نشر المفاهيم الخاصة لذوي الإعاقة وحقوق ذوي الإعاقة، وتعبئة الجهود من أجل بلوغ الهدف المتمثل في تمتع الأشخاص بحقوقهم ومشاركتهم في المجتمع. وأوضح رئيس المكتب التنفيذي للجمعية بالسعودية الأستاذ مساعد بن حسن العولة أن شعار اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة لهذا العام يختلف من خلال طرح موضوع التنمية في المجتمع كمحور رئيسي، حيث يشمل الأشخاص العاديين، كما يبين أن مشاركة المعوقين في التنمية من شأنه الارتقاء بالعمل التنموي، وأن الهدف من التنمية هو المجتمع بشكل عام، حيث سيكون هناك تضافر بالجهود المشتركة بين ذوي الإعاقة والعاديين، معتبراً أن المعوقين جزء رئيسي من المجتمع، له حقوق وعليه واجبات، وسيكون المعوق قادراً على تنفيذ الواجبات المفروضة عليه من خلال دمج في المجتمع الذي يعيش فيه، ومن خلال الحصول على الحقوق التي كفلتها له القوانين والأنظمة. مشيراً إلى أن المملكة قامت بالالتزام بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم، من خلال إصدار القوانين والتشريعات، كما قامت بالتوقيع على إعلان ميثاق الأمم المتحدة والبروتوكولات الاختيارية، كما قامت بذلك دول الخليج العربية، ويتبقى لنا رفع الوعي لدى المجتمع لتطبيق هذه التشريعات على أرض الواقع، وإعطاء ذوي الإعاقة حقوقهم ليكونوا شركاء في تنمية الوطن. يذكر أن الاحتفالية باليوم العالمي ستكون هذا العام بندوة علمية، يوم السبت ٣ ديسمبر، الساعة السابعة مساءً، في المستشفى السعودي الألماني، ثم فعالية عن البرنامج المجتمعي في المجمعات التجارية، في مجمع الحياة مول، يومي الخميس والجمعة ١-٢ ديسمبر، وكذلك فعالية في مطار الملك خالد الدولي، يوم السبت ٣ ديسمبر وتستمر لمدة أسبوع. أما الفعالية الأخرى في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية - الحرس الوطني - فتتم يوم الأحد ٤ ديسمبر. وكذلك في مدينة الملك فهد الطبية يوم الاثنين ٥ ديسمبر. أما المؤتمر العالمي عن فرط الحركة وتشتت الانتباه، فسيكون في فندق ماريوت، يومي الثلاثاء - الأربعاء ٦-٧ ديسمبر، في حين أن البرنامج المجتمعي في

المجمعات التجارية، سيكون في مجمع (بانوراما التجاري)، يومي الخميس - الجمعة ٨-٩ ديسمبر ، ويبقى تنفيذ البرنامج المجتمعي في الجامعات طوال أيام الأسبوع.



أغلب الحالات المكتشفة لدى الرجال

انخفاض نسبة الإصابة بالإيدز بين السعوديين

المصدر: جريدة الندوة الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111129118752&display=1>

الرياض : الندوة

انخفضت الحالات المكتشفة لمرضى نقص المناعة المكتسبة " الإيدز " بين السعوديين في العام ٢٠١٠ بنسبة تقل بـ ٩% عن الحالات المكتشفة للعام ٢٠٠٩م وبنسبة ١٣% عن الحالات المكتشفة للعام ٢٠٠٨م حيث تم اكتشاف ١١٢١ حالة إيدز جديدة عام ٢٠١٠م.

وأوضح وكيل وزارة الصحة المساعد للطب الوقائي الدكتور زياد بن أحمد ميمش أن عدد السعوديين شكل (٤٣٩) حالة وغير السعوديين (٦٨٢) حالة. وأبان الدكتور زياد ميمش بمناسبة انعقاد ملتقى السعودي لاتحاد الدول العربية في مكافحة الإيدز الذي بدأ أمس في الرياض أنه بلغ العدد التراكمي لجميع الحالات المكتشفة إصابتها بالإيدز منذ بداية عام ١٩٨٤ وحتى نهاية عام ٢٠١٠م (١٦٣٣٤ حالة) منها (٤٤٥٨ سعودي) و(١١٨٧٦ غير سعودي) ويلاحظ أن نسبة غير السعوديين تمثل الثلاثة أضعاف تقريباً مقارنة بالسعوديين.

وأضاف تشكل الفئة العمرية المصابة بالإيدز من السعوديين المكتشفين في عام ٢٠١٠م (١٥-٤٩ سنة) ٨٣% (٣٦٢ حالة من أصل ٤٣٩) ، وبلغت نسبة الرجال إلى النساء وسط الحالات المكتشفات والمسجلة من السعوديين خلال عام ٢٠١٠م ٤ : ١ تقريباً ، وهذه تتطابق مع نمط التوزيع الجنسي المعروف عن المرض بالمملكة للأعوام السابقة، حيث ما زالت أغلب الحالات المكتشفة بين الرجال.

وأفاد أن البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز نفذ الإستراتيجية الوطنية للتوعية بآثار وأخطار المرض بالتعاون مع قطاعات حكومية وخاصة ومؤسسات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال. وأشار إلى أنه كان لتشغيل البرنامج لمراكز الفحص الطوعي بمدن المملكة كبير الأثر في زيادة اكتشاف الحالات الكامنة في المجتمع وتقديم الرعاية الطبية والمعالجة بأحدث الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية المسببة للمرض من قبل فريق متكامل من الأطباء والكوادر الطبية الأخرى الذين تم تدريبهم بكفاءة عالية على آخر ما توصل له العلم في مجال علاج مصابي ومرضى الإيدز مشيراً إلى أنه يوجد بهذه المراكز العاملة في ثمانية مراكز متخصصة طاقم متكامل من الأخصائيين في المجال النفسي والاجتماعي الذي يقدم خدماته بكل سرية وكفاءة عالية لكل المترددين على هذه المراكز وقد ساعدت هذه المعاملة الحسنة والسرية التامة في تقليل الوصمة المصاحبة للمرضى والمصابين به والذي بدوره شجع في تحفيز عدد ليس بالقليل من المواطنين لطلب خدمة الفحص والإرشاد من هذه المراكز طواعية وساهم ذلك في ازدياد نسبة التردد على هذه المراكز. ولفت النظر إلى أن الوزارة لديها برامج وأنشطة لمكافحة الإيدز تشتمل على الترصد والمراقبة الوبائية والكشف المبكر عن الإصابة بالإيدز والأمراض المنقولة جنسياً

البلاد تقدم رؤى البرنامج بعد لقاء مع وزير العمل .. حافز ليس ضماناً اجتماعياً هو شحنة تنشيط للشباب للإقبال على الوظيفة

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=87248>

جدة - بخيت طالع الزهراني:
**برنامج (حافز) لمحاربة البطالة الذي أعلنت عنه وزارة العمل ، اعتبره كثير من الناس (شرهة) من الحكومة ، أو (راتب) مثل الضمان الاجتماعي يمكن يأكله الشاب أو الشابة عاطلين عن العمل ثم (يُكبر المخدّة) ويرقد في قعر بيته متلحفاً البطانية ، مطمئناً إلى أن الـ " ألفي " ريال ستنزل في حسابه شهرياً بدون أدنى تعب أو قطرة عرق .
**ذاك كان تفكير وأحلام السواد الأعظم من الناس عندما بما فيهم نخبة من المثقفين للأسف ، ولذلك تقدم لبرنامج (حافز) هذا مواطنون كثير ، ربما وصل أو سيصل عددهم لنحو من (١٥ - ٢) مليون متقدم ، بما في ذلك الأموات ، حيث اتضح - وهذا ما كشفتته الحقائق - أن ما مجموعه ألفي طلب من المتقدمين لـ (حافز) اتضح لوزارة العمل عند تدقيق البيانات أنهم من أصحاب القبور . !
**وبهذا الفهم ظن الناس أن هذا البرنامج قد جاء بمثابة غنيمة من السماء ، على طريقة المثل المصري الدارج " أكل ومرعى وقلة صنعه " .. لكن وزارة العمل قالت : رويدكم يا قوم ؟ ليس الأمر بهذا الفهم ؟ .. المسألة أعمق وأكبر ، بل وغير ذلك .. وانظروا إن شئتم إلى اسم البرنامج أصلاً " برنامج حافز " ؟ .
**ويجدر القول هنا أن المسؤولين في بلادنا عموماً وعن هذا البرنامج خصوصاً قد فطنوا إلى ناحية مهمة جداً وهي إن (حافز) لو تم تنفيذه وفق هوى الشباب وكثير من المواطنين لكان وبإلّا عليهم من عدة نواحي ، لأن معنى ذلك إن الحكومة ستظل تدفع مليارات الريالات لشباب وشبابان نائمون في بيوتهم وستظل البطالة قائمة وسيظل الوافدون في مكانهم بين ظهرائنا ، وعندها (كأنك يا بوبو ما غزيت) .
**وهنا مقاطع مما التقطته من معالي وزير العمل م . عادل فقيه ، عندما التقى مجموعة من الكتاب في جدة هذا الأسبوع في سهرة إثرائية توضيحية عن برنامج (حافز) حيث تحدث معاليه بإسهاب دون إن يشاركه أحد من أركان وزارته ، وبدأ الوزير فقيه ملماً بتفاصيل التفاصيل في هذا البرنامج .
**برنامج حافز ليس مساعدة مالية تحاكي راتب الضمان الاجتماعي ، وليس أداة للالتكالية والركون والكسل ، بل هو برنامج أشبه بـ " كبسولة " محفزة للشباب على النهوض والنشاط ونفض الغبار والجديّة في طلب العمل ، نظراً لما يحتويه من مكونات تركز الحافزية في الإقبال على العمل ، بحيث يجب إن تتلبس المتقدمون إليه روح الوظيفة والأداء العملي الفعلي ففسي سقوق العمل
**برنامج حافز يمحس بصورة متكررة المتقدمين له بشكل علمي وعملي ، فيجذب المتفاني المثوب ويلفظ المتهاون الكسول ، هو يعطيك كشاب عاطل المكافأة ويبحث لك في ذات الوقت عن عمل ، ويلزمك بدورات وورش تدريب ، فإن تجاوزت معه عبر الموقع الإلكتروني الخاص به على الانترنت ، فإنك ستجد أولاً المكافأة (٢٠٠٠) ريال وقريباً الوظيفة المناسبة ، وإن ظللت فقط تنظر للبرنامج على أنه مجرد الـ (٢٠٠٠) ريال فقط ، فإنك ستخرج من البرنامج تلقائياً .
**برنامج حافز له شكل مماثل في عدة دول ، وبعض البلدان المتقدمة حتى في أوروبا ، تعطي شبابها مكافآت وتبحث لهم عن عمل ، ولكن ذلك يكون في بعض البلاد خلال زمن يكون بالأسابيع أو تحت سقف ثلاثة أو ستة أشهر ، بينما (حافز) عندما يمنح الشاب مسافة زمنية قد تصل إلى ١٢ شهراً .

****في البلدان ذات النظام المماثل استغرق العمل بين صدور القرار وبدء التنفيذ من ٣ - ٤ سنوات ، بينما في المملكة كانت المدة قياسية (٧ أشهر) تلبية لرغبة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ، في المسارعة بالقضاء على بطالة الشباب وتوفير فرص العمل لهم .**

****يستمر اسم المتقدم في بنك المعلومات الذي أنشأته وزارة العمل لهذا الغرض ، ضمن السعي الحثيث للبحث له عن وظيفة وعمل مناسب ولو لسنتين أو حتى ثلاثاً في بعض الحالات ، ويوجد لدى الوزارة حالياً مليون سيرة ذاتية لشباب وشابات يطلبون العمل ، ويستطيع صاحب المنشأة التجارية أن يجدهم على موقع الوزارة ويطلب ما يحتاجه من هؤلاء .**

****لدى وزارة العمل ٢٦ مشروعا تعمل عليها على المدى البعيد ، ضمن خطة تستهدف الموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل ، ولأن تلك البرامج تحتاج إلى سنوات ، فإن الوزارة لن تنتظر ولذلك كانت هناك حلول سريعة ومبادرات على المدى القصير لتتواءم مع أخواتها ذات المدى البعيد ، وكان من بينها برنامج (حافز) لكي يشعر الشباب أن دولتهم معهم دائما ، وهم يبحثون عن العمل بجدية وبدون اتكالية .**

****مكافأة الألفي ريال لا تظل ثابتة لمن لا يتجاوب مع متطلبات برنامج (حافز) بل إنها تنقص ٢٠٠ ريال في كل مرة من عدم تجاوب المتقدمين مع ما يطلب منهم ، وبعد أربع مرات من عدم التجاوب يتوقف تقديم المكافأة ، لاتضح حقيقة عدم جدية الشاب في التفاعل مع البرنامج ، ومن التفاعل المطلوب من المتقدمين (دعوتهم لحضور المقابلات - والانضمام للتدريب الذي يطلب منهم الخ) وذلك لأنه لا يمكن إهدار المال العام على من لا يريد العمل بجدية .**

****سبب تحديد السن العمري الأدنى للمتقدم بـ (٢٠) عاما هو الابتعاد عن سن ١٨ الذي يكون خلالها الشاب أو الشابة يدرس في الجامعة ، حيث قد يغري ذلك البعض لتترك دراسته الجامعية ، والانضمام للبرنامج .. أما تحديد السقف العمري بـ (٣٥) عاما ، فلأنه اتضح أن معظم المتقدمين لـ (حافز) هم الإناث (ثلثا المتقدمين حتى الآن) ولو تم رفع السقف إلى (٥٠) عاما لأصبح في البرنامج ٩٠% من الإناث ، وهؤلاء ممن لم يعملن بوظائف في حياتهن غالبا ولا يتوقع أن يكن طالبات وظيفة خصوصا وأكثرهن متزوجات ، وإنما طالبان وراغبات في الـ ٢٠٠٠ ريال (المكافأة) فقط ، وهذا خارج أهداف البرنامج .**

****مدة الإعانة (١٢) شهرا في برنامج حافز ، هي الأطول عالميا**

****التحدي أمام وزارة العمل هو متابعة تنفيذ هذا البرنامج من عشرات المكاتب على مستوى المملكة.**

****هناك ٦٠٠ موظف حتى الآن ، للرد على استفسارات المتقدمين للبرنامج، ولقد تم إنشاء واحد من أكبر مراكز الاتصال على مستوى البرامج الحكومية للإجابة على استفسارات المتقدمين . **** قار تأنيث المحلات النسائية قرار سياسي استراتيجي للدولة لتوسيع فرص عمل المرأة ووزارة العمل كانت المخولة بتطبيق ضوابط قرار تشغيل النساء بناء على قرار من مجلس الوزراء .

****وزارة العمل لا يمكن ان تسعى إلى تقليص الاعداد في (حافز) ولا إلى تقليص الصرف عليه ، ولدينا حتى الان ٧٠٠ ألف تمت الموافقة عليهم ، ويمكن ان يصل العدد إلى مليون ونصف ، ليتم صرف ٣ مليارات شهريا وقد تصل مع الاعداد القادمة من المتقدمين ٦ مليارات شهريا ، والاجمالي السنوي سيكون عندها ٣٦ مليارا .**

****هناك نساء الآن يعملن في وظائف (من على بعد)وقمنا باحتسابهم من (السعودية) وهناك نساء صرن يعملن بالمصانع**

تحديد ه دول تطبق عليها الحراسة على أرصدة الجمعة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36903.html>

توالت العديد من الأحداث الجديدة في قضية مساهمي جمعة الجمعة، حيث أكد المستشار القانوني والمحامي حمود الحمود أنه تم تحديد الدول المطلوبة التي ستطبق عليها الحراسة القضائية لأموال الجمعة وهي: السودان، مصر، الإمارات، البحرين، الكويت.

وأشار الحمود إلى صدور الخطاب الثاني صباح أمس وهو قيد التوقيع من إمارة المنطقة الشرقية برقم ٢٠٨/١٤٣٢/٢/١ إلى شرطة المنطقة والتي ينتظر أن يتم إرساله اليوم إلى الشرطة الشمالية بالحقوق المدنية وجاء في نص الخطاب على تنفيذ ما ورد في القرار القضائي رقم ٦٧٢/١٠/٣ لعام ١٤٣٢ بشأن القضية رقم ١٥٣٠/٣/١ لعام ١٤٢٨ حول منع المدعى عليه جمعة الجمعة من السفر وفرض الحراسة القضائية على أمواله وكافة أملاكه الثابتة والمنقولة داخل وخارج المملكة ومنعه من التصرف فيها وتعيين صالح النعيم حارساً قضائياً عليها وله كافة الصلاحيات الممنوحة له شرعاً ونظاماً بالإضافة إلى الأعمال المنوطة به في الحكم النهائي رقم ٢٤٤/د/ت/١٦ لعام ١٤٢٩ كمراقب مالي، وأضاف الحمود أنه سيتم قريباً في ضوء ذلك فرض الحراسة القضائية على جميع أملاك جمعة وحصرها تمهيداً لعمل مزايدات عليها من أجل إرجاع جميع أموال المساهمين في أقرب وقت. من جهة أخرى قال جمعة الجمعة: إن حمود الحمود ليس له صفة تخوله بالحديث عن آلاف المساهمين الغائبين عن الحكم الصادر لعدد قليل لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة ولم يتم ادخالهم في الحكم بشكل نظامي وقانوني إذ أن المساهمين معنا في مضاربنا الإسلامية عددهم الإجمالي ٨٩٨٣ مساهماً، وأضاف الجمعة أن قرار الدائرة العاشرة بالمحكمة الإدارية بالدمام بفرض الحراسة القضائية جاء مشمولاً بالنفذ المعجل دون النظر إلى أبعاده وحجم الضرر الذي سيوقعه على أصول المساهمة وعليه تقدمت بالاعتراض لمحكمة الاستئناف بحكم الاختصاص الولائي بالنظر في إيقاف القرارات المستعجلة وقيد بالرقم ٩٥٢/١٧/١٢/١٤٣٢ موضحاً في الاعتراض إشكاليات القرار من الناحية الشكلية والموضوعية والنتائج السلبية على استثماراتنا في داخل المملكة وخارجها.

ترعاه الأميرة صيته ويستضيف شخصيات بارزة ملتقى نسائي بالرياض عن المرأة ما لها وما عليها

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ٥ محرم ١٤٣٣هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م
<http://www.al-madina.com/node/341531>

إيمان محمد - جدة

يقيم مركز باحثات لدراسات المرأة ملتقى بعنوان «المرأة ما لها وما عليها» برعاية من صاحبة السمو الملكي الأميرة صيته بنت عبدالله بن عبدالعزيز، وذلك يومي ١٥ - ١٦ محرم الحالي في فندق الإنتركونتيننتال بمدينة الرياض. ويستضيف الملتقى العديد من الشخصيات البارزة، منها الشيخ الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، والدكتور علي إبراهيم النملة، والشيخ الدكتور صالح بن حميد، مستهدفاً إبراز مكانة المملكة كدولة قائدة في تبني حقوق المرأة على مستوى العالم، من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى الإسهام الفاعل والإيجابي في تبني قضايا المرأة المسلمة وحقوقها الشرعية، ورفع الظلم عنها، وتصحيح المفاهيم المغلوطة المتأثرة ببعض العادات والتقاليد الاجتماعية المخالفة للشرع القويم كذلك.

ومن مبررات القيام بهذا الملتقى الخلط بين حقوق المرأة الشرعية من قبل بعض المتحدثين عنها ذكوراً وإناً، كما أن المركز يخدم مسائل الفكر في ما يتعلق بقضايا وشؤون المرأة، وتصحيح التوجه فيها مستعيناً بالرؤية الشرعية، ومستفيداً من مستجدات العصر على اختلاف اتجاهاتها ومناحيها، جاعلاً نصب عينيه هدفاً، وبين كفيه رسالة، وفي ضميره منهجاً يرسم الطريق ويسير عليه.

وإنطلاقاً من تفعيل دور المركز في صناعة الوعي وبيان الوجهة الصحيحة في واقع الثقافة الحقوقية، خاصة وأن المسار التشريعي ينطوي على أصول نظامية قائمة في الأساس على الشريعة الإسلامية، كان لزاماً على مؤسسات المجتمع المدني التعاون مع المؤسسات الحكومية في بيان الحق، وإقامة العدالة الاجتماعية والحقوقية للمرأة المسلمة، وسعيًا وراء تحقيق هذه الأهداف، وإيصال الرسالة، وخدمة الرؤية التي يتبناها المركز، قام بتبني العديد من الأنشطة والمهام، ومن ذلك إقامته لمؤتمر «اتفاقيات ومؤتمرات المرأة الدولية»، وأثرها على العالم الإسلامي» في مملكة البحرين في جمادى الأولى من العام الفائت، والذي كان من بين توصياته إقامة الملتقيات الثقافية للتوعية الفكرية.

التعليم العالي يحذر المبتعثين من العلاقات المشبوهة والأماكن الخطرة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٥ محرم ١٤٣٣هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/30/article687437.html>

الرياض - موسى الكثيري
دعا وكيل وزارة التعليم العالي لشؤون البعثات الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الموسى الطلاب المبتعثين إلى استشعار مسؤوليتهم تجاه بلدهم الذي يمثلونه والالتزام بأخلاق المواطن الصالح الذي يشرف دينه ووطنه، وقال: إنكم تمثلون الصورة الأولى لبلد الحرمين الشريفين المملكة العربية السعودية وأتمنى أن تكونوا خير سفراء لخير وطن .
ووجه الدكتور الموسى جميع الطلاب بالابتعاد عن الأماكن التي قد تعرضهم للخطر مذكرا بدورهم الوطني بقوله: إن واجبكم الوطني يقتضي توخي الحذر وتجنب التجمعات المشبوهة والعلاقات مع الأفراد والجماعات التي لا يوثق بها، وذلك حرصا على سلامتكم وتجنباً لأي أذى أو اعتداء قد تتعرضون له من جهات معادية لوطنكم المملكة العربية السعودية .
وأضاف في خطاب وجهه من خلال الملحقيات الثقافية في السفارات السعودية، "إن وطنكم يقدر جهودكم ويشارككم عناء الغربة في سبيل طلب العلم وهو في انتظاركم لتساهموا في خطط التنمية، متمنيا لكم التوفيق والعود الحميد لوطنكم".
يذكر أن طلابا سعوديين يدرسون في عدد من الجامعات العالمية في دول الابتعاث تعرضوا لاعتداءات عارضة بسبب تواجدهم في أماكن غير آمنة أو الخروج في أوقات غير مناسبة للخروج من أماكن السكن مما عرضهم لاعتداء بعض الخارجين عن النظام أو المخمرين وكان آخرهم طالب يدرس على حسابه الخاص في مدين مانشستر في المملكة المتحدة.

الحوار الوطني: مشاركون يحذرون من فاسدين يرتدون قُبعة الإصلاح

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ٥ محرم ١٤٣٣هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/334317>

دعا عدد من المشاركين في لقاء «الخطاب الثقافي السعودي»، الذي ينظمه مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، وبدا مساء أمس في قاعة مكارم بفندق ماريوت بالرياض، وينتهي اليوم، إلى تحديد مفاهيم الإصلاح في المجتمع السعودي خصوصاً أن «بعض الفاسدين باتوا يعتمرون قبعة الإصلاح بسبب ضبابية المفهوم ذاته» مؤكدين أن هناك «فوبيا في المجتمع من الإصلاحات، إما خوفاً من التغيير، أو مستفيدين يبتغون ذلك».

وقالت الكاتبة الدكتورة جواهر آل الشيخ، في اللقاء الذي جاء بعنوان: «الإصلاح والتطوير في المجتمع»، «إننا بحاجة إلى الانتقال من التنظير في الإصلاح إلى التطبيق على أرض الواقع لتحقيق رخاء ونمو البلاد، إذ إن جمود الإصلاح أسهم في تأجيج الأنفس كما نشهد في بلدان أخرى، خصوصاً أن الإصلاح مطلب الشعوب كلها، ويجب أن يكون نابعاً من المجتمع نفسه»، منبهة في الوقت ذاته إلى أن «أي إصلاح يجب ألا يتعارض من الدستور الذي تتخذه البلدان، خصوصاً في بلدنا الذي يتخذ من الشريعة الإسلامية منهجاً ودستوراً لها».

فيما أكد المحامي والقاضي السابق الشيخ محمد الدحيم، أن «هناك إشكالاً لدينا في مفهوم الإصلاح»، لافتاً إلى أنه «إذا كانت المفاهيم هلامية وغير واضحة يمكن أن تتحول إلى شعارات قد يستغلها مع هم يدعون الإصلاح»، محذراً من أن «الفساد ربما يرتدي قبعة الإصلاح في بعض الأحيان» مضيفاً: «أدعو إلى أن نعلن عن مبادئنا حول الإصلاح وتداولها في إعلامنا ومجالسنا، وتدارسها كي تنبثق أفكار وتشريعات وفق هذا المبدأ... فالناس لن يحترموك حتى تعلن مبادئك وماذا تريد؟».

واعتبرت الكاتبة ثريا الشهري، أن «الإصلاح يبدأ من الفرد والأسرة، فإذا صلحوا صلح المجتمع»، مشددة على أهمية الوعي بالضمير، ف«الإصلاح يبدأ من الفرد، وإصلاح الفرد يبدأ من الضمير... أعطني ضميراً أعطك إصلاحاً، ومن ثم تطويراً وتنمية»، مضيفاً: «تحدى السعودية المقبل لن يكون سياسياً أو اقتصادياً بل اجتماعياً في المقام الأول».

من جهته، قال عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن العناد: «الحديث طويلاً عن الإصلاح يعني أن عملية لم تبدأ أصلاً، أو تشخيصنا للمشكلات لم يكن موفقاً، أو محاولات الإصلاح السابقة لم تكن ناجحة، فأهم متطلبات الإصلاح هو الانتهاء من الإصلاح ذاته، والبدء بالتطبيق والتنفيذ الفعلي لمشكلات المجتمع الحقيقية».

في الإطار ذاته، لفت الباحث والناشط في الشأن الإسلامي مهنا الحبيب، إلى أن «هناك حال إحباط كبيرة لدى المجتمع تجاه الحوار الوطني، باعتبار أن الناس ينتظرون تطبيق التوصيات وتنفيذ ما يطلبه الشعب»، مؤكداً أن «المجتمع تلقى الأوامر التي تصدر من الدولة في شكل إيجابي وبخاصة في المسارات الرئيسية، خصوصاً الحقوقية والقضائية، إذن فالمجتمع متجاوب، ولكن هناك عرقلة من السلطات الإدارية التنفيذية لعملية الإصلاح». وشدد عضو مجلس الشورى السابق الدكتور عبدالله دحلان، أن «الإصلاح بات مطلباً شعبياً قوياً، يقابله رغبة صادقة من القيادة لتحقيق الإصلاح، غير أنه على أرض الواقع يزحف مثل زحف السلحفاة، فالكثيرون يعانون من الفقر وقلة السكن، والبطالة ترتفع نسبته، وهناك معاناة لدى المواطنين من الخدمات المقدمة لهم، ونحن نعد من أغنى الدول في العالم»، متسائلاً: «هل يُعقل أن نعجز عن وضع نظام يسهم في توفير كل ما يحتاجه هذا الشعب، فما هي أسباب تأخر الإصلاح وعرقلته؟».

ولفتت المحامية سعاد الشمري، إلى أنها بعد أن أعلنت على صفحتها في الإنترنت بأنه ستم مناقشة الإصلاح في منبر حكومي، استغرب الكثيرون ذلك، واعتبروها خطوة إيجابية، مشيدة بخطوة مركز الحوار الوطني لدفع عملية الحوار والإصلاح، مؤكدة أن «التغيير في المجتمعات أمر رباني»، مضيفاً: «الكل يريد أن يطمئن إلى مستقبله أبناً خصوصاً في حقهم في العدالة والكرامة والمساواة والمشاركة»، مشيرة إلى أن «هناك مشروعاً إصلاحياً عظيماً في السعودية يوافق شريعة إسلامية شعارها الإصلاح أيضاً، ولكن الإصلاح لا يتم حتى الآن، فأين الخلل ومن يعطل ذلك المشروع؟!»، متسائلة: «هل القائمون على مشروع الإصلاح مؤهلين؟ أو راغبين فيه أصلاً؟!». فيما أكدت الكاتبة وفاء العمر، أن

«هناك تغييباً لثقافة العمل الجمعي بسبب المركزية في كل القطاعات التي تغيب المواطن»، داعية إلى «تأسيس ثقافة العمل الجمعي أسوة بالمجتمعات المتحضرة».



سيدات أعمال: ٤ وزارات وجهات تمويلية لا توفر الفرصة لعمل المرأة

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء ١٤٣٣هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/334230>

كشفت ٣٠ سيدة من سيدات أعمال وأكاديميات عن معاناتهن في قطاع الأعمال مع المؤسسات الحكومية، وأكدن أن أربع وزارات وجهات تمويلية لا توفر الأراضية المناسبة لعمل المرأة، وتمارس التفرقة بينها وبين الرجل، وأن المحاكم في المنطقة الشرقية لا يوجد عنصر نسائي فيها لكي تتم مطابقة الصورة حيث لا يتم مطابقتها من الموظف.

وأوضحن خلال ورشة عمل بعنوان «رؤية مستقبلية للمرأة في الأعمال»، نفذها، أخيراً، المجلس التنفيذي لسيدات الأعمال في غرفة الشرقية، أن المرأة لا تزال تعاني من قصور في الأنظمة وعدم تفعيل جانب منها، وأشارن إلى أن الأضرار الناجمة من ذلك كبيرة، وبحاجة إلى حلول سريعة من الجهات المسؤولة.

وقالت رئيس المجلس وعضو مجلس إدارة الغرفة سميرة الصويغ أن الورشة هدفت إلى تحقيق توجهات المجلس نحو «تمكين المرأة ودعم شراكتها في التنمية الاقتصادية»، بهدف استخلاص الصعوبات التي تواجه سيدات الأعمال مع الجهات الحكومية، وبحث أهم الصعوبات التي تستوجب أولوية الحل، واستعراض الأسباب والأضرار الناتجة منها، واقتراح حلول قابلة للتطبيق لهذه الصعوبات.

وقالت: «إن المشاركة كانت مميزة خلال اجتماعات ورشة العمل إذ انضمت ٣٠ من سيدات الأعمال (يمثلن مختلف القطاعات الاقتصادية في قطاع الأعمال) وأكاديميات وخبيرات ومعنيات بقضايا سيدات الأعمال وتفعيل الأداء الاقتصادي للمرأة في الاقتصاد السعودي».

وأبانت أن الاجتماعات عقدت «بطريقة النقاش المفتوح» بين مجموعات من سيدات الأعمال والأكاديميات، والجهات المعنية. وناقشت اجتماعات ورشة العمل عدداً من القضايا والصعوبات المهمة، التي تواجه عمل المرأة مع وزارة التجارة والصناعة، وزارة العدل، وزارة الشؤون البلدية والقروية، وزارة العمل، والجهات التمويلية.

وتمثلت أبرز القضايا والتحديات التي تواجه المرأة خلال الورشة مع وزارة العدل في عدم وجود عنصر نسائي في المحاكم في المنطقة الشرقية، لكي تتم مطابقة الصورة حيث لا يتم مطابقتها من الموظف، وعدم وضوح تعريف الولي في جميع النواحي التي تخص المرأة، والحاجة إلى تسريع إنشاء المحاكم التجارية المتخصصة، فضلاً عن مناقشة ببطء الإجراءات الإدارية وتنفيذ الأحكام.

وناقشت الورشة تحديات توجه المستثمرات مع وزارة التجارة والصناعة أبرزها: ضعف نزاهة المنافسة، وغياب قضية حماية الاسم التجاري بين «الوزارة والبلدية»، وضعف تنظيم الامتيازات التجارية، وغياب التنسيق بين الوزارة والوزارات بخصوص التعاميم التي تصدرها هذه الجهات فضلاً عن عدم وضوح تنظيم التراخيص المهنية وتحديثها، وببطء تفعيل القرارات، وببطء الإجراءات، خصوصاً مشاريع السيدات، وعدم تأهيل الموظفين.

وكانت أبرز التحديات التي تواجه المرأة في وزارة الشؤون البلدية والقروية هي: صعوبة اشتراطات ترخيص المشاغل ونشاطات أخرى «بالذات اشتراطات الموقع»، والمطالبة بالفحص السنوي للعمالة من إدارة صحة البيئة والتغريم خلال فترة التدريب، إضافة إلى أسعار التدريب المبالغ فيها، وعدم السماح بترخيص بعض الأنشطة «غير موجودة كمسمى مثل صالونات التجميل» أو عدم السماح للسيدات ببعض الأنشطة مثل الورش الصناعية، وعدم تأهيل المفتشتات والمفتشين بالشكل الكافي.

وبالنسبة لتحديات المرأة مع وزارة العمل فقد نوقشت عدة محاور خلال الورشة أهمها: ضرورة وجود كفاءات نسائية في مكتب العمل، وصعوبة التواصل مع صندوق الموارد البشرية، وعدم وجود صلاحيات في الأقسام النسائية، إغلاق بعض المهن المطلوبة لسيدات الأعمال مثل الخياط الرجالي لمشروع نسائي، تحويل العمالة المنزلية إلى عمالة في المنشأة بسبب القيود على التأشيرات.



أهالي شرق جدة يتنفسون الصعداء بعد تجفيف بحيرة المسك

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء ٥ محرم ١٤٣٣ هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/334359>

تنفس أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة، يقطنون أحياء شرق محافظة جدة، الصعداء بعد أن زال شبح المخاوف من «بحيرة المسك» التي ظلت تهدد تلك الأحياء على مدى أكثر من ٢٥ سنة بكارثة بيئية وطبيعية في حال انفجارها نتيجة ارتفاع منسوب المياه فيها.

وزادت المخاوف من تلك البحيرة خلال الخمس سنوات الماضية بعد حدوث شروخ في جوانبها الخرسانية الهشة، وزاد من تلك المخاوف ارتفاع منسوب المياه في تلك البحيرة لنحو ١٤.٥ متر خلال كارثة جدة قبل نحو عامين، والتي ظل خلالها سكان تلك الأحياء التي كانوا الأكثر تضرراً من سيول جدة مترقبين لكارثة أخرى في حال بقيت تلك البحيرة المهتدة بالانفجار في أي لحظة على وضعها السابق.

وعلى الرغم من امتداد معاناة سكان تلك المناطق من وجود البحيرة على مدى سنوات عدة كانت خلالها الأمانة تعد بوضع الحلول لهذه البحيرة والتي لم تتجاوز جبر الشروخ التي تظهر بين الحين والآخر في جوانبها، متعللة بأن التخلص منها يحتاج إلى وقت طويل وموازنات بملايين الريالات، إلا أن تدخل شركة المياه الوطنية التي أوكل إليها التعامل مع بحيرة المسك وتجفيفها كتب لجهود التخلص من البحيرة النجاح، وتم ذلك في عدة أشهر جُففت فيها البحيرة من خلال عقد مع إحدى الشركات المتخصصة بكلفة بلغت نحو ٩٦ مليون ريال، وتحويل كميات من المياه الموجودة فيها إلى بحيرات التخزين، ومحطة المعالجة المجاورة للبحيرة التي تم تشغيلها بطاقتها الاستيعابية الكاملة البالغة ٦٠ ألف متر مكعب لتنتهي بذلك معاناة امتدت لسنوات عدة مع البحيرة والى حين تسليمها لشركة المياه الوطنية، وكان منسوب المياه فيها يبلغ ارتفاعه ٨.٣ متر.

وكشفت جولة لـ «الحياة» عصر أمس جفاف بحيرة المسك تماماً من المياه وخلوها من أي آثار تشير إلى وجود مياه سابقة فيها، إذ بدت مساحة شاسعة من الأرض المنبسطة التي تغطي أجزاء منها بعض الحشائش الخضراء، ما يؤكد ما أعلنه أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز في مؤتمر صحفي عقده قبل أيام عدة، أن الوفاء بما وعد به قبل نحو أربع سنوات من تخليص محافظة جدة من أربع مشكلات رئيسة منها بحيرة «المسك» التي تم تجفيفها تماماً.

وأكد حسن المحمدي أحد سكان السامر أن بحيرة «المسك» كانت الهم الأكبر لسكان أحياء السامر والتوفيق والأجواد وأم الخير وغيرها من الأحياء الواقعة شرق المحافظة، مشيراً في حديث لـ «الحياة» أن هاجس الخوف من مخاطر هذه البحيرة بدأ في التلاشي مع إعلان أمير منطقة مكة المكرمة تجفيف البحيرة، وقال: «كانت المخاوف من انفجار هذه البحيرة خاصة في موسم هطول الأمطار التي يرتفع خلالها منسوب المياه فيها، وكذلك ما كان يعانيه الأهالي من أضرار بيئية نتيجة الروائح المنبعثة منها وتجمع الحشرات والبعوض التي كانت تهدد بأضرار صحية خطيرة».

ولم يخف سعيد الزهراني الاختلاف الكبير بين ما كانت عليه الأحياء القريبة من بحيرة المسك قبل نحو عام والآن، مشيراً إلى أن سكان تلك المناطق بدأوا يشعرون بالفرق واستنشاق الهواء الصحي بدلاً من الهواء الملوث المنبعث من البحيرة التي عانوا من أضرارها سنوات عدة، مثنياً ما قامت به الحكومة من مشاريع لإنهاء معاناتهم ومخاوفهم من انفجار تلك البحيرة مع كل ارتفاع في منسوبها، وكذلك الأمراض التي كان وجود البحيرة باعثاً لها، والتي عانى منها الكثيرون خاصة الأطفال وكبار السن نتيجة لساعات البعوض والحشرات التي «وفق ما يقول» تقلصت بشكل ملحوظ.

مسؤول جهة رقابية يجرّد نائبه من الصلاحيات لغيابه يوما واحدا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٥ محرم ١٤٣٣هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111130/Con20111130459891.htm>

فهد الذيابي - الرياض
جرد مسؤول جهة رقابية نائبه من صلاحياته في العمل، نتيجة ارتكاب الأخير مخالفة تتمثل في غيابه يوما واحدا قبل بدء سريان إجازته السنوية.
وأكدت مصادر «عكاظ» استياء مسؤول الجهة الرقابية من تصرف نائبه الذي لم يحضر دوام اليوم الأخير قبل بدء إجازته الرسمية التي حصل عليها وفق إجراءات سليمة.
وأفادت أن المسؤول دعا عددا من الموظفين العاملين على مراتب رفيعة في الجهة الرقابية التي شهدت المخالفة، واستشارهم في العقوبة التي قرر تطبيقها بحق نائبه، قبل أن يصدر عقوبة التجريد من الصلاحيات.
وبحسب المصادر، أحال مسؤول الجهة الرقابية سكرتير نائبه المخالف للتحقيق بداعي «عدم إفصاحه صراحة عن مديره المتغيب»، ما استدعى إصدار قراراتين تأديبيتين للسكرتير، يقضي الأول بحسم يومين من راتبه، فيما انتقل بموجب القرار الثاني من وظيفة سكرتير النائب إلى إداري في أحد أقسام الجهة الرقابية

محامون سعوديون يطالبون بنقابة للمهنة

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء ٥ محرم ١٤٣٣ هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.alyaumonline.com/News/art/36940.html>

رحب محامون سعوديون بضوابط عمل المهنة في دول الخليج، وإصدار دليل استرشادي للمحامين بدول المجلس يتضمن كيفية وأسلوب العمل في المحاكم، وأكدوا أنهم عملوا لسنوات طويلة لإقرار آلية موحدة للعمل بدول الخليج، وكشف المحامي صباح المري عن لقاء مرتقب مع وزير العدل وأنهم سيقشون معه عددا من المواضيع التي تتعلق بالمهنة، وأشار المري إلى أنه إذا كانت هناك اتفاقية موقعه بدول المجلس فإنهم كمحامين سعوديين يطالبون في المعاملة، والسماح لهم بممارسة المهنة في بلدان الخليج كذلك، وألمح المري لضرورة وضع اللوائح والقوانين المنظمة لأن كل دولة لها خصوصية، مطالبا باستحداث نقابة محامين بالمملكة أسوة بزملائهم في البلدان المجاورة والتي تضمن لهم حقوقهم. وقال المستشار القانوني الدكتور عثمان الدعجاني بأنهم منذ سنين طويلة وهم يطالبون باستحداث نقابة للمحامين، والتي لا تزال تعمل عن طريق اللجان التابعة للغرف التجارية بالمناطق، مطالبا بتقدير مهنة المحاماة وأن يكون له وضعه داخل المؤسسات المختلفة فهو القضاء الواقف ويفترض أن يتساوى المحامي بالقاضي، وبين الدعجاني أن كثيرا من المحامين يتعرضون للنهر من القضاة وكأنهم كتاب في المحكمة، والمحامي لا يحق له الكلام فهو في موقف المستجدي والمسترحم، إضافة إلى أن سوق المحاماة مليء بغير المؤهلين.

من جهته أكد الأمين العام المساعد للشؤون القانونية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حمد راشد المري أن وزراء العدل بدول المجلس أقرروا اعتماد مشروع دليل الضوابط والآليات التنفيذية لممارسة مهنة المحاماة لمواطني دول المجلس كدليل استرشادي. وأشار إلى أن الدليل اشتمل على عدد من الضوابط لممارسة مهنة المحاماة لمواطني دول المجلس حيث يجب أن ينتمي المحامي بجنسيته إلى إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأن يكون مرخصا له بمزاولة مهنة المحاماة في الدولة التي ينتمي إليها بجنسيته وأن يكون قيده ساريا فيها ولديه مكتب في دولته أو يمارس المهنة من خلال مكتب قائم فيها.

خريجو الدبلومات والكليات الصحية يطالبون المدنية بالتعيين

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء ٥ محرم ١٤٣٣ هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.al-madina.com/node/341561>

تجمع أكثر من ٣٠ خريجاً من خريجي الدبلومات والكليات الصحية أمام فرع وزارة الخدمة المدنية بالطائف مطالبين بتعيين جميع من اجتاز اختبارات الهيئة السعودية للتخصصات الصحية وعددهم ١٤ ألف خريج. وقالوا في حديثهم للمدينة بأن أمراً ملكياً صدر بتعيين من اجتازوا اختبارات الهيئة السعودية للتخصصات الصحية في مدة أقصاها ستة شهور ونحن إلى الآن لم نجد أي تجاوب أو إجراءات من قبل وزارتي الخدمة المدنية والصحة حيال تنفيذ الأمر الملكي. وطالبوا خلال لقائهم بمدير فرع وزارة الخدمة المدنية بالطائف سند البيشي بسرعة تنفيذ الأمر الملكي القاضي بتعيينهم كون الأمر الملكي واضحاً وصريحاً ولا يحتاج أي تأخير من قبل المعنيين. من جهته وعد مدير الخدمة المدنية بالطائف بكتثيف اتصالاته بوزارته لبحث أسباب التأخر في تعيينهم مع المسؤولين على أن تصلهم النتيجة خلال ٢٤ ساعة. المدينة اتصلت بالمتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين ولكن تعذر الرد.

40 ألف متقاعد بالمدينة وأكثرهم لا نستدل على مكان

إقامتهم: ندرس إعفاء المتقاعدين من رسوم المرور

والجوازات

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء ٥ محرم ١٤٣٣ هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.al-madina.com/node/341550>

عبدالرحيم الحدادي - المدينة المنورة
أكد رئيس فرع الجمعية الوطنية للمتقاعدين بالمدينة المنورة عبدالعزيز علي أزمرلي ان الجمعية تسعى الى الحصول على تخفيضات للمتقاعدين في المراكز التجارية والخطوط السعودية، لافتاً الى دراسة اخرى لاعفاء المتقاعدين من رسوم الجوازات والمرور ومنحهم علاوة في رواتبهم السنوية مثل الموظف ولكن بنسبة اقل. جاء ذلك في حوار مع «المدينة» فإلى نص الحوار.

ماذا قدمتم للمتقاعدين في الآونة الأخيرة؟

****جمعية المتقاعدين بالمدينة من أواخر الجمعيات تأسيساً بجهود صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد أمير المدينة المنورة الذي تبرع لاستئجار مقر خاص لفرع الجمعية وقام سموه بتأنيته على حسابه الخاص وتم تشكيل عدة لجان متخصصة منها لجنة تنمية الموارد ولجنة العلاقات العامة ولجنة الصحة وهناك لجان أخرى سوف نقوم بتفعيل دورها قريباً ومازلنا في بداية المشوار، ويقع الفرع في حي الفيصلية أمام ثانوية الأمير مقرن .**
***كم عدد المتقاعدين بالمدينة المنورة.**

****عددهم يصل إلى أكثر من ٤٠ ألف متقاعد رجالا ونساء وقد طلبنا من جميع القطاعات الحكومية بالمدينة بيانات بأسماء المتقاعدين لديهم وعناوينهم ووصلنا الآن ما يقارب ٦٠% وما زلنا نبحث عن المتقاعدين لأن أغلب العناوين تغيرت عن السابق وهذا ما يصعب علينا الوصول إليهم وعبر جريدة «المدينة» نطالبهم بمراجعتنا بحي الفيصلية أو الاتصال على هاتف الجمعية .**

***ما الشروط التي يجب توافرها للمتقاعد لكي ينضم للجمعية؟**

****نحتاج من المتقاعد قرار التقاعد وصورة من بطاقة الأحوال وصورتين شمسية ولدينا خياران لمن يريد أن ينضم للجمعية الأول اشتراك منتسب والآخر اشتراك فاعل وللتوضيح العضو الفاعل هو الذي يحق له التصويت والدخول في إدارة الجمعية، أما المنتسب فهو الذي يستفيد من جميع مميزات الجمعية ولكن لا يحق له الدخول في الترشيح وقيمة الاشتراك للعضو الفاعل ٣٠٠ ريال والعضو المنتسب ١٠٠ ريال تسدد سنويا ويحصل من خلالها على بطاقة عضوية تساعده على الاستفادة من التخفيضات التي حصلت عليها الجمعية من المستوصفات والمراكز الصحية والفنادق، والآن نسعى للحصول على تخفيضات من المراكز التجارية الكبرى وهناك دراسة قائمة من قبل مجلس إدارة الجمعية بالرياض للحصول على تخفيضات على الخطوط السعودية بعد أن رفعت للمقام السامي وجاري العمل لمتابعة هذا التخفيض. كما ان هناك دراسة أخرى لإعفاء المتقاعدين من رسوم الجوازات ورسوم المرور ومنحهم علاوة في رواتبهم السنوية مثل الموظف ولكن بنسبة أقل، وهناك مطالبة ملحة من سمو ولي العهد الأمير نايف في ما يخص رفع رواتب المتقاعدين إلى ٣٠٠٠ الاف ريال.**

يطالب المتقاعدون بالمدينة المنورة بمراكز ترفيهية ورياضية بالأحياء تحت مظلة الجمعية متى سيتم ذلك؟
****الأمانات والبلديات والمجلس البلدي ومراكز الأحياء هم المعنيون بهذه المطالب، ولدينا تسهيلات من رعاية الشباب بالمدينة بإعطاء المتقاعدين يومين في الأسبوع لممارسة بعض الألعاب الرياضية التي تواكب سنهم، كما رفعنا مكاتبة خطية لنادي الأنصار على أساس إعطائنا بعض التسهيلات للمتقاعدين لممارسة بعض الرياضات لديهم.**
***وما هو نصيب المتقاعدات من النساء؟**

****لدينا قسم خاص في مقر الجمعية تديره سكرتارية تستقبل طلبات المتقاعدات وهناك نية لدى الجمعية الوطنية للمتقاعدين لتأسيس نادٍ رياضي وقد أعدت المخططات وعرض على سمو ولي العهد الأمير نايف بن عبدالعزيز في وقت سابق وبارك الفكرة يوم إشهار الجمعية على أساس يكون هناك مركز رياضي للرجال وآخر للنساء المتقاعدات في كل مدينة .**

***وماذا عن أسر المتقاعدين الذين يعانون من ظروف صعبة؟**

****نساعد المتقاعدين الفقراء ممن يحملون بطاقة عضوية الجمعية وذلك عن طريق فاعلي الخير أو الجمعيات الخيرية الأخرى كما أن من حق أبنائهم الاستفادة من جميع الخدمات.**

***ما مواردكم المالية وكما هي ميزانية الجمعية سنويا؟**

****ليس لدينا ميزانية رسمية ومواردنا من الاشتراكات والتبرعات والهبات والزكوات بموجب اللائحة المعتمدة للجمعية ومن مواردنا أيضا إيرادات الأنشطة ذات العائد المالي والصايا والأوقاف والاستثمار والممتلكات التابعة للفرع والمنقولة وكذلك الإعانات الحكومية.**

***أغلب المتقاعدين ليس لديهم سكن خاص بهم.. كيف تساعدهم الجمعية؟**

20 **إلى ٣٠% من المتقاعدين ليس لديهم عقار ملك، وقد خاطبنا المسؤولين لإيجاد سكن لهم.

***خلفتم من سبقكم بالعمل في الجمعية، كيف وجدتم الجمعية في دورتها الثالثة؟**

****الحقيقة أن زملاءنا هم الأساس، وكل عمل في البداية يكون صعبا خاصة عند التأسيس وقد بذلوا جهودا كبيرة حتى أصبحت جمعية المتقاعدين معروفة لدى غالبية أهالي المدينة المنورة ونحن الآن نعمل في الدورة الثالثة بعد أن تم ترشيحنا خلفا للأخ العزيز فلاح الجهني، والجمعية سعت لإعفاء المتقاعدين من الرسوم التي تؤخذ من المواطنين بشكل عام كخص المرور وفاتورة الكهرباء والهاتف إضافة إلى التنسيق مع الخطوط الجوية السعودية لتخفيض رسوم التذاكر والحصول على تخفيضات في الفنادق وبعض الرسوم التي تتعلق باستقدام العمالة وهذه الخدمات يستفيد منها من يحمل بطاقة الجمعية فقط .**

***كم عدد فروع الجمعية حاليا؟**

****عدد المنتسبين للجمعية في ١٦ فرعا بلغ ١٧ ألف عضو، وبالنسبة للمتقاعدين المدنيين يصل العدد إلى أكثر من ٧٠٠ ألف شخص يستفيدون من معاش التقاعد، بعضهم رواتبهم متدنية تصل إلى ١٧٢٠ ريالاً وهناك بعض المتقاعدين الذين يحصلون على معاش تقاعدي أقل من هذا المبلغ .**

***هل هناك تعاون بينكم وبين الجمعيات الخيرية الأخرى لمساعدة المتقاعدين.**

****الراتب الضئيل بعد التقاعد لا يعطي حياة كريمة للشخص المتقاعد في ظل غلاء المعيشة ومن هنا يلجأ البعض منهم للجمعيات الخيرية بقصد المساعدة وهناك جمعيات تقدم لهم بعض الاحتياجات وبعضها ترفض مساعدتهم بحجة أن المتقاعد يستلم راتباً تقاعدياً ونحن نسعى ونتشفع في حال طلب منا ذلك من قبل المتقاعد**



الخارجية تحت المواطنين على مغادرة سوريا وعدم السفر إليها

المصدر: جريدة الرياض الإربعاء ٥ محرم ١٤٣٣ هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/30/article687329.html>

الرياض - وأس
جددت وزارة الخارجية تحذيرها للمواطنين المتواجدين في سوريا بسرعة مغادرتها وطلبت من الراغبين في السفر إليها عدم السفر في الوقت الراهن بسبب ما تشهده الساحة السورية من اضطرابات. وشدد صاحب السمو الأمير خالد بن سعود بن خالد مساعد وزير الخارجية على تصريحات صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية حول مغادرة المواطنين السعوديين المتواجدين والمقيمين في سوريا والعودة للمملكة نظراً للأحداث الراهنة التي تشهدها الساحة السورية وذلك حفاظاً على أمنهم وسلامتهم. كما أكد سمو مساعد وزير الخارجية على أهمية عدم السفر إلى سوريا في الوقت الراهن.

الشؤون الإسلامية تبدأ المرحلة الثانية من برنامج تعزيز الوسطية

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء ٥ محرم ١٤٣٣هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/334250>

أطلقت وكالة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد لشؤون المساجد، المرحلة الثانية من برنامج تعزيز الوسطية ومكافحة الغلو والتطرف، الذي يتم خلاله تقديم مجموعة من الندوات والمحاضرات التي تستهدف الخطباء والأئمة في جميع مدن المملكة ومحافظاتها.

وأكد وكيل الوزارة لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد الدكتور توفيق السديري أن البرنامج يهدف إلى تعزيز الوسطية لدى الدعاة ومنسوبي المساجد، ومواجهة التيارات المنحرفة، وإبراز دور الوزارة في التوعية العلمية والفكرية بالرد على الشبهات، مشيراً إلى أن المرحلة الأولى شارك فيها أكثر من ٥٠٠ من العلماء والاختصاصيين وطلبة العلم، ووصلت ندواته إلى ١٨٧ ندوة.

وأضاف في بيان صحفي: «تناول البرنامج منذ إنطلاقه في مرحلته الأولى، عدداً من المواضيع المهمة، يأتي بينها التعريف بمفاهيم الوسطية والأمن الفكري والإرهاب والغلو والتطرف، إضافة إلى الحوار وأثره في البناء الفكري الإيجابي، كما ركز على ضرورة تفعيل خطبة الجمعة في تحقيق الأمن الفكري، وتحقيق رسالة المسجد وأثرها في تعزيز الوسطية في المجتمع، والخطاب الدعوي وأثره في مواجهة الانحرافات الفكرية، وغيرها من المواضيع الأخرى.» من جهته، أوضح المستشار ومدير إدارة التوعية العلمية والفكرية في وزارة الشؤون الإسلامية ماجد المرسل، أن أثر البرنامج في مرحلته الأولى كان إيجابياً، مؤكداً أن هناك تطويراً ستشهده المرحلة الثانية يشمل المتحدثين وإضافة بعض الدورات التدريبية، كاشفاً عن توجه الوزارة لإشراك الداعيات من النساء في البرنامج، والاستفادة من الدور النسائية لتقديم الندوات لهن.

وقال المرسل في حديث لـ«الحياة»: «نستهدف من خلال هذا البرنامج جميع الأئمة والخطباء، لطرح ما يتعلق بتعزيز الوسطية وتفعيل رسالة المسجد وخطبة الجمعة في تحقيق الأمن الفكري، وبانتهاء المرحلة الأولى وجدت الوزارة أن البرنامج حقق الكثير من أهدافه، إذ كان الأثر واضحاً على مستوى الخطب والمساجد عموماً، فمشاركة العلماء والأكاديميين وتقديمهم لهذه الندوات كانت مساهمة في التأكيد على تأصيل الاعتدال وترسيخ العقيدة الصحيحة وبيان ما يتعلق بولي الأمر وأدب الاختلاف وأدب طالب العلم، والتسامح والتحذير من التكفير، وقضايا الشباب وغيرها من المواضيع ذات الأهمية، وخلال المرحلة الثانية نعمل على إشراك الخطباء المميزين في الإلقاء، ممن لهم إدراك بمعاني الأمن الفكري، بجانب عقد دورات تقدم الفائدة للخطيب.»

ونوه بأن الوزارة تعمل على قياس أثر البرنامج من خلال الاستبانات وتقويم لجنة مختصة للبرنامج، وتلمس جوانبه الإيجابية والسلبية، مبيناً أن الرصد الذي تقوم به الوزارة أظهر أن هناك ارتفاعاً في تناول مواضيع الأمن الفكري وتعزيز الوسطية في خطب الجمعة، لافتاً إلى احتمالية إشراك بعض الاختصاصيين في تقديم بعض الندوات، حتى إن لم يكونوا شرعيين، مضيفاً: «نفكر في كيفية إشراك المرأة في مثل هذه البرامج، وتوظيف الدور النسائية لتعم الفائدة على الجميع»، مشيراً إلى أن الوزارة لديها عدد كبير من المحاضرات والندوات المتعلقة بتعزيز الوسطية، ويمكن تحويلها إلى مطبوعات حتى تكون متاحة لمن يريد.

أكدوا أن شرط العمر خالف الأمر الملكي الصريح.. اقتصاديون

ل الرياض:

إعانة حافز استهدفت فئات سنية وضعت المملكة في المرتبة

الثانية في معدلات البطالة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٥ محرم ١٤٣٣هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/30/article687335.html>

الرياض - فهد الثنيان

أكد اقتصاديون على أهمية مراجعة وإعادة النظر في شروط برنامج "حافز" فيما يتعلق بالشريحة العمرية المستفيدة من الإعانة التي سببت لغطا واسعا في المجتمع حيال تخصيص فئة عمرية تتراوح أعمارها بين ٢٠ و ٣٥ سنة دون سواها من شرائح المجتمع الأخرى.

وأشاروا الى أن شرط العمر بحاجة إلى مراجعة، خاصة أن أكثر من مليون مواطن ومواطنة تحملوا أعباء كبيرة للتسجيل وافتتاح حسابات مصرفية في البنوك وصلت حد المعاناة في كثير من الأحيان.

تحديد العمر فيه تحيز

وقال المستشار الاقتصادي فضل البوعينين: لا يجب التركيز على المعونة التي يقدمها حافز دون النظر إلى المزايا الأخرى التي يقدمها البرنامج وهي التدريب، التأهيل، الدعم، وتوفير الوظيفة المناسبة لطالبي العمل، إضافة إلى ما يحققه من مزايا أخرى تصب في قناة معالجة مشكلة البطالة.

وأضاف أن هناك بعض القصور الذي طال شروط صرف المعونة المالية خاصة فيما يتعلق بعمر المستحقين لها، فاشتراط عدم تجاوز طالب المعونة سن ٣٥ سنة فيه تحيز ضد شريحة مهمة من طالبي العمل وهي شريحة المتزوجين ممن لديهم أبناء، وربما كانوا أكثر حاجة للمعونة من سواهم، مؤكدا أن الفارق بين ٣٥ سنة وسن التقاعد يبلغ ٢٥ سنة، وما يقارب من ١٢ سنة للتقاعد المبكر، على أساس أن الموظف يبدأ حياته العملية في سن ٢٢ سنة، بعد تخرجه من الجامعة، ولو أضفنا إلى عمره الذي بدأ فيه حياته العملية "٢٥ سنة عمل" وهي المؤهلة للتقاعد المبكر بنظام التأمينات الاجتماعية، لأصبح عمره الافتراضي ٤٧ سنة، وهو ما يزيد ب ١٢ سنة عن العمر المحدد لمستحقي الإعانة. لذلك يمكن القول أن شرط العمر لم يعتمد على معايير التقاعد، أو التقاعد المبكر، وهو الفاصل الحقيقي بين الباحث عن العمل والوظيفة.

وأوضح أن شرط العمر بحاجة إلى مراجعة، خاصة أن أكثر من مليون مواطن ومواطنة تحملوا أعباء كبيرة للتسجيل وافتتاح حسابات مصرفية في البنوك السعودية وصلت حد المعاناة في كثير من الأحيان.

الضغط على الوزارات

وقال: كان من المفترض أن تعلن مثل هذه الشروط قبل أن يمضي المواطنون والمواطنات أنفسهم بالإعانة، وقبل أن يدفعوهم لتحمل المشاق من أجل توفير المتطلبات اللازمة لاستلامها، مشيرا إلى أن الأمر الملكي كان واضحا وصريحا وهو دفع إعانة شهرية للباحثين عن العمل ولم يحدد شروطا، بل تم تحديد الشروط لاحقا، وهذا أمر ربما تنافى مع مضامين القرار الملكي الحكيم، وتعارض مع أساسيات إعانة الباحثين عن العمل المطبقة في دول العالم الغربي التي سبقتنا في هذا الجانب.

ولفت الى انه ربما كان حجم الإعانة الضخم سببا في الضغط على وزارات الدولة للقضاء على مشكلة البطالة، فسبقا لم تكن الوزارات المختلفة جادة في خلق الوظائف واستيعاب الشباب والشابات لأنها كانت بمنأى عن تحمل التبعات، وكان العاطلون وحدهم يتحملونها، وهو ما ساعد على استمرار المشكلة، أما اليوم فالإنفاق على الباحثين عن العمل قد يلزم جهات حكومية مختلفة على إيجاد الحلول الناجعة للقضاء على البطالة التي باتت مكلفة جدا على الميزانية .

تقرير البنك الدولي

من جهته، قال المستشار الاقتصادي الدكتور علي التواتي: الفئات العمرية التي خصصها "حافز" تعتبر الفئات الحرجة بالتوظيف بحسب البنك الدولي وصندوق النقد كما ان هذه الفئات وضعت المملكة الثانية عربيا في معدلات البطالة بعد العراق، مؤكدا أن السوق المحلي يحتاج الى مشاريع إنتاجية كبرى والتوجه نحو الاستثمار لتطوير الطاقة البشرية وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والتركيز على الخدمات والصناعات القائمة على توظيف المواطنين .

وطالب التواتي بإيجاد حلول أكثر فعالية لتوظيف السعوديين من خلال قرارات حازمة لمنع الأجانب من البيع في قطاع التجزئة الذي يتجاوز حجمه عشرات المليارات من الريالات ولا يحتاج الى مهارات مهنية بعدما وصلت نسبة الأجانب فيه الى معدلات كبيرة وبالتالي اضعاف الفرص المتاحة للمواطن السعودي

زواج الصغيرات... سائغاً لذة للعابثين

المصدر: جريدة الحياة الإحد ٢٢٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/333247>

مها الشهري

إن الحاجة الأكثر إلحاحاً في إعادة النظر للخطابات الدينية في مجتمعاتنا الإسلامية هو قياسها على القيم الإنسانية، ومن منظور هذه القيم نستطيع أن نحكم على صحة التعامل بها من عدمه، إذ يتبلور هذا الخطاب في نمط موروث وضعي لا يتطور ولا يتماشى مع السنن الطبيعية في الخلق، ومن خلال هذا التوصيف نجد أن الخطاب الديني غالباً لا يخضع للنقد الفكري وهم بدورهم يجرمون أي من يحاول نقاشه، كما يفعل بعض الأصوليين اليوم، وهذا الأمر يكمن في كثير من القضايا التي نحتاج أن نربط بين القيم الإنسانية وبين صحة تشريعها الديني، فالدين لم يأت إلا لكرامة الإنسانية وإقامة العدل بين الناس، وبطبيعته لا يخضع أيديولوجياً لفكر التعايش الاجتماعي وصفة الموروث، حتى أن البعض يخطئ في استدلاله بالنصوص الشرعية ويوظفها بحسب ما تقتضيه رؤيته لأجل أن يوثقها ويثق بها الناس وبالتالي يُضلل عقولهم، وكما هي فكرة محمد أركون تحديداً في تحرير النص من القدسية، وبنظري يكون ذلك أقرب للنظر والمراجعة العقلية. قد يكون الحديث في هذه القضايا مُستهلكاً ومنتشراً، ولكن بنظري يجب ألا نتوقف عن الحديث في هذه المسائل فإن الخطابات المؤزمة لجهل العقل الجمعي لا تكل ولا تمل، ولو تكرر الحديث في مشكلاتنا الاجتماعية فيجب أن يكون الإصلاح بمقدار تلك القوة المضللة والمفسدة لعقل المجتمع، ولكن على نحو التنقيف والتوعية وليس الاصطدام الفكري مع الآخرين، لأن الإصلاح الفكري رسالة سامية يجب أن تكون في إطار المنهجية والضوابط التي نسعى في إنجاحها كهدف. لعلني أتناول هذا اليوم قضية تزويج الصغيرات، فأقل ما يمكن أن أصف هذا الزواج بالاغتصاب المشروع، وهو الزواج الذي تفرضه العادات والأعراف البائسة التي تقتضي تزويج الفتاة في سن باكراً حفاظاً عليها من شبح العنوسة، وكم تمنيت لو تصدر فتوى كخطاب ديني مؤثر بدافع إنساني قياساً على حجم الإضرار الاجتماعي من جهة الذي يهدد تشتت الأسر والأطفال وعدم أهلية الفتاة الصغيرة وبنيتها الجسدية لمعايشة الزوج أو لإنجاب الأطفال أو تربيتهم، ومن جهة أخرى الأضرار الأكبر بالجانب النفسي لهذه الفتاة التي تُزوج وهي غير أهل لذلك، فكيف تُكلف بمسؤولية الزواج وهي أصلاً غير مكلفة بالتكاليف والفرائض الدينية، ومن باب أولى فإن من حقها أن تتمتع بأحضان الأبوة التي تلبي حاجاتها الطفولية في هذا العمر وليس إلحاقها بزواج بمثابة العبء والتكليف في ما لا تطيقه، حتى إذا استيقظت في سن الرشد ستجد نفسها في واقع سيء خسرت في ماضيه وحتى بلوغه الكثير.

إنني أنتقد بعض أعراف مجتمعي الرثة البائسة وانعدام الشعور الإنساني في الخطابات الدينية المشرعة لهذا الزواج من حيث لم يوجد من يوقفها والتي تستدل دائماً بزواج النبي «عليه الصلاة والسلام» من السيدة عائشة، على رغم أنها قضية لها حيثياتها واستنواؤها الخاص ولا يمكن أن يُسقط أحد على نفسه هذه الحال، أو يقيس عليها، ولم يذكر في الروايات أن أحداً من الصحابة تزوج قاصراً مثلاً، وللأسف فإن المفتي يستطيع أن يوجد أدلة ونصوصاً شرعية لزواج المتعة والمسبار ولم تصح فيه مرجعية الدين والإنسانية لمناشدة المسؤول في منع تزويج الصغيرة!

إذن فالتفصيل في القضية، كما تناولها الكثير، وأسعى من جهتي في تناولها اليوم من جميع النواحي الصحية والدينية والاجتماعية، تُدين هذا الفعل غير الإنساني الذي يتجسد في هذه الجريمة التي تنتهك فيها الطفولة بتفويض من أهالي غير مسؤولين. ولذلك أمل أن توضع سن قانونية لزواج الفتاة لا تقل عن العمر الذي يلائم من المقياس التربوي قدرتها النفسية والعقلية والجسدية لتحمل مسؤولية الزواج، وأرجو أن يتخذ القضاء وصناع القرار أمراً حاسماً عاجلاً لهذا التخطئ الذي تنتهك فيه معاني الإنسانية، والذي يُجسد في صورة زواج شرعي ويُسوَّغ بمنظور ديني يجعله سائغاً لذة للعابثين.

سكن بقسط شهري فقط ١٠٠٠ ريال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/28/article686838.html>

راشد محمد الفوزان

أزمة السكن هي الشغل الشاغل لمعظم المواطنين نساء ورجالا، وهو حق مشروع للجميع في دولة - والله الحمد - تملك كل القدرات المالية والبشرية لتحقيق الأمن "السكني" للمواطن، والدولة لن تبخل ولن تتردد في دعم المواطن في ذلك، وأظهرتها القرارات الملكية الخاصة بدعم الإقراض السكني ورفع حد الإقراض، وهنا أطرح حلاً يضاف لحزمة الحلول التي تناقش وتوضع من قبل الدولة وصناديقها أو ما يقدم من مبادرات واجتهادات، برأيي أن تقوم الدولة بنفسها بالبناء من خلال استثمار الاحتياطي النقدي لديها، وأيضا الأذرة الاستثمارية لديها كصندوق الاستثمارات العامة والتأمينات والتقاعد، وحين يتم عمل ذلك سيعني أن توفر مليارات الريالات، في حين أنه لو تم سنويا ضخ ١٠٠ مليار ريال ببناء وحدات سكنية للمواطنين وبتوزيع شامل على مستوى المملكة فإن ذلك سيوفر ما لا يقل عن ٢٠٠ وحدة سكنية حين يكون متوسط سعرها ٥٠٠ ألف ريال وبعض المناطق ستكون أقل بكثير، وحين يتم سنويا ذلك مع بداية السداد في السنة التالية لما تم إقراضه سابقا سيكون هناك "دورة" نقدية يمكن إعادة الأقرض من خلالها.

حين يتم رصد ٥٠٠ مليار حولا سكنية للمواطنين فإننا نتجاوز جملة من العثرات والمصاعب التي يواجهها المواطن، فالسكن حين يتوفر فهو يوفر ما يقارب ٤٠٪ من دخله، وأمنا أسريا كبيرا، وإستقرارا عائليا ونفسيا، فسكن للمواطن خير من رفع راتب ١٠٪ والإيجار ينمو سنويا ٥٪ أو أكثر. والأهم هنا ماذا سيدفع المواطن أو الإلتزام الذي سيكون عليه؟ هنا أقترح وهو الأهم أن لا يتجاوز القسط الشهري عن ١٠٠٠ ريال، وفي السنة ١٢ ألف ريال، ومن يريد أن يدفع أكثر فله الخيار، وهذا أبسر تسهيل وتيسير للمواطن لكي يمتلك مسكنا، والدولة قادرة وتملك المال وتستطيع الصبر على القسط حتى وإن وصل ٥٠ سنة، فالمواطن عائلته مستقرة ولن يكون متعسرا سداد مثل هذا المبلغ الشهري لأي صاحب دخل، وهنا سنجد أن كل شيء سيتغير، سينخفض العقار وستزيد التسهيلات، وسيتملك المواطن سكنا، بدلا من تجميد أموال الدولة بسندات ضعيفة العائد تستثمر في توفير سكن من احتياطي نقدي لا يشكل ٢٥٪ من الاحتياطي الكلي وليس مجانيا. حلول السكن متاحة ومتوفرة، ولكن الأهم التخطيط الصحيح واستثمار المال وخلق منظومة محكمة جدا لكي يمكن للعقار أن يتحرر من الاحتكار والسيطرة، فالدولة تملك المال والأراضي وبقي التخطيط والمخطط.

سن البلوغ وسن المسؤولية الجنائية الكاملة

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.al-jazirah.com/20111128/lp4.htm>

د. جاسر عبدالله الحريش

أخشى أن فاجعة حريق مدرسة براعم الوطن في جدة قد تتشعب وتسبب أضراراً وآلاماً إضافية ما لم يتم النظر في الملابس الجنائية بحكمة فائقة ودقة متناهية تغوص إلى أقصى التفاصيل. تناقلت الصحف أن الدفاع المدني أعلن تسبب خمس طالبات في الحريق، مما يجعل إحالتهم للتحقيق احتمالاً كبيراً. فيما لو تم التحقيق وأثبتت مسؤولية الطالبات الخمس فقد يترتب على ذلك النظر في إمكانية تنفيذ العقوبات عليهن من عدمها .

حين قرأت الخبر في الجريدة أدركت أننا أمام معضلة قانونية وإنسانية شديدة التعقيد سوف ينظر فيها ويحاول تفكيك ملابسها الجنائية والقضائية والاجتماعية رجال كبار ينتمون في مفاهيمهم العمرية والتربوية إلى فئات تختلف عنهم كثيراً وأعني طالبات المدارس. نقلت صحيفة الحياة يوم الجمعة ٢٩-١٢-١٤٣٢ هـ عن عضو سابق في هيئة التحقيق والادعاء العام المحامي والمستشار القانوني الدكتور إبراهيم الأبادي قوله: إن الشريعة الإسلامية جعلت سن المسؤولية الجنائية الكاملة في الفقه الإسلامي هي سن البلوغ التي تتحقق عادة ببلوغ الصبي أو الصبية خمس عشرة سنة، والتي ببلوغها يصبح الصبي والفتاة مسؤولين مسؤولية كاملة، فيمكن توقيع الحد عليهما أو القصاص. انتهى الاقتباس .

أقول اللهم لطفك يا أرحم الراحمين. خمس بنات قد جبرن فيما لو ثبت عليهن التالي: أنهن أشعلن النار عمداً، وأنهن أدركن سن البلوغ أو تعدينه وهو سن الخامسة عشرة، وأنهن يتمتعن بكامل قواهن العقلية .

ربما سوف تكون الإجابات عن هذه الأسئلة الثلاثة هي التي تحدد للقضاء إمكانية التجريم من عدمها، وبالتالي إمكانية توقيع الحد عليهن. إنني شخصياً لا تربطني أية صلة بمن وقع عليهم المصائب في تلك المدرسة، لكنني كمواطن سعودي شعرت بالهم شديد وحزن عميق لما حدث لتلك البراعم اللواتي انتقلن إلى رحاب الله احتراماً أو أصبن بحروق بالغة، كما حزنت لحزن أهلهن وذويهن، رحم الله من مات وشفى من بقي وألهم أهاليهن وذويهن الصبر والسلوان. هذا الشعور المتشارك بين العوائل المنكوبة وبقية المواطنين السعوديين وأنا واحد منهم، يجعلني أجد نفسي مضطراً إلى إضافة أسئلة أخرى إلى تلك الأسئلة الأساسية الثلاثة المذكورة أعلاه .

السؤال الأول: أبأونا الأوائل كان لا يبلغ عندهم الصبي والصبية سن البلوغ (الخامسة عشرة) إلا وقد عرّضوهما لسنوات عدة من قبل، ربما لأربع أو خمس سنوات للمشاركة شبه الكاملة وأحياناً الكاملة في مسؤوليات الحياة. ما بين العاشرة حتى سن البلوغ كان الصبي والصبية يتحملان المسؤولية عن رعي الماشية وحراستها وردّها عن الضياع والهرب وإعلافها وحلبها، ومسؤولين عن حمل الأواني الممتلئة بالمياه من الآبار إلى البيوت، وعن كنس الدار بالإضافة إلى المشاركة في أعمال الرجال للصبي وفي الطبخ والنفخ وإعداد الطعام للصبية. كانت البنية في العاشرة من عمرها تعتني بإخوتها الصغار بالكامل حتى تتعافى أمها من مرض أو تخرج من نفاس. بالمختصر المفيد في ذلك الزمان لم يكن الصبي والصبية يبلغان الخامسة عشرة إلا ولديهما من التجارب والخبرات ما لا يتوفر اليوم لمن تعدى العشرين وربما الخامسة والعشرين. حالياً في زمننا هذا لا يعطى الصبي رخصة قيادة حتى يتعدى الثامنة عشرة على سبيل المثال لأنه لم يبلغ السن التي تؤهله لتحمل مسؤوليات القيادة قبل ذلك. إذن كيف نحمل الصبي، وبالتالي الصبية في سنه المسؤولية الكاملة لجناية ارتكبتها أو ارتكبتها وواحدهما بالكاد قد بلغ الخامسة عشرة. صبينا وصبيتنا دون الثامنة عشرة في عصرنا الحاضر، أو أكثر يتهم الساقطة، ما يزالون في مستوى من النضج الإدراكي والاستعداد للمسؤولية لا تحسدهم عليه صغار الدجاج، ولا تبدأ شخصياتهم تتبلور إلا بعد أن يستقلوا نسبياً عن أهلهم في سن الدراسة الجامعية .

السؤال الثاني: نقلت المصادر الإعلامية أن الحريق شب في القبو ثم انتشر من هناك. من الذي حشر الطالبات في القبو وفتح لهم فصولاً دراسية هناك، وكم عدد منافذ النجاة المفتوحة على كل الجهات الأربع من القبو إلى الخارج، ومتى تمت آخر زيارة لمسؤولي الصيانة والسلامة لتلك المدرسة للتأكد من فعالية جميع الوسائل، بما في ذلك الدفاع المدني ؟ .

ثالثاً: كيف توفرت وسيلة الإشعال للطالبات الخمس المفترضات، أي الكبريت أو القداحة أو أي وسيلة كانت، من الذي وفرها للطالبات أو كيف تمكنت الطالبات من تسريب هذه الوسيلة إلى القبو؟. أين هي هذه الوسيلة الآن، هل تم العثور والتحرز عليها كأداة إثبات؟ .

رابعاً: طالبات القبو كلهن، هل كنّ يتركن في القبو أحياناً، أثناء الفسح مثلاً بدون مراقبة وإشراف ولو على الأقل بأجهزة المراقبة الإلكترونية الحديثة لضبط الأمور في القبو والتدخل السريع في حالات الشجار والاعتداء الجسدي على بعض الطالبات المستضعفات عمرياً أو جسدياً؟ .

مرة أخرى وبالمختصر المفيد، أتوقع أن التحقيق الجنائي يجب أن يكون أولاً مع الكبار، أي في المدرسة وفي إدارات التعليم ومع المسؤولين عن سلامة التلاميذ والتلميذات في مدارسنا كلها، بدءاً بالإدارة وطاقم التدريس والحراسة وامتداداً إلى الدفاع المدني .

حريق "البراعم" وحقوق الطفل

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=8415>

علي الشريمي

المشكلة الرئيسية أننا نتحدث عن حقوق الطفل في الإطار النظري والقيمي ولم تدخل في حيز التنفيذ والتطبيق الأمر الذي جعل كثيرا من التشريعات القانونية لا تأخذ صفة الإلزام والمساءلة لتبقى المسألة اجتهادات فردية متروكة للضمائر. 20 نوفمبر هو يوم تاريخي يحتفل فيه العالم كُـل العالم بيوم الطفولة العالمي والتي اعتمدت فيه الجمعية العامة إعلان حقوق الطفل في عام ١٩٥٩، واتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩، من أجل تعزيز رفاه الأطفال في العالم، أما نحن السعوديون فكانت لنا قصة أخرى في هذا العام مع هذا اليوم تتماهى أحداثها مع الاحتفال بيوم الطفولة ولكن هذه المرة بإيقاع حزائي وبفورة غضب حادة إنها قصة حريق لمدرسة أطفال تحوي ٧٢٠ طالبة في مشهد مخيف أشبه بالأفلام المرعبة في هوليوود تهطل فيه الأرواح مثل هطول المطر من السماء هاربة من لهيب النار الحارقة . وبالرغم من أن هذه الحادثة كارثية بكل تفاصيلها المأساوية إلا أنني لم أكن في حالة تعجب واستغراب وأنا أنظر للمشهد بأكمله على طريقة إذا عُرف السبب بطل العجب، فلا غرابة ولا ذهول في تعليم نفتقد فيه لثقافة حقوق الإنسان كأولوية رئيسية أن تكون النتيجة كارثية بكل ما تحمل الكلمة من معنى، لتأتي الأسطوانة المتعاقبة بعد كل حدث وسيمفونية "من المسؤول؟".

بعضهم وضع المشكلة كل المشكلة في الحارس (ليش ما يحرس كويس)!!، والبعض الآخر قال التعليم، والبعض قال البلديات، وغيرهم قال الدفاع المدني فأصبحت (الطاسة ضابطة)!!، ومجموعة أخرى قالت (قضاء وقدر)!!، والذي أضحكني (وأنا ما فيني ضحك) أن أحدهم قال الجناة هم الأطفال أنفسهم وحكاية إحراق مجموعة من الأطفال لأوراق في قبو المدرسة! ولا أستبعد أن يأتي أحدهم ويقول المشكلة في وجود المدرسة من الأصل. إنني أتساءل: هل يمكن لمجتمع أن يغلق العين عن حقوق الطفل؟ إن كنا ننتقن خطاب الدفاع عن الطفولة وحمائيتها، فإن الواقع من الصعب تجميله بالخطابات. فقبل ثلاثة أشهر كنت في الولايات المتحدة الأميركية ورأيت اهتمامهم بعالم الطفولة، وتفاعلات بأن أحد أقاربي طُلب منه الحضور للمحكمة فقط لأن ابنته تأخرت عن المدرسة ١٥ دقيقة لمرتين خلال شهر واحد، إنهم يُحدثون الأب بأن هذا الوقت هو حق من حقوق الطفل فلماذا يتم التعدي عليه؟ نعم إن أميركا تعيش وضعاً بائساً في العقدين الماضيين فيما يرتبط بحقوق الطفل لكن لا بد من الاعتراف بأنها منذ ١٩٧٦ تملك الكثير من التشريعات والقوانين لحماية الأطفال من إساءة المعاملة والإهمال حتى أصبحت جزءاً من الخلفية الثقافية للمجتمع وكذلك اهتمامها الخاص بالسياسات المدرسية والتي تتنافس معها كثير من الدول أمثال بريطانيا والسويد وأستراليا. أما نحن: ١٥ عاما مضت على مصادقة المملكة على اتفاقية حقوق الطفل وكذلك مصادقتها على ميثاق حقوق الطفل في الإسلام، وسنوات عدة على إنشاء (اللجنة الوطنية للطفولة)، و٦ سنوات ونحن نقرأ ونسمع عن مقررات حقوق الإنسان في التربية والتعليم.. لكن أين النتائج؟ أترك الإجابة للمسؤولين التنفيذيين!

إن المشكلة الرئيسية أننا نتحدث عن حقوق الطفل في الإطار النظري والقيمي ولم تدخل في حيز التنفيذ والتطبيق الأمر الذي جعل كثيرا من التشريعات القانونية لا تأخذ صفة الإلزام والمساءلة لتبقى المسألة اجتهادات فردية متروكة للضمائر . إننا نتحدث عن أطفال ذاقوا في باكورة حياتهم مرارة الجراح وهُدودا في حقهم في الحياة ناهيك عن حالاتهم النفسية والتي تمثل أكبر خطر في حياتهم بدءاً من الخوف والأرق والانطواء الذاتي.. الخ مما يستدعي المراجعة الشاملة من الجذور. إنني أعتقد بأن علاج هذه القضية لا يأتي بترسانة من قرارات ردود الفعل السريعة وإنما بإيجاد بيئة قانونية تتوفر فيها أربعة شروط أستعرضها كما يلي:

- [سن القوانين التي تضمن الحقوق الأساسية للطفل واعتبار المصالح الفضلى له، فالحقوق أولاً ثم تسن التشريعات

القانونية بعد ذلك.

- 2- المساواة أمام القانون بمعنى أن تسري القوانين في مواجهة الجميع بشكل متساو، ودون أي تمييز.
 - 3- أن يتم احترام القوانين على أرض الواقع، فلا تكون مجرد نصوص شكلية، ولا يتم تعطيلها، أو عدم تطبيقها وإنما ينبغي أن تسري على جميع الحالات المشابهة.
 - 4- أن توجد الوسائل الكفيلة بتطبيق القوانين، باللجوء إلى القضاء بحيث تكون قراراتها وأحكامها ملزمة لا تقبل التعطيل أو التماطل.
- وختاماً أقول: إن الخطوات الحاسمة التي نفتقر إليها في مجتمعنا السعودي مرهونة بتطبيق حقوق الطفل فهي المحك الحقيقي والاختبار الفعلي للحد من بانوراما الحرائق.

الحاجة لتحديد سن الرشد قضائياً

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ٥ محرم ١٤٣٣هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م
<http://www.al-jazirah.com/20111130/ms4.htm>

محمد المهنا ابا الخيل

أثار دهشتي قول لمستشار قانوني وعضو سابق في هيئة التحقيق والادعاء، ذكر أنه في حالة ثبات بلوغ الفتيات المتسببات في حريق مدارس براعم الوطن في جدة، فإن حدهن شرعاً وارد، هذا القول لاشك له مناصرون وربما مطالبون، وهو يفتح ملفاً حقوقياً وإنسانياً طالما غاب عن الأذهان، وهو حماية الأطفال من العقوبات الكبرى، كما ورد في اتفاقيات حقوق الإنسان والتي وقعتها المملكة، فتعريف البلوغ والرشد وأيهما يؤسس عليه التكليف بالحقوق والجنايات لازال شائكاً ولا بد أن يحسم جدله بصورة نهائية.

القضاء الشرعي لا يلزم القاصر مسؤولية توقع به الحدود الكبرى، فهو في المنظور الشرعي قاصر الأهلية وبالتالي يكون عقابه في حال اقترف جرماً جنائياً قاصراً على العقوبات التأديبية التي تضمن اكتسابه الوعي بخطورة ما اقترف و تنشئ لديه حصانة تمنعه من التكرار أو التماذي، في هذا الجانب يتماثل القضاء الشرعي مع معظم التشريعات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق الطفولة والأحداث إذا خلت العقوبة الموقعة من الإيلام الجسدي كالجلد ونحوه، ولكن القضية الخلافية مع تلك التشريعات والاتفاقيات الدولية تكمن في تعريف القاصر، وهو إما قصور عن البلوغ أو قصور عن الرشد وهي قضية خلافية في الإسلام مع أن الآية الكريمة في سورة النساء «وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ» تبين أن البلوغ يحدث في تمام القدرات الجنسية، والرشد يثبت في تمام القدرات العقلية، وحيث إن التكليف بالمسؤوليات مرتبط بالقدرات العقلية، إذاً يكون من المفترض الاعتماد على الرشد فهو المعيار في دفع أموال اليتامى لهم لتحقيق القدرة على الوعي بالمصلحة، ومضمون ظاهر الآية الكريمة، أن الرشد نسبي بين الناس فأحد يرشد بعمر متقدم عن غيره، لذا جعل الله الأمانة في تحديد الرشد من كفايات الولاية، هذا متعلق بمصالح القاصر، ولكن عندما يكون الوضع متعلقاً بتحميل القاصر مسؤوليات جنائية فإن تحديد الرشد يكون من صلاحيات ولي الأمر والتي يفوضها للقضاء، وحتى لا يكون هناك مظنة في ظلم قاصر بإيقاع عقوبة ليس أهلاً لها، فإن الاحتراز كقاعدة تشريعية مطلوب في الاعتماد على المعيار العام وليس الشاذ، فيكون مثلاً القاعدة في البلوغ هي سن ١٥ والرشد في سن ١٨، فإذا اعتمدنا ذلك كمعيار قضائي نكون قد توافقنا مع التشريع الدولي بهذا الخصوص. وليس هناك مانع شرعي فيما تبين لي يحد من تحديد الدولة سن الرشد بـ ١٨ عاماً، وأن ما درج عليه السلف في ربط البلوغ بالرشد كان اجتهداً واستهداءً بالتكليف بقتال المشركين كما في حديث ابن عمر، وهناك اجتهدات في تحديد سن البلوغ تتدرج من ١٢ سنة إلى ١٥ سنة للأبناء ومن ٩ سنوات إلى ١٥ سنة للبنات. أما سن الرشد فقد اعتمد على تقييم القدرات العقلية بدون قيد . في مشروع الاستراتيجية الوطنية للطفولة التي تعدها اللجنة الوطنية للطفولة اعتمد على تحديد الطفولة من الحمل حتى سن ١٢ سنة وتركت ما بين ذلك والرشد عائم التعريف، في حين تعرف اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (UNCRC) الطفولة بأنها ما دون سن ١٨ سنة وقد صادقت المملكة على هذه الاتفاقية مع التحفظ على هذا التعريف، وليس هناك تبرير كاف لذلك التحفظ سوى القول بخلاف ذلك مع المعايير الإسلامية، وكنا الدولة الوحيدة في العالم التي تحفظت على هذا البند، إن الاتفاق العالمي حول تحديد سن الرشد بعمر ١٨ سنة وخلافنا معه يجعلنا في مواقف محرجة وقد تجلب ضرراً أكبر من المنفعة، فلو أقدم من عمره ١٦ سنة على جرم يستلزم عقوبة حدية، وكان يتبع لجنسية دولة لا تتفق معنا في تحديد سن الرشد فإننا إما سنعامل الموضوع بحكمة سياسية أو نطبق معاييرنا ولا نبالي، وفي كلتا الحالتين سنجر ضرراً كبيراً، إما على القضاء واستقلاله أو على البلاد في علاقاتها مع الدول الأخرى . إن هذا الأمر يجب أن يولى عناية بحثية لتأسيس الاستناد الشرعي الصلب، وهذا الأمر منوط بهيئة كبار العلماء وهم أهل الفتوى، وما أنا ومن يقول قولي إلا مذكرين بحقيقة الحاجة لحسم هذا الموضوع بصورة تحفظ لبلادنا مكانتها واحترام القضاء الشرعي والصورة الإنسانية لبيئتنا الإسلامية .

حقوق الانسان في العالم

لانتخاب ٣٩٥ نائبا بمجلس النواب في أول استحقاقات تجرى في ظل الدستور الجديد

أزيد من ١٣ مليون ناخب يتوجهون اليوم إلى صناديق الاقتراع

المصدر: جريدة الصبحاء المغربية السبت ١ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٦ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=141872>

يتوجه اليوم الجمعة أزيد من ١٣ مليون ناخب إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ٣٩٥ نائبا بمجلس النواب في أول انتخابات تشريعية تجري في إطار الدستور الجديد.

وحتى يوم أول أمس الأربعاء، تواصلت الحملة الانتخابية، التي انطلقت يوم ١٢ نونبر الجاري، وانتهت في منتصف ليلة أمس الخميس، في ظروف عادية وفي جو من التعبئة والحماس بتأطير من الأحزاب السياسية ومرشحيها، في مختلف عمالات وأقاليم المملكة.

في هذا الصدد، نظمت مختلف الهيئات السياسية المشاركة في الانتخابات أزيد من ٩٥٠٠ نشاطا، استقطب ما يزيد على ٦٠٨٠٠٠ من المشاركين، أي بمعدل يزيد عن ٥٥٢٠٠ مشاركا في اليوم.

واستقطبت ٨ أحزاب سياسية، من مجموع ٣١ حزبا مشاركا في هذا الاستحقاق، حوالي ٧٥ في المائة من مجموع المشاركين على الصعيد الوطني. وتوزع المشاركون في هذه الأنشطة ما بين ٥٢ في المائة بالوسط القروي، و ٤٨ في المائة بالوسط الحضري.

ومن حيث السير العام للحملة الانتخابية، لم يسجل ما يؤثر على سيرها العادي، رغم تسجيل بعض الحالات البسيطة والمعزولة التي لا تخرج عن نطاق المنافسة المعهودة، التي تعرفها أغلب المواعيد الانتخابية في مختلف البلدان.

وبلغ العدد الإجمالي للوائح الترشيح المودعة برسم الدوائر الانتخابية المحلية (٩٢ دائرة)، ما مجموعه ١٥٤٦ لائحة، تشتمل على ٥٣٩٢ مترشحا ومترشحة، أي بمعدل وطني يقارب ١٧ لائحة ترشيح في كل دائرة محلية.

وبخصوص الترشيحات المقدمة برسم الدائرة الانتخابية الوطنية، بلغ عدد اللوائح المسجلة ما مجموعه ١٩ لائحة، تتضمن ١٧١٠ ترشيحا منها ١١٤٠ مترشحة و ٥٧٠ مترشحا شابا، في حين جرى تسجيل لائحتين محليتين بالمترشحين اللامنتميين.

وبالنسبة للمشاركة النسوية على الصعيد المحلي، فإن عدد المرشحات بالدوائر الانتخابية المحلية يتحدد في ٤٨٤ مترشحة، أي بنسبة تقارب ٩ في المائة، وأسندت المرتبة الأولى في ٦٤ لائحة ترشيح محلية لمرشحات ينتسبن لتشكيلات سياسية مختلفة.

وفي ما يتعلق بتوزيع وكلاء اللوائح المحلية حسب الفئات العمرية، فإن نسبة الوكلاء الذين تقل أعمارهم عن ٤٥ سنة تصل إلى ٣٦,٠٣ في المائة، في حين تصل الفئة العمرية المتراوحة ما بين ٤٥ و ٥٥ سنة إلى ٣٦,١٦ في المائة، وبالمقابل فإن الفئة العمرية التي تتعدى ٥٥ سنة تمثل ٢٧,٨١ في المائة.

أما بخصوص توزيع المرشحين، وكلاء اللوائح المحلية حسب المستوى الدراسي، فيلاحظ أن ٤٣,٥٩ في المائة من هؤلاء يتوفرون على مستوى التعليم العالي، و ٢٩,٩١ من ذوي المستوى الثانوي. وفي ما يتعلق بنسبة تغطية الدوائر الانتخابية المحلية من طرف الهيئات السياسية، يلاحظ أن ٨ أحزاب تمكنت من تقديم لوائح ترشيح في ٨٠ دائرة انتخابية محلية أو أكثر، في حين بلغت التغطية بالنسبة لـ ٦ أحزاب ما بين ٤٩ و ٧٩ دائرة انتخابية. أما الأحزاب الأخرى، والبالغ عددها ١٧، فقد تمت بترشيحات في أقل من نصف عدد الدوائر الانتخابية المحلية.

وتنافست الأحزاب المشاركة، عبر تجمعات خطابية ولقاءات تواصلية وبرامج إذاعية وتلفزيونية وعبر المواقع الاجتماعية بشبكة الإنترنت، على كسب أكبر عدد من أصوات الناخبين البالغ عددهم ما مجموعه ١٣ مليون و ٤٧٥ ألفا و ٤٣٥ ناخب، منهم ٥٤,٩٠ في المائة من الرجال و ٤٥,١٠ في المائة من النساء.

وبخصوص تمويل الحملة الانتخابية، خصصت الدولة مبلغ ٢٢٠ مليون درهم كمساهمة في تمويل الحملات، التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في هذه الانتخابات، والتي استعملت ٣٣ رمزا في المجموع، بهدف تمكين الناخب، خاصة غير المتعلم، من التعرف بسهولة على الحزب الذي سيصوت لصالحه.

كما استفادت الأحزاب في حملتها الانتخابية من استعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية من إذاعة وطنية، وإذاعة أمازيغية، والقناة الأولى، وقناة تمازيغت، والقناة الثانية، وقناة "ميدي ١ تي في"، وفق مقاييس موضوعية.

وبدورها عملت وكالة المغرب العربي للأنباء على مواكبة هذه الحملة بطاقم كبير من الصحفيين، حرصوا على إعداد بطاقات تقنية ومقالات تحليلية وأحاديث صحفية مع قادة الأحزاب تعرف ببرامجها، إضافة إلى إنجاز تغطيات واسعة وموضوعية للتجمعات الخطابية للأحزاب، ولقاءاتها التواصلية مع المواطنين.

وعلاوة على المنادة على عشرة من الصحفيين بمكاتها الدولية، أقامت الوكالة مركزا إعلاميا في إطار تعبئة إمكاناتها البشرية واللوجيستية لضمان النجاح الكامل لاقتراع ٢٥ نونبر. ووضع المركز، الذي يظل مفتوحا من الساعة صباحا إلى التاسعة مساء، طيلة الأسبوع الممتد من ٢١ إلى ٢٧ نونبر، رهن إشارة الصحفيين الأجانب المعتمدين لتغطية هذه الاستحقاقات.

ويوفر المركز كافة التسهيلات التقنية والخاصة بالاتصال، لاسيما الحواسيب الموصولة بشبكة الإنترنت، وآلات للطباعة، وآلات للنسخ، وشاشات للتلفزة من الحجم الكبير، وخطوط هاتفية، وفضاء "ويفي".

كما وضعت وكالة المغرب العربي للأنباء رهن إشارة الصحفيين، ودون مقابل، نشراتها الإخبارية باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية والملف الخاص، الذي أعدته بعنوان "انتخابات ٢٠١١"، والموجود على بوابتها الإلكترونية.

واتخذت الحكومة من جهتها مجموعة من التدابير الاحترازية الوقائية، تمثلت في تشكيل لجنة مركزية للمتابعة بوزارة الداخلية، وإحداث ديمومة مستمرة طيلة أيام الأسبوع بمقر السلطات الإدارية المحلية لتلقي التظلمات والشكايات الخاصة بمختلف مراحل العملية الانتخابية، مع تعبئة الأجهزة الأمنية للدولة لرصد كل التجاوزات التي قد تحصل خلال هذه الاستحقاقات، تحت إشراف النيابة العامة.

وشددت الحكومة على ضرورة التقيد الصارم بالقانون والعمل على تفعيل آليات تخليق العمل السياسي، وتوفير شروط المنافسة الانتخابية الحرة، والالتزام بالمساواة بين مختلف الأحزاب، والتصدي الحازم لكل الخروقات، ومحاربة استعمال المال وشراء الأصوات.

وإسهاما من المجتمع المدني في مواكبة هذا الاستحقاق، عبأ النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، ٣٢٠٠ ملاحظا وملاحظة لتتبع مختلف مراحل العمليات الانتخابية بجميع جهات المملكة.

ويمثل هؤلاء الملاحظون ٧٥ في المائة من مجموع ملاحظي ١٦ جمعية حصلت على اعتماد المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وعمل النسيج على تغطية ١٥ في المائة من مكاتب التصويت بجميع جهات المملكة، متجاوزا بذلك المعيار الدولي الذي يضفي طابعا علميا على الملاحظة.

كما أقر النسيج، على مستوى ملاحظة الإعلام، استراتيجية تتعلق بتتبع تغطية الصحف لسير العمليات الانتخابية، وكذا تتبع عينة من وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية البصرية وتحليل أدائها إبان الحملة الانتخابية، على أساس معيار التغطية العادلة والمنصفة للمتنافسين، إلى جانب الملاحظة على أساس معيار مقاربة النوع والمساواة في التغطية الإعلامية بين الجنسين.

من جانبه أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه سينظم عملية ملاحظة الانتخابات التشريعية في إطار اضطلاع باختصاصاته في مجال تعزيز البناء الديمقراطي كما يحددها الظهير المحدث له.

وأوضح المجلس أن عملية الملاحظة تهدف إلى التأكد من سلامة المسلسل الانتخابي في كل مراحله، والوقوف عند الاختلالات والخروقات الممكن أن تطال هذا الاستحقاق، وكذا الخروج بجملة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها الإسهام في تحسين الأداء وتطوير المنظومة المؤسسية والتشريعية والتنظيمية وترسيخ الممارسات الديمقراطية وتوطيد دولة الحق والقانون.

في هذا الصدد عبأ المجلس ٢٣٤ ملاحظا وملاحظة يغطون جهات المملكة ١٦ بمعدل ١٥ ملاحظا لكل جهة، بالإضافة إلى ١٥ منسقا جهويا، و ١٣ منسقا مساعدا، كما أحدث المجلس خلية مركزية لتلقي المعطيات الواردة من طرف الملاحظين بفضل نظام معلوماتي يسمح لهؤلاء بالإدخال المباشر للمعطيات والمعاينات التي يسجلونها، بشكل يمكن الخلية المركزية من المواكبة الآنية لمجمل مراحل ملاحظة الانتخابات.

وعلى صعيد آخر دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان السلطات العمومية المكلفة بتنظيم الانتخابات، إلى الأخذ بعين الاعتبار البعد المتعلق بـ"الولوجية العامة" في تجهيز مكاتب التصويت، طبقا لمقتضيات المادة ٢٩ من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا التزامات السلطات العمومية المكرسة بمقتضى الفصل ٣٤ من الدستور.

كما دعا هذه السلطات إلى تسهيل عملية نقل الناخبين والناخبات إلى مكاتب التصويت يوم الاقتراع، خاصة في الجماعات صعبة الولوج، وكذا تأمين النشر المفصل لنتائج الاقتراع، حسب مكاتب التصويت.

ولتمكين المواطنين من أداء واجبهم أعلنت وزارة تحديث القطاعات العامة أنه ستمنح جميع الأطر والموظفين والأعوان بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمصالح ذات الامتياز كافة التسهيلات لتمكينهم من ممارسة حقهم وأداء واجبهم الوطني اليوم الجمعة.

من جانبها، دعت وزارة التشغيل والتكوين المهني أرباب العمل ومؤسسات القطاع الخاص الصناعي والتجاري والخدمات والاستغلالات الفلاحية والغابوية منح كافة التسهيلات الضرورية لأجرائهم قصد تمكينهم من أداء واجبهم الوطني ومنحهم ساعات مدفوعة الأجر حتى يتمكنوا من التنقل إلى مكاتب التصويت المقيدين بها.

إذن، فالمسؤولية اليوم، تقع على الناخبين الذين عليهم الإقبال بكثافة على صناديق الاقتراع لإنجاح هذا المنعطف الحاسم في تاريخ المغرب وبلورة مقتضيات الدستور الجديد على أرض الواقع وبالتالي إعطاء دينامية جديدة للحياة السياسية الوطنية، تتعكس إيجابا على ظروف حياة المواطن نفسه.

برغم التشريعات والقوانين.. المشاركون بندوة لـ "حماية

الطفل": المرأة القطرية تعاني من بيئة عمل خانقة

المصدر: جريدة الشرق الاحد ٢ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=266922>

العبيدلي: تنفيذ مشروع الحضانات بات ضرورة لدعم المرأة العاملة نفسياً
د. هند: مفهوم المساواة بين المرأة والرجل في العمل.. مفهوم كتابي
غافان: ٥٣ % نسبة السيدات اللاتي يعانين من عدم المساواة في الترقيات و ٤٩ % في العلاوات
الحويل: المشرع القطري تجاوز جملة من العقبات وتعمل المؤسسات الحكومية وغيرها على رصد الانتهاكات لإيجاد
الحلول

الدعم الحكومي ضرورة لدعم المشاريع الصغيرة التي تمكن المرأة اقتصادياً
هديل صابر:

أكد عدد من المشاركين بندوة "عملي من حقي" أن المرأة في المجتمع القطري لاتزال تعاني من عوامل تُضيق الخناق
عليها في مجال بيئة العمل، بالرغم من أن القوانين والتشريعات القطرية بعد استصدار الدستور الدائم للبلاد منحت المرأة
حقوقاً تكفل لها حقوقها في بيئة العمل أسوة بالموظف الرجل، موجهين اصبع الاتهام للمنفذين، وفي هذا السياق قالت
الدكتورة هند المفتاح — جامعة قطر — أن مفهوم المساواة بات مفهوماً كتابياً فقط ولا يترجم على أرض الواقع، لأنه
محترك في عقول المنفذين فقط، مؤكدة أن بيئة العمل بات ينقصها التخطيط السليم، مطالبة بضرورة توفير الدعم الحكومي
للمشاريع الصغيرة، والتي توفر الحماية الاقتصادية للمرأة..

وكشفت الندوة التي استمرت ٣ ساعات بحضور عدد من ممثلي جهات الدولة، أن ٥٣.٣ % من السيدات يعانين من عدم
المساواة على صعيد الترقية، تقابلها نسبة ٤٩ % عدم مساواة في العلاوات التي تمنح للمرأة والرجل، بالرغم من أن
المهام التي تمنح للرجل هي عينها التي تمنح للمرأة.

وطالبت الندوة بضرورة تنفيذ مشروع لإنشاء الحضانات ورياض الأطفال في أماكن العمل بهدف تسهيل عمل المرأة في
إطار التشريعات والقوانين القطرية المعمول بها والتي تكفل لها الاستقرار النفسي والاطمئنان على أبنائها، كما طالبت
بضرورة بحث فرص عمل من خلال المنزل للمرأة للتسهيل عليها ولدعم المرأة كأم وزوجة..
إنشاء الحضانات

وفي هذا السياق أكدت السيدة فريدة العبيدلي — المدير العام للمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة — على أهمية البدء
بتنفيذ مشروع لإنشاء الحضانات ورياض الأطفال في أماكن العمل بهدف تسهيل عمل المرأة في إطار التشريعات
والقوانين القطرية المعمول بها والتي تكفل لها الاستقرار النفسي والاطمئنان على أبنائها، مطالبة بضرورة تبني برامج
لفتح آفاق عمل للمرأة من المنزل، وأهمية اصدار تشريع يلزم الشركات الاستثمارية بضرورة توفير فرص عمل للنساء
ضمن المشاريع المنفذة، فضلاً عن إنشاء بنك الاسرة لتوفير التسهيلات المالية وتمكين الاسر من العيش الكريم..
وتناولت خلال ورقة عمل قدمتها خلال ندوة نظمتها المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة صباح الخميس الماضي
ب عنوان "عملي من حقي" في إطار فعاليات الاحتفال باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، معنى العنف، لافتة إلى
أن العنف في العمل هو نوع من انواع العنف الموجه ضد المرأة، ويرتبط مفهوم العنف ضد المرأة العاملة ارتباطاً وثيقاً
بعلاقات القوى غير المتكافئة بين الرجل والمرأة وبعض جوانب التمييز في المعاملة بينهما والقائم على اساس الجنس،
ونسلط في هذه الورقة الضوء على مفهوم العنف في إطار العمل أشكاله ومسبباته، ودور المؤسسة القطرية لحماية الطفل
والمرأة في حماية المرأة.

وحول أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة في بيئة العمل أشارت العبيدلي قائلة "إن هناك عدة أشكال للعنف في بيئة
العمل تتجسد بالاستغلال، الإقصاء، التمييز، التهديد، الحرمان، والإهمال".
.. وحول أسباب العنف ضد المرأة العاملة أوضحت العبيدلي قائلة "إن المرأة تقبل العنف الموجه ضدها في العمل

والخضوع له لعدم ثقتها بنفسها، وبقدراتها، ولجهلها بحقوقها، فضلاً عن الاعراف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع حول عمل المرأة، والتنشئة الأسرية للجنسين، التوظيف السيئ لمفهوم السلطة في العمل، سوء تنفيذ وعرقلة التشريعات والقوانين واللوائح، الصورة النمطية للمرأة في وسائل الاعلام، اعتبار بعض قطاعات العمل الخاصة المرأة عمالة مكلفة".

مقترحات

وتناولت فيما يتعلق بدور المؤسسة في الحماية.. أوضحت العبيدلي "انه يكون من خلال التوعية والتثقيف بحقوق المرأة، تقديم الاستشارات للمرأة العاملة، توفير الرعاية المتكاملة لضحايا العنف، التواصل مع الجهات المعنية لتقديم المساعدات للمرأة غير العاملة، وتمكين المرأة اقتصادياً وذلك من خلال التدريب على مهارات سوق العمل".

مقترحات للحماية

وقدمت العبيدلي جملة من المقترحات لحماية المرأة العاملة من العنف الموجه إليها في بيئة العمل، "من خلال تكثيف حملات التوعية والتثقيف في حقوق المرأة ودورها الفعال في عملية التنمية الاجتماعية المستدامة، تعزيز قدرة المرأة على العمل لحسابها الخاص وتشجيع العاملات في هذا المجال وتبني سياسات وبرامج داعمة لهذه الفئة، تشديد العقوبة على مرتكبي العنف ضد المرأة في إطار العمل، تضافر الجهود الوطنية بين المؤسسات والوزارات الحكومية وبين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز مكانة المرأة العاملة وحمايتها، والعمل على تبني منظمات المجتمع المدني إقامة معارض للمنتجات النسائية لإبراز قدرات وطاقت النساء العاملات".

ولفتت العبيدلي في مداخلة لها أن المؤسسة استقبلت عددا من حالات العنف في بيئة العمل، وأن هناك شركات ومؤسسات تستغل حاجة المرأة للعمل، وقالت ان الانتهاكات التي حدثت تمثلت في الاستغلال المادي والجنسي، موضحة أنه بعد بحث الحالة يتم تحويلها للجهة المختصة ممثلة في المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر.. وأشارت مدير عام المؤسسة لعدد من الحالات التي وردت حول عدم المساواة أو التحرشات، موضحة أن التمييز ضد المرأة يتمثل في الأجور والمهام وعقود العمل، مشيرة إلى أن المشكلة الأساسية أن المرأة العاملة عندما تتحدث عن أي انتهاك تهدد بالفصل من العمل، أو تتعرض للمساءلة القانونية، لذلك فان المؤسسة تعمل في هذا الاتجاه لمساعدة المرأة للخروج عن صمتها، وتوفير الرعاية المتكاملة لضحايا العنف..

التشريعات القطرية

من جانبه أكد السيد جابر الحويل — مدير الادارة القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الانسان، على ضرورة أن تأخذ التشريعات الوطنية بعين الاعتبار عملية المقارنة بين التشريعات الدولية والممارسات المتعلقة بالمرأة والوضع الحالي وأضاف السيد جابر خلال ورقة عمل قدمها في الندوة حول مدى مواءمة التشريعات الوطنية للاتفاقيات التي صادقت عليها دولة قطر، ان الفترة الماضية اتسمت ببعض التطورات التشريعية التي سعت إلى تنقية بعض النصوص التي تتضمن تمييزاً ضد المرأة، فنصت التشريعات القطرية على المساواة بين الرجل والمرأة في الأجر عند قيامهما بذاات العمل، ومنع تشغيل النساء في الأماكن الخطرة، وحققت المساواة بين المرأة والرجل في قيمة الدية للقتل الخطأ، وكذا رفع قيد اشتراط موافقة الزوج على إصدار جواز سفر الزوجة، وتم تحديد سن أدنى لزواج الفتاة هو ١٦ عاماً، وأشار الى أن المشرع تجاوز العديد من العقبات والتحديات وتعمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على توعية وتثقيف المجتمع بشأن منع التمييز ضد المرأة وترصد الانتهاكات وتحاول إيجاد الحلول.

ولفت الحويل إلى إن اشتراط موافقة ولي الأمر على عمل المرأة مطبق في كافة جهات العمل، ويبدو الإجراء روتينياً في حال لا مانع لولي الأمر من عمل المرأة، إلا أنه في حالات كثيرة يبقى عقبة أمام المرأة الراغبة في العمل التي يمتنع ولي أمرها عن الموافقة تعسفاً، وهنا تبرز مسألة خلافية في رفع شعار (عملي من حقي)، فهل عملي من حقي بعد موافقة ولي الأمر؟ أم أن عملي من حقي فقط؟

وأشار جابر الحويل في حديثه عن مواءمة التشريعات موضحاً مستويات الالتزام القانوني الذي يتمثل في التزام الدولة بتضمين مبدأ المساواة في دستورها وتشريعاتها الوطنية كافة، ومراجعة جميع التشريعات الوطنية بهدف إلغاء جميع النصوص القانونية القائمة التي تتضمن أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة بسبب نوعها الاجتماعي، والالتزام العملي الذي يعني الالتزام بضمان التطبيق العملي لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات الحيوية للمرأة التي نصت عليها اتفاقية التمييز ضد المرأة، مشيراً الى وجود تطور في اتجاه الإناث للمشاركة في سوق العمل حيث ارتفع معدل النشاط الاقتصادي للنساء من إجمالي النساء (١٥ سنة فأكثر) من ٢٧.٥ % في عام ١٩٨٦ إلى ٤٠.٦ % عام ٢٠٠٤، ثم إلى ٤٩.٣ % عام ٢٠٠٧، وزيادة نسبة النساء القطريات النشاطات من مجموع النساء القطريات في سن العمل

من ٣٠.٣ % عام ٢٠٠٤ إلى ٣٤.٦ % عام ٢٠٠٧، وأضاف أن الإحصاءات الواردة من إدارة تنمية القوى العاملة الوطنية في وزارة العمل، والتي تم استحداثها في وزارة العمل في شهر أكتوبر من العام ٢٠٠٧، تشير إلى حدوث تغيير إيجابي في توجهات المواطنين بصفة عامة، والنساء بصفة خاصة تجاه العمل في القطاع الخاص بالرغم من أن القطاع تقليدياً يعتبر أقل استقطاباً للعمالة النسائية نظراً لأن ساعات العمل فيه أطول منها في القطاع الحكومي، بالإضافة إلى وجود امتيازات إضافية للمرأة في القطاع الحكومي مثل توفير إجازة لرعاية الأبناء مدفوعة الأجر، وتبين الإحصاءات خلال الفترة من ١٠/٢١ — ٢٠٠٧/١٢/٣١ نسبة المعينين في القطاع الحكومي من الذكور والإناث إلى إجمالي المعينين في القطاع الخاص، حيث بلغت نسبة الإناث المعينين في القطاع الخاص (٦.٢٣ %) من إجمال المعينين في هذا القطاع، أما في العام ٢٠٠٨ فقد انخفضت نسبة المعينين في القطاع الحكومي من الجنسين إلى (٤٦.٧٣ %) من إجمالي المعينين، وارتفعت هذه النسبة في القطاع الخاص إلى (٥٣.٢٧ %)، وقد بلغت نسبة الإناث اللواتي تم تعيينهن في القطاع الخاص إلى إجمالي المعينين فيه (٥٥.٤٨ %).

الناشطات اقتصادياً

وأضاف الحويل أنه على الرغم من انخفاض نسبة صاحبات الأعمال من إجمالي الناشطات اقتصادياً من ٠.٢ % في عام ٢٠٠٤ إلى (٠.١ %) في عام ٢٠٠٧ إلا أن سيدات الأعمال القطريات يشكلن أكثر من ٥٠ % من مجمل المستثمرين والمتعاملين بالأسم في القطرية في سوق الدوحة للأوراق المالية، ويصل عدد الشركات التي تملكها سيدات أعمال في قطر حالياً نحو ١٥٠٠ شركة تنوعت مجالاتها ما بين الاستثمارات الصناعية والبنوك والسياحة والتجارة مما يشكل تحولاً في الأنماط الاستثمارية التقليدية للمرأة في قطر، وقد تركزت النساء القطريات في مهن التدريس والمهن ذات الطابع التربوي والمهن الكتابية في الوزارات الحكومية، كما تركزت القطريات الناشطات اقتصادياً في القطاع الحكومي بنسبة ٧٦.٦ % عام ٢٠٠٧ بعد أن كانت ٨٥.٢ % عام ٢٠٠٤، وأشار إلى أنه بالرغم من زيادة نسبة القطريات الناشطات اقتصادياً في القطاع الخاص إلى ٥.١ % عام ٢٠٠٧ مقابل ٢ % عام ٢٠٠٤ إلا أن القطاع الخاص مازال أقل استقطاباً للعمالة من الإناث، وأشار جابر الحويل إلى ازدياد توجه الإناث للتعليم مما يمهّد لدخولهن في سوق العمل مستقبلاً حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الإناث المتفرغات للدراسة من إجمالي الإناث غير الناشطات اقتصادياً من ٢٢ % عام ١٩٨٦ إلى ٢٥.٧ % عام ٢٠٠٤ وأصبحت ٢٧.٤ % عام ٢٠٠٧. وأضاف قائلاً: بالنظر إلى المعلومات السالفة الذكر، نستطيع أن نؤكد على الجهود الكبيرة المبذولة على مستوى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتشجيع المرأة على العمل وفتح المجالات أمامها ودعمها باتجاه تحقيق شخصية مستقلة اقتصادياً.

عدم المساواة

من جانبها كشفت السيدة إيمان غافان — عضو مجلس إدارة رابطة سيدات أعمال قطر — أن ٥٣.٣ % هي نسبة السيدات اللاتي يعانين من عدم مساواة على صعيد الترقية، تقابلها نسبة ٤٩ % عدم مساواة في العلاوات التي تمنح للمرأة والرجل، بالرغم من أن المهام التي تمنح للرجل هي عينها التي تمنح للمرأة، فالتساؤل لماذا لا يقدر عمل المرأة؟ ولماذا ينظر لعملها بعين القصور؟.

ولفتت السيدة إيمان غافان إلى أن المجتمع لم يؤسس لقاعدة العمل التي تبنى من ثلاثة أقطاب هي العمل والعمال والحكومة، حيث لا بد أن تكون هذه الأقطاب في حلقة تكمل بعضها البعض حتى يعود النفع على العمل والعمال، لافتة إلى أن انخراط ٥٠ % من النساء في السوق المالي ليس بالظاهرة الصحية لأن هذا يعني أن أغلبهن لم يحظين بالفرصة للعمل في المؤسسات الحكومية كما أنهن لم يلقين الدعم اللازم للمواصلة في العمل الحكومي..

وأضافت غافان قائلة "إنّهُ لآل رابطة سيدات الأعمال في قطر لم تحصل على فرصتها ولولا الدعم الذي تلقاه من صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر — حرم سمو أمير البلاد المفدى — لما استطاعت الرابطة أن تخرج على أرض الواقع، مطالبة بتعاون المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لدعم عملهن".

وحملت غافان قلة التخطيط الاستراتيجي المسؤولية في عدم قدرة المرأة العاملة وتحديدًا في المجال التجاري لأن تأخذ فرصتها كاملة، لافتة إلى أن دولة مثل اليابان تحظى باقتصاد ميعادل ٧٥ دولة عربية وإسلامية، وهذا يعود للتخطيط الاستراتيجي الذي يعتمد على خطط طويلة المدى، بعكس ما هو معمول به في أغلب المجتمعات العربية التي لاتستفيد من طاقتها الانتاجية سوى بمعدلات لاتكاد أن تذكر، مؤكدة أنها كامرأة قطرية تعمل في مجال الأعمال قادرة خلال عام أن تنشئ ١٠ مصانع في حال وجدت الدعم اللازم لتشغيل ٧٠ % من النساء..

حقوقيون يؤكدون استعدادهم التام لمتابعة الانتخابات البرلمانية

المصدر: جريدة الأهرام الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ م
<http://gate.ahram.org.eg/News/142402.aspx>

وسام عبد العليم
أكد العديد من النشطاء الحقوقيين استعدادهم التام لمتابعة العملية الانتخابية البرلمانية، والتي ستبدأ المرحلة الأولى منها غداً الإثنين، وذلك من خلال العديد من منظمات المجتمع المدني لمتابعتها للانتخابات البرلمانية.
قال نجاد البرعى رئيس مجلس إدارة المجموعة المتحدة، إنه تم تشكيل تحالف لمراقبة الانتخابات يضم كلا من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومركز الأندلس لدراسات التسامح وحقوق الإنسان، والمجموعة المتحدة لمتابعة الانتخابات من خلال العديد من المراقبين فى كافة المحافظات.
أشار البرعى إلى أن المراقبين سيرسلون ٢٥ غرفة عمليات مكونة من باحثين متخصصين لاستقبال الشكاوى من المواطنين والمراقبين، عبر خطوط ساخنة مجانية يتم عرضها على اللجنة العليا للانتخابات لحظة بلحظة، بالإضافة إلى إنشاء شبكة قانونية لمساندة المراقبين والمواطنين عند تعرضهم لأي انتهاكات من خلال متابعة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.
وأشار محمود على رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي، إلى أن الجمعية مستعدة لمراقبتها لفاعليات عملية التصويت لانتخابات مجلس الشعب نوفمبر ٢٠١١ من خلال ١٢٥٠ مراقباً في كافة محافظات المرحلة الأولى من الانتخابات، حيث حصلت الجمعية على تصريحات من اللجنة العليا للانتخابات لعدد ٩٠٠ مراقب.
ناشد محمود على كافة الجهات المعنية من مؤسسات وأفراد إلى ضرورة أن تكون الانتخابات البرلمانية - أول انتخابات بعد ثورة المصريين المجيدة في ٢٥ يناير - نموذجاً في الممارسة الديمقراطية والعمل على الالتزام بالقانون والمعايير الدولية المنظمة للانتخابات، وضرورة أن تجري الانتخابات وفقاً لمعايير النزاهة والشفافية، وأمله في انتخابات ديمقراطية تعبر عن الإرادة الحرة للناخبين وتمثل خطوة هامة في طريق إقرار دولة القانون والمؤسسات.
من جانبه قال محمد محبى رئيس جمعية التنمية الإنسانية ومنسق مشروع "شارك وراقب واتعلم"، إن المشروع مكون من ٤٠ جمعية حقوقية أعدت غرف عمليات لمتابعة ١٨ محافظة من خلال ٥ آلاف مراقب متدربين على آلية رصد كافة إجراءات وأحداث العملية الانتخابية، عن طريق ١٠٠ مسئول لاستقبال مكالمات ورسائل المراقبين.
قال صلاح سليمان رئيس مؤسسة النقيب للتدريب ودعم الديمقراطية، إن المؤسسة استعدت لمتابعة الانتخابات البرلمانية المصرية، حيث تراقب الانتخابات من خلال ١٣ ألف محامٍ على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى ألف مراقب من المحامين يراقبون عمليات الفرز، مؤكداً إن غرفة عمليات المشروع استعدت جيداً لإجراء انتخابات المرحلة الأولى من خلال ٩ محافظات.
كما أشار إيهاب راضى الباحث ومسئول وحدة توثيق التقارير بالجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، إلى أنه تم تشكيل "الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات" الذي يضم كلا من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، ومركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت) للمراقبة عن تدريب ٣ آلاف مراقب على مستوى الجمهورية بالإضافة إلى ٣٠ مشرفاً و ٣٥ موظفاً داخل غرفة عمليات المركزية والموجودة، وذلك داخل مقر الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

مجلس حقوق الإنسان المصري يتلقى ١٦١ شكوى انتخابية

المصدر: جريدة الاتحاد الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=110409&y=2011>

القاهرة (رويترز) - تلقى المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر ١٦١ شكوى تتعلق بالانتخابات التشريعية حتى الآن. وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط، "بلغ عدد الشكاوى ١٦١ شكوى منذ بداية مرحلة التصويت". وأضافت أن الشكاوى التي تلقتها غرفة العمليات بوحدة دعم الانتخابات بالمجلس القومي لحقوق الإنسان تشير إلى تأخر فتح مقار اقتراع لمدد تتراوح بين نصف الساعة والساعة وتأخر وصول بطاقات الاقتراع لبعض المقار وكذلك عدم ختم بعض بطاقات الاقتراع. وذكرت أن هناك شكاوى من منع مراقبين من دخول بعض مراكز الاقتراع "مما دعا بعضهم إلى الاحتجاج أمام قسم مدينة نصر" بالقاهرة.

ونسبت الوكالة إلى بيان صادر عن غرفة العمليات بوحدة دعم الانتخابات بمجلس حقوق الإنسان قوله إن بعض الناخبين رصدوا ممارسة أنصار حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة "الإخوان" دعاية انتخابية أمام بعض المقار بالمخالفة لقواعد الانتخابات. ونقلت عن البيان أن بعض الشكاوى تضمنت استخدام شعارات دينية أمام بعض المراكز. وأضاف البيان أن الشكاوى جاءت من مناطق متعددة من القاهرة والإسكندرية والفيوم وكفر الشيخ والبحر الأحمر. بدوره أعلن التحالف المصري لمراقبة الانتخابات البرلمانية في مصر أن أبرز السبلات التي رصدها مراقبوه في الساعات الأولى من أول أيام المرحلة الأولى للانتخابات، تمثلت في تأخر فتح بعض اللجان أمام الناخبين عن الموعد الرسمي المقرر وهو الثامنة صباحاً، واستمرار الدعاية الانتخابية أمام اللجان والتي يمنعها القانون في يوم الانتخابات، وكذلك وجود بطاقات انتخابية لا تحمل خاتم لجنة الانتخابات. وقال التحالف، الذي يضم نحو ١٢٣ منظمة حقوقية تقودها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في بيانه الأول عن أعمال المراقبة والذي رصد فيه ملاحظات مراقبيه في الوقت من الثامنة صباحاً الموعد الرسمي لفتح مراكز الاقتراع حتى العاشرة صباحاً، إن مراقبيه رصدوا أيضاً عدم وجود ستائر في عدد من اللجان والتي من المفترض أن يقف الناخب خلفها خلال التأشير على بطاقته الانتخابية. وأضاف البيان، أنه تم رصد قيام عدد من الناخبين بالتصويت في وقت واحد متجاورين بسبب عدم وجود ستائر، كما رصد مراقبو التحالف منع مراقبي منظمات المجتمع المدني من دخول عدد من اللجان.

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تسجل 'تقدما' في ممارسة الديمقراطية

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاربعاء ٥ محرم ١٤٣٣ هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=142010>

سجلت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية ليوم ٢٥ نونبر تجاوزت ٤٥ في المائة، وأن عملية الاقتراع مرت في أجواء عادية. وأفادت المنظمة، في بلاغ أصدرته أمس الاثنين، أن حدوث انزلاقات وأحداث لم تمس بجوهر عملية الاقتراع، معلنة أن السلطات العمومية مارست، بشكل عام، اختصاصاتها. كما سجلت المنظمة حصول مؤشرات دالة في الممارسة الديمقراطية، والمشاركة في تدبير الشأن العام، فضلا عن الاهتمام الوطني والدولي الواسع بهذه الانتخابات، حقوقيا وسياسيا. وأشارت المنظمة إلى أن ملاحظاتها للانتخابات التشريعية جرت استنادا إلى خبرتها المتراكمة في ملاحظة الانتخابات بشقيها الكمي لانتخابات ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، والنوعي لسنتي ٢٠٠٧-٢٠٠٩، بالإضافة إلى مقاربتها الشاملة لملاحظة انتخابات ٢٥ نونبر وتعيينها لفريقها الملاحظ ابتداء من انطلاق الحملة الانتخابية. كما استندت المنظمة في ملاحظاتها على الموقع الإلكتروني، الذي خصصته لتلقي تبليغات المواطنين والمواطنات حول أنماط من الخروقات على امتداد التراب الوطني، علاوة على مداومة يوم الاقتراع منذ افتتاح مكاتب التصويت إلى غاية إغلاقها، إذ تواصلت مع ملاحظيها طيلة فترة الاقتراع وسجلت كل الوقائع ذات الصلة، سواء داخل مكاتب التصويت أو محيطها أو خلال فترة الفرز، توضح المنظمة في بلاغها. وقالت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان إنها ستعمل على نشر تقريرها ذي الصلة بالملاحظة الميدانية، ومن خلال موقعها الإلكتروني، وتقييمها لمجمل العملية الانتخابية.



كاريكاتير



ALJAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
السبت ١٤٣٣ هـ - ٢٦
نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.al-jazirah.com/20110219/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=g&haged=6567>



ALJAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الاثنين ١٤٣٣ هـ - ٢٧
نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.al-jazirah.com/20111127/cartoon.htm>



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣ هـ -
٢٩ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/333653>



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن
الاثنين ٣ محرم ١٤٣٣ هـ -
٢٨ نوفمبر ٢٠١١ م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2678>

الزام الخطا عم بالسعرات الحرارية

شريط الاسعار

المواطن

حمايت المستهلك

شريط السعرات

ناهر
naherashour.com

AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء ٥ محرم ١٤٣٣ هـ -
٣٠ نوفمبر ٢٠١١ م

[http://ksa.daralhayat.c
om/ksasubnew/1460](http://ksa.daralhayat.com/ksasubnew/1460)